أحمد طالب الإبراهيمي



مذكرات جزائري

الجزء الرابع : مخاوف و آمال

(1988-2019)

دار القصبة للنشر

مذكرات جزائــري

أحمد طالب الإبراهيمي

ترجمة : محمد ساري

مذكرات جزائري

الجزء الرابع

مخاوف وآمال

(2019-1988)

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر

تدمك : 978-9947-62-339-8
الإيداع القانوني : جانفي 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولا تكتموا الشهادة ومَن يكتُمها فإنّه آثِم قلبه ﴾

القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 283

إهــداء

إلى روح بلعيد مُحَنْد أوسْعيد، مُساعدي وصديقي خلال خمسين سنة ؛ كان يتّصف بأمّهات فضائل المناضلين الأُصَلاء : الكفاءة والشجاعة والنزاهة والوفاء ؛ الذي لم يَدَخّر أيّ جهد كي أتمكّن من تكريس جلّ وقتي لكتابة هذا الجزء الرابع ؛ لروحه الطاهرة كل عبارات الودّ والعرفان والتأثر العميق.

الفهرس

مقدمة

ظهر الجزء الأول من (مذكرات جزائري) في 2005، متبوعا بالجزء الثاني في 2008 وبالجزء الثالث في 2013. كان نصف الجزء الرابع مكتملا في 2016 حينما أصيبَت أمّ البنين بمرض خطير كان بأمسّ الحاجة إلى حضور دائم ورعاية صحية متواصلة. عندئذ كنت مضطرا للتخلي عن الكتابة.

تمّ تحرير الأجزاء الثلاثة والنصف بالطريقة التقليدية. مثلما كان يفعل والدي، أكتب في وضعية الناسخ، ولا أتوقف عن الشطب والتصحيح وإعادة الكتابة وتجميلها. كتبت هذا الجزء الرابع باستخدام تسجيلاتي الشخصية ودفاتري وكذا مداخلاتي واستجواباتي مع الصحافة الوطنية والدولية[1]. إذا حدث للقارئ أن اندهش من كثرة استعمال ضمير المتكلم (أنا) وربما إلى حد الإفراط، ليعلم أنني من الذين يمقتون اللجوء إلى (أنا) دون ضرورة، وليعلم أيضا أن المذكرات في نهاية المطاف ما هي إلا مجموع الشهادات الشخصية حول حوادث عشناها، وحول الرجال والنساء الذين عرفناهم عن قرب. ولذلك، يصبح استعمال ضمير المتكلم (أنا) لا مفر منه.

---

(1) نشر جزء منها في كتابي (الأزمة والحل 1989-1999) دار الأمة 1999.

يتعلق العمل المنجز بـ :

- الشهور الأخيرة لرئاسة الشاذلي بن جديد قبل إقالته
- مرحلة بوضياف الانتقالية ونهايته المأساوية
- رئاسة زروال ومناورات إفشال مبادرة سانت إيجيديو
- زوبعة العنف والإرهاب
- الانتخابات الرئاسية لسنة 1999

وبقي إتمام :

- تأسيس حركة الوفاء
- العهدتان الرئاسيتان الأوليان لبوتفليقة

وبعد انقطاع عشرية كاملة، ها هو القلم نفسه يستأنف التسجيل ليحمي القيم والمبادئ والقناعات التي ما انقطع عن حمايتها طوال حياته النضالية والسياسية، رافضا كل تنازل أو تخندق لمصلحة ما أو تحريف أو نفاق. وهذا برغم ما يُحدثه تقدم السن من وهن وضعف في الذاكرة وما يتسبّب فيه المرض في الجسد والروح بإعاقاته المدمرّة.

اليوم، اكتَمل هذا الجزء ويمكن للقراء أن يكتشفوا واجب الذاكرة الذي اجتهدت للتعبير عنه بصدق ووفاء، زيادة إلى الفائدة التي توخيتها من وراء هذا الكتاب، والتي أدركت ضرورتها أثناء تسجيل الحوادث المَعيشة والمَروية.

كانت حوادث هذه الفترة عنيفة ومأساوية، ولكنها كشفت في الآن نفسه عن وعي الشعب الجزائري في احتجاجاته وثوراته من أجل الخبز والكرامة. إن ما أحتفظ به وأدعو شباب اليوم لتأمل معناه : لن يقبل الجزائريون أبدا إضفاء وسائل الاحتفاظ بالسلطة بقوة نظام شمولي إلى السياسة العمومية.

مثلما سأرويه في هذا الجزء الرابع، كان الهدف الأساسي لنشاطاتي السياسية والثقافية خلال هذه الفترة هي تنبيه الرأي العام والحكام إلى خطورة

تحويل الصراعات الداخلية إلى مواجهات عنيفة. وخلال كل ما عشته في هذه السنوات المشوبة بالمعارك واللقاءات والتظاهرات، فإنني كنت دائما أستند إلى خدمة بلدي بإيقاظ الضمائر، ونبذ كل الطموحات الشخصية الأخرى.

وبعد الكفاح السياسي، لا ينبغي التراجع أمام مهمة الكاتب المتمثلة في سرد ما عشته من حوادث أساسية وما عرفت من رجال عاشوا هم أيضا هذه الحوادث في فترة عصيبة من تاريخ الجزائر الحديث. وكان همّي الأساسي بالنسبة لي السَهر على الانسجام بين الرجل السياسي وكاتب المذكرات، والظهور في هذه الأسطر تماما مثلما عشت وتصرفت وأن يتعرف عليّ القراء مثلما عرفوني دائما.

خلال «العشرية الحمراء» التي عرفَت ذروتها عشية انتخابات أفريل 1999، تحوّل البلد إلى مختبر يسحق الأفراد بانتهاج حلول التهميش والإقصاء. فاتّضح أن الحكام لم يكونوا فاعلين في إيجاد الحلول المناسبة لإطفاء النار. لم يكن ذلك مفاجئا لأنّ القواعد التي أُسِّسَت عليها تلك الحلول المقترحة، كانت، ومنذ البداية، مغلوطة، تمثل هدفها في ترسيخ وتثبيت الوضع القائم الذي رفضه الشعب.

وفي الوقت الذي رأى عدد كبير من الجزائريين تبخّر آخر ضياء الأمل في مستقبل زاهر، بقيت من جهتي مقتنعا بأننا إن قبلنا الحوار السياسي دون إقصاء ولا تهميش، وإنْ توقفنا عن ازدراء الإرادة الشعبية، أي احترام قرارات ونتائج الهيئة الانتخابية، وإنْ احترمنا حقوق الإنسان في مختلف أبعادها، فإن الخروج من الأزمة مُمكن بل وأكيد. هذه هي في رأيي المكوّنات الثلاثة الأساسية للمجتمع الجزائري.

في نهاية القرن العشرين، فإن الأزمة التي تهزّ الجزائر تمنح مشهد خراب : لا تزال الضحايا من جميع الأعمار تتساقط، وتتكاثر علامات غياب

أي أفق سياسي، تتّسع دائرة الفقر والحرمان عند فئات عريضة من الشعب، وكل هذا في جوّ من اليأس وتثبيط المعنويات في إمكانية إيجاد حلّ لأزمة البلد.

أنا واعٍ بأنّ جميع مجهوداتي للتغيير السلمي باءت بالفشل، فوصلت إلى قناعة أنه لا يمكن لأي حركة سياسية بأتمّ معنى الكلمة أن تنجح مع أسياد البلد الحاليين، وبما أنّ الجزائر المستقلة التي حلمت بها في العشرين من عمري لا أجد لها واقعا في الجزائر الحالية، فقرّرت الانسحاب النهائي من الساحة السياسية في 2008، دون أن أتخلى عن حقي في قول كلمتي حينما تقتضيه الضرورة.

وبما أنّ الله أطال عمري، فسأخصّص ما تبقى لي من أيام لكتابة «مذكراتي»، أرجو من ورائها حياة أخرى والتي تمثّل إرثي الوحيد للأجيال المقبلة. ولديّ إحساس بالرضا أنني، عبر هذه المذكرات، أقدّم مساهمة صغيرة في كتابة تاريخ بلدي.

وكل ما أتمناه أنه سيلي هذا العمل الذي سجلت فيه التحديات والرهانات الكبرى التي عشتها وعاشها بلدي أعمال أخرى ينجزها الشباب الجزائريون الذين سيبحثون عن آفاق وحلول لمستقبل بلدنا. ويبقى أملي كبيرا أنهم سيجدون في ثنايا هذه المذكرات المادة والأدوات المفيدة لأبحاثهم ومبادراتهم.

أقتطف هذا المقطع القصير من خطابي الذي أعلنت فيه رسميا عن ترشحي للانتخابات الرئاسية يوم 03 فيفري 1999 :[1] «كم كانت حياتي ستكون اليوم هادئة لو كانت الجزائر في حالة جيدة، مثلما تمناها شهداؤنا الأبرار، لو كانت تتمتع بالأمن والاستقرار والرفاهية !»

(1) أنظر إلى نص الخطاب الكامل في الملحق.

تكمن كل إشكالية الجزائر في فجر هذه الألفية الثالثة في هذه الجملة، حيث تختلط المخاوف والآمال. ماذا نرى في الأفق؟ شفق انبلاج الفجر أم ضياء قروب الغسق؟ بأي كيفية يظهر لنا الحاضر ومستقبل البلد؟ لا يبحث هذا الكتاب عن الإجابة عن جميع التساؤلات. وهو يضع الشخصيات في قلب الحوادث، إنما يريد إظهار، دون إلحاح كبير، الشكوك الخاصة بهذه الفترة المشوبة بالضباب والاضطرابات والعنف.

لتبقَ عيوننا مفتوحة، بحيث لا نترك أسباب المخاوف تنتصر على أسباب الأمل.

أحمد طالب الإبراهيمي

الجزائر العاصمة، 05 جانفي 2022

1

نهاية عهد الشاذلي بن جديد

حياة جديدة

قال الخليفة المأمون لعمّه عبد الله بن الحسن، وقد تقدّمت به السنّ : ما بقي من لذائذك يا أبا عليّ ؟

فأجابه : اثنان، الأولى اللعب مع الحفدة والأسباط، والثانية الحديث مع الصمّ البكم العمي.

فقال المأمون : عرفنا الأولى فماذا عن الثانية ؟

فأجابه : قراءة الكتب، فهي لا تزعجك بصوت، ولا تتجسّس عليك بسَمع، ولا تتطلّع عليك ببَصر.

لم أعد عضوا في الحكومة ابتداءً من 07 نوفمبر 1988، بعد أن قدّمت استقالتي للرئيس الشاذلي يوم 08 أكتوبر، بعد 23 سنة ونصف متواصلة في خدمة بلدي.[1]

ها أنا وسط أهلي محاطا بكتبي لأباشر حياة جديدة.

---

(1) أنظر «مذكرات جزائري» الجزء الثالث. ص : 625

في البداية انتابني شعور قوي بالعزلة. صحيح أنني وخلال مساري السياسي الطويل كنت فقدت أوهامي ولم أعد أنتظر شيئا من أحد. كنت أعرف أن صداقات كثيرة ستتشقّق، ومن تلك التي اعتقدت بصلابتها، ذلك أنّ البشر، عادة، لا يحبون رؤية الذين أحسنوا إليهم. أتفهم اليوم أنّ إطارات من الحزب أو الدولة يتجاهلونني عمدا خوفا أن يطالهم غضب السلطان. مع تقدّم العمر، نصبح متسامحين أكثر خاصة أن إنكار الجميل أضحى ساري المفعول وأن العزلة هي ضريبة الاستقلال الأخلاقي والمادي، ومع ذلك لا ينبغي فقد الأمل من الزمن والرجال. حتى وإن كانوا يعدّون على أصابع اليد الواحدة إلا أنّ بعض الأقارب والأصدقاء تغلبوا بثقلهم على العدوانية والإنكار.

أما الشعور الثاني فإنه إحساس بالتحرّر. بالفعل، فخلال ما يقارب نصف قرن، أدّيت واجبي ببذل أقصى جهد لخدمة بلدي. ما أكثر الليالي بلا نوم، وأصياف بلا شمس، والتضحية براحة نهايات الأسبوع وعطل ملغاة وغيابات عن لقاءات عائلية لأنني كنت منشغلا في الرئاسة أو الحزب أو الوزارة أو في السفر ! أما اليوم فإنني أحس بنفسي حرا طليقا، دون ضغوط ولا التزامات ولا اجتماعات ولا مواعيد ولا مهمات إلى الخارج ولا تسجيل ملاحظات ولا كتابة تقارير، ولا احتفالات رسمية. ومع ذلك لست نادما على شيء وأنام جيدا برغم تقدم السن، والمحيط وبلايا الزمن : راحة الضمير لشخص لم يعرف الراحة ولا الاستياء. لمدّة 23 سنة لم أتبع أي موضة ولم أركب أي موجة كي أرضي فلانا أو علانا أو أربح أصواتا أو تأييدا. لم أنتمِ إلى أي مجموعة ولم أستغل أي ريع للثراء. دافعت عن أفكاري، كنت وفيا لمبادئي، وكنت دائما أحبذ وأدفع إلى حوار الأفكار حينما تبدو في الأفق صراعات أشخاص ومصالح. أخيرا، عملت دوما من أجل جمع الشمل

وحاولت إدخال القيم الأخلاقية في الممارسة السياسية : إنها مهمة عسيرة في عالم تحكمه النجاعة، وتسيطر عليه المادة، وتغيب في حلبته القيم الإنسانية. وإذا حدث أن ارتكبت أخطاء، فإنها ليست أبدا نتيجة الغيظ والمرارة ولم تنته أبدا إلى العنف.

وأنا أقترب من الستين بخطوات عملاقة، أكتشف أن حدّة العمل وحماس الشباب أفقداني الاهتمام بصحتي. فأول ما بدأت به هو الالتزام بثلاث حصص رياضية أسبوعيا.

كما اكتشفت أيضا أنني إذا تمكنت خلال كل تلك السنوات من تكريس جل وقتي لعملي فذلك بفضل زوجتي التي أعفتني من جميع الالتزامات العائلية. فهي التي كانت تعتني بتربية وتعليم الأطفال بجعلهم يكتسبون قاعدة جيدة في اللغتين العربية والانجليزية : فكنت أكتفي بالمراقبة عن بعد. هي التي تستجيب وتلبي، بلطف وسرعة، لمتطلبات والدتي والتي كنت أراها كل يوم بفرح كبير سواء في بيتي أو في بيتها.

نوفمبر 1988. أكتشف أنّ ولدَيّ لم يعودا طفلَين. إنهما فَتَيان في ريعان الشباب بطول قامتي وشخصيتَيْهما المستقلتَين ورؤيتَيهما الخاصة للحوادث والرجال. عمرهما على التوالي 20 و18 سنة. في الثانوي، كانا يفضلان الرياضيات على البلاغة، ومتشبعَين بالنظريات العلمية أكثر من الشعر. من جهة أخرى، أكد الاثنان أنهما لن يتابعا دراسات الطب ولن يتبعا طرق السياسة المتعرجة. ربما كانت هذه طريقتهما الخاصة ليلوماني على عدم استثماري أكثر في سنوات طفولتيهما ومراهقتَيهما.

فحاولت تعويض الزمن الضائع بتخصيص وقت أكبر لهما. وبالأخص أثناء أوقات تناول الأكل وهي مناسبات جيدة لتبادل الحوار العميق والثري. وكنا معا نؤدّي صلاة الجمعة. ومعا نزور أفراد العائلة الأحياء (أخي وأخواتي

وبنـات أخـي وأولاد أختـي وأقربائي وأقربائهم) وكذا الأموات (أفراد عائلتي المدفونين في مقبرة سيدي امْحمّد بالعاصمة) .

ابني البكر، محمد بشير، طالب في المدرسـة الوطنية لمهندسـي وتقنيي الجزائر، مدرسة عسكرية حقيقية متعددة التقنيات والتي غادرها في 1990 بشهادة مهندس دولة في الهندسـة الكهربائية، ثم قطع المحيط الأطلنطي بعد عمل سنة في الخطوط الجوية الجزائرية، ليتحصّل على شـهادتَين بمستوى الماستر، واحدة في الربوتيك والثانية في التسيير الاقتصادي. أما الصغير محمد سَعد الدين، فإنه التحق بأخيه في مدرسة المهندسين والتقنيين التابعة للجيش الوطني الشعبي، ثمّ سافر إلى الولايات المتّحدة الأمريكية، حيث تخرّج بشهادة ماستر في البحث العملياتي.

وأشير هنا إلى أنّ دراستهما جرت في المدرسة الجزائرية منذ المرحلة الابتدائية وإلى غاية الدراسات العليا، وإذا كان الأول قد استفاد من منحة دراسية إلى الخارج من الدولة الجزائرية، فإنّ طلب الثاني تمّ رفضه وفقا للقانون الساري المفعول الذي ينص على إعطاء منحة واحدة فقط لأفراد نفس العائلة.

نوفمبر 1988. أضحى ممكنا لدي أن أغوص في هوايتي المفضلة التي حرمت منها تقريبا خلال 23 سنة : المطالعة. فكنت ألجأ إلى مكتبتي، وهنا، في كل صباح، أدعو لروح والدي الشيخ الإبراهيمي على أنه ترك لي هذا الكم الهائل من الكتب وغرس في نفسي حب القراءة.

فقررت استغلال فترة التقاعد لملء ثغراتي المعرفية واللغوية بقراءة المعالم الكلاسيكية للغة العربية أمثال الجاحظ، أبو حيان التوحيدي، ابن قتيبة، نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وخلال شهر رمضان، أقرأ تفاسير القرآن الكريم ابتداءً من

أبو بكر بن العربي إلى جمال الدين القاسِمي. لقد كان والدي قد أوصاني بقراءة كل هذه العناوين في سنوات شبابي.

لأول مرة، أفكر بأنّ السنوات التي بقيت من عمري، سأخصّصها لكتابة مذكراتي. ولكن قبل الانطلاق في إنجاز هذه المهمة، كان عليّ أن أتخلّص من دَيْن كان على عاتقي: نشر كتابات والدي، العملية التي سأتطرق إليها لاحقا.[1] في ذلك اليوم، تنفست الصعداء وأحسست برضا لكوني أتممت عملا عزيزا على نفسي ورأيت المجال مفتوحا أمامي لبدء كتابة مذكراتي.

نوفمبر 1988 : مع حوادث أكتوبر، انفتحت صفحة جديدة من تاريخ الجزائر، فتمّ تعيين قاصدي مرباح على رأس الحكومة خلفا لعبد الحميد ابراهيمي وعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي فتح الطريق للتعدد الحزبي وسمح للشاذلي بن جديد أن يرشّح لعهدة ثالثة لرئاسة للجمهورية وتعيين عبد الحميد مهري على رأس جبهة التحرير الوطني، خلفا لمحمد الشريف مَساعْدِية.

من جهتي، فإن مغادرة الحكومة لا يعني التخلي عن ممارسة السياسة. حيث بقيت عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، وبهذه الصفة كنت أتدخل في كل الدورات وكذا في مؤتمرات الحزب، كما أنني أبقيت على اتصالات وثيقة مع القدماء. بالفعل، إذا لم تكن عندي حياة خاصة خلال ربع قرن، وإذا كنت قد انغمست بغبطة كبيرة في الحياة العائلية، وإذا أخضعت نفسي لحياتي الشخصية، فلا يعني هذا أنني انسحبت من العمل الجماعي.

في 56 سنة من عمري، أُحِلت على التقاعد[2]. ككل مناضل، فإن التقاعد الإداري حتمي وأتحمل تبعاته بكل أريحية. ولكن لا تقاعد سياسي للمناضل

---

(1) أنظر صفحة 366.

(2) مذكرات جزائري الجزء الثالث. ص 629.

الحقيقي : إلى آخر نفس من حياته، يقبغي أن يكافح من أجل أفكاره. بالنسبة لي، لم أطمح ولم أطلب أي منصب، ولا أي عهدة. ومع ذلك بقيت مستعدا للخدمة ضمن فريق من المناضلين النزهاء نقتسم نفس القناعات ويحثنا حب الوطن. أقول «فريقا» لأنني لا أستسيغ فكرة الرجل المُرسَل الشبيه بالأنبياء والذي يستطيع وحده الإتيان بالمعجزات. وإذا اتّضح أن هذا النوع من العمل كان مستحيلا، سأواصل تقديم «شهادتي» حول ما يحدث، وأنا مدرك أن لفظ «شهادة» يحمل المعنيَين معا : الشهادة على ما يحدث والشهادة بمعنى التضحية بالنفس من أجل المثل العليا والوطن والدين.

جبهة التحرير الوطني في مرحلة عصيبة

منذ حوادث أكتوبر 1988[1]، تهاطلت على حزب جبهة التحرير الوطني الانتقادات، وصلت إلى حدّ الشتائم، وكأنه كان المتسبب الأول والأخير في كل ما حدث للجزائر من مصائب. أن تقوم بهذه الحملة الشرسة أحزاب حديثة النشأة بهدف الاستيلاء على الحكم أمر مقبول ويدخل في الصراعات الحزبية العادية، ولكن أن يتولى أمر النقد رجال في السلطة يدينون للحزب بالكثير، أمر غير مقبول إطلاقا.

استطاعت جبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1962 أن تلهب حماس الشعب الجزائري وتوحّد صفوفه وتقوده إلى الانتصار على الاستعمار الفرنسي. ولكن بعد استرجاع الاستقلال، لم تتمكن من مواكبة الظروف الجديدة الاجتماعية والاقتصادية التي خلقتها بنفسها. صحيح أنها استطاعت جلب النخب الجديدة إليها؛ صحيح أيضا أن كثيرا من

(1) أنظر «مذكرات جزائري»الجزء الثالث. ص : 637-625.

الانتهازيين تسللوا إلى صفوفها؛ صحيح أيضا أنّ الجري وراء الربح السريع طغى على بعض إطاراتها على حساب القيم الأخلاقية. كل هذا صحيح. ولكن هل يمكن محاكمة حزب أو أيديولوجيا أو حضارة بإنتاجاتها الثانوية؟ إن جبهة التحرير الوطني هي أيضا نصوص ومبادئ ومواقف ورجال ونساء شرفاء. إنني أبقى وفيا لمبادئ جبهة التحرير من النزاهة والعدل الاجتماعي والأخوّة مهما الذي يحدث.

ومن جهة أخرى، القول بأن حزب جبهة التحرير الوطني كان في السلطة من 1962 إلى غاية 1988 قول مخالف للحقيقة. خلال تلك الفترة، كان الحزب وسيلة في يد السلطة. كان مع السلطة وليس في السلطة. والدليل أن عددا معتبرا من الوزراء والولاة والسفراء ومديري الشركات الوطنية لم تكن لهم أي علاقة مع الثورة. بل الأدهى والأمر هو أنها حالات بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب. دليل آخر : إن القرارات المصيرية تتخذ أحيانا خارج دواليب جبهة التحرير الوطني، هذه القرارات التي سيكلّف الحزب بشرحها إلى الرأي العام.

ومنذ أكتوبر 1988، أصبح حزب جبهة التحرير الوطني في وضعية حرجة. فالسلطة التي استخدمته لم تسعَ أبدا للدفاع عنه، بل أقول إنها ضمت صوتها لمعارضيه ومنتقديه، في محاولة منها لتهميشه، وإضعافه، وتشويه صورته لدي الرأي العام، وهي تقف منه موقفا مبهما باستعمال خطاب مزدوج، تارة في صالحه وتارة أخرى للنيل منه.

وبرغم كل هذا، أظن أن حزب جبهة التحرير الوطني يمكنه النهوض من جديد بشرط التخلص من جميع العناصر المرتشية والانتهازية. ويمكن لهذا الشرط أن يتحقق إن ابتعد عن السلطة ودخل في مرحلة المعارضة البناءة. يمكنه عندئذ إقامة جسر منقذ بين جناحه الوطني النزيه، الوفي

لمبادئ أول نوفمبر 1954 وشبيبة اليوم المتعطّشة للمثل العليا والعمل الحزبي النزيه.

لديّ شعور بأنّه يوجد داخل اللجنة المركزية تيار قادر على قلب الوضع. أظن أن الذي يجب أن يغادر الحزب ليس ذلك الذي بقي وفيا لمبادئه الأولى وإنما ذلك الذي خان هذه المبادئ، والمستعد لكل التنازلات، بل لكل التحالفات المشبوهة للبقاء في السلطة. إن مأساة الجزائر وكثير من دول العالم الثالث تتمثل في كون رجال السلطة يؤمنون بأن الهدف من السلطة هو الاحتفاظ بها مهما يكن الثمن.

وبرغم كل الالتماسات لتأسيس حزب في خضم الجو الحماسي لبداية التعدد الحزبي، فإن فكرة مغادرة حزب جبهة التحرير لم تراودني ولو لثانية. قضيت خمسا وثلاثين سنة تحت رايته ومهما تكن انحرافات قادته فإنّ علامته أضحت جزءا مني. وإلى آخر نفس من حياتي، فيبقى افتخاري كبيرا لأنني ناضلت في صفوف هذا الحزب العتيد الذي طرد الاستعمار وأعاد للجزائر سيادتها وكرامتها وشخصيتها.

وكي لا أزعج أولئك الذين يقودون البلد، التزمت الصمت إلى غاية عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب في نوفمبر 1989 بحضور آلاف المؤتمرين جاءوا من جهات البلد الأربع. صحيح أنني كنت تدخلت في الدورات الخمس للجنة المركزية التي سبقت عقد المؤتمر، ولكن تدخلاتي لم تحظ بانتشار إعلامي واسع.

كان صيف 1989 استثنائيا : انتشرت حركة غير عادية أحدثتها التحضيرات للمؤتمر وكذا وضع الآليات الأولى للتعدد السياسي الذي رأى مجموعة معتبرة من الأحزاب أعدت ملفات التأسيس لتقديمها إلى وزارة الداخلية ومباشرة العمل السياسي التعددي.

إن المراقب الحصيف يدرك أن الساحة السياسية تهيمن عليها ثلاث قوى : فإلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد سابقا، عاد إلى الظهور حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي كان ممنوعا من النشاط العلني ويشتغل في السرية، والصعود القوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعملت السلطة المتعوّدة على خلط الأوراق على تشجيع تأسيس أحزاب حماس والنهضة لإضعاف أصوات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتشتيتها، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للتشويش على جبهة القوى الاشتراكية، زيادة إلى تشجيعها على تأسيس حوالي ستين حزبا صغيرا بهدف تشتيت أصوات الناخبين. وفي الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991، كان هناك ثلاثة أحزاب إسلامية (بخلاف الانتخابات المحلية)، ولكن لا أحد منها، باستثناء جبهة الإنقاذ، تحصل على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني...

جماعة القدماء

لقد أدّى هذا النشاط الذي فجّره ترسيخ التعدّد الحزبي ببعض قدماء جبهة التحرير الوطني إلى التحرّك بحثا عن أنفسهم سياسيا لإيجاد حلول لإنقاذ حزبهم من التلاشي. إن الذين كنت أراهم باستمرار في بداية سبتمبر 1989 هما اثنان من قادة الحزب القدماء : محمد صالح يحياوي ومحمد الشريف مَساعْدِية، زيادة إلى ضابطين ساميَين متقاعدَين هما الجنرال كمال عبد الرحيم الذي خلف الشاذلي بن جديد على رأس الناحية العسكرية الثانية، والجنرال مجدوب لكحل عياط قائد الأمن العسكري السابق. انجذبت إلى الضابط الأول الذي لم أكن أعرفه جيدا لحزمه الصارم للعمل على إقامة حوار دون إقصاء لإخراج البلاد من الأزمة. أما

الثاني، فكانت لي معه علاقات سابقة متواصلة، بحكم منصبي حينما كنت على رأس وزارة الخارجية، وهو كان «قائد» الأمن العسكري. أحتفظ له بذكرى رجل وطني متخلق ومتواضع ومتفتّح.

أما بالنسبة ليحياوي ومساعْدية، لقد حافظ الاثنان على علاقة وطيدة معي، ربما لسبب أول وجيه : تخرج الاثنان من معهد ابن باديس وقد حافظا على العرفان والاحترام لوالدي الذي أسّس هذا المعهد في قسنطينة. والسبب الثاني القوي، خاصة بالنسبة ليحياوي، لمعرفته بعلاقة الثقة التي كانت تربطني بالرئيس هواري بومدين الذي اختاره، من بين أعضاء مجلس الثورة، ليترأس قيادة جبهة التحرير الوطني وتحضير مؤتمره. وكان في أحسن وضعية ليخلف بومَديَن لولا أن جماعة من الضباط السامين لجيش التحرير الوطني (الجيش الوطني الشعبي) اختاروا بدله الشاذلي بن جديد.[1] أما الثاني، فلأنه كان من القلائل الذين يعرفون الجهود الضخمة التي بذلتها لكي أعطي بريقا لنظام الشاذلي بن جديد والذي أصبح من أقرب متعاونيه حينما استخلف يحياوي على رأس الحزب.

كان مساعْدية يساند دوما المواقف التي دافعت عنها أمام الرئيس الشاذلي أو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، باستثناء مشروع الوحدة الليبية الجزائرية حيث كنت المعارض الوحيد لإقامة هذه الوحدة التي اقترحها معمر القذافي. أتذكر مرة أثناء خطاب الشاذلي في جلسة اللجنة المركزية حيث اعتبر ابن باديس هو الشخصية التي فهمت جيدا طبيعة الشخصية الجزائرية القائمة على ثلاثية الأبعاد : الأمازيغية، الإسلام، العربية، فرأيت مساعْدية يبتهج بالتعبير عن موافقته الحماسية

(1) مذكرات جزائري الجزء الثالث ص : 23-21.

والصريحة للرئيس أمام أعضاء المكتب السياسي الذين اجتمعوا به بعد الخطاب، تلك الموافقة التي دعّمها بأقوال من ابن باديس والإبراهيمي.

كانت صداقتي مع يحياوي متينة ودائمة لأنها قائمة على الاحترام المتبادل. أما مع مساعدية، فكانت علاقتنا شبه حميمية، مشوبة بالتعاطف المتبادل، إلى غاية الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 حيث انضم إلى معسكر المناصرين لبوتفليقة، مثلما سنراه فيما يلي من المذكرات، بخلاف يحياوي الذي ساندني مساندة إيجابية. فبعد حوادث أكتوبر، حينما اتجهت إليه جميع أصابع الاتهام على أنّه المتسبّب الأكبر في تلك الأزمة، لم أُدِرْ له ظهري، برغم أن بعض الانتقادات كانت مبرّرة.

بعد ذلك، انضمّ إلى جماعة القدماء ثلاثة من قدماء أعضاء مجلس الثورة : الطاهر زبيري، شريف بلقاسم وعبد العزيز بوتفليقة الذي عاد إلى البلد بعد غياب طويل في الخارج، قضاها بين جنيف بسويسرا وأبو ظبي بالإمارات، وكذا رابح بيطاط الذي استقال من رئاسة المجلس الشعبي الوطني في أكتوبر 1988، وبوعلام بن حمودة وزير سابق. ويضاف لهذه المجموعة أعضاء من اللجنة المركزية الذين حافظوا على علاقة متواصلة معنا : وهي علاقات جدّ مفيدة لكونهم يملكون تجربة ميدانية، وهم أقرب إلى قاعدة الحزب.

كانت اجتماعات هذه المجموعة تُعقد تارة عند يحياوي، أو مساعدية، أو عبد الرحيم أو بيطاط، ولكن في أغلب الأحيان في منزلي. كانت مُحفزات هذا النشاط متنوعة. فبالنسبة للبعض، يتعلق الأمر صراحة بالظفر بمنصب سواء في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، أو في الحكومة. أما البعض، فتحثهم عدوانية مبطنة ضد الشاذلي بن جديد، يريدون الإطاحة به. أما البعض الثالث، فكان هدفهم العمل بإرادة نزيهة

لتشكيل لجنة الدفاع عن جبهة التحرير التاريخية. وللبعض الآخر، كانت طموحاتهم استخلاف الشاذلي بن جديد عبر انتخابات رئاسية مسبقة لأنّهم يرون أن عهدة الشاذلي الثالثة لم تكن مبررة سياسيا وقد تسيء إلى البلد والحزب معا.

إنّ ميزة هذه الاجتماعات هي أنّ كل واحد تعلّم الصبر ونسيان الذات والتواضع ومزايا الحوار. لاحظت أن أغلبية أعضاء هذه المجموعة يشتركون في هاجس جماعي : العودة الحتمية إلى الماضي، ترافقها قصص متواصلة لا نهاية لها لبعض مراحل ثورة التحرير أو مرحلة البناء والتشييد، ثقافة شفهية مشوبة بالبحث عن جمهور من المستمعين.

المفارقة هي أن أغلب أعضاء جماعتنا كانوا ينتمون إلى المؤسسات المسيرة للبلد دون أن تكون لديهم سلطة فعلية مضادة، يريدون اليوم أن يصبحوا سلطة مضادة لسلطة هي نفسها تجد صعوبات كثيرة للتأقلم مع الوضع الجديد، ولا تريد سلطة مضادة، معتبرة أن إقامة التعدد الحزبي الشكلي يُعَدُّ تنازلا كبيرا.

حقا، إن اكتساب الثقافة الديمقراطية عمل طويل النفَس.

وبرغم هذه الحوافز المتباينة، فإن أساطين جبهة التحرير الوطني توصلوا (على الأقل بالنسبة لعدد كبير منهم) إلى إمضاء مواقف مشتركة.

تمكّنوا من الفرض على السلطة إقامة ندوة وطنية لقدماء إطارات الثورة التي عقدت في 22 نوفمبر 1989 في الجزائر العاصمة، أي عشية عقد المؤتمر الاستثنائي كي يُسمَح لأولئك الذين طُردوا من الجبهة لسبب أو لآخر بالعودة إلى صفوفها كي يتمكنوا من التواصل مع أجيال المناضلين الجدد بمناسبة عقد المؤتمر.

وخلال هذه الندوة، طالبوا بما يلي دون أن ينتظروا الكثير :

- انتخاب مكتب للمؤتمر يكون قادرا على تسيير أعماله بموضوعية ومصداقية؛

- اعتماد نظام داخلي يضمن لجميع المؤتمرين التعبير عن آرائهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات؛

- انتخاب مكتب سياسي قادر على إعادة الثقة بين القاعدة والقمة وبين جبهة التحرير والشعب.

بالفعل، إن الداء الذي ينخرنا، هو غياب الديمقراطية داخل هياكل الحزب، ومن النفاق الصارخ الزعم بأن رئاسة الحزب «منصب شرفي» ورفع شعار «جبهة التحرير قوة تجمّع وحوار». في حقيقة الأمر، كان الصراع غير متوازن بين سلطة تملك الجيش ومصالح الأمن ووسائل الإعلام والوسائل المادية الهائلة ومساندات في الخارج وبين معارضة ليس لديها إلا الكلمة.

كتاب بلعيد عبد السلام الهجائي

في الوقت الذي كان قدماء جبهة التحرير يحاولون اتّخاذ موقف مشترك وتفادي خطورة اندلاع حرب أهلية في بلدنا، نشر بلعيد عبد السلام، وهو من قدماء جبهة التحرير أيضا، كتابا حول «الغاز الجزائري»[1]، وجّه لي فيه انتقادات عنيفة. كنت اتّخذت على عاتقي منهجا بعدم توجيه نقد عمومي لرفيق درب، ولكن هذه المرّة، ها هو رفيق درب يتهمني ظلما وبهتانا. أظن أن المسؤولية في الحكومة مسؤولية جماعية. إذا كنت أساند هذه الفكرة، ليس لأنني أقصد من ورائها تفادي الشفافية، وإنما كي لا أقع في فخّ أولئك الذين، ومنذ حوادث أكتوبر 1988، يعملون على تحطيم رموز الثورة

(1) Belaid Abdesselam *Le gaz algérien – stratégies et enjeux*, Editions Bouchène, 1989.

الجزائرية بتهميش جبهة التحرير والمجاهدين وتشويه كل ما يذكّر بالكفاح ضد المستعمِر. هكذا إذاً، حضَّرت نفسي للردّ على افتراءاته عبر حصة «شفافية» للقناة الوطنية الثالثة (باللغة الفرنسية) حينما اتّصل بي أصدقاء مشتَركون، بحجة أنّ الجدل بين «القدماء» لا يخدم إلا السلطة، وقد تنازلتُ عند طلبهم بكل أسف وألغيت حضوري للحصة للردّ على انتقاداته.

أعرف بلعيد عبد السلام منذ 1949 في الجزائر العاصمة حيث كنا زملاء في الجامعة. أعرف خصاله وعيوبه. ومع ذلك، تفاجأت برؤية اسمي مذكورا في كتابه الهجائي :

1 - ارتكزَت كل براهينه على الفرضية التالية : «لقد كلف الشاذلي بن جديد أحمد طالب الإبراهيمي بملف «ألباصو El Paso». وهذا نقض صارخ للحقيقة لأنّ جميع أعضاء الحكومة يعرفون أن الرئيس الشاذلي كلف وزيرَين (ولست أحدهما) بملف «ألباصو» كما كلف وزيرا ثالثا (ولست أنا) للدفاع عن الملف أمام المجلس الشعبي الوطني.

2 - يسند لي بلعيد عبد السلام عواطف عدوانية تجاهه وتجاه القطاع الذي يسيّره. إنّ الحكم على رجل اعتمادا على «الشعور العاطفي» الذي يكنه للغير، يعود إلى التحليل النفسي وليس إلى التحليل السياسي الصرف. إن الغيرة شعور غريب عني، ويعرف بلعيد عبد السلام أنني، وفي جميع الميادين التي يتنافس فيها الرجال، أجتهد دوما لأقف مع المظلوم وضد الظالم المعتدي. أما وأن أغار من إطارات سوناطراك الشباب، فهذا أمر سخيف. لسنوات عديدة، درّست في كلية الطب لجامعة الجزائر مادة أمراض الدم (الإيماطولوجيا) وخلال سنوات أيضا درّست الحضارة الإسلامية في المدرسة الوطنية للإدارة. ومن الطبيعي أن تكون لي علاقات عديدة ومتنوعة مع المئات من الطلبة، تربطني بهم علاقات مهنية وصداقة

جدّ عاطفية. وكلما جاءني خبر نجاح أو ترقية أحدهم إلا امتلأت بهجة وحبورا وافتخارا بأنني ساهمت بهذا القدر أو ذاك في هذا النجاح. نفس الافتخار أحسّ به أمام كل نجاح جزائري، بما في ذلك إن تعلق الأمر بسوناطراك.

إذا كانت هناك غيرة ما، فإنها آتية من جهته، ذلك الذي لم يهضم أبدا أن يعينني (أنا وليس هو) عبان رمضان في 1956 عضوا في قيادة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، وأنْ يختارني الرئيس بومدين (أنا وليس هو) في 1977 وزيرا مستشارا للرئيس.

3 – ووصلَت السخافة إلى ذروتها حينما اتهمني بلعيد عبد السلام بأنني، أيام كنت وزيرا للشؤون الخارجية، قد وجّهت السياسة الخارجية الجزائرية باتّجاه الغرب. هل يجب أن أذكّره أنني تربيت في وسط عائلي متشبع بالقيم الوطنية والدينية، وبالأخص والدي الذي علّمني ثلاثة أشياء أساسية: الارتباط العميق بالقيم الإسلامية، وشغف لا حدّ له باللغة العربية وحماس وطني لا نظير له، يرافقه فكر مضاد للاستعمار الغاشم. انطلاقا من هذه التربية القاعدية، حينما وصلت سنّ الرشد –سنّ النضال والمسؤوليات– كان شعاري الدائم: الجزائر أولا وأخيرا. حيثما وُجِدت، حينما يتعلق الأمر بالسيادة وكرامة ومصالح بلادي، لم أتردّد أبدا. واليوم الذي سأقف فيه أمام خالقي، لن أخجل من أي عمل قمت به فيما يخص الشعب الجزائري. بالعكس تماما، فإن أفعالي وكتاباتي كانت دوما تشرّف الجزائر. وفي هذا، لم أقم إلا بواجبي تجاه وطني.

وكي أكون أكثر وضوحا، أقول بأنني حينما كنت على رأس الدبلوماسية الجزائرية، اكتشفت أن خطة عدم الانحياز التي انتهجتها الدولة الجزائرية كانت ناقصة:

- حوار سياسي مكثف مع دول أوروبا الشرقية، مع غياب تام للتعاون الاقتصادي؛

- تعاون اقتصادي مكثف مع الدول الغربية مع غياب تام للحوار السياسي؛

- باتفاق مع رئيس الدولة، قمنا بدفع وانطلاق التعاون الاقتصادي مع أوروبا الشرقية، كما بادرنا إلى إقامة حوار سياسي مع الغرب الذي تكلل بميزة مضاعفة:

. فمن جهة، أعطينا للغرب صورتنا الحقيقية، ولم يعد يرانا عبر الصورة التي تقدمها له بعض الدول «الشقيقة والصديقة»؛

. ومن جهة أخرى، استطعنا أن نعرض، ودون عقدة، موقفنا من قضايا مصيرية كثيرة مثل قضية فلسطين واتحاد المغرب الكبير والصحراء الغربية، والتعاون الإفريقي والعلاقات شمال جنوب والسلم في حوض المتوسّط...

تلفّظ بلعيد عبد السلام بأشياء كثيرة خاطئة. كشفتْ عن بعض الحقائق وأغفلتْ عن البعض الآخر، ذلك أنّ الشباب الجزائري ينتظر من جيل نوفمبر أشياء أخرى غير الخطابات الهجائية القائمة على الغيظ والمؤسَّسة على تشويه التاريخ والقذف المجاني. إنّ الباقين على قيد الحياة من هذا الجيل كان لهم الحظ التاريخي بحضور آخر هزات احتضار الاستعمار، والمشاركة في كفاح التحرّر، ثم الخطوات الأولى للبناء الوطني. وبهذه الصفة، فإن شهاداتهم، إن كانت صادقة ومترفعة عن الأحقاد والضغائن الشخصية، القائمة على التفكير الضروري السليم، ستفيد كثيرا الأجيال القادمة.

المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1989

في وقت الحزب الواحد، كان يبدو الأمر عاديا أنّ لا تحظى تدخلات مسؤول في اللجنة المركزية أو عضو في الحكومة باهتمام وسائل الإعلام لأنّ الأشغال تقام في جلسات سرية، دون حضور الإعلام. اليوم، أمام هذا المؤتمر الاستثنائي، ألقي خطابي[1] أمام خمسة آلاف شخص ومنهم صحفيون مستقلون ولهم حرية التعليق والنقد في جزائر بدأت تهزها رياح الحرية والديمقراطية. إن بدا الخطاب جديدا بالنسبة لأغلبية الحاضرين داخل القاعة، فلم يكن كذلك بالنسبة لأعضاء اللجنة المركزية والحكومة. أدافع دوما عن مشروع مجتمع في أبعاده الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، القائم على ثلاثية الإسلام-الحداثة-الديمقراطية.

اعتقدَ بعض الناس أنني رفعت لواء الإسلام لمعارضة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كي لا أترك لها الاستحواذ على موضوع يجنّد الجماهير بامتياز. في حقيقة الأمر، إن الأفكار التي أدافع عنها، توجد في مقالاتي في جريدة «الشاب المسلم» (بالفرنسية) في 1952، وفي مواقفي كرئيس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955، وفي كتابي «رسائل من السجن» في 1957، وبعد ذلك في نصوصي كوزير في عهدي بومدين والشاذلي. أنا نفسي تفاجأت، بعد خمس وعشرين سنة، بالتشابه بين هذا الخطاب أمام المؤتمر الاستثنائي وكلمة وزير التربية في 1965 في مقر الطلبة الجزائريين حيث نصحتهم بأن يكونوا معتزين بشخصيتهم، وأبناء شعبهم وأبناء زمنهم.[2]

---

(1). أنظر النص الكامل في الملحق ا.

(2).مذكرات جزائري. الجزء الثاني ص : 489

في رأيي، يمكن لهذا المشروع المجتمعي أن يشكل أرضية إنقاذ للبلد، إن أخذته أغلبية الشعب الجزائري على عاتقها، ولمَ لا بتحالف مع العناصر النزيهة لجبهة التحرير الوطني والعناصر المتنورة للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولكن لا يمكن لهذا المشروع أن يرى النور إلا إذا ارتبط مؤيدوه ارتباطا وثيقا بفكرتين قويتين :

- تغليب فكرة وحدة الشعب الجزائري على الانتماءات الحزبية والجهوية.
- البعد الأخلاقي الذي ينبغي أن يوجّه السلوك والأفعال عوض حضارة المال التي أفسَدت كل شيء.

وبما أننا دخلنا، مثلما قيل لنا، في مرحلة التعدد الحزبي والديمقراطية، انتهزتُ هذا المنبر لأشرح، أمام مناضلي حزبي وبكل شفافية، مبررات قطيعتي مع الشاذلي (الذي كان يترأس المؤتمر) وذلك بإعطائي نظرة على السنوات الـ27 التي عشناها بعد الاستقلال، وكذا على حوادث أكتوبر 1988 وبالأخص حول الرهانات التي يجب على جبهة التحرير أنْ ترفعها ليبقى حزبا له شأن وفعالية في الساحة السياسية.

لا أعرف لماذا منح لي الشاذلي الكلمة أولا، فيما طلبت من مهري أن يرتبني وسط قائمة المتدخلين. تداول أساطين جبهة التحرير على المنبر : مساعدية ويحياوي وبوتفليقة الذي كانت مداخلته نهار الغد ردا على مداخلتي : الموضوعات نفسها بإحالات إسلامية قليلة وميل صريح إلى الليبرالية. في نهاية الخطاب، فكرت في تقديم استقالتي احتجاجا على اللجوء إلى استخدام التعذيب خلال حوادث أكتوبر. ولكن بعض الأصدقاء أقنعوني بتغيير رأيي كي لا ينسَب إليّ احتمال فشل المؤتمر، وكي لا أتهم بالانسحاب من حلبة الصراع في وقت كان البلد يباشر الدخول في مرحلة جديدة من وجوده، مرحلة حاملة للأمل في التغيير.

عرف خطابي انتشارا واسعا بين المؤتمرين. أوّلَه بعض الناس كما لو أنه إعلان ترشح لرئاسة الجمهورية. بسرعة، تشكلت نواة من أربع شخصيات اقتنعوا أن اللعبة رابحة: كمال عبد الرحيم ولكحل عياط ومحمد نابي ومحمد سعيد. ثمّ برزت شخصيات أخري ومعها أخبار جديدة واقتراحات ومساندات. وكان الأكثر نشاطا شفيق مصباح ونور الدين نايت مازي وعباس ديلمي ومراح، إطار لامع من المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة وعبد المؤمن خير الدين ابن صديق والدي.[1]

صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ

مع التعدد السياسي، ظهر على الساحة الوطنية فاعل جديد له وزنه: الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي عرفت كيف تكسب تعاطف جزء كبير من الرأي العام، معتمدة على ضعف جبهة التحرير، وعلى التباين بين خطاب ومسار إطارات الحزب والدولة، لتظهر في نهاية المطاف كالوريث الحقيقي لإعلان أول نوفمبر 1954 الذي وضع هدفا مهما من أهدافه الأساسية، ألا وهو «تأسيس دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية».

أضحى زائر جديد من رواد منزلي: رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني الذي زارني أول مرة برفقة عبد المؤمن خير الدين يوم 29 أفريل 1990. يفضل الزيارات المسائية، ليس لخوفه من أن يراه الناس (مثل البعض)، ولكنه ليتمكن من الحديث المطول والهادئ معي. في ذروة شعبيته، كان يحافظ على رزانته وله قدرة سماع كبيرة ويتقاسم معي، زيادة على الإيمان، الوفاء لأفكار جمعية العلماء المسلمين ومُثل ثورة أول نوفمبر

(1) بعد سنوات، سيظهر ميله الواقعي بالانضمام إلى جماعة بوتفليقة في 1999.

1954. وكانت أسئلته تخص أساسا بعض التفاصيل حول حرب التحرير، أمجادها وإخفاقاتها وأبطالها والعظماء منهم والعاديين والمزيفين.

من جهتي، كنت أسلط الضوء على النقاط التالية :

- الاهتمام الذي يجب على كل مناضل أن يوليه لجهات الوطن الكبير، والتي، سواء على حق أو باطل، تحسّ بمعاملة غير عادلة تجاهها من قبل السلطات خاصة على مستوى التنمية الاقتصادية : منطقة القبائل وبني مزاب وأقصى الجنوب. فبالنسبة لي، وأكرر هذا بلا كلل وفي جميع المناسبات، فإن وحدة وحصانة التراب الوطني تتجاوزان كل مشروع، بما في ذلك مشروع «الجمهورية الإسلامية» التي ينادي بها.

- إن النقد التلقائي لجبهة التحرير الوطني الذي أصبح موضة ينتهجها الجميع منذ حوادث أكتوبر 1988، والذي يتقاسمه أغلب إطارات الجبهة الإسلامية يبدو لي غير مقبول. إن الزعم بأن لا شيء تحقق منذ الاستقلال أمر باطل ولا أساس له من الصحة. في الوقت الذي تتهافت فيه قوى داخلية وخارجية لتشويه رموز الثورة (جبهة وجيش التحرير، المجاهدون، الشهداء)، فمن غير المعقول بالنسبة لجبهة الإنقاذ التي تريد لنفسها أن تكون وطنية وإسلامية في آن واحد، أن تشارك، من قريب أو من بعيد، في مشروع تحطيم الأمة. أن يكون داخل جبهة التحرير أو الجيش الوطني الشعبي مسيرون مفسدون، فهذا لا يمكن نكرانه. ولكن لماذا التعميم؟ أضيف أن جبهة الإنقاذ التي لم تصل بعد إلى السلطة بدأت تشتكي من سلوك بعض وجوهها المشهورة التي انساقت خلف مغريات السلطة من استبداد بالرأي وميل إلى الاغتناء وكسب المال بطرق مشبوهة.

- وفي تلك الجلسات، طرحتُ عليه أسئلة كثيرة حول مشروع جبهة

الإنقاذ في شقه الاقتصادي الذي بدا لي مبهما وغير دقيق، وكذا في تعريف مفهوم المواطنة والأسس القائمة عليها.

في 12 جوان 1990، شاهدنا الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية : 853 بلدية مقابل 487 بلدية لجبهة التحرير. مع أنّ أعضاء من اللجنة المركزية كانوا مجندين لتنشيط الحملة. لقد أشرفتُ شخصيا على تجمعات وندوات مع مناضلي الحزب في كل من بورْقيقة وتلمسان ودلّس وحيدْرة وبرج بوعريريج وراس الواد وميلة وباتنة وقسنطينة.

أحدثت هزيمة انتخابات جوان 1990 زوبعة عاصفة داخل صفوف جبهة التحرير التي بدا أنها لم تتأقلم مع التعدد الحزبي بعد 27 سنة من سياسة الحزب الواحد. توالَت الاستقالات تباعا : رابح بيطاط من رئاسة المجلس الشعبي الوطني في 03 أكتوبر، ثمّ قصدي مرباح من جبهة التحرير ليؤسس حزبه الخاص : الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية، ثمّ عبد الحميد ابراهيمي من اللجنة المركزية.

أمام دورة اللجنة المركزية للسابع سبتمبر 1990، استخلصت الدروس من هزيمة جوان الانتخابية، وأرجعت السبب إلى أربعة عوامل :

- غياب التماسك داخل الصفوف والانسجام في خطابات الذين يتكلمون باسم جبهة التحرير؛
- الغموض الحاصل بين جبهة التحرير والسلطة التي همّشت الحزب في انتظار ظهور قوة سياسية بديلة تتوَكّأ عليها. طلبتُ من الرئيس الشاذلي أن يستقيل من رئاسة جبهة التحرير إنْ أراد أن يكون «رئيس جميع الجزائريين»، وأضفت أنّ النتيجة المنطقية لهذه الهزيمة هو استقالة الهياكل القيادية جميعها وإقامة مؤتمر استثنائي لانتخاب قيادة جديدة لها مصداقية؛
- عدم قدرة جبهة التحرير على التأقلم مع التطور الثقافي الذي أنتج

نخبا جديدة تخرّجت من المدرسة الجزائرية؛

- إنّ إعلان عبد الحميد ابراهيمي عن تحويل مبلغ 26 مليارا عبر عمولات مشبوهة خلال العشرين سنة الأخيرة يحتاج إلى تحقيق فعال لإظهار الملفات المخفية، ولا نكتفي بنصف التصريحات في البداية ونصف الإجراءات في الختام. بكلمات أكثر وضوحا، يجب إلقاء كامل الأضواء على هذه القضية وأن تأخذ العدالة مجراها في الكشف عن المتورطين في هذا التحويل المريع، وهذا لسببين : فمن جهة ليعرف الشعب الجزائري من خدمه فعلا ومن استغل السلطة والمنصب لخدمة مصالحة الشخصية. ومن جهة ثانية لتفادي التعميمات المتسرعة والتبسيطية، ليعرف الشعب أن من بين المسيرين الذين تداولوا على هرم السلطة منذ 1962، يوجد كثير مَن خدم البلد بنزاهة وحماس، ودون تغليب مصالحه الشخصية على مصلحة الشعب والوطن. وعندما تتضح خيوط القضية، يجب على العدالة أن تأخذ مجراها الطبيعي وتعاقب المتورطين فيها مهما يكن مستوى ومنصب الراشي أو المرتشي. وما كنت أخشاه، أن يصبح مصير لجنة التحقيق هذه كمصير مجلس المحاسبة. بالفعل، فإن هذا المجلس قد خلق آمالا كبيرة، ولكن السلطة استغلته كفزّاعة أو وسيلة إطفاء، حسب الحالات المعروضة أمامها. يمكن لنفس السلطة أن توجّه لجنة التحقيق هذه نحو قضايا ثانوية ومعاقبة بعض المرتشين الصغار لتخفي الملفات الحقيقية.

القدماء في مواجهة السلطة

اجتمع أساطين جبهة التحرير الوطني يوم 27 أكتوبر 1990 ليناقشوا إمكانية مغادرة اللجنة المركزية. فاكتفوا بإمضاء وثيقة عبروا فيها عن نقاط اختلافهم مع قيادة الحزب، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية.

تؤكّد هذه الوثيقة بالأخص على الغموض الموجود في علاقة السلطة بالحزب، وفي التذبذب الذي يميز الاختيارات الاقتصادية وتطالب بعقد جمعية استثنائية للجنة المركزية كي تناقش هذه الاختلافات. وعوض أن تستجيب السلطة لهذه المطالب عبر إقامة حوار ونقاش واسعين، أسرعَت إلى الهجوم والاتهامات المغرضة، فتحدّثت عن «مكتسبات غير شرعية»، دون أن تحدد من هو المستهدف من هذه الاتهامات. أكرر القول إنني ما فتئت أمام اللجنة المركزية أطالب بالشفافية في التسيير، أي نشر قائمة ممتلكات جميع إطارات الحزب وموظفي الدولة الكبار.

فضح القدماء الطرق غير الديمقراطية للثلاثي المتمسك بالسلطة : رئيس الجمهورية، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ورئيس الحكومة. يلومونهم على إعداد دستور دون استشارة هياكل الحزب ولا المنظمات الجماهيرية. الأمر نفسه فيما يتعلق بـ«الإصلاحات والقوانين الأساسية كقانون الانتخابات والتقسيم الانتخابي» لضمان انتخابات حرة نزيهة وفوق أي شبهة». يلومونهم أيضا على عدم تطبيق قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بتأسيس مجموعات تفكير تقترح حلولا واضحة للمسائل العديدة العالقة التي تهزّ المجتمع، وكذا غياب اجتماع اللجنة المركزية كي تبادر إلى تحضير استراتيجية الانتخابات، وتحديد الشروط التي من شأنها ضمان نجاح جبهة التحرير، وأرضية الحملة الانتخابية. كما يلومون هذا الثلاثي على تهميشه المتعمّد لأغلبية أعضاء اللجنة المركزية، ورفض الحوار مع أولئك الذين يعبرون بصراحة وموضوعية عن آراء مخالفة، وكذا ترشيح رئيس الحكومة دون اقتراح من القاعدة، وإعلان احتمال تحالفات وهي مسألة من صلاحيات اللجنة المركزية دون غيرها. وكل هذا يفسّر فشل محاولة المصالحة بين مهري وجماعة القدماء في 31 أكتوبر 1990،

بمبادرة من محمد جغابة.

لم تهمل هذه الوثيقة التي أمضى عليها أغلب أساطين جبهة التحرير السياسة الخارجية. وقد توصلت الجماعة بصعوبة إلى موقف موحّد حول احتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية التي تبعته، وتطلّب من معدّي الوثيقة كثير من التضارب والتوازنات بين الموقف الجذري ليحياوي والموقف التوافقي لبوتفليقة.

مثلما رأيناه، فإن انسجام مواقف المجموعة لم يكن في مأمن من التشقق. مثلما حدث في 1990، حينما لام يحياوي بيطاطْ وبوتفليقة على استجابتهما لدعوة من الرئيس الشاذلي. في السنة الموالية، جاء دور بيطاط وبوتفليقة لينتقدا عودة يحياوي وبن حمودة إلى المكتب السياسي لجبهة التحرير. وفي كل مرة، كان شريف بلقاسم يلتحق بي ونحاول إصلاح ما تشقق من الجرّة.

أما فيما تعلق بـ«الإصلاحات»، فلم تكن نتيجة تطور مفكر فيه، وإنما نتيجة قرار مندفع. ينبغي الاعتراف بأنّ حوادث أكتوبر 88 فرضتها فرضا، وهي الحوادث التي لا تزال تطرح أسئلة حول مدبريها والأهداف المرجوة من ورائها. هذا فيما يتعلق بحيثيات ظهور هذه الوثيقة المطلبية. أما فيما يتعلق بمحتواها، فهي تتألف من شقين: الشق الاقتصادي والشق السياسي. في الجانب الاقتصادي، ترسّخ توجهها نحو الليبرالية وسلطة الوكلاء وتجار الجملة، وهي المفاهيم التي لم تدرسها اللجنة المركزية أبدا. ومن جهة أخرى، انهارت قيمة الدينار بسرعة، ولم يتوقع أصحاب الوثيقة التأثيرات الحتمية حول ارتفاع الأسعار وبالتالي نتائجها الوخيمة على ضعف القدرة الشرائية لفئات اجتماعية عريضة من الشعب الجزائري، والتضخم الذي مسّ جميع السلع.

حسَب رأيي، يجب على كل إصلاح اقتصادي حقيقي أن يرتبط بأهداف

معلومة :

1 - سياسة مالية مع ضرورة إعلام المواطنين حول نتائجها على مناصب الشغل ومستوى المعيشة. إن إعلان أن يصبح الدينار قابلا للصرف الحر بعد ثلاث سنوات أمر يخلو من أي مصداقية.

2 - سياسة ضريبية تعتمد على العدل والإنصاف بين جميع المتعاملين الاقتصاديين، وينبغي تحطيم جميع الجسور التي تمّ تشييدها بين الموظفين ورجال الأعمال، والتي تفقد فيها الخزينة العمومية مبالغ مهولة.

3 - سياسة أجور وأسعار تتولى فيها الدولة فعل المراقبة، ولا توكل لمافيا الوسطاء.

4 - سياسة الموارد الخارجية حيث يجب ضبط المديونية وفق قدراتنا من العملة الصعبة وبالتعاون الوثيق مع دول العالم الثالث المَدينة.

وكي تتحقق هذه الأهداف، هناك شرط وحيد : وجود دولة قوية وعادلة، هي وحدها تستطيع ضمان التوازن بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، يتعايشان للصالح العام.

لحدّ هذه اللحظة، تقتصر الإصلاحات السياسية على التعدد الحزبي، الذي قد يساهم في تدعيم السيرورة الديمقراطية، ولكنه بعيد عن الديمقراطية بمعناها الحقيقي. أما فيما يتعلق بالتناوب على السلطة، فيبدو أن سلطة بلادنا لا تريد أن تسمع عنه شيئا. وتبقى هذه الحقيقة صالحة في سنة 2014.

إن أولوية الأولويات هي ضمان الخبز والسلم للشعب، فيما تؤكّد السلطة عجزها عن إخراج البلاد من الأزمة المتعددة الأوجه التي يتخبط فيها منذ سنوات.

أما فيما يخصني، فإن الاختلافات مع الثلاثي المذكور لم يمس

الاحترام المتبادل الذي يطبع علاقاتي مع الرئيس الشاذلي، ولا الصداقة التي تربطني بمهري منذ الخمسينيات، ولا الأمل الذي وضعته في شخص مولود حمروش وبعض إطارات جيله لحمل المشعل وخدمة البلاد. إنّ ما يفصلنا في المقام الأول، هو الفصل بين جبهة التحرير والسلطة، والذي يمثل في رأيي الأولوية القصوى لتجديد الحزب. وقد رفض الثلاثي هذا الاقتراح ما دام الشاذلي على رأس الدولة. والغريب في الأمر أنه وبمجرد إقالة الشاذلي من الرئاسة، سارع مهري إلى الالتحاق بأولئك الذين يفكرون أنه على جبهة التحرير الوطني أن تمرّ على فترة معارضة كي تتطهّر. بعد سنوات قليلة، نلتقي ونتفق حول مشروع جديد للمصالحة في ندوة سانت إيجيديو.

عودة الرئيس بن بلّة

أطلق الرئيس الشاذلي سراح بن بلّة باتفاق إجماع من المكتب السياسي[1]. استقر بن بلّة في أوروبا وتلقى اعتمادات مالية معتبرة خاصة من القذافي وصدام حسين، أسّس حزبا معارضا في الخارج (حركة الديمقراطية الجزائرية)، وأطلق جريدة «البديل» وكان هدفها الأساسي توجيه النقد إلى الرئيس الشاذلي وعائلته.

وفي 21 سبتمبر 1990، يقرّر العودة إلى الجزائر، على متن باخرة جاءت من إسبانيا، مرفقا برواج إعلامي كبير. وكان يعتقد أن الشعب الجزائري سيحمله وينصبه في مكان الشاذلي بن جديد.

في حقيقة الأمر، إن بن بلّة مستعدّ لامتطاء أي حصان يوصله إلى

(1) أنظر «مذكرات جزائري» الجزء الثالث». ص: 73.

السلطة. ومثلما كان في 1962 يرفع لواء الاشتراكية، وقد نجح في ذلك، فلماذا لا يرفع لواء «الإسلامية» في 1990؟ وهذا ما يفسّر غمزاته المتواصلة للإسلاميين من جميع الاتجاهات منذ إطلاق سراحه.

ومن جهة أخرى، فإن ما كان يلومه على الرئيس بومدين كان هو الذي أسسه سواء تعلق الأمر بالحزب الواحد أو الاشتراكية أو التسيير الذاتي. إلخ. قبل أيام، عبّر عن ندمه على تأميم الأراضي في 1962. أتأسف أنه لم يندم أيضا على إهانة وتعذيب آلاف وآلاف من مواطنيه أيام كان رئيسا.

في شهر ديسمبر 1990، تفاجأتُ بخبر أن بن بلّة عبّر عن رغبته في زيارتي في بيتي. ومن أجل هذه المهمة، اختار ثلاثة وسطاء يعرفهم من أصدقائي المقربين. أولهم محمد لَبْجاوي، مسؤول سابق لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا، باسم صداقتنا القديمة وعلاقاته مع بن بلّة. ثمّ أبو بكر بلقايد، باسم طفولتنا المشتركة في تلمسان وسنوات السجن في فُرين الفرنسية. أخيرا عبد الرحمن شيبان الذي كان سببا في زيارة الرئيس بن بلّة إلى والدي في 1964[1] لهؤلاء الثلاثة، قلت «لا»، موضحا أنني مستعد للعفو عن الذين أساءوا إليّ، ولكنني لن أسمَح للذين أهانوا والدي، هذا الرجل الذي كرّس حياته للدفاع عن الهوية الجزائرية بمكافحة الاستعمار، وتدريس تعاليم الإسلام واللغة العربية، وحينما اندلعت حرب التحرير، كان من الأوائل الذين أعلنوا مساندتهم، أياما قليلة بعد نداء أول نوفمبر 1954، هذا الرجل الذي غادر الحياة أفقر مما كان عليه أثناء ولادته، ولكنه خلّد اسمه بمآثره المجيدة.

بعد شهرين، لجأتُ إلى نفس المبررات لأرفض دعوة يحياوي إلى عشاء

---

(1) أنظر «مذكرات جزائري» الجزء 1. ص: 188.

ينظمه في بيته بحضور بن بلّة. أكيد أنه قد فكّر بأن توسيع اللقاء مع الرئيس بن بلّة إلى قدماء الجبهة وثورة التحرير يكون أحسن. أمام رفضي القاطع، تدخل كل من الطاهر زبيري وشريف بلقاسم ورابح بيطاط، ومع ذلك لم أستقبل أبدا بن بلّة في بيتي. ولكن الأقدار قد تخطط لنا ما لم يكن في الحسبان. بالفعل، بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، نظمت الحكومة السورية في جوان 2001 حفلا تكريميا في دمشق ودعَت إليه ثلاثة جزائريين : أحمد بن بلّة ومحمد صالح يحياوي وشخصي المتواضع. وكانت حاضرة شخصيات مغربية وتونسية. طلب مني السوريون تناول الكلمة باسم المغرب العربي. كنت في ردهة الاستقبال لفندق الشيراطون برفقة يحياوي الذي توسّل إليّ بعدم خلق فضيحة أمام مضيفينا بعدم مصافحة بن بلّة. وصل هذا الأخير، مددت إليه يدي، عانقني وتعشينا وسهرنا نحن الثلاثة، لنعطي صورة الوفد المتجانس.

نهار الغد، ألقيت خطابي. وكان من الطبيعي أن أذكر هواري بومدين، لأنني، إذا كنت قد عرفت جيدا الرئيس حافظ الأسد، فلأنني كنت المندوب الخاص لبومَدين طوال سنوات. وبدا كما لو أن هذه الإحالة لم تعجب بن بلّة الذي كان الوحيد من بين الحاضرين الذي لم يهنئني في نهاية تدخلي. في ذلك المساء، تعشى مع يحياوي الذي نقل إليّ بأن بلّة قال له حرفيا : «تقضون وقتكم في مدح بومدين، الذي ليس، في نهاية المطاف، إلا ذلك الطالب الجزائري في القاهرة الذي وضعت قدمه في سكة الثورة.»

بعد سنوات، قررت أن أنشر مذكراتي، وتمنيت أن أنشر الجزء الأول في حياة بن بلّة كي لا يقال إنني انتظرت وفاته لأفضح ظروف سجني والتعذيب الذي خضعت له في 1964 تحت أمره حينما كان رئيسا للجمهورية. تحقّقت أمنيتي لأن الجزء الأول ظهر في 2006، وبن بلّة توفى في 2012. وبين

التاريخين، لم يدلِ بأي تعليق، ولا إنكار ما لما رويته عن تلك الأيام وبالتفصيل.

وآخر مرّة رأيت فيها بن بلّة كان بمناسبة وفاة الشيخ عبد الرحمان شيبان، رئيس جمعية العلماء. كنا في بيت المرحوم حينما وصل بن بلّة. تبادلنا التحية وقال بصوت مسموع : «أنا سعيد دوما بلقائك». غفر الله له ورحمه.

ومن جهة أخرى حضرت في نوفمبر 1990 اجتماع المجلس الوطني للمجاهدين باعتباري عضوا منذ انتخابي في المؤتمر الأخير.

كما أنني سافرت إلى مدينة سطيف في 28 ديسمبر لأخذ الكلمة في الملتقى المنظم في الذكرى 12 لوفاة الرئيس بومدين الذي حاول البعض طمس ذكراه بالنسيان.

الانتخابات التشريعية لـ1991

مرة أخرى، عشية الاختتام الرسمي لتقديم ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية، عقدت اللجنة المركزية دورة في أفريل سادها التسرع وعدم تحضير الملفات، في ظروف أضحى فيها كل حوار جاد بلا معنى ولا ترجى منه نتائج ذات فائدة.

عُقد اجتماع اللجنة المركزية في ظروف أثبتت عجز الأمين العام على تجسيد القرارات الحديثة للهيئات القيادية للحزب المتمثلة في الآتي :

- تأسيس مجموعات تفكير مكلفة بدراسة الوضع واقتراح إجابات واضحة للمسائل العالقة الكثيرة والحساسة التي تحرك المجتمع.
- عقد دورة خاصة للجنة المركزية تخصص لتحديد استراتيجية وتحضير أرضية انتخابية من شأنها ضمان نجاح جبهة التحرير.
- تعيين لجنة خاصة لتحضير الانتخابات التشريعية.

في بداية جوان 1991، كان المسار الديمقراطي الذي تبع دستور 23 فيفري 1989 يواصل سيره ببطء شديد: انتخابات محلية (بلدية وولائية) في جوان 1990، والتشريعية في 1991، والتي ستليها الانتخابات الرئاسية مثلما وعدت السلطة آنذاك. ولكن، بدت ملامح انعطاف ترتسم في الأفق. إذا كانت استراتيجية السلطة من 1988 إلى 1990 تهدف خاصة إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني، فإن الهدف الجديد منذ نجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية هو إضعاف الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أما السلطة التي يمثلها حصريا رئيس الجمهورية، فانتقلت منذ إقامة حالة الطوارئ وتعيين الجنرال خالد نزار وزيرا للدفاع الوطني إلى أيدي قيادة الجيش، التي وضعت الرئيس الشاذلي تحت الحراسة، حسب إشاعات لم يتم تكذيبها، والتي أوضحت للجميع أن حياد الجيش وابتعاده عن السياسة منذ انسحابه من اللجنة المركزية لجبهة التحرير لها حدودها. ولم يغير في الأمر شيئا حينما قرر الشاذلي انسحابه من رئاسة الحزب ليكون رئيس جميع الجزائريين.

في 25 ماي 1991، أصدرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نداءً إلى إضراب عام غير محدود، مرفق بمطالب أخرى: تغيير قانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. وقد راهنت الحكومة في تعفن الوضع الذي يؤدي إلى إضعاف الحركة الاحتجاجية وانطلاق الحملة الانتخابية التي ستبدأ بتاريخ 2 جوان. في الوقت نفسه، أعلنت الصحافة عن نية صندوق النقد الدولي بمنح قرض مساندة من 400 مليون دولارا كان موجودا في اتفاق رسمي بقي سرّا.

وبرغم المشاورات الماراطونية لإيجاد تسوية سريعة للأزمة بين الرئاسة وقيادة الجيش ومؤسسة الأمن العسكري ورئاسة الحكومة من جهة وقيادة جبهة الإنقاذ والأمين العام لجبهة التحرير من جهة أخرى، إلا أن الأحداث

تسارعت لتحدث اضطرابا مهولا للوضع السياسي والاجتماعي العام.

في 2 جوان، وتزامنا مع انطلاق الحملة الانتخابية التشريعية المزمع عقدها في دورتي 27 جوان و18 جويلية، يلقي الرئيس الشاذلي خطابا تلفزيونيا، يهاجم «المشوشين والعناصر التي تحدث الفوضى» موجها أصابع الاتهام إلى مظاهرات جبهة الإنقاذ التي تحتل ثلاث ساحات عمومية في العاصمة.

في ليلة 3 و4 جوان، تدخلت وحدات من الدرك الوطني لتخلي الساحات العمومية من المعتصمين بها. خلفت المواجهات عددا من الأموات والجرحى. مباشرة، أعلن الرئيس الشاذلي حالة الحصار لمدّة أربعة أشهر، وبموجبها تصبح جميع صلاحيات الشرطة في يد السلطات العسكرية، فيمكنها اتخاذ «إجراءات التوقيف الإداري للأشخاص الراشدين الذين يرتكبون أفعالا تمس بالأمن العام والنظام العمومي والمساس بالسير الطبيعي للمصالح العمومية، وإحالتهم على الإقامات الجبرية».[1] يتعلق الأمر إذا بإجراءات مبرمجة لتحدد مسار باقي الحوادث. رُفِع الحصار قبل نهاية الأشهر الأربعة، أي في 24 سبتمبر، لأنّ السلطة حققت مبتغاها، المتمثل في تحييد أشخاص «يشكلون خطورة على النظام العام». وطبعا، تمّ تأجيل الانتخابات التشريعية وفرض حظر التجوال في العاصمة والولايات المجاورة. كما تمّ زجّ مئات المتظاهرين في معسكرات مفتوحة في الصحراء.

وقد قدّمت الحكومة استقالتها ساعات قليلة قبل هجوم الدرك الوطني على الساحات العمومية التي احتلها مناضلو جبهة الإنقاذ. وهو ما يزيد الوضع تعقيدا.

وخلال المشاورات السرية بين الرئاسة (يمثلها عبد العزيز بلخادم

(1) المرسوم الرئاسي رقم 91-196 المؤرخ في 5 جوان 1991 والمؤسس لحالة الحصار.

رئيس المجلس الشعبي الوطني) وقيادة جبهة الإنقاذ، تقرّر ذهاب رئيس الحكومة. انتشر خبر أنني سأكون مرشح جبهة الإنقاذ لهذا المنصب. الحقيقة أن عباسي مدَني، حينما سأله بلخادم : «من تقترحون لهذا المنصب؟» أجاب أن اللجنة المركزية لجبهة التحرير تملك رجالا أكفاء ونزهاء مثل س/ج/ش. فذكر ثلاثة أسماء. لماذا السكوت على الاسمَين الأخرين وتسليط الضوء على اسمي، إن لم يكن الهدف هو تشويه سمعتي وإبعادي عن سباق الانتخابات الرئاسية؟

لقد تمّ تعيين سيد أحمد غزالي في 5 جوان 1991 رئيسا للحكومة في هذه الفوضى العارمة، أملا أن تتحقق «المعجزة الاقتصادية» التي ستمنع جبهة الإنقاذ من حصاد جميع مقاعد البرلمان. هكذا تمّ تأجيل الانتخابات التشريعية إلى شهر ديسمبر وسنعيش سداسيا جدّ مضطرب. وعوض الحوار الذي ما فتئتُ أدعو إليه، سيتضاعف التوتر القائم بين جبهة الإنقاذ وقيادة الجيش.

بمجرّد تنصيبه، أعلن رئيس الحكومة إقامة الانتخابات التشريعية قبل نهاية السنة ووعد بأنها ستكون «نزيهة وشفافة». أضاف إن الحكومة التي كلف بتشكيلها ليست ذات طابع سياسي وإنما حكومة تكنوقراطية. وأخيرا، لم يستبعد تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة.

أوقفَت جبهة الإنقاذ إضرابها بعد أسبوعين وقررت السلطة استرجاع رموز الجمهورية على واجهات البلديات التي تسيرها جبهة الإنقاذ، أي شعار «من الشعب وإلى الشعب» بدل «الدولة الإسلامية». ما تسبب في مواجهات عنيفة بين قوات الأمن ومناضلي جبهة الإنقاذ، خاصة في أحياء العاصمة (باب الواد وباش جراح) والأخضرية...

ثلاثة عشر يوما بعد تعيينه، أي في 18 جوان، وبعد سلسلة مارطونية من

المشاورات، قدّم غزالي حكومته، المتشكلة من 29 عضوا. ضمّت الحكومة مندوبا لحقوق الإنسان وامرأتين، ولأول مرة منذ استرجاع الاستقلال، لا نجد أي عضو مؤثر من جبهة التحرير.

ولكن التعفن كان قد استشرى. انطلقت حملة اعتقال واسعة لإطارات جبهة الإنقاذ من 15 إلى 18 جوان. صدر أمر توقيف ضد علي بن حاج في 17 جوان. أصبحت أحياء العاصمة الشعبية وضواحيها أمكنة لمواجهات ليلية بين قوات الأمن ومناضلي جبهة الإنقاذ الشباب ومناصريها الذين يتحدون حظر التجوال. في 25 جوان، حدث تحوّل غير منتظر في صفوف جبهة الإنقاذ. أعلن ثلاثة قياديين في حصة تلفزيونية وهم بشير لفقيه وهاشمي سحنوني وأحمد مراني انشقاقهم عن جبهة الإنقاذ، ووصفوا عباسي مدني «بالخطر على الإسلام والجزائر». في 30 جوان، باشرت قوات الأمن بإيقاف عباسي مدني وعلي بن حاج، وكذا إطارات ومناضلي جبهة الإنقاذ. تمّ وضع عباسي مدني وعلي بن حاج في سجن البليدة تحت تُهَم كثيرة :

- قيادة وتنظيم حركة عصيان مدني؛
- اعتداء وتآمر ضد سلطة الدولة بالتخريب؛
- المساس بالسير الحسن للاقتصاد الوطني؛
- حيازة وتوزيع مناشير وإعلانات بغرض الدعاية، من شأنها الضرر بالمصلحة الوطنية.

يشير أول إحصاء رسمي بأنه وإلى غاية 01 أوت، تمّ اعتقال وتوقيف 2976 شخصا، و55 متوفى، 326 جريحا منذ بداية حالة الحصار. ومن جهته، أعاد عبد النور علي يحي النظر في هذه الأرقام : 300 متوفى و8000 معتقلا. وأضاف حالة 3600 أجيرا فُصلوا عن العمل ولم يتم إعادة إدماجهم.

ها نحن قاب قوسين أو أدنى من غلق قوس الديمقراطية. أضحى

العنف هو صيغة المعارضة، وفي الوقت نفسه وسيلة للقمع. ومثلما قال الكاتب الفرنسي بومارشي : «الريح التي تطفئ نورا، تشعل حريقا». ووفق إجراءات دستور 1989، لا تعني حالة الحصار نقل صلاحيات الشرطة إلى السلطات العسكرية، ولا وضع الولاة ورؤساء الدوائر تحت سلطة قادة النواحي العسكرية مثلما نصّ عليه المرسوم الخاص بإعلان حالة الحصار. بل الأخطر هو أنّ هذا المرسوم يمنح السلطة للمحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وهو أمر مخالف ومساس خطير بالدستور وبمختلف المعاهدات التي تسير وتنظم حقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر.

بقراءة بعدية، فإنّ انتشار الجيش وتحكمه في الحياة الوطنية قد تسببا في فجر عهد التعددية في فعل غير متوقّع، والذي انتهى إلى إحداث اضطرابات أضرّت كثيرا بالبلد. في هذه الفترة المبكرة من الأزمة الكبرى، يمكن للملاحظين النبهين أن يدركوا الضعف الكبير لمؤسسة الرئاسة في مختلف صلاحياتها : السلطة والاستراتيجية والمصداقية. في نفس الوقت، إن إعادة انتشار الجيش سيحوّل التباين بين الإصلاحيين والمحافظين إلى مواجهة بين متصالحين واستئصاليين. أخيرا، فجّرت الأزمة انشقاقا كبيرا داخل المجتمع، ومنعته من إيجاد نقطة توازن بين طموحات التقدم والارتباط بقيم التراث.

أمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير المجتمعة في 18 جويلية، أكّدتُ أن «الجيش الوطني الشعبي جزء لا يتجزأ من الأمة : تتكون تشكيلته من أبنائنا الذين سهرنا على تكوينهم، وقادتها هم أصدقاء دربنا. لهذا نرفض أن يكون الجيش وسيلة في يد رجل أو جماعة أو حزب يوجهه مثلما يريد. نرفض خلق فجوة بين الجيش والشعب. نريد لجيشنا أن يبقى مؤسسة منسجمة وقوية، لتكون ضمانا لسيادة واستقلال البلاد، تحمى التراب

الوطني والتراث والحدود والأجداد وتساهم في التطور والتجديد. إن ارتباطنا بالجيش الوطني الشعبي -سليل جيش التحرير الوطني- يساوي ارتباطنا بجبهة التحرير الوطني. لهذا، نرفض أن يساق إلى كفاح هامشي ضد الحركة الإسلامية. إن ما يجمعهم أكبر بكثير مما يفرقهم. ويجب لكلمة «عدوّ» أن تحذف من قاموس جبهة التحرير لأنّ عدونا الوحيد الداخلي هو التخلف وعدونا الخارجي الوحيد هو الاستعمار الجديد. يجب لموقف جبهة التحرير أن تستلهم فلسفتها القائمة على الحوار وليس في حالة الطوارئ، وفي الوحدة وليس في القمع».[1]

خلال نفس الدورة، طالبت بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وكان موقفي هذا أصل خلاف جديد مع قيادة الحزب. لم يجد اقتراحي هذا صدى إيجابيا في البداية. للأسف الشديد، تطلب وقت طويل وإراقة دماء كثيرة من الجزائريين كي تحظى مسألة الحوار والمصالحة الوطنية بموافقة الأغلبية داخل الحزب. وهذا ما ظهر جليا في أرضية العقد الوطني، المعروف بعقد سانت إيجيديو المصادق عليه في روما في 1995. أذكر أن إطلاق سراح جميع المسجونين بعد حوادث أكتوبر 88 ساهم بشكل ملموس في تهدئة الجوّ.

كما أعلنتُ أيضا أنه علينا حلّ خلافاتنا وفقا للقواعد الديمقراطية. وإذا أردنا إنقاذ استمرار المسار الديمقراطي، على السلطة أن تعطي المثل :

- بقبول التناوب على الحكم باعتباره أساس الديمقراطية؛
- تفادي فرض قياديين على الأحزاب المؤسّسة حديثا؛
- قبول الحوار مع المحاور الذي يعينه الحزب المعني وليس المحاور

---

(1) «La voix de la réconciliation », de l'auteur P. 47.

الذي تختاره وتعينه السلطة.

أخيرا، وفي نفس دورة اللجنة المركزية، أكّدت على إحساسي أنّ «هدف السلطة هو ظهور قوة ثالثة يرضى بها من هم وراء البحر، بعد الضربة التي قصمت ظهر التيار الوطني في أكتوبر 88 والتيار الإسلامي في جوان 1991». الغريب في الأمر أن مهري يكشف أمام اللجنة المركزية لـ21 نوفمبر 1991 أنه رفض ضغوط الجنرالين خالد نزار والعربي بلخير لتشجيع القوائم «المستقلة».

بعد اعتقال عباسي مدني في جوان، خلفه على رأس جبهة الإنقاذ عبد القادر حشاني الذي أصبح رئيس المكتب التنفيذي لجبهة الإنقاذ. خلافا للزعيم السابق الذي ينتمي إلى جيلي، فإن حشاني ينتمي إلى الجيل الجديد من الإطارات الجزائرية الذين يملكون ثقافة مزدوجة وتكوينا علميا وانفتاحا كبيرا من أجل تحديث الدولة والمجتمع. اهتم خاصة بإعادة هيكلة الحزب، بتنظيم مؤتمر في باتنة في جويلية 1991. بدوره، أضحى من الزوار الدائمين لي. تمّ اعتقاله في 28 سبتمبر، وأطلق سراحه في 29 أكتوبر. وعاد إلى السجن مباشرة بعد إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية في جانفي 1992 قبل أن يطلق سراحه، ويتم اغتياله في نوفمبر 1999 في وضح النهار داخل عيادة طب الأسنان في باب الواد.

لجنة مساندة المعتقلين السياسيين

بعد مشاورات دامت أسابيع، تمّ تأسيس لجنة وطنية لمساندة المعتقلين السياسيين في 12 سبتمبر في العاصمة بمسجد أسامة بن زيد في الجزائر العاصمة من طرف الشيخ أحمد سحنون، رئيس رابطة الدعوة الإسلامية. بحضور الإخوة : بن يوسف بن خدّة الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ورئيس حزب الأمة الجديد، وعبد الحميد ابراهيمي. الوزير الأول السابق، والشيخ لخضر الزاوي (إمام بالمدية وفقيه، ومنتخب جبهة الإنقاذ في الانتخابات التشريعية الملغاة في المدية قبل أن يُعتقل ويُرسل إلى معسكر رقان في أقصى الصحراء)، وأنا. عُيّن الشيخ أحمد سحنون رئيسا لهذه اللجنة. يشكل بمعية الشيخ عبد الرحمن شيبان، أحد النادرين الباقين على قيد الحياة من أعضاء قيادة جمعية العلماء (1950) التي كان يترأسها الشيخ البشير الإبراهيمي، وكان الاثنان من مريدي الشيخ الابراهيمي. اليوم، يحظى الشيخ سحنون باحترام واسع من جميع الجمعيات التي تنتمي إلى الصحوة الإسلامية، وهو يحاول لمّ شملها في رابطة الدعوة التي يترأسها. يدافع بقناعة كبيرة عن فكرة أنه ينبغي على الذين يناضلون من أجل الصحوة أن يتفادوا الانغماس في وحل السياسة، خاصة بتأسيس أحزاب سياسية.

اقترحت اللجنة الوطنية لمساندة المعتقلين السياسيين أهدافا محددة في بيانها الذي نشرته :

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين؛
- إعادة إدماج العمال المسرحين في مناصبهم؛
- التضامن المعنوي والمادي مع ضحايا القمع في البلاد.

بمجرّد الإعلان عن تأسيس هذه اللجنة، تلقت آلاف رسائل التضامن والمساندة، ولكن ظهورها سيشعل النار في صفوف السلطة : في 17 سبتمبر، رفض العربي بلخير الأمين العام للرئاسة استقبال عبد الله جاب الله رئيس حزب النهضة الذي كلفه الشيخ سحنون ليبلغ رسميا رئيس الجمهورية بمطالب اللجنة. اتّخذ الجنرال خالد نزار وزير الدفاع موقفا مماثلا.

انطلقت حملة إعلامية عنيفة ضدّي، جنّدت عناصر اليمين المتطرف واليسار المتطرف من الساحة السياسية والإعلامية، بدعم خفي من السلطة التي عيّنت «قادة» الأحزاب الجديدة، ونفّذها مرتزقة القلم المعروفون، بل وحتى أئمة عبر استجوابات صحفية.

أجبتُ على هذه الحملة باستجوابين، ظهر الأول في جريدة *El Watan* (الوطن)، حيث صرَّحت : «إن إطلاق سراح قادة جبهة الإنقاذ، إلى جانب طابعه الإنساني، يحمل معنى سياسيا. في رأيي، إنّ تحريرهم من شأنه أن يسهل إعادة إدماج هذه الحركة الوطنية المهمة إلى الحياة السياسية. ويشكل هذا الإدماج في رأيي شرطا أساسيا لمواصلة مسار الديمقراطية في هدوء وسكينة واستقرار والتأييد الشعبي. ومن جهة أخرى، فإن إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين السياسيين الذي طالبت به ولا أزال ألح عليه، ليس أمرا جديدا، فقد سبق للسلطة أن اتخذت قرارا مشابها بعد حوادث أكتوبر 1988، وقد ساهم إطلاق سراح المعتقلين في تلك الفترة على تهدئة الجوّ السياسي والعودة إلى الهدوء، الأمر الذي ساعد في فتح المسار الديمقراطي». وختمتّ : «لم أتوقف أبدا عن المرافعة بتفضيل الحوار والتشاور، مقتنعا أنه النهج الوحيد الذي سيخرج البلاد من المأزق الذي يوجد فيه، مشيرا إلى خطورة المواجهة والقمع على المجتمع الجزائري، دولة وشعبا».

في الحوار الثاني الذي أجرته معي جريدة «العالم السياسي» باللغة الوطنية، أكّدت : «لقد تفاجأت، بكل صراحة، بالردود السلبية التي تبعَت تأسيس لجنة مساندة المعتقلين السياسيين، واندهاش أصحابها برؤية اسمي ضمن أعضائها المؤسِّسين. أعبِّر عن اندهاشي لأنّ موقفي هذا لم يكن جديدا، على الأقل بالنسبة لمناضلي جبهة التحرير، لأنني سبق لي في دورة اللجنة المركزية لجويلية الفارط أن طالبت بتحرير المعتقلين السياسيين. وكذلك في السنوات الماضية حيث كنت عضوا في الحكومة، لم أتوقف عن العمل على مساندة معتقلي الرأي وكذا مساندة إطارات عليا رأيت أنهم كانوا محل أحكام جائرة. ويمكن لشخصيات سياسية من المعارضة وإطارات عليا هم الآن في مناصبهم أن يقدموا شهاداتهم في هذا الشأن. لمَ الاندهاش إذا؟»

في 28 أكتوبر، استقبلتْ اللجنة وفدا عن جبهة الإنقاذ المشكلة من رابح كبير وعبد الكريم غماتي اللذين ألحا على بذل المزيد من الجهود ليتم إطلاق سراح قادة جبهة الإنقاذ. وقد زارني هذا الوفد عشية اتصاله باللجنة للتعبير عن قلق أعضاء قيادة جبهة الإنقاذ الجديدة على مواصلة اعتقال عبد القادر حشاني خاصة. في 9 ديسمبر، استقبلت اللجنة انضمام بن حاج شريفي، نجل الشيخ شريفي سعيد بَن حاج، المعروف باسم الشيخ عدّون، الذي كان وجها من الوجوه المشهورة للمذهب الإباضي في الجزائر، ومرجع فقهي مهم في العالم الإسلامي.

في 22 ديسمبر، وفيما كانت الحملة الانتخابية في أوج نشاطها، طالب بن خدّة عقد اجتماع طارئ للجنة كي يقترح حلّها أمام «لامبالاة جبهة الإنقاذ التي قللت من دور اللجنة». بعد ثلاثة أيام، أبلغني الشيخ سحنون أنه تلقى في تلك الصبيحة زيارة عبد القادر حشاني وبن خدّة لتهدئة الجوّ.

في ظهيرة 29 ديسمبر، ذهبت لحضور اجتماع اللجنة. وقد قررت هذه الأخيرة تكليف الشيخ سحنون بإرسال خطاب لمجلس الشورى لجبهة الإنقاذ بهدف تنبيهها أنّ لا تغتر بهذيان النجاح الذي أحرزته في الدور الأول للانتخابات التشريعية. وقد دعَت تلك الرسالة الهيئة العليا للحزب المنتصر أن تراعي ما يلي :

- «معالجة الحساسيات التي ظهرت في منطقة القبائل بحكمة تفادي نشوب حرب أهلية؛

- تفادي لغة التهديد وتصفية الحسابات كي لا تمنح للسلطة مبرر حرمان الشعب من انتصاره الانتخابي؛

- انتهاج خطاب مسؤول ومطمئن تُجاه إطارات الدولة للمحافظة على العمود الفقري للدولة الجزائرية؛

- عدم جهل الشريحة العريضة من المجتمع التي لم تنتخب على المشروع الإسلامي أو أنها رفضت المشاركة في العملية الانتخابية».

في المجموع، عقدت اللجنة حوالي 15 اجتماعا، كلها في إقامة سكن الشيخ سحنون، وأفرجت عن 7 بيانات صحفية كلها ممضاة من قبل رئيسها. كان الشيخ سحنون الذي يتمتع بسلطة معنوية لا جدال حولها يدعو في آن واحد السلطة (ليطالبها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإرساء سياسية المصالحة الوطنية) وقادة جبهة الإنقاذ ليدعوهم إلى تواضع أكثر وانتهاج الحوار مع الجزائريين الذين لا يتقاسمون آراءَهم. للأسف الشديد الا أحد من الطرفين استمع واستجاب لدعوته الحكيمة. بل لقد نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال في 30 جوان 1996 في الوقت الذي كان يؤدي صلاة الفجر في مسجد أسامة بن زيد بالعاصمة، ولم يكن يحظى بأي حماية أمنية. تلقى رصاصة في الرأس أطلقت على بعد أمتار قليلة منه

والشيخ في الـ 89 من عمره، وقد عاش بعد الحادثة المؤلمة سبع سنوات، استرجع فيها كل قدراته العقلية والجسدية. وقد تأكّدت من ذلك بنفسي وأنا أزوره بين الحين والآخر إلى أن لفظ آخر أنفاسه.

نتائج اقتراع ديسمبر 1991

في 13 أكتوبر 1991، اعتمد المجلس الشعبي الوطني قانونا انتخابيا جديدا خصيصا للانتخابات التشريعية المقبلة[1]. حُدّدَت الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 (الدور الأول) و16 جانفي 1992 (الدور الثاني)، بمرسوم 16 أكتوبر 1991. في اليوم نفسه، تمّ تعيين العربي بلخير وزيرا للداخلية مع مهمة السهر على تنظيم الانتخابات. هكذا، بدا مصير البلاد يتحكم فيه جنرالان يشتركان في تفضيل موقف مبادرة قيادة الأركان للرؤية السياسية في تسيير البلاد، واحد في وزارة الدفاع والثاني في وزارة الداخلية.

وفي خضم ذلك، تمّ اتخاذ إجراءات جديدة :

- في 2 ديسمبر 1991، أدخلت تعديلات على قانون التجمعات والتظاهرات العمومية؛
- في 6 ديسمبر 1991، انتخب المجلس الشعبي الوطني على قانون متعلق بمشاركة الجيش في مهمات حفظ الأمن العمومي خارج الوضعيات الاستثنائية، وصدر مرسوم تنفيذي لهذا القانون في 21 ديسمبر 1991؛
- في 21 ديسمبر، أدخل المجلس الشعبي الوطني تعديلات على القانون الخاص بممارسة الحق النقابي.

---

(1) قانون رقم 91-17 لـ15 أكتوبر 1991، يعدل ويتمم قانون رقم 89-13 لـ7 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات.

وخلال هذه الفترة، كانت الحملة الانتخابية في أوج نشاطها. شارك في الانتخابات 49 حزبا من الـ58 المعتمدين. تجنّد أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير لتنشيط تجمعات انتخابية عبر التراب الوطني. ضاعف رئيس الحكومة ووزير الداخلية من التصريحات المطمئنة حول «انتخابات حرة ونزيهة» حيث «سيختار الشعب أولئك الذين سيدافعون عن مصالحه بأحسن الطرق». بدا الشعب واثقا في هذه الانتخابات التعددية الأولى التي سترسّخ المسار الديمقراطي الذي سيُعيّن النواب عن طريق الاقتراع وليس عن طريق الأسلحة، والذي سيرسّخ دولة القانون. وحتى مجزرة قمار المرعبة، حيث قامت مجموعة إرهابية بقتل جنود الخدمة الوطنية، لم تتمكّن من إلقاء ظلالها السوداء على جوّ التسامح وبهجة الانتخابات.

لقد طمأن محيط الرئيس على نتائج الانتخابات، بالاعتماد على متخصصين في سبر الآراء، متوقعين توزيع المنتخبين على ثلاث فئات شبه متساوية : ثلث لجبهة التحرير، ثلث لجبهة الإنقاذ، وثلث لجبهة القوى الاشتراكية والمستقلين وبقية الأحزاب. تشجّع الرئيس الشاذلي بنتائج سبر الآراء وأعلن بأنه سيلتزم بـ«احترام اختيار الشعب» : بداية في خطاب للأمة ألقاه يوم 15 أكتوبر ليعلن عن تاريخ تنظيم الانتخابات التشريعية : «يجب أن نتجند جميعا كي تكون هذه الانتخابات مناسبة لهبّة وطنية جماعية وواعدة»، ثم يضيف : أما فيما يخصّني، فسأبقى، مثلما كنت دائما، وفيا لالتزاماتي، وسأواصل التصرف مثلما فعلت دائما لحماية مسار الإصلاحات الجارية، والوقوف ضد كل محاولات عرقلتها...». وبعد ذلك، عشية إجراء هذه الانتخابات خلال لقاء تلفزيوني مع الصحافة الوطنية وتصريح للإذاعة الوطنية حيث صرح أنه «مستعد للتعايش مع الأغلبية التي تفرزها الصناديق».

وعند الإعلان عن النتائج في 27 ديسمبر على الساعة العاشرة صباحا من طرف وزير الداخلية، الجنرال العربي بلخير، بوجه شاحب وملامح متعبة، كان النجاح الساحق لجبهة الإنقاذ :

- من بين 7.882.625منتخبا (بنسبة 59بالمائة من المسجلين) :

- حصلت جبهة الإنقاذ على 188 مقعدا (أي 80 بالمائة من المقاعد المحصّلة في الدور الأول وهي 231 مقعدا، بحوالي 3،2مليون صوت (حوالي 44 بالمائة)؛ ويحظى بتعادل أصوات في كثير من الدوائر الانتخابية من أجل الدور الثاني، ولم يبق له إلا 28 مقعدا لينال الأغلبية المطلقة؛

- لم تتحصل جبهة التحرير إلا على 16 مقعدا بأكثر من مليون صوت ونصف وتحتفظ بأمل أن ينتفض الـ5 ملايين الذين لم ينتخبوا أمام صدمة النتائج، ويمنحون لها أصواتهم؛

- تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا بعدد نصف مليون صوت. وقد تمّ انتخاب آيّت أحمد في بني وَرْتيلان؛

- تحصّل المستقلون على 3 مقاعد؛

- أما الأحزاب الأخرى (بما في ذلك حزب سعيد سعدي وأحمد بن بلّة وقاصدي مرباح ونحناح وجاب الله) فلم تتحصل على أي مقعد.

بقي في الميزان 199 مقعدا، منها 143 محتملة لجبهة الإنقاذ، و46 لجبهة التحرير و4 لجبهة القوى الاشتراكية.

وقد نشرت النتائج مثلما صادق عليها المجلس الدستوري في الجريدة الرسمية لـ4 جانفي 1992.

يجب الإشارة بكل موضوعية إلى أنّ نظام التصويت بالأغلبية الذي يتمّ في دورتين، والذي صادق عليه برلمان جبهة التحرير، والذي انتقدته أحزاب كثيرة، لم يكن في صالح جبهة التحرير :

- مقارنة مع جبهة الإنقاذ : نصف الأصوات وأقل من عشْر المقاعد؛
- مقارنة بجبهة القوى الاشتراكية : ثلاث أضعاف عدد الأصوات ونصف عدد المقاعد.

وبرغم أنني كنت من المشجعين على مشاركة جبهة الإنقاذ في الانتخابات لتحدد ثقلها الانتخابي الحقيقي بعد تجربة تسييرها للبلديات وتأسيس حزبين إسلاميين جديدين، فقد حذرت حشاني الذي كان يزورني بانتظام أنّ انتصار حزبه في الدور الأول من شأنه أن يشكل خطرا مزدوجا : قد يُحدث عند مناضلي ومناصري جبهة الإنقاذ ردّ فعل وتحديات مفرطة وعنتريات عنيفة، وعند السلطة الخوف من المستقبل وهو مصدر لجميع أنواع العنف.

بالفعل، لم يطُل الزمن لتتحوّل الدهشة إلى هلع؛ إذا كانت الأحزاب الثلاثة الأساسية تستعد للدور الثاني، فإن أحزاب السلطة لم تعترف بنتائج الدور الأول وطالبت صراحة بإلغاء الدور الثاني. تمّ تنظيم مظاهرة شارك فيها حوالي نصف مليون شخص لـ«إنقاذ الديمقراطية». وقد استغل نجاح هذه التظاهرة أولئك الذين يعملون على خلق جوّ مناسب لتوقيف المسار الانتخابي. خلقت النتائج اختلافات على هرم السلطة : إذا كانت قيادة الجيش تناصر إلغاء الدور الثاني، أي توقيف مسار الانتخابات، فإن الرئيس الشاذلي كان مناصرا لإبقاء الدور الثاني، مؤكدا على أنّ صلاحياته كرئيس الدولة تسمح له بتحييد جبهة الإنقاذ في حالة انتهاكها للدستور وقوانين الجمهورية.

فبعد الإعلان الرسمي لنتائج الدور الأول، باشرتُ بعقد اجتماع مع مجموعة التفكير والعمل التي تتشكل من كل من كمال عبد الرحيم ولكحل عياط ومحمد نابي ومحمد سعيد للنظر في تقييم أولي للوضع الجديد.

تحركت الساحة السياسية: نادى البعض بالتزوير، طمأن آخرون ولكنهم دعوا إلى «إعادة أسْلَمَة المجتمع»، وأدّت بعض الخطابات المتطرفة في بعض مساجد العاصمة إلى الخشية من إقامة المحاكم الشعبية.

صرح حشاني خلال مؤتمر صحفي إنّ حزبه سيطالب بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. بمبادرة من جبهة القوى الاشتراكية، تمّ تنظيم مسيرة في العاصمة «لمساندة المسار الديمقراطي». أعلن آيت أحمد الذي قاد المسيرة أنه سيدعو إلى الانتخاب على الصف الدمقراطي في الدور الثاني. ابتعدت جبهة التحرير عن محاولات إعادة النظر في المسار الديمقراطي ودعَت إلى انتخاب واسع في الدور الثاني، مقتنعة بأن الامتناع في الدور الأول لعب لصالح جبهة الإنقاذ.

قادت بعض الأحزاب السياسية وقطاع من المجتمع المدني حملة وطالبت بإلغاء النتائج المعلنة. حيث تأسّست في 30 ديسمبر «اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر»، مشكلة من المركزية النقابية (اتّحاد العمال) وبعض الأحزاب والجمعيات التي ليس لها وزن كبير في المجتمع. نصّبوا أنفسهم ناطقين باسم المجتمع المدني، وطالبوا بإلغاء الانتخابات. استفادوا في ذلك من تغطية إعلامية واسعة.

من جهته، دعا المكتب التنفيذي لجبهة الإنقاذ «المنظمات والشخصيات الغيورة على دينها ووطنها للوقوف إلى جانب الشعب في مواجهة التصريحات والمواقف غير المسؤولة»، التي خلفها انتصار جبهة الإنقاذ. (جريدة «المنقذ» رقم 71 بتاريخ 5 جانفي 1992).

وكان بيتي لا يفرغ من الزوار. اعتقد كثير منهم أنني مرشد وموجّه جبهة الإنقاذ، أو على الأقل لي آذان صاغية عند قادتها، ليقترحوا مجموعة من الحلول في كيفية تسيير الوضع الحالي المكهرب. ربما كانوا، بغير

وعي، متأثرين بالحملة الإعلامية لنوع من الصحافة التي تعطي عنّي صورة مغرضة، سطحية وكاريكاتورية. رأى البعض أنفسهم «مستشارين» للنظام الجديد، وآخرون موظفي دولة، معلنين استعدادهم لخدمة الدولة مهما يكن لونها.

ومن بين الزوار الكثيرين الذين تقلدوا مناصب مهمة في الدولة والحزب، استقبلت ابتداء من 28 ديسمبر مسعودي زيتوني، وزير سابق ورئيس سابق لمجلس المحاسبة وصالح قوجيل وعبد الرزاق بوحارة وحميد سيدي سعيد، كلهم أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير، ووزراء سابقين. في 2 جانفي، استقبلت عند الظهيرة محمد الشريف مساعدية وعبد العزيز بوتفليقة، اللذين تبعهما، بعد ثلاثة أيام، كل من محمد صالح يحياوي وبوعلام بن حمودة وعبد الحميد الأطرش أمين عام سابق لوزارة الدفاع الوطني. كان الجميع متفاجئين من هذه الموجة الزاحفة لجبهة الإنقاذ وحاولوا معرفة رأيي في الآفاق الجديدة التي ستنفتح أمام البلد.

في 4 جانفي 1992، على الساعة العاشرة ليلا، زارني عبد القادر حشاني. كان قلقا من تحرك وحدات عسكرية نحو العاصمة ومن إشاعات الاتصالات التي تجريها قيادة الجيش مع أحزاب سياسية واتحاد العمال وبشرائح من المجتمع المدني لخلق جبهة لصالح إلغاء نتائج الانتخابات المعلنة. أخبرني أنه مكلف من حزبه بنقل اقتراحات للرئيس الشاذلي لتجنب دخول البلد في أزمة خطيرة. طلب مني عقد اجتماع طارئ مع قدّور لَحْوَل، صهر الشاذلي ووالي تيبازة. كلفت بهذه المهمة كلا من محمد سعيد وعبد المؤمن خير الدين اللذين تمكنا من ضبط موعد لنهار الغد قبل منتصف الليل بقليل في إقامة الوالي بنادي الصنوبر. في 6 جانفي صباحا، أخبرني محمد سعيد حسب أقوال عبد المؤمن الذي حضر اللقاء، وأكّده لي من بعد هذا الأخير،

بأن حشاني نقل إلى الرئيس الشاذلي، باسم جبهة الإنقاذ، ثلاث تنازلات :

- ستكتفي جبهة الإنقاذ بالـ188 مقعدا المحصّل عليها في الدور الأول، وستعطي تعليمات لمناضليها ومناصريها بالانتخاب على مرشحي جبهة التحرير في الدور الثاني، ما يؤدي إلى إحداث التوازن بين الجبهتين.

- ستتنازل جبهة الإنقاذ عن رئاسة الحكومة التي تعود إليها كحزب ذي أغلبية برلمانية، إلى حسين آيت أحمد من جبهة القوى الاشتراكية.

- وتطالب جبهة الإنقاذ بثلاثة مناصب وزارية فقط : العدل والتربية الوطنية والشؤون الاجتماعية.

طبعا اعتبرتُ هذه التنازلات مقبولة جدا، لأنني ساهمتُ فيها بطريقة ما، خاصة أن تعيين حسين آيت أحمد رئيسا للحكومة يُعتبر إنصافا له، نظرا لمساره النضالي الطويل. فمن الجماعة التي جمعني السجن بها، يبقى هو الوحيد الذي لم يتولَّ أيّ مسؤولية وطنية في الجزائر المستقلة، ذلك أن بن بلّة وبوضياف كانا رئيسي دولة، محمد خيذر أمينا عاما لجبهة التحرير ورابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني ثم رئيس دولة لمدّة 45 يوما بعد وفاة بومدين. أظن أنني قادر على إقناع جبهتي التحرير والإنقاذ بتقديم آيت أحمد إلى رئاسة الجمهورية كمرشح الإجماع. ولكن صوتا خارجيا خفف من تفاؤلي، مفكرا أن قيادة الجيش لن تسمح بالتعايش بين الرئيس الشاذلي وبين جبهة الإنقاذ.

فما الذي حدث بين لقاء الخامس جانفي وبين إعلان الرئيس الشاذلي استقالته بعد ستة أيام؟ لا أملك أخبارا موثوقة. أنا متأكّد من أن رسالة جبهة الإنقاذ قد وصلت إلى الشاذلي وأنها زادت من إلحاحه على مواصلة المسار الانتخابي. ولكن أفترض أن قيادة الجيش لم تقاسم رأيه وأجبرته على الاستقالة.

في ظهيرة 10 جانفي، أخبرني محند أكلي بن يونس أن أبو بكر بلقايد كشف له عن وشك تغيير عميق مرتقب على هرم السلطة. لم يؤكّد لي صحة هذا الخبر مدير ديوان رئاسة الجمهورية الجنرال حسين بن المعلم الذي زارني مساءً على الساعة التاسعة وبدا هادئا جدا. ومع ذلك، انقلب كل شيء بعد 24 ساعة فقط. غادر الشاذلي السلطة دون أن يتوجه بكلمة إلى الشعب كي يشرح موقفه.

وقد فتح هذان الحادثان (اقتراح جبهة الإنقاذ وانسحاب الشاذلي) ثغرة لصفحة جديدة في تاريخ الجزائر التي كانت قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية : العشرية الحمراء التي تسببت في وفاة آلاف المواطنين من الرجال والنساء.[1]

---

(1). لقد قدر هذه الخسائر رئيس الحكومة السابق مقداد سيفي بـ«200000 مدني و25000 عسكري وأعضاء قوات الأمن المقتولة، 500000 من المصدومين والمعاقين، آلاف المفقودين والمنفيين، مليونان من سكان الأرياف أجبروا على الهجرة، 4000 مليار دينار من الخسائر المادية... جريدة *Le soir d'Algérie* بتاريخ 1 فيفري 2015.

-2-

فترة محمد بوضياف

محمد بوضياف والمجلس الأعلى للدولة

حينما سلّم الرئيس الشاذلي رسالة استقالته إلى المجلس الدستوري في 11 جانفي 1992، أعلن أنه بادر بحلّ المجلس الشعبي الوطني يوم 4 جانفي. إلا أنّ هذا الحل بقي سرا ولم يعلن عنه لأحد، ولا حتى للمعني الأول، رئيس المجلس. أرجّح أن تاريخ المرسوم الرئاسي رقم 92-01المؤرخ في 4 جانفي 1992 المتضمن حلّ المجلس الشعبي الوطني يكون قد تزامن مع تاريخ الاستقالة، وأن هناك إرادة متعمّدة لخلق حالة الشغور الكلي لمؤسسات الدولة باستقالة الرئيس وحلّ المجلس الشعبي الوطني لهدف مسطر مسبقا.

تشير المادة 84 من الدستور إلى مثل هذه الفرضية: «في حالة تزامن وفاة رئيس الجمهورية وشغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحلّ، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ليلاحظ الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية». ولكن المجلس الدستوري أعدّ قراءة مقيّدة للمادة 84 ولاحظ «فراغا قانونيا». أعلن عن موقفه في بيان 12 جانفي 1992، حيث يوضّح: «اعتبارا بأن الدستور لم يشر، في مواده القانونية، إلى حالة شغور المجلس الشعبي الوطني بحلّ المجلس، وشغور منصب رئيس الجمهورية بالاستقالة، واعتبارا بأن الظروف التي استقال فيها رئيس الجمهورية مرتبطة بالوضعية

التي تمرّ بها البلاد، يعلن المجلس الدستوري أنه، وطبقا للمواد 24 و75 و79 و129 و130 و153 من الدستور، يتعيّن على مؤسسات الدولة المخوّلة أن تسهر على مصالح الدولة وتعمل على جمع الشروط الضرورية من أجل مواصلة السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري».

ستستغل قيادة الجيش هذا الشغور الكلي لمؤسسات هرم الدولة لتبرّر قرارها بتعيين رئيس الدولة بالنيابة.

غداة «استقالة» الشاذلي بن جديد، اتخذت قيادة الجيش قرار تسيير أمور الدولة عبر اجتماع المجلس الأعلى للأمن، الذي «لاحظ الفراغ الدستوري الناتج عن تزامن استقالة الرئيس وحل المجلس الشعبي الوطني، وبالتالي استحالة مواصلة المسار الانتخابي وقرّر أن يترك اجتماعه مفتوحا إلى غاية إيجاد حل نهائي لهذا الشغور». في الحقيقة، لم يلاحظ هذا المجلس شيئا، بل اتّخذ قرارا وستكون لهذا القرار نتائج وخيمة على تطور المجتمع الجزائري. كان حاضرا في اجتماع المجلس الأعلى للأمن: سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة، الجنرال خالد نزار وزير الدفاع، لخضر ابراهيمي وزير الشؤون الخارجية، حبيب بن خليل وزير العدل، الجنرال العربي بلخير وزير الداخلية والجنرال عبد المالك قنايزية رئيس أركان الجيش.

يجب التذكير بأن المجلس الأعلى للأمن هيئة استشارية ومهمتها محددة بوضوح في المادة 162 من الدستور: «تأسّس المجلس الأعلى للأمن، يترأسه رئيس الجمهورية. هذه الهيئة مكلفة بإعطاء الرئيس آرائها حول جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي. ويحدّد رئيس الجمهورية الصيغ التنظيمية وكيفية سير المجلس الأعلى للأمن». وفي غياب رئيس الجمهورية، لا يخول لهذا المجلس بأن يجتمع أو يتخذ قرارا ما، ابتداء من إلغاء الانتخابات وتعيين رئيس للدولة بالنيابة.

وفي الوقت نفسه، تحركت وحدات الجيش الشعبي الوطني واتخذت أماكنها في العاصمة وحول أهم مؤسسات الدولة.

في 13 جانفي، تمّ تفعيل القانون الخاص بمشاركة الجيش في مهمات حفظ النظام العام خارج الوضعيات الاستثنائية. في بيان لها، أعلنت وزارة الدفاع : «سيتولى الجيش الوطني الشعبي أداء كامل مهامه تُجاه الوطن، مستجيبا لتسخير رئيس الحكومة وفقا لقانون 91-23». تلاه قرارٌ يمنع التجمعات في ضواحي المساجد، ما يؤكّد بوضوح أن طرق تسيير الأزمة لا تهدف إلى تهدئة الوضع المتشنج، وإنما خلق ظروف المواجهة وتعميم انتشار العنف. فإن الإجراءات الأمنية التي وُضعت في ضواحي المساجد عند كل جمعة انتهَت بعشرات الأموات ومئات الجرحى وآلاف الاعتقالات.

في 14 جانفي، أصدر المجلس الأعلى للأمن بيانا يؤسس بموجبه هيئة لم يشر إليها الدستور، ألا وهو «المجلس الأعلى للدولة» الذي سيتولى جميع السلطات التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية، والذي سيتشكل من خمسة أعضاء : محمد بوضياف رئيسا، الجنرال خالد نزار وزيرا للدفاع، عليّ كافي (الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، تجاني هدّام (عميد مسجد باريس) وعلي هارون (وزير منتدب لحقوق الإنسان). وتمثّل هدف هذا المجلس في جمع الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات ولا يمكن أن يتجاوز تاريخ ديسمبر 1993 الموافق لنهاية العهدة الرئاسية.

لم تتأخر الأحزاب الثلاثة (جبهة التحرير وجبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية) التي انتصرت في الانتخابات التشريعية والتي تمثل بحق الشعب الجزائري الذي انتخبها، في إبداء ردّ فعلها، كل من جهته في المرحلة الأولى، ثم بالتشاور بهدف الوصول إلى موقف مشترك. ابتداء من 13 جانفي، عبّر حسين آيت أحمد عن أسفه لاستقالة الرئيس

الشـاذلي» ورأى في ذلك «ضربة مفاجئة ومضرة للمسـار الديمقراطي، مـن شـأنه أن يزيـد في تفاقم وضعيـة الجزائر المريضة منذ 1988». في نفس اليوم، أصدر المكتب السياسي لجبهة التحرير بيانا يؤكّد فيه أن» الارتباط بالدستور واحترام قوانينه هو الطريق الأكيد لضمان استقرار البـلاد والحفـاظ على الوحدة الوطنيـة». أمـا جبهة الإنقـاذ ، فأعلنت أنّ «المجلس الأعلى للأمـن هـو مجلس وصايـة»، فيما اعتبره عبـد الحميد مهري «سلطة الأمر الواقع لا ينص عليها الدستور»، واعتبره آيت أحمد « بمثابة نـداء للتاريخ لتعويض نقص الشـرعية الديمقراطيـة». فـي 15 جانفي، تمّ أول لقاء بين جبهة التحرير وجبهة الإنقاذ ، ليليها نهار الغد باجتماع بين جبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية في مكتب المحامي عبد النور عليّ يحيى مناضل حقوق الإنسـان.

حدّد المجلس الأعلى للدولة ابتداء من 18 جانفي خمس أولويات :

- إعداد تقييم عام للوضعية في البلاد؛
- الحفاظ على النظام لضمان أمن الوطن وطمأنينة المواطنين؛
- تحفيز انطلاق الاقتصاد الوطني؛
- مباشـرة الاتصـالات لتعيين الـ60 عضـوا للمجلس الاستشـاري الوطني لاستخلاف المجلس الشعبي الوطني المحّل؛[1]
- البقاء في اجتماع متواصل لمواجهة مشاكل الساعة.

عرضَت قيـادة الجيش على محمـد بوضيـاف (73 سـنة)، أحـد القـادة التاريخيين لثورة 1 نوفمبر 1954 ليتولى مهمة رئيس المجلس الأعلى للدولة، لأنها بحاجة إلى هذا الوجه التاريخي كي تمرّر قرار توقيف المسار

(1) لقد نصَب الرئيس بوضياف المجلس الاستشاري الوطني في 22 جوان، أسبوعا قبل اغتياله. من بين أعضائه مترشحون قدماء انهزموا في اقتراع الدور الأول للانتخابات التشريعية المتعددة.

الانتخابي. إن قبول بوضياف هذا الاقتراح فاجأني من الوهلة الأولى، لأنني أتذكّر أنه في سنة 1961، في سجن فرين بفرنسا، كان موقفه المبدئي مضادا للحكم العسكري [1]، ورفض اقتراح العقيد هواري بومدين، رئيس أركان جيش التحرير الوطني آنذاك.

لقد استقبل أغلبية الجزائريين عودة بوضياف، بعد 29 سنة من المنفى الاختياري، بإيجابية بالنظر إلى ماضيه النضالي وباعتباره من الثوريين الأوائل الذين فجروا ثورة التحرير المباركة، برغم أن منفاه الطويل أبقاه بعيدا عن الواقع الجزائري المتغيّر. لقد ثمّن الجزائريون أنه أعلن في أول خطاب له أنه سيعمل على «توحيد صفوف الجزائريين، وأنه سيبذل جهودا بناءة، ويساند كل الأفعال التي تعمل في هذا الاتجاه». ولكن هذا التعاطف سيضعف مع الأيام خاصة حينما أعلن أنه يجد صعوبة لإيجاد ستين إطارا جزائريا ليشكل بهم المجلس الاستشاري الوطني، أو إعلانه : إذا كان إنقاذ الجزائر يتطلب إرسال 10.000 شخصا إلى الجنوب لفترة مؤقتة، فليكن هذا، فإنه ليس بالأمر الخطير، وأقوله بلا تأنيب ضمير».[2]

لقد عرفت بوضياف جيدا في السجون الفرنسية من 1957 إلى 1961، أولا في سجن «لاصانتي La santé »، ثم في مستشفى فرين حيث كنا سجينين متلازمين خلال شهور عديدة. كانت علاقتنا دائما وديّة وكان مشهورا أنه يحس بنفسه أقرب من قدماء مسؤولي فدرالية فرنسا لجبهة التحرير من قربه من أصدقائه الخمسة. غداة الاستقلال، التقينا مرارا في الوقت الذي كان يجتهد لجمع جميع معارضي بن بلّة، وكنت أنا أشتغل طبيبا في مستشفى مصطفى باشا. ولكن جهوده باءت بالفشل.

---

(1) مذكرات جزائري. الجزء الأول ص : 135.

(2) *El Moudjahid* des 17 et 18 avril 1992.

انتشر خبر في العاصمة بعد عودته في جانفي 1992 مفاده أنّ الرئيس بوضياف سيستقبل قدماء فدرالية فرنسا لجبهة التحرير. الواقع أنه دعا بعض هؤلاء إلى اللقاء ولم أكن ضمن القائمة. الشرح الوحيد لهذا الإقصاء هو أن الاستئصاليين الذين نصبوه رئيسا لا يرون بعين الرضا «متصالحا» يقترب من أركان السلطة.

في الحقيقة، لا يكمن جوهر الموضوع في هذا التفصيل، بل في إيجاد حلّ للأزمة التي تعصف بالبلد، خاصة مع بداية المواجهات الدامية بين عناصر الجيش وجماعات إسلامية مسلّحة. هل يجب إقامة نهج «التحاور» أم «الاستئصال» لتتمكن السلطة من مواجهة الرشوة والفساد، ودفع عجلة الاقتصاد وإعادة الاعتبار للعدل الاجتماعي؟ أعرف أن بوضياف يملك هامشا ضيقا للمناورة، لأنه، وإن كان رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، فإن الجنرال خالد نزار هو السيّد الفعلي لهذا المجلس.

ومع ذلك، أقول إنه لو أراد بوضياف إحداث قطيعة مع النظام، سيجد أغلبية الشعب الجزائري إلى جانبه. ولكن هل يملك هذه الإرادة؟ هل اكتشف عبر الأيام أن النهج الأمني من جهة والتعدد الحزبي من جهة أخرى ليسا الجواب المثالي الذي ينتظره الشعب في أكتوبر 1988؟ يبدو أن الأمر كذلك عند قراءة خطابه في 11 جوان 1992 بمناسبة عيد الأضحى وأرضية «التجمع الوطني»، الحزب الذي يريد أن يؤسّسه. ولكن لجميع هذه الأسئلة، ليس من السهولة الإجابة عنها بما أنه لم يحصل بيننا حوار مباشر حولها.

بالنسبة لي، أواصل العمل من أجل سياسة المصالحة الوطنية. وفي حوار أجريته مع جريدة يومية وطنية في شهر جوان 1992، لم أتردّد عن القول: «فكرت دائما بأن ما يحدث في الجزائر منذ أكتوبر 88 هو إقامة خطة تهدف في مرحلتها الأولى إلى إضعاف التيار الوطني المتمثل في جبهة

التحرير، وفي مرحلة لاحقة إضعاف التيار الإسلامي بحلّ جبهة الإنقاذ، في انتظار بروز قوة ثالثة مساندة للسلطة القائمة». وفي دور الجيش الوطني الشعبي، أكّدت أنني «أرفض أن تصبح هذه المؤسسة الحيوية وسيلة في أيدي سلطة أو مجموعة أشخاص أو حزب سياسي».[1] أضفت أن: «تغيير الأشخاص على رأس مؤسسات الدولة يبقى بلا أثر ما دامت السلطة تفضل استخدام القوة عوض الحوار مع جميع التشكيلات السياسية بلا إقصاء».[2] وأخيرا، أختم أنه «يجب على الشعب الجزائري أن يعرف مَن مِن بَين أبنائه خدمه بنزاهة ودون تغليب مصالحه الشخصية واستغل الوظيفة للاغتناء. لهذا يجب المطالبة بالحساب، وهذا لا يعني تصفية حسابات مع من نختلف معهم فكريا وسياسيا». ويجب على هذه العملية أن تتمّ بضمان جميع الشروط القانونية.[3]

وحول سياسة المصالحة الوطنية التي ما توقفتُ عن النداء لها، وجدت سندا معتبرا في شخص الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، السيد عبد الحميد مهري. ابتداءً من 18 جانفي، بعد لقاءاته مع مسؤولي جبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية، تعرّض لهجوم عنيف. أجبر على تبرير موقفه بالتأكيد على أن «لجبهة التحرير ثلاثة أهداف: الحفاظ على الأمن العام والسلم المدني والحفاظ على الوحدة الوطنية وتفضيل الحوار والتشاور مع الجميع لحل مشاكل الساعة».[4] في 8 فيفري، أرسل مهري رسالة إلى

(1) جريدة «الجزائر اليوم» 25 جوان 1992، أعيد نشر الحوار في كتاب «طريق المصالحة 1989-1998». الجزائر دار الأمة. ص 73-86.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) المجاهد (بالفرنسية) ليوم 19 جانفي 1992.

الرئيس بوضياف حيث أعلن : «تشير الحوادث الدامية المؤلمة التي يعيشها البلد أنّ المشاكل السياسية المطروحة ستبقى بلا حلّ وأنّ أيّ اتفاق لا يمر عبر الحوار ولا يرتكز على الإرادة الشعبية الواسعة مآله الفشل»[1]. بعد أيام قليلة، وفي حوار مع جريدة مصرية، أعاد ذكر الأهداف الثلاث لجبهة التحرير وهي : محاصرة العنف والحفاظ على الوحدة الوطنية واللجوء إلى الحوار لحل المسائل المطروحة»[2]. في 3 مارس، يصرح : «يجب على بوضياف أن يقبل الحوار مع جميع الأحزاب السياسية لهذا البلد»[3]. في 18 مارس، دعا إلى «إطلاق سراح جميع الموقوفين السياسيين»[4].

لقد وجد المجلس الأعلى للدولة نفسه في مواجهة وتكاثر أعمال عنف في عدة أقاليم من التراب الوطني، خاصة بمناسبة إقامة صلاة الجمعة، تمس خاصة عناصر الأمن من الشرطة والدرك والعساكر، ارتكبها أولئك الذين «ينتهكون السلم المدني ويمسون باستقرار الدولة ومؤسساتها الجمهورية ويسيئون إلى صورة وسمعة الجزائر». جاء ردّ الفعل بسرعة. في 9 فيفري، أصدر بوضياف المرسوم المتضمن إرساء حالة الطوارئ. سنرى فيما بعد تأثير هذا المرسوم على الوضع العام وصعوبة رفع حالة الطوارئ. أُسندَت مهمة تطبيق إجراءات هذا المرسوم إلى وزير الداخلية العربي بلخير. المادة 9 تقدم توضيحا إضافيا : «يمكن لوزير الداخلية، بتفويض خاص، أن ينقل إلى السلطات العسكرية قيادة عمليات إعادة حفظ النظام العام على المستوى المحلي أو بعض الدوائر الإقليمية». وبعد مغادرة

(1) المجاهد (بالفرنسية) ليوم 9 فيفري 1992.
(2) حوار أعادت نشره جريدة المجاهد (بالفرنسية) ليوم 5 مارس 1992.
(3) المجاهد (بالفرنسية) يوم 4 مارس 1992.
(4) المجاهد (بالفرنسية) ليوم 19 مارس 1992.

العربي بلخير وزارة الداخلية في جويلية 1992، أُدخِلت تغييرات تمنَح هذه المهمة إلى قيادات النواحي العسكرية مباشرة.

أعلن وزير الداخلية في اليوم نفسه عن إجراءات حلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، «بعد أن اتّضح أن هذه الجمعية ذات الطابع السياسي تواصل، بوسائل أفعال عدوانية، أهدافا تشكل خطورة على النظام العام ومؤسسات الدولة».[1] لقد اتّخذت الغرفة الإدارية لمحكمة الجزائر بتاريخ 4 مارس 1992 قرار حلّ هذا الحزب الذي أُسّس في 10 مارس 1989 في مسجد بالقبة وتحصّل على الاعتماد في 16 سبتمبر من نفس السنة، وقد أكّدت المحكمة العليا على قرار الحل بتاريخ 29 أفريل 1992.

لقد تأجلت محاكمة عبد القادر حشاني الذي تمّ توقيفه في 22 جانفي 1992 واعتقاله بسجن سركاجي بعد شكوى من وزارة الدفاع الوطني بسبب «تحريض العسكريين على العصيان»، إلى 21 أفريل. مع أنه كان قد صرّح خلال مؤتمر صحفي بأسبوع قبل اعتقاله أنّ «العنف لا يؤدي إلى أي نتيجة إيجابية وأن جبهة الإنقاذ تهدف إلى تحقيق أهدافها بالطرق السلمية والشرعية».[2]

في 12 مارس 1992، أعلن وزير الداخلية أنّ «وضع الموقوفين في مراكز أمنية عملية استثنائية لا تمس إلا الأشخاص الراشدين الذين أثبتوا من خلال سلوكهم أنهم يشكلون خطرا على الأمن والنظام العام. وإلى تاريخ 10 مارس، تمّ وضع 4.786 شخصا في 5 مراكز أمنية: 3.004في رقان و2.133في ورقلة و1.000 في برج عمر إدريس. أكّدَت أنّ هذه العملية تمّت باحترام القوانين الدولية فيما يخص حقوق الإنسان!»[3]

---

(1) حوار مع جريدة الأهرام أعادت نشره جريدة المجاهد لـ5 مارس 1992.

(2) جريدة المجاهد ليوم 16 جانفي 1992.

(3) ندوة صحفية لوزير الداخلية والجماعات المحلية جريدة المجاهد (بالفرنسية) 13 و14 مارس 1992.

في 29 مارس، اجتمع مجلس الحكومة برئاسة سيد أحمد غزالي وقرّر حلّ 14 مجلسا شعبيا ولائيا و397 مجلسا شعبيا بلديا، تسيرها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و28 بلدية تسيرها جبهة التحرير، و7 بلديات يسيرها الأحرار، بحجة أنها تعيش اضطرابات خطيرة في سيرها من جراء تصرفات أعضائها. وتمّ استخلافها بـ«مندوبيات تنفيذية»[1]

أُسّس المرصد الوطني لحقوق الإنسان تحت ضغوطات الخارج، مثلما يعترف بذلك علي هارون، عضو مجلس الدولة، بعد زيارته للدول الإسكَنْدنافيّة التي «ربطت تقديم مساعداتها للجزائر بشرط أن تقدّم لها أدلة ملموسة باحترام حقوق الإنسان»[2]. تولّى السيد كمال رزاق بارة، أمين عام الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي أسستها السلطة لمعارضة الرابطة التي يشرف عليها المحامي عبد النور علي يحيى، رئاسة المرصد الوطني لحقوق الإنسان. وبمناسبة تنصيبه، التزم الرئيس بوضياف باحترام «السلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص الموقوفين في إطار عملية حفظ النظام. وقد رخّصت للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية زيارة المراكز الأمنية للتحقيق في الوضعية القائمة».[3]

هل يمكن أن نتحدّث بجدية عن «حقوق الإنسان» مع إقامة حالة الطوارئ، وفتح مراكز الأمن؟ ولقد شكلت هذه المراكز الأمنية، وأقولها بالتأكيد على كلماتي، جوّا قاسيا وغير أخلاقي، حوّل مناطق صحرائنا الواسعة الهادئة الجميلة إلى سجون سيبريا Goulag. إن الشهادات التي التقطتها في وقت لاحق لدى أشخاص أقاموا في هذه المراكز أطلعتني على وضعيات الموقوفين العسيرة، غير المحتملة : التعذيب وممارسات مهينة

(1) جريدة «المجاهد» ليوم 30 مارس 1992.
(2) حوار علي هارون مع «المجاهد» يومي 17 و18 أفريل 1992.
(3) جريدة «المجاهد» ليوم 13 أفريل 1992.

أخرى لا تسمية لها. دون أن ننسى القساوة النفسية لأهالي الموقوفين الذين لا يعلمون مصير أقاربهم، لا مكان التوقيف ولا بالإدارة التي أمرت بالاعتقال، وقد دقوا على جميع الأبواب دون جدوى، وواجهوا كل أنواع الإنكار ووجدوا أنفسهم في استحالة زيارة أقاربهم الموقوفين ولا حتى تلقي أخبار عن وضعياتهم، إن كانوا أحياء أو لقوا حتفهم. سيأتي اليوم الذي ستنشر فيه القصص والشهادات المتعلقة بهذه العشرية بما جرّته من اختطافات وتعذيب واختفاء واغتيالات، سيتعرف العالم على رعب هذه العشرية الحمراء والسوداء، التي ستصبح حقل دراسات في مادة انتهاك حقوق الإنسان والدراسات السوسيولوجية. وقد ظهر مشكل المفقودين من هذه الفترة. يا لها من مشاهد مهولة ومؤثرة وحزينة أعطته تلك النساء اللائي يتظاهرن في شوارع المدن الكبرى الجزائرية ويطالبن بإظهار الحقيقة والعدالة حول اختفاء أبنائهن وإخوانهن وآبائهن وأزواجهن !

في 19 أفريل 1992، أعلن الرئيس بوضياف إرادته بالمبادرة إلى تأسيس الجمهورية الثانية للدولة الجزائرية المستقلة بتغيير الدستور وانتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية 1993، وتنصيب المجلس الاستشاري الوطني وانطلاق تحضيرات تأسيس حزبه «التجمع الوطني».

بعد تنصيب المرصد الوطني لحقوق الإنسان، قام بوضياف بتنصيب المجلس الاستشاري الوطني يوم 22 أفريل 1992، وهو برلمان يتشكل من 60 عضوا وأسندَت رئاسته إلى رضا مالك (وزير وسفير سابق). ولكن الهدف الرئيسي لهذا الإجراء سيكون تأسيس «التجمع الوطني» حسب بوضياف ولن يكون « نتيجة تحالف الانتهازيين وتجار السياسة، بل سيكون منفتحا على جميع الفئات الاجتماعية ولجميع الحساسيات السياسية». [1]

(1) جريدة «المجاهد» 23 أفريل 1992، خطاب بوضياف.

في حقيقة الأمر، أدرك رئيس المجلس الأعلى للدولة بسرعة أنه لا يملك أيادي حرّة مقابل وصاية ثقيلة ليس لها فائدة في رئيس يريد حقا ممارسة صلاحيات وظيفته مثلما ينص عليها الدستور. أدرك فعلا أنه إذا أراد إرساء سلطته فهو بحاجة ماسة إلى حزب، حزبه، ليسانده في إنجاز مشروعه. وتسمية الحزب لها دلالة واضحة. يبدو أن بوضياف استنتج الدروس من ماضيه السياسي والنضالي. إذا تمكن العربي بن مهيدي ورمضان عبّان في 1956 من فرض رؤيتهما في مؤتمر الصومام، فلأنهما ألغيا الإقصاء لصالح التجمع الواسع وفضلا الوطن على حساب الشلليّة والذهنية الحزبية الضيقة. فلا تحلّ الاختلافات بالرصاص وإنما يبقى لنا عمق مشترك : حبّ الوطن.

اغتيال محمد بوضياف

في شهر ماي، درس المجلس الأعلى للدولة المحاور المشكِّلة لأرضية الحزب الجديد، وتمَّ الإعلان عنه في 31 ماي. بدأ الانضمام يتهاطل حينما انهار كل شيء في 29 جوان. قُتِل محمد بوضياف في عنابة خلال إلقائه خطاب في دار الثقافة. ومع الموت المأساوي لرئيس المجلس الأعلى للدولة، انهار كل ما تمّ التحضير له خلال أسابيع. أقل ما يمكن قوله هو إنّ هذا الاغتيال أحدث صدمة قوية لدى الشعب الجزائري. كيف يتمّ اغتيال رئيس الجمهورية الجزائرية على المباشر وتحت أضواء كاميرات التلفزيون الرسمي ! أطلق عليه النار أحد أعضاء فرقة التدخل الخاص، المسمى لَمْبارَك بومَعْرافي. وقدِّمَ باعتباره من مساندي الحركة الإسلامية وأنه تصرف بمفرده. يا لها من نهاية قاسية لرجل تمّت دعوته لقيادة البلاد بعد 28 سنة من المنفى، ويُقتَل في أقل من ستة أشهر من عودته ! أكد المجلس الأعلى للدولة عبر بيان نشر في مساء ذلك يوم أنّ «هذه الجريمة

مسّت أمن واستقرار ووحدة ومستقبل الشعب». وأعلن المجلس حدادا وطنية لسبعة أيام.

في 2 جويلية، أسّس المجلس الأعلى للدولة الذي يترأسه عليّ كافي لجنة وطنية مكلفة بـ«تسليط الأضواء على ظروف اغتيال الرئيس محمد بوضياف، والكشف عن هوية الفاعلين والمدبرين لهذه الجريمة النكراء». يوضّح البيان : «لا يمكن لأيّ قوة، مهما كان نوعها، أن تعرقل مسار التحقيق من أجل الوصول إلى الحقيقة». ترأس هذه اللجنة أحمد بوشعيب، عضو جماعة 22 التي فجّرت الثورة وصديق المرحوم، وقد تمّ تنصيبها رسميا في 4 جويلية. تتشكل اللجنة، إلى جانب رئيسها، من الطيب الثعالبي، المسمى علال، رفيق سلاح المرحوم، ويوسف فتح الله (رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان)، وكمال رزاق بارة (رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان) ومحاميَين، امْحمَد فرحات ومبروك بلحوسين. وقد أقسم هؤلاء، بشكل فردي، «أمام العلي القدير أنهم سيؤدّون عملهم بكل إخلاص ونزاهة». وأمام اللجنة 20 يوما للإعلان عن النتائج الأولية لأشغالها، والتزم المجلس الأعلى للدولة بإعلان الحقيقة للرأي العام. بالفعل، نشرت يوم 26 جويلية النتائج الأولى : «يبدو أنّ الجريمة الفردية المعزولة غير معقولة في هذا المستوى من التحقيق». وقد اقتنعت اللجنة بفرضية «الإهمال الإجرامي المسؤول». في 10 أوت، نبّهت اللجنة مصالح الأمن عبر بيان عمومي بأنه «ونظرا لخطورة الجريمة المرتكبة، ليس فقط ضد شخص الشهيد بوضياف، وإنما ضد الدولة والشعب، تدعو اللجنة جميع قوى التحقيق الأمني في البلاد (الأمن الوطني، الدرك الوطني، الأمن العسكري) بأنها معنية مباشرة بكشف الحقيقة والوصول إلى هوية الذين، بطريقة عفوية أو عن طريق الإهمال، يكونون قد سمحوا، بكيفية مباشرة أو

غير مباشرة، بوقوع هذه الجريمة النكراء». في 1 ديسمبر، أصدرت اللجنة الجزء الثاني من تقرير تحقيقها الذي انتهى إلى أن الجريمة معزولة، فردية، ومع ذلك كشفت عن «إهمال خطير سهّل وسمح بارتكاب الجريمة». ومن بين إشارات الإهمال: «الغياب الكلي للحراس طوال السور الخارجي لدار الثقافة، الغياب الكلي لتطبيق تعليمات الحراسة والأمن، (بدءًا من دخول الرئيس وإلى غاية قاعة المحاضرات) لفرق الأمن الرئاسي وغياب التنسيق بينها، وهي الثغرات التي استغلها الجاني لارتكاب جريمته والانسحاب بكل سهولة، كما أنّ التحقيق كشف عن غياب طبيب مرافق للرئيس خلال تنقله إلى عنابة، ما أخر إسعافه في عين المكان قبل نقله إلى المستشفى...

في 13 ديسمبر، اعتمادا على هذا التقرير، قرّر المجلس الأعلى للدولة إحالة القضية أمام العدالة: «الآن، يعود الأمر إلى العدالة كي تضع كل الوسائل الضرورية للوصول إلى النتيجة وكشف الحقيقة». سيكون آخر بيان يخصّ اغتيال الرئيس الرابع لجمهورية الجزائر المستقلة.

عرفت بعد ذلك، ومن مصادر موثوقة وذات مصداقية، أن اليامين زروال، بعد انتخابه رئيسا للجمهورية، أصدر تعليمة لوزير العدل آنذاك محمد آدمي بأن يعيد دراسة ملف بومَعْرافي. ولم يتسنَّ للنائب العام لدى محكمة الجزائر العاصمة، السيد مراد زغير، الوقت الكافي لإطلاق بداية إجراء عملية إعادة النظر في الملف، مواجهة لرد الفعل الرافض لأصحاب القرار الفعليين، فتراجع زروال عن قراره، وأقيل محمد آدمي من منصبه.

بعد عشرين سنة من تلك الحادثة المؤلمة، نجهل حوافز وهويات مدبري هذا الفعل الإجرامي. كل ما نعرفه، هو هوية ومهنة المجرم المفترض لمبارك بومَعْرافي، ملازم فرقة التدخل الخاص للجيش، والذي يقبع في السجن منذ ارتكاب جريمته. لقد أصدرت محكمة الجزائر الجنائية في حقه يوم 3

جوان 1995 حكما بالإعدام، بعد أن استنتجت أنه تصرف «بمفرده، دون مؤامرة ولا مدبرين». جرت المحكمة في غياب محاميي الدفاع الذين رفض حضورهم المتهم ومدّعي الحق المدني، المحاكمة التي التزم فيها المتهم الصمت الكلي. عرفت فيما بعد عبر تصريح أحد محاميه أن بومَعْرافي صرّح له : «لم أقصد قتل الرئيس، وإنما أردت منع تطبيق برنامج خطير يهدف إلى تدمير البلد».[1] وصرّح قاضي التحقيق لغرفة المحكمة الأولى بعنابة، المتقاعد اليوم، أن المتهم قال له : «قتلته كي لا يشوّهوا سمعته».[2]

كنت في باريس لأسباب عائلية حينما نزل عليّ الخبر المهول. فعاد إليّ شريط صور تعايشنا في السجون الفرنسية، ومحاولة فراره الفاشلة، ولقاءاتنا القليلة في الجزائر في 1962، بعد الاستقلال؛ في تلك الفترة، ثمّن موقفي، سمعت ذلك منه شخصيا، أنني كنت تقريبا المسؤول الوحيد من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي لم يقم بالسفر إلى تلمسان، حيث تسارعت مجموعة من الإطارات لمبايعة بن بلّة مع أمل الحصول على منصب وزير أو الظفر بمكانة في قائمة النواب. تسارعت كل هذه الصور أمام بصري : نقاشاتنا حول التاريخ، أولئك الذين يشيّدونه، وأولئك الذين يهدمونه، حول قراءاتنا، حول الأفعال الممكنة من أجل جزائر الغد في الوقت الذي حاول، دون جدوى، توحيد صفوف معارضي بن بلّة. فقرّرت الدخول إلى الجزائر لحضور مراسيم الدفن. اكتشفت مرة أخرى أن الصداقات التي تنسَج في السجن لا تتفكّك أبدا...

---

(1) المحامي بشير مشري، جريدة الخبر اليومية 21 أكتوبر 2014.

(2) الهادي لخضر، المرجع نفسه.

جنازة محمد بوضياف

كان برنامج يوم 1 جويلية 1992 غاصا بالمواعيد. في المطار الذي وصلته في الصباح الباكر، وجدت في استقبالي كلا من محمد خمار ومحمد سعيد وعبد الكريم غريب، قريب من الجنرال توفيق وسفير-مستشار في وزارة الخارجية. برفقة هذا الأخير، توجّهت إلى مقرّ الرئاسة الذي لم أزره منذ شهر أكتوبر 1988، انحنيت خاشعا أمام جثمان المرحوم محمد بوضياف وقرأت فاتحة الكتاب، ودعوت الله أن يرحمه برحمته الواسعة. وقبل ذلك في المطار، أخبرني ضابط أن الجنرال خالد نزار ينتظرني في مقر وزارة الدفاع الوطني على الخامسة بعد الظهر. كنت أتوقع ذلك.

على الساعة الواحدة ظهرا، حضرت الجنازة في مقبرة العالية حيث سيرقد بوضياف رقدته الأخيرة إلى جانب رفاقه ثوار 1 نوفمبر 1954. التقيت برؤساء الوفود الذين جاءوا يمثلون بلدانهم لحضور الجنازة وإلقاء آخر نظرة على الفقيد : الفلسطيني ياسر عرفات، الوزير الأول التونسي حميد قروي، الوزير المغربي أحمد عصمان (باسم الملك الحسن الثاني) وعبد الرحمن اليوسفي (باسم المعارضة المغربية)، رئيس كل من الصحراء الغربية وموريتانيا، الوزير السعودي والوزير الإماراتي، والوزير الفرنسي للشؤون الخارجية رولان دوماس... قرأ كلمة التأبين وزير الشؤون الدينية على مقربة من قبر بومدين المهيب، حيث تجاهل الخطيب ذكره، فيما سرد قائمة أسماء عديدة من المتوفين... عند الظهيرة، زرت صديقي الوزير عبد النور كرمان، الذي أصيب بجراح أثناء الاعتداء على الرئيس المقتول.

وقد تمّ إلغاء جميع احتفالات الذكرى الثلاثين لاستقلال 5 جويلية 1962، كتعبير عن الحداد الوطني. وحدها ترقية الضباط السامين من الجيش الوطني الشعبي لم تلغَ. وقد تمّت ترقية خمسة ضباط إلى رتبة

فريق، ومنهم محمد العماري، مستشار خالد نزار الذي يعود إلى الواجهة بعد أن همّشه محمد بوضياف.

على الساعة الخامسة مساءً، كان موعدي مع خالد نزار. في حقيقة الأمر، لقد تمّ برمجة هذا اللقاء قبل وفاة بوضياف. في يوم 21 جوان، على الساعة الواحدة زوالا، زارني في البيت عبد الكريم غريب ليخبرني أن الجنرال توفيق يريد زيارتي، فأعطيت موافقتي باقتراح تاريخين : إما 22 جوان، ومن الأفضل بعد 10 جويلية. لأنني سأكون غائبا بين التاريخين لأسباب عائلية. والغريب أنه، وفي ذلك اليوم، على الثالثة زوالا، أي بعد ساعتين من زيارته، يكلمني غريب عبر الهاتف ليقول لي بأن (الجماعة) وقالها بالعربية، تفضل أن يكون اللقاء في مقر وزارة الدفاع. كيف أمكن للقاء بُرمِج عقده في بيتي، يتحوّل بتلك السرعة إلى مكان آخر، ولماذا استبدل الجنرال توفيق (رئيس مصلحة الاستعلام والأمن -المشهورة بـ-الدّي أرّ أسّ- بالجنرال خالد نزار وزير الدفاع؟ أترك للقارئ حرية الاستنتاج.

جلسة الحوار مع خالد نزار

لقد تمّ اللقاء الذي بادر إليه الجنرال خالد نزار، وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى للدولة، في مقرّ وزارة الدفاع الوطني ودام من الخامسة والربع إلى السابعة مساءً. بعد نصف ساعة من اللقاء، أمليت على محمد سعيد الذي كان يرافقني محضر حوصلة ما دار في تلك الجلسة، أقدّمه هنا دون تغيير :

«بدأ خالد نزار بالتأكيد على أنّ وضعية البلد تتطلب منا مشاورات متواصلة. وقبل أن يدخل في لبّ الموضوع، استطرد قليلا. هكذا، قدّم نقدا ذاتيا واعترف أن الشاذلي لم يكن الاختيار الصائب بعد وفاة بومدين. وألحّ

كي يقنعني باستقالة الشاذلي الإرادية في 11 جانفي 1992، وهي الاستقالة التي قدّمها (حسبه) ثلاث مرات... طبعا، رفضت هذه الأطروحة ووصفتها بالإقالة وأنها انقلاب حقيقي، وانتهيت إلى القول: «ربما يكون قد استقال، ولكنكم دفعتموه إلى هذا القرار». ثمّ أخبرني أنهم فكروا أولا في شخصي لاستخلاف الشاذلي للرئاسة، ولكن المشاورات انتهت إلى اختيار بوضياف، لأنه لم يشارك أبدا في تسيير البلاد منذ الاستقلال.

وبعد ذلك، تطرق إلى إعادة تشكيل المجلس الأعلى للدولة. أجبت أن مسألة هوية الرجال ثانوية حينما يتعلق الأمر بالحكومة أو بالمجلس الأعلى للدولة. إن الأهمّ في نظري هو التغيير السياسي للخروج من الأزمة. أضفت: «إذا كنتم مقتنعين بأن السياسة المنتهجة إلى يومنا هذا –تحت قيادة الشاذلي، ثم بوضياف– أدّت إلى خط مسدود، وأنه حان الوقت للمرور إلى الحوار بلا إقصاء، مهما يكن الرجل الذي تختارونه، سأصفق للمشروع علانية لأنّ طريق المصالحة هو الوحيد الذي سيمكّن البلاد من الخروج من هذه الأزمة.

ولكن إذا دعوتموني لمواصلة سياسة المواجهة التي تنتهجونها، والتي ستزيد الوضع خطورة وقد تؤدي إلى حرب أهلية، لا تعتمدوا عليّ ولا تنتظروا مني المشاركة. في الثلاثين من عمري، لم أقبل تطبيق سياسة لم أؤمن بها. وليس لأنّ عمري اليوم تضاعف مرتين لأفعل ما لم أفعله في الثلاثين. أما بالنسبة إلى تشكيل عضوية المجلس الأعلى للدولة، أظن أنه من المنطق أن ينضم إليه ممثلون عن التشكيلات الثلاثة التي فازت في الانتخابات التشريعية الملغاة (جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية)، وممثل عن قيادة الجيش وممثل عن المجتمع المدني. وأكّدتُ أن موقفي ليس جديدا لأنني عرضته مرار على اللجنة المركزية لجبهة التحرير.

ومن جهة أخرى، أشرت لخالد نزار أنني، في نظام عهد الحزب الواحد. قبلت جميع مناصب المسؤولية التي أسنِدَت إليّ. ولكن اليوم، في خضم التعدد الحزبي، لن أقبل أداء مسؤولية إلا إذا مرّت عن طريق التصويت الشعبي، أي عن طريق الانتخاب.

في جوابه، عبّر خالد نزار عن موافقته أنّ فرضية الحوار جدّ ضرورية وأنه اقترحها مرارا على بوضياف، ولكنه في كل مرة كان يبعدها بحركة من يده. ومع ذلك، لاحظ نضج الفكرة عند بوضياف أياما قبل وفاته. وفيما يخص الحوار مع الحركة الإسلامية، أكّد أنها مستحيلة مع عناصرها الذين ارتكبوا أعمال عنف وجرائم (ذكر ما وقع بمدينة قمار بالجنوب)، وأنّ الحوار مستحيل أيضا مع أولئك الذين يأمرون بارتكاب أفعال العنف. وعلى سبيل المثال، أورد حوارا له في جانفي 1991 مع عليّ بن حاج، حيث هدّد هذا الأخير أنه سيباشر القيام بأعمال شغب وعنف إن لم يتلقَّ جوابا في ظرف 48 ساعة. من جهتي، ميّزت بين أفعال العنف وبين التعبير عن الرأي، مدرجا في المجموعة الثانية سجناء البليدة (عباسي مدني وعليّ بن حاج).

عاد خالد نزار مرار إلى دور التهدئة الذي يمكنني القيام به، مؤكدا على تضامن جهود الشيخ سحنون في هذا المجال. قبلت التدخل ضمن هذا المسعى، ولكنني طلبت في المقابل أنْ لا تكون محاكمة سجناء البليدة التي كانت ستعقد بعد أيام قليلة قاسية، وأن يتجنبوا في كل الأحوال الحكم بالإعدام. أعطى لي ضمانات في هذه النقطة، وانتهى اللقاء».[1]

خرجت من هذا اللقاء بشعور خيبة كبير. أحسست بأنه، بعد أن دفنوا بوضياف، ها هم يدفنون مشروع الحوار والمصالحة الذي دافعت عنه منذ

(1) لقد وفى بالتزاماته لأن عباسي مدني وعليّ بن حاج حكما بعقوبة 12 سنة سجنا، وليس بالإعدام مثلما رغبت بعض الصحافة الموالية للسلطة.

شهور. ما يفسر رفض اقتراح إعادة تشكيل المجلس الأعلى للدولة. كيف أقبل أن أكون الضمان الأخلاقي لسياسية القمع العمياء؟ كنت سأرفض مثل دور الضمان هذا حتى لو أن جبهة التحرير كانت في وضعية تهدف فيها إلى الهيمنة على السلطة.

بعد مغادرتي وزارة الدفاع الوطني، ذهبت عند الشيخ سحنون وأقنعته بإلقاء نداء تهدئة (وكان قد ندّد بالعنف في بياناته التي أمضاها باسم لجنة الدفاع عن المساجين السياسيين). ناقشنا الخطوط العريضة لنداء التهدئة، ثمّ التحقت بمنزلي، معتقدا أنني أستحق نومة هنيئة بعد طول عناء ذلك اليوم. وهناك وجدت رباعي المستشارين: كمال عبد الرحيم ولكحل عياط ومحمد نابي ومحمد سعيد الذين قدموا تحليلهم للوضع على ضوء ما حدث في الـ48 ساعة الأخيرة، في محاولة تحديد معالم أفق ما بعد بوضياف. أنهي نقاشاتنا بهذه الفقرة التشاؤمية: «إذا كان موقف خالد نزار هو موقف كامل أعضاء قيادة الجيش، فإننا ذاهبون لا محالة إلى فترة مواجهة عنيفة مع كثير من الدموع والدماء!

-3-
مرحلة عليّ كافي الانتقالية

عودة جماعة القدماء

بعد وفاة بوضياف المأساوية في 29 جوان 1992، أحدث المجلس الأعلى للدولة تغييرا طفيفا. ضمت تشكيلته أربعة أعضاء رافقوا الرئيس المرحوم (عليّ كافي وخالد نزار وتجاني هدام وعليّ هارون)، فأُضيف عضو خامس، تمثل في شخص رضا مالك، رئيس المجلس الاستشاري الوطني، البرلمان المُعيّن. أصبح عليّ كافي رئيسا بالاسم، ولكن يبقى الجنرال خالد نزار «القائد» الحقيقي.

مسّ التغيير الحكومة أيضا، فتمّ في 09 جويلية، تعيين بلعيد عبد السلام رئيسا للحكومة، خلفا لسيد أحمد غزالي الذي انسحب في نفس الوقت من اللجنة المركزية لجبهة التحرير، وتمّ تعيينه سفيرا في باريس. في 14 جويلية، زارني كل من محمد الشريف مساعدية وعبد العزيز بوتفليقة، وعلقا على هذا التغيير : أعلن الأول أنه كان منتظرا، فيما عبّر الثاني عن اندهاشه.

في نهاية سنة 1992، قَلّ الحديث عن لجنة التحقيق حول اغتيال محمد بوضياف، وعن الحزب الذي أراد تأسيسه : التجمع الوطني، وحتى عن بوضياف نفسه. لقد تغلبت ثقافة النسيان.

إن جماعة القدماء التي اختفى أعضاؤها خلال حكم الرئيس بوضياف تعود إلى الواجهة السياسية بقدرة قادر. بالفعل، لقد سجلتُ أنه وخلال الستة أشهر من رئاسة محمد بوضياف، تباطأ إيقاع الاتصالات بين القدماء، وأصبحَت تدخلاتهم في اجتماعات اللجنة المركزية نادرة جدا. بدا كما لو أنّ حضور بوضياف شلّ نشاطهم بحكم ثقله التاريخي -انتماؤه إلى مجموعة الستة (6) الذين فجروا الثورة- كما أنه بدا لهم أن حكمه سيستمر طويلا، فيما أن حكم الشاذلي برغم سنواته الـ13 على قمة هرم السلطة هزّته أحداث أكتوبر 1988. على سبيل المثال، التقيت ثلاث مرات مع عبد العزيز بوتفليقة خلال حكم بوضياف في السداسي الأول من سنة 1992، وفي المقابل زارني في السداسي الثاني من نفس السنة 11 مرّة. وكان من بين القدماء هو من تحرّك أكثر. هكذا، أخبرني عبد القادر حجار أنه نظم في 24 جويلية عشاءً على شرف السفراء العرب المعتمدين بالجزائر بحضور عبد العزيز بوتفليقة والعربي بلخير. أشك أن يكون هذا الأخير مدبّر هذا العشاء الذي يدخل في استراتيجية الاستيلاء على السلطة لصالح بوتفليقة. وقد حاول فعلا تنصيبه على رأس السلطة في 1994 دون جدوى، ولكنه تمكّن من تحقيق مراده في 1999 مثلما سنراه لاحقا.

في جويلية 1992، شاركت في اجتماعات اللجنة السياسية التحضيرية لمؤتمر جبهة التحرير الوطني، التي عُقدت في مقر الحزب، وكانت لي فرصة لقاء عبد الحميد مهري الأمين العام للحزب ومحمد صالح يحياوي وبوعلام بن حمودة أعضاء المكتب السياسي، ومحمد الشريف مساعدية. هكذا، شيئا فشيئا، وبفضل يحياوي، أعاد مهري إدخال القدماء إلى هياكل الجبهة. في 28 أوت 1992، أدّى لي مهري زيارة. وجد في بيتي عباس ديلمي نائب رئيس سابق للمجلس الشعبي الوطني وعضو اللجنة المركزية

لجبهة التحرير ومحمد سعيد الذي حضر اللقاء. أخبرنا أنه بصدد إجراء استشارات كي يستخرج الخطوط العريضة لموقف جبهة التحرير عشية فتح المجلس الأعلى للدولة حوار مع الأحزاب السياسية.

في 26 أوت 1992، اهتزّ مطار الجزائر العاصمة بتفجير مهول: إنه أول اعتداء بتفجير قنبلة. خلّف التفجير تسعة قتلى و123 جريحا. ما أدى إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 92-03 لـ30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة العدوان والإرهاب، والذي يحدد المخالفات المعرّفة كأفعال عدوانية وإرهابية ويحدد العقوبات. أسندَت مهام تطبيقها إلى مصالح استثنائية، المحاكم الخاصة. كما أن الجيش الوطني الشعبي أنشأ هيكلا جديدا لقيادة وتنسيق القوات الخاصة المجنّدة في مكافحة الإرهاب.

في 29 أكتوبر، أقيمَت دورة اللجنة المركزية لجبهة التحرير في مدينة باتنة، وأرادت أن تكون دورة المصالحة بين القدماء.

حوار مع جريدة «الشرق الأوسط»

في 25 جوان 1992، أي في الفترة التي كان فيها الرئيس بوضياف على قيد الحياة، اتّصل بي الصحفي السوري قصيّ درويش في باريس من أجل إجراء حوار لجريدة «الشرق الأوسط» قائلا بأنه «سيسمح للقارئ المشرقي بفك الخيوط المعقّدة للوضعية في الجزائر منذ مغادرة الشاذلي بن جديد الرئاسة». أجبت أنني لن أتحدّث عن الجزائر إلا في الجزائر. إذا، أُجري الحوار في آخر عشرية جويلية خلال عدّة لقاءات في بيتي، وتمّ إعداد نص الحوار وإتمامه في 5 أوت. وقد ألقى الرباعي المستشار عليه القراءة الأخيرة بعد يومين أي في 7 أوت. وقد تكفل كل من شفيق مصباح ونايت مازي بترجمته إلى الفرنسية.

كانت الأسئلة كثيرة ولم تترك أي موضوع، سواء ما تعلق بالأزمة المتعددة الأبعاد التي تهزّ البلاد، ودوري داخل الحزب، ومؤتمر 1989، ومواقفي لصالح الحوار دون إقصاء وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والانتخابات التشريعية لـ1991، والمواجهة بين السلطة وجبهة الإنقاذ ودور الجيش ودستور 1989 والمسار الديمقراطي وحرية الصحافة وحتى في مفهوم «الدولة الإسلامية» في التاريخ وفي القرن الواحد والعشرين.

ينبغي أن أشير إلى أنه وفي الوقت الذي كنا ننتظر صدور الحوار، فاجأني الصحفي المذكور بالعودة إلى الحوار مرة أخرى ليطرح عليّ آخر سؤال: «أتعتقد أنّ الحوار لا ينبغي أن يقصي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهل يعني هذا إشراك كل من عباسي مدني وعلي بن حاج شخصيا؟» أجبت أنّ هذا تحصيل حاصل. في حقيقة الأمر، مصالح الأمن هي التي أوحَت هذا السؤال للصحفي قصي درويش الذي يحظى بمفاضلة خاصة لديها. وكانت هذه المصالح تنتظر مني مراوغات لأربح أصواتا إضافية في السباق الرئاسي. كتَب الكاتب الألماني غوتَة في بعض كتبه أن «كل رجل يمشي يمكنه أنْ يتيه». أقول بدوري أنّ كل رجل يناضل يمكنه أن يراوغ. وأنا أقدّم هذا الجواب، كنت أعي تماما أنه سينهي مساري السياسي لأنّ خصومي لن يتأخروا من إشهاره أمام قيادة الجيش لتسدّ طريقي نحو الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولكنني لم أرِد سلوك طريق التقزيم: التنازلات السافلة والدناءات وإن كانت صغيرة. في كلمة واحدة، لم أرِد فقْد احترام نفسي، مهما كان الثمن، بما في ذلك ثمن الرئاسيات.

ظهر الحوار في طبعة 20 أوت 1992 لجريدة الشرق الأوسط دون أيّ تغيير أو حذف. قلة اللباقة الصغيرة الوحيدة هي صور زعيمي جبهة الإنقاذ

تحتل مكانة واسعة في الصفحتين من الحجم الكبير المخصّصتَين للحوار. وهذا لا يتناسب مع مضمون النص العام. كانت تغطيته في الجزائر جيدة، قبلت جريدة المساء بإعادة نشر الحوار كاملا يومي 24 و25 أوت، ونشرت «ليبّدو ليبري» (بالفرنسية) النص المترجم في 27 أوت 1992.

لقد فجّر هذا الحوار في الجريدة اللندنية حملة إعلامية بشراسة نادرة، توجهها السلطة عن بعد. أصبحتُ موضوع تهجّم إعلامي نادر القسوة، بشلال من الافتراءات والتشوهات الكاريكاتورية. لقد دفعتهم الرهانات الأيديولوجية إلى التحريف والتشويه، من أجل القضاء عليّ، إن لم يكن قضاء جسديا، فليكن قضاء معنويا. فقدّموني في صورة «العدوّ الخفي»[1]، «قائد المتطرفين». «بني صَدْر الجزائري». بل ذهب وزير الداخلية لحكومة عبد السلام بلعيد إلى اتهامي بأنني وراء تفجير مطار الجزائر العاصمة.[2] وبعد أنْ شَيْطَنوني، انتهى بهم الأمر إلى الاعتقاد فعلا بأنني مُسِخت إلى شيطان رجيم. أضحَت الخرافة حقيقة. وقد أسندَت السلطة هذه المهمة القذرة لمجموعة غير متجانسة من التنفيذيين، من أعضاء المكتب السياسي لحزب الطليعة الاشتراكية (الباكس) إلى إسلاميين خادمي النظام، مرورا برؤساء أحزاب حديثي النشأة ومرتزقة القلم.

التزمَت الطبقة السياسية الصمت، فيما تلقيت مئات رسائل الدعم والمساندة من مواطنين وإطارات. أحتفظ خاصة بذكرى رسالة محمد مشاطي[3] عضو مجموعة 22 ومسؤول سابق بفدرالية فرنسا لجبهة التحرير، ورسالة أخرى من أحمد شامي، ضابط سابق في جيش التحرير

(1).« *L'hebdo Libéré* » numéro 77 du 15 septembre en première page.

(2).*El Watan* du 27 août 1992 l'information en page 3 et le commentaire de Omar Berbiche en page 5.

(3).أنظر النص في الملحق.

الوطني، ورفيق سابق في جريدة «الشاب المسلم « (بالفرنسية)، وبمقالة لنايت مازي،[1] وقد أثلجت هذه الرسائل صدري ورفعت معنوياتي.

اغتيال الذكاء

في مارس 1993، تمّ اغتيال جيلالي اليابس، وزير سابق للتعليم العالي ومدير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة. لم أعرفه بصفة شخصية ولكنني أعجِبت ببعض كتاباته، لذلك بعثت رسالة تعزية لعائلته. بعد أيام قليلة، يتمّ اغتيال الهادي فليسي، طبيب وكاتب، وبعد أسابيع يتمّ اغتيال الروائي والصحفي الطاهر جاووت، وبعد ذلك محفوظ بوسَبْسي، طبيب نفسي مشهور، وقد آلمني قتله كثيرا لأنني عرفته شخصيا عن قرب وقدّرت خصاله الإنسانية وكفاءاته المهنية. ثمّ يتمّ اغتيال امْحمد بوخبزة، المعروف بتحليلاته السوسيولوجية للمجتمع الجزائري. وقد لقي المصرع نفسه مجموعة أخرى من الصحفيين والمثقفين والفنانين والجامعيين الذين قتلوا في ظروف مأساوية في السنة نفسها[2]، تاركين أرامل وأيتام تائهين، هلعين، ورأي عام مذهول وتائه من كثرة العنف والاغتيالات.

وقد ذكرتني هذه السلسلة من الاغتيالات بسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا إلى غاية 1962 والتي تهدف إلى حرمان الجزائر المستقلة من أدمغتها : وقد سقط الكثير من الشهداء أمثال قاسم زدّور والعربي التبسي وأحمد رضا حوحو وربيع بوشامة وصالح بوعَكّوير ومولود فرعون... كما تذكرني أيضا بسياسة إسرائيل ومطاردة جهاز الموصاد للعلماء العراقيين والإيرانيين.

(1).*Liberté* du 26 aout 1992.

(2) والسنوات الموالية.

في مارس 1993، في باريس، أصدرت اللجنة الدولية لمساندة المثقفين الجزائريين، بمبادرة من عالم الاجتماع بيار بورديو بيانا للتنديد بهذه الاغتيالات. مبادرة محمودة، ولكن كان الأجدر على هؤلاء أن ينددوا أيضا بإلغاء السلطة للانتخابات في 11 جانفي 1992 والتي سمحت للشعب الجزائري بالتعبير الحر عن رأيه واختيار من يمثّله. إذا كنتم تدعون إلى النموذج الديمقراطي في فرنسا، فلماذا تصفقون بسحقه في الجزائر؟

الاعتداء ضد كمال عبد الرحيم

في أفريل 1993، كنت في الخارج وعلمت بارتكاب اعتداء آخر صدمني. لقد تعرّض الجنرال كمال عبد الرحيم لمحاولة اغتيال بتلقي رصاصات عديدة نجا من الموت بأعجوبة. بمجرّد عودتي إلى أرض الوطن، أعطى لي لكحل عياط تفاصيل الاعتداء وحالة صديقنا المشترك الصحية والذي تمّ نقله إلى فرنسا للعلاج. فقد أبعد فرضية الإسلاميين المتطرفين لأنّ عبد الرحيم كان من دعاة الحوار الذي يشملهم وقد سبق أن التقى قادة جبهة الإنقاذ. قال لي لكحل عياط[1] إن لم أكن أنا أيضا مستهدفا من مدبري الاغتيال لأن الضحية كان من بين الرباعي الذي راهن على حظوظي في الرئاسيات وكان يعمل من أجل تجسيدها. قضى كمال عبد الرحيم فترة طويلة في العلاج بين الجزائر ومستشفيات فرنسا. في 9 جويلية، وخلال مروري بباريس، أديت له زيارة في عيادة كان يواصل العلاج بمصالحها.

(1) المدير السابق للأمن العسكري.

لقاء سريالي

في 26 أكتوبر 1993، التقيت صُدفة في جنيف السويسرية بالجنرال لكحل عياط الذي يتابع علاجه منذ سنة في مستشفى مقاطعة لوزان. اقترح عليّ مرافقته إلى فندق «بارق Bergues» حيث موعده مع الجنرال العربي بلخير. استقبلنا هذا الأخير في جناح فاخر وضعه تحت تصرفه يحيى عمر، رجل أعمال ليبي (معروف بمعارضته للقذافي وعلاقته مع وكالة المخابرات الأمريكية (السي أي إي). ولم يتأخر هذا الأخير الذي ألتقيه لأول مرة عن الالتحاق بنا. عندئذ، حضرت نقاشا سرياليا حول مستقبل الجزائر. كان الثلاثة يؤكدون بقوة الأدلة والحجج المفرطة في الدقة أنّ وحدهما رجلين يقدران على إخراج الجزائر من الأزمة التي تتخبط فيها إن قبلا العمل سويا باقتسام وظيفتي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة : أحمد طالب الإبراهيمي وعبد العزيز بوتفليقة. لم أتفوّه بكلمة خلال هذه المحاورة الطويلة حيث راح كل منهم يطلق العنان لخياله. وحينما رافقني لكحل عياط إلى فندقي المتواضع، سألني عن سبب صمتي طوال مدّة اللقاء. أجبته بالآتي :

1 - لا أقبل أن يتقرّر مصير الجزائر في غرفة فندق بجنيف. أنا مستعد للحوار عندنا في الجزائر مع الجميع بمَن فيهم العربي بلخير.

2 - إن العربي بلخير يعمل منذ سنوات لوضع بوتفليقة في سكة الرئاسة. وها هو الدليل : في 1984، أدّى لي زيارة في مكتبي بوزارة الخارجية ليتدخل لصالح صديقه الذي كان يرغب في منصب في مقر الأمم المتّحدة بنيويورك. أجبته أن منصب موظف دولي سقوط حرّ بالنسبة لوزير خارجية سابق وفي رئاسة هواري بومدين. على الأقل، يمكن تعيينه سفيرا لدى الأمم المتّحدة. وهذا ما اقترحته للرئيس الشاذلي في 1979 حينما اشتكى من

تصرّف بعض أقرانه في مجلس الثورة. ولكن الشاذلي تغاضى عن اقتراحي والتزم الصمت.

3 - ومنذ ذلك التاريخ، انتابني الريب حول الثنائي بلخير/بوتفليقة. ولكن اليوم، أكتشف أن هذا الثنائي يقترب من التحالف المريب مع المال والخارج. لذلك، لا أحبذ التعامل معهما.

4 - خلافا لما تقترحه، فإنّ مفتاح كل هذا الهيكل الذي يريد العربي بلخير ويحيى عمر بناءه هو عبد العزيز بوتفليقة.

5 - أخيرا، وبعد لقاء هذا اليوم، أظن أن كل محاولات الرباعي الذي تنتمي إليه والتي تريد دفعي إلى رئاسيات يحملها الشعب ستبوء بالفشل لأنّ عندي حساسية تُجاه شيئين : المال والعلاقات الأجنبية المشبوهة.

الصدفة الثانية أنني تلقيت في اليوم الموالي مكالمة هاتفية من بوتفليقة (إنها المرة الأولى التي يهاتفني في الخارج) ليعلن لي عن وصوله القريب إلى جنيف ورغبته في لقائي. تحجّجت بموعد مستعجل كي أرفض لقاءً كان سيكون صورة شبيهة بلقاء 26 أكتوبر.

المجلس الأعلى للدولة والحوار مع الأحزاب

في 06 مارس 1993، أعلن عليّ كافي أن المجلس الأعلى للدولة سيباشر سلسلة حوارات مع الأحزاب حول مشروع وطني يهدف إلى «تشييد أمة ومجتمع حديث وديمقراطي قائم على دولة القانون والقيم الجمهورية والوفاء للانتماء الحضاري». حدّد الجنرال محمد تواتي في مجلة «الجيش» أن «الجيش سيبقى رمز الوحدة والسيادة الوطنية في خدمة دوام الدولة الجمهورية مثلما حدّدها بيان أول نوفمبر 1954». في الحقيقة، إنّ «الدولة الجمهورية» مفهوم جديد، ذلك أن الدولة التي حدّد معالمها رجال أول

نوفمبر هي «دولة اجتماعية وديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية». ومن جهة أخرى، فإنّ الجمهورية لا تتداخل مع الديمقراطية، مثلما أوضحها منذ سنوات الفيلسوف ريجيس دوبري: « إنّ التأكيد على الجمهورية والتزام الصمت عن الديمقراطية دهاء سياسي مثالي». كان على رجال نوفمبر أن يطالبوا بإرساء دولة جمهورية إن كانوا أمام أحفاد الأمير عبد القادر وهم يطالبون بإعادة إحياء إمارة جدّهم. صحيح أننا جمهوريون لأننا مع وحدة الأمة القائمة على الحرية والمساواة والتضامن بين المواطنين. ولكننا أيضا، مع الديمقراطية ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار والتناوب على الحكم.

أقيمت المرحلة الأولى لحوار المجلس الأعلى للدولة مع الأحزاب من 13 مارس إلى 14 أفريل. وحده حزب جبهة القوى الاشتراكية رفض المشاركة، مطالبا بحضور الجيش في تنظيم نظام المرحلة الانتقالية. أمّا بالنسبة لكل من أحزاب جبهة التحرير وحماس والنهضة والحركة الديمقراطية الجزائرية، فقد أكّدت على ضرورة مشاركة جبهة الإنقاذ السابقة في الحوار. قدّمت جبهة التحرير، بوفدها المشكل من عبد الحميد مهري وعليّ بن فليس وعبد العزيز بلخادم، الاقتراحات الخمسة التالية :

- إخراج البلاد من دوامة العنف؛
- العودة إلى الحياة الدستورية؛
- العودة إلى المسار الديمقراطي؛
- برنامج وطني للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛
- إرساء هياكل المرحلة الانتقالية.

خلال المرحلة الثانية من الحوار في شهر جويلية، تحدّث المجلس الأعلى للدولة عن ضرورة المرحلة الانتقالية التي ستلي انتهاء عهدته بداية

من سنة 1994. أصدر مشروعا تمهيديا حول تسيير المرحلة الانتقالية. ويهدف هذا المشروع المجتمعي إلى بناء «جزائر جمهورية وديمقراطية». بمؤسسات قوية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

تحليل مستشاريّ الأربعة

في بداية عام 1993، لاحظ أصدقائي الأربعة أن العنف لا يزال يمزّق الجزائر، كما أن الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والحزبية لا تزال قائمة وبحدّة. كان الموت العنيف هو غذاؤنا اليومي وأن حالة غياب الأمن تتكاثر يوما بعد يوم وتتعمّم عبر مناطق البلد. إنّ الإقصاء وعدم التسامح والتعصّب يزيد في تفاقم وتدهور الجوّ السياسي والاجتماعي. يهيمن القلق والشكوك حول مستقبل البلاد على العقول والقلوب، زيادة على أنّ هناك ظهور بوادر التشتّت والمواجهات التي لن يخرج منها أي طرف منتصرا. من هنا، فبرغم اليقينيات المعلنة والبرامج المقدّمة ونية الحكومات المتعاقبة، فإن الوضع الاقتصادي لم يرَ تحسّنا، بل يزيد تدهورا من سنة إلى أخرى. انتشار البطالة وتهميش فئات عريضة من الشعب، التفقير المتنامي للطبقات الوسطى، فكل هذا يغذي الهلع والانقسامات ومحاولات اللجوء إلى العنف كوسيلة حلّ عند البعض. وأمام هذه الوضعية الصعبة، تزداد قناعة أغلبية الشعب الجزائري بأن الوضعية السياسية في البلاد مسدودة كلية.

يمكن لهذا الوضع المتردي الخطير أن يسقط في القريب العاجل في وضع ينفلت من كل رقابة. لذلك، تعود المسئولية التاريخية إلى أولئك الذين يستطيعون التحكم في الحوادث، وفي المقام الأول، أولئك الذين يملكون في أيديهم سلطة القرار النهائية باسم الأمة والوطن، لاتخاذ كل الإجراءات التي يخولها لهم القانون وبعيدا عن كل حسابات سياسوية، إجراءات شجاعة

وجديدة تتطلبها رهانات الساعة الخطيرة. يجب حتما إطفاء نار الفتنة.

كما يجب التأكيد على أن الطريقة المتّخذة في إجراء الحوار إلى يومنا هذا لم تزد إلا إبراز حالة الجمود ومضاعفة الاختلافات التي تتخبط فيها الجزائر. لقد عبّرت قوات سياسية لها تمثيل شعبي واسع في البلاد عن رفضها لطريقة الحوار المتّخذة بسبب إقصائها المبدئي، بل أكثر من هذا، فإنّ أحزابا سياسية شاركت في الحوار عبرت عن تحفظاتها تُجاه هذه الطريقة في إجراء الحوار الإقصائي لأطراف مهمة من الطبقة السياسية يمكنها أن تساهم بجدية في إخراج البلاد من أزمتها. لم يبقَ أمام أصحاب القرار الفعلي إلا أن يبادروا إلى اتخاذ طريقة حوار حقيقي دون إقصاء ولا تهميش.

ينبغي لهذا الحوار أن يقود مجموع القوات السياسية الممثّلة من أجل جمع الظروف اللازمة التي من شأنها أن تضع حدا للإقصاء والمواجهة. يجب أن يعمل على جمع جميع الأطراف المعنية لإرساء جوّ من الأمن والسكينة، وهي البداية الضرورية لمباشرة إجماع وطني قائم على قيمنا الحضارية الأساسية، الدينية والثقافية، وكذا قيم الوحدة الوطنية والاستقلال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية التعددية، المجسّدة في مؤسساتها المستقرة، تحظى بثقة ودعم الفئات الواسعة من الشعب الجزائري. ولا يمكن لمثل هذه المقاربة إلا أن تعمل على إيقاف كل لجوء إلى العنف كوسيلة تعبير، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، ورفع الإجراءات الاستثنائية وقيود الممارسة السياسية.

لا يمكن لأحد التقليل من أهمية هذه المهمة التاريخية الضرورية لإنقاذ الجزائر من ورطتها الراهنة. ومهما تؤول إليه الظروف، فلا يمكن لأي وطنيّ ولأي رجل يحمل في قلبه مصير البلاد ومرتبط بالمُثل والآمال التي

كانت دوما حافزا لكفاح شعبنا العتيد ومبررا للتضحيات الجسام التي دفعها طوال تاريخه المجيد، أن يفهم ويقبل هذا الاستسلام إلى تردّي الوضع، والتردّدات والمناورات السياسَوية أمام المأساة التي نعيشها.

اقتراحي من أجل «توافق تاريخي»

على ضوء هذا التحليل، قرّرت تقديم مساهمتي للحوار الوطني الذي بدأ يتجسّد. بدا لي ذلك ضروريا، خاصة أنني اكتشفت أنّ «القدماء» يميلون إلى الاعتراض والرفض أكثر من الاقتراح.

انتهزت فرصة اجتماع اللجنة المركزية لجبهة التحرير في 24 جوان 1993[1] كي أقترح «توافقا تاريخيا» يمكن لكل طرف خصم أن يتنازل عن جزء من مطالبه من أجل المصلحة العليا للوطن. يشمل هذا التوافق باعتباره حلا شاملا أربع نقاط:

1 - اتفاق نهائي حول أسس الهوية الوطنية؛

2 - ضرورة وجود سلطة ينتخبها الشعب كي تحظى بكامل شرعيتها؛

3 - ضمان حريات المواطن وحقوقه الأساسية؛

4 - دور الجيش الوطني الشعبي كعامل استقرار وضمان الوحدة الوطنية، وعليه أن يبقى فوق الخصومات الحزبية وبعيدا عن الصراعات الأيديولوجية.

رفضي لقاء شارل باسْكوا

خلال صيف 1993، كانت لي عدّة اتصالات في باريس مع محمد مزالي، الوزير الأول التونسي السابق الذي كان باستمرار برفقة أحمد بنّور، واللذان يريدان أن يكونا أهمّ معارضي نظام زين العابدين بن عليّ. عندئذ أخبرني

(1) أنظر نص المداخلة في الملحق.

محمد مزالي أنّ موظفين فرنسيين طلبوا منه الاتصال بي من أجل لقاء مع شارل باسْكوا وزير الداخلية الفرنسي. أجبت أنه إذا كان لا بد من حوار، فيجب أن يكون على المستوى السياسي وليس على المستوى الأمني، بالتالي رفضت لقاءه.

في 10 جويلية 1993، تمّ تعيين الجنرال اليامين زروال وزيرا للدفاع خلفا للجنرال خالد نزار، الذي يبقى عضوا في المجلس الأعلى للدولة. كما تمّ تعيين الجنرال محمد العماري رئيسا لأركان الجيش الوطني الشعبي خلفا لعبد المالك قنايزية.

وفي 21 أوت 1993، تمّ تعيين رضا مالك رئيسا للحكومة. وقد تمّ تنصيب الحكومة الجديدة في 04 سبتمبر.

ظل العنف متواصلا مُخلفا ضحايا بشرية ومادية كثيرة، وتكاثرت ضحايا الاعتداءات المستهدفة لأشخاصها بكثرة أيضا. وقد آلمني كثيرا الاغتيال البشع لقاصدي مرباح.[1]

لجنة الحوار الوطني

في أكتوبر 1993، أسّس المجلس الأعلى للدولة «لجنة الحوار الوطني»، بهدف اعتماد أرضية حول تنظيم ندوة وطنية من أجل تعيين خلف المجلس الأعلى للدولة، يترأسها يوسف خطيب، قائد الولاية الرابعة التاريخية، وتضم الجنرالات محمد تواتي وطيب دراجي وأحمد صنهاجي وعيّن عبد القادر بن صالح ناطقا رسميا لها. كثفت اللجنة اتصالاتها ومشاوراتها كي تنظم وتقود الحوار حول مشروع أرضية من شأنها أن تؤدي بمختلف الشركاء السياسيين

(1) *Le Monde* 24 Aout 1993.

إلى المشاركة في ندوة وطنية، وبالأخص إلى إجماع حول تسيير المرحلة الانتقالية. في شهر نوفمبر، وحسب بيان للمجلس الأعلى للدولة، وحدها الأحزاب المعتمدة قانونا يمكنها المشاركة في الحوار. ما يقصي جبهة الإنقاذ. في الشهر الموالي، علّق حزب الحركة الديمقراطية الجزائرية مشاركته في لجنة الحوار الوطني. أما جبهة القوى الاشتراكية، فطالبت بالعودة إلى السلم المدني أولا قبل المبادرة إلى الانتقال الديمقراطي. وعند اقتراب نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة، لم يكن الرأي العام يعرف أين سيتوجّه البلد. وفي 25 نوفمبر، أصدرت لجنة الحوار الوطني المشروع التمهيدي لهذه الأرضية المتضمنة للإجماع الوطني حول المرحلة الانتقالية، وراجت معلومات كثيرة حول اسم رئيس الدولة الجديد.

تملّص عبد العزيز بوتفليقة

علمنا من الناطق الرسمي للجنة الحوار الوطني أن عبد العزيز بوتفليقة «تراجع عن قراره بعد أن أعطى موافقته لتولي منصب رئيس الدولة». في حقيقة الأمر، اقتنعت قيادة الجيش بمناورات العربي بلخير، فبادرت إلى الاتصال ببوتفليقة الذي وافق في البداية ولكن بعد نقاشات طويلة ومتعددة وترددات، انتهى به الأمر إلى رمي المنشفة. ماذا حدث حقيقة؟ نحن أمام قراءتين. بالنسبة لبوتفليقة الذي زارني بعد مدّة، فإن اقتراح الجيش لم يكن صادقا، لأنه عندما طلب منه التقدّم أمام لجنة الحوار الوطني، أرادت إهانته، لأنّ رئيس تلك اللجنة أظهر استياءه ورفضه لمثل ذلك الحلّ.[1] ردّ عليه خالد نزار: «أريد التوضيح بأنه لم تكن مسألة تعيينه من طرف

(1) Voir « *Jeune Afrique* » « Y. Khatib déclare ».

الندوة لأنها كانت قد ختمت أشغالها. فكل التبريرات التي قدمها لاحقا ليست إلا أسبابا لإخفاء تراجعه».[1] ثمّ أضاف : «أكّد، بموقفه هذا، أنه كان دوما مختفيا تحت حاشية برنس عريض، بدا لي أنه كان تحت ظل الكبير بومدين».[2]

تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة

في 03 جانفي 1994، تمّ رفض اقتراح جبهة التحرير بتنظيم اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى للدولة ولجنة الحوار الوطني والأحزاب السياسية. في حقيقة الأمر، بدا أنّ تقارب وجهات النظر شبه مستحيلة لأنّ جبهة التحرير رفضت الاقتراحات الثلاثة الأساسية للجنة الحوار الوطني، المتمثلة في :

- تعديل الدستور؛
- تعيين المؤسسات التي ستخلف المجلس الأعلى للدولة ولجنة الحوار الوطني؛
- تمديد مرحلة الانتقال بفترة ثلاث سنوات أخرى.

في 16 جانفي، أعلن وزير الدفاع الوطني اليامين زروال بأن «الجيش الوطني الشعبي يريد قطيعة جذرية، وأنه لا يطمح إلى السلطة، فيما أن الطبقة السياسية ينقصها النضج ولا تهمها إلا السلطة».

عُقدت الندوة الوطنية في 25 جانفي 1994، غابت فيها التشكيلات السياسية الثلاث الأساسية (جبهة التحرير وجبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية) وتمّت محاولة تعويضها بـ1.235مشاركا وثلاث منظمات

(1) Khaled Nezzar « *Bouteflika, l'homme et son bilan* », Editions Apic, Alger, 2003, P. 37.
(2) *Idem*, p. 40.

جماهيرية سابقة (اتحاد العمال واتحاد الفلاحين ومنظمة المجاهدين).
في 30 جانفي، عيّن المجلس الأعلى للدولة اليامين زروال «رئيسا للدولة».
مثلما تنصّ عليه وثيقة أرضية لجنة الحوار الوطني.

- 4 -

رئاسة اليامين زروال

سنة 1994

تمّ تنصيب اليامين زروال «رئيسا للدولة» في 31 جانفي 1994. فجدّد ثقته في رضا مالك باعتباره رئيسا للحكومة. ثمّ في شهر مارس، عيّن الجنرال محمد بتشّين «وزيرا مستشارا لدى رئيس الدولة»، وفي أفريل، عيّن أيضا مقداد سيفي رئيسا جديدا للحكومة.

في 18 أفريل، تمّ تنصيب المجلس الوطني الانتقالي، وهو هيئة ذات طابع تشريعي، الذي نصّت عليه الندوة الوطنية لـ25 و26 جانفي خلفا للمجلس الاستشاري الوطني : ومن بين 178 عضوا لهذا المجلس، 35 بالمائة يمثّلون الأحزاب السياسية، و47 بالمائة المجتمع المدني، و16 بالمائة مؤسسات الدولة.

وخلال سنة 1994، تواصلت سلسلة الاعتداءات والاغتيالات التي تستهدف الجامعيين والصحفيين والنقابيين أمثال محمد بوسليماني وعبد القادر حيرَش وأحمد أصَلّاح وعبد القادر علّولة وجمال بن زاغو وصالح جبايلي وفرحات شَركيت ويوسف فتح الله ورابح اسطمبولي وقاسي عبد الله وسعيد مقبل وعبد الرحمان فار الذهب... وأعلنت الصحافة مقتل قادة جماعات إرهابية : جعفر الأفغاني والإخوة حطاب وشريف غوسّمي...، إلخ.

وكان تصريح رضا مالك حول «الخوف الذي يجب أن ينتقل إلى الضفة المقابلة» انعطافا حاسما : بدا أنه إذن للاستئصاليين كي يتصرفوا بكل حرية في تجاوزاتهم.

في خطابه للأمة، صرّح الرئيس زروال : «إننا مقتنعون بأنه لا حلّ للأزمة السياسية إلا بالحوار ومشاركة جميع القوى السياسية الوطنية بدون إقصاء».[1]

هكذا إذن، عادت السلطة تتحدّث عن الحوار دون إقصاء والذي دعيت إليه ابتداء من جويلية 1991. للأسف، جاء هذا الحوار بتأخر 3 سنوات، ويبقى منتقيا وكثير الضبابية.

بالفعل، دعا زروال إلى حوار وطني 8 أحزاب (بإقصاء جبهة الإنقاذ). في 21 أوت، لبّت الدعوة 5 أحزاب وهي جبهة التحرير والحركة الديمقراطية الجزائرية وحماس والنهضة والتجديد الجزائري، وشاركَتْ في لقاء بمقر الرئاسة مع الرئيس زروال الذي كان محاطا بكل من محمد بتشّين وأحمد أويحيى ويوسف خطيب رئيس لجنة الحوار الوطني وميهوب ميهوبي مستشاره الديبلوماسي. تمّ الاتفاق على أن هذا الحوار سيجري باحترام ثوابت الجزائر (الدستور والجمهورية والإسلام والديمقراطية والحريات والتعدد والتناوب)، ورفض العنف ويصبو إلى تنظيم الانتخابات. وقد اختار 3 أحزاب (جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحدّي) اللقاءات الثنائية وقد استُقبل قادتُها في الرئاسة في شهر سبتمبر.

كنا ننتظر أن تكون مناسبة 1 نوفمبر غاصة بالآمال، ولكن وقوع اعتداء غداة خطاب زروال أغرق البلد في صدمة مهولة : في مقبرة سيدي علي بمستغانم، قتل التفجير عدة أطفال من الكشافة.

(1) *El Moudjahid* du 03 févier 1994.

في خطاب 31 ديسمبر 1994، أعلن الرئيس زروال تنظيم انتخابات رئاسية لسنة 1995 وصرح بأن الدولة في المستقبل، وأمام إرادة البعض باستخدام تعسفي للقيم الدينية وإرادة البعض الآخر بجعل المشكل الثقافي حصان المعركة، بل واعتماد سلوك جهوي، ستتحاور مباشرة مع الشعب.

هكذا، شيئا فشيئا، تأجل الحوار الحقيقي، والنتيجة في هذه الفترة من الزمن أن الأزمة تعقّدت وبدأت بشكل مؤسف بالانحراف نحو التدويل. وأن العنف يقتل آلاف المواطنين والمواطنات، وأنّ الجهاز الاقتصادي قد تفكك، وأنّ سمعة الدولة بدأت في الانهيار، وأن السيادة الوطنية قد اهتزّت، دون أن نتحدّث عن سمعة الجزائر في الخارج.

لقد أدّى «الكل أمني» إلى الفشل. والدليل أن عدد الضحايا يتضاعف، وأنّ أعمال العنف التي كانت محدودة في البداية، قد تعمّمت وتضاعفت، وأن التصعيد يتواصل بالإعدامات المستهدفة والسيارات المفخخة. وإذا كان هناك حقل نجح فيه «الكل أمني» فإنه في توريط الجيش الوطني الشعبي في مواجهة مع قسم عريض من الشعب، على حساب سمعته، ليصبح هكذا طرفا مباشرا في النزاع.

وحول هذه المسألة، فقد عبّرتُ مرارا منذ 1991، سواء أمام مناضلي حزب جبهة التحرير أو على صفحات الجرائد الوطنية والدولية، عن موقفي فيما يتعلق بدور الجيش الوطني الشعبي، بعد أحداث أكتوبر 1988.

ابتداءً من جويلية 1991، في الوقت الذي تدخل الجيش للمرّة الثانية منذ 1988، وكان البلد في حالة حصار، أعلنت أمام دورة للجنة المركزية لجبهة التحرير : «نرفض خلق هوة بين الجيش والشعب. نريد للجيش أن يبقى مؤسسة موحّدة وقوية...»[1]

---

(1) Traduction reprise par « *l'Eveil* » du 1/6/1992.

وقد عبّرت عن رؤيتي في الحوار الأول الذي أجريته مع الصحافة بعد مغادرتي الحكومة، حيث أكّدت في جوان 1992 : «بالطبع لا يوجد مواطن واحد تفرحه رؤية الجيش في الشارع، مهدِّدا أو مهدَّدا. ونفس الشيء بالنسبة للشرطة والدرك الوطني... أظنّ أن الجيش الوطني الشعبي، باستثناء دوره فيما وقع في 11 جانفي 1992 وما استتبع ذلك مباشرة، كان مُجبرا على النزول إلى الشارع مرات عديدة منذ 1988 ليصلّح الخسائر التي ارتكبها السياسيون والسلوكيات التي تجاوزت الحدود في الساحة السياسية الديمقراطية. ومهما تكن التأويلات حول مبادرة الجيش وتدخله لرفض إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية – وأعرف أنها عديدة وغير قابلة للتصالح–، فإن على الجيش أن يبقى مؤسّسة قوية، حديثة وموحدة. فعليه أن يبقى فوق الصراعات الحزبية ويكون اهتمامه الأول مرتكزا على صون الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والحفاظ على الدستور الذي يعبر عن الإرادة الشعبية، مصدر السيادة».[1]

يبدو لي أن هذه الفكرة الأخيرة أساسية، وقد أكّدتُ عليها بعد أيام قليلة في حوار مع الصحافة الوطنية والأجنبية، وقد أضفتُ بالمناسبة : «ألاحظ بمرارة أن المؤسسة العسكرية أصبحَت اليوم هدفا بينما تشكل العمود الفقري لاستقرار البلاد. كما لو أنّ هناك خطة مريبة تهدف إلى إضعافها، وقد بدأت المرحلة الأولى حين تمّ جرّها إلى مواجهة مع جبهة الإنقاذ... أرفض أن أرى أبناءنا، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، يتقاتلون في الشوارع والجبال. أقدّر أنه من واجبي الضروري أن أساعد الطرفين من أجل الخروج من هذا المأزق الذي دُفعا إليه دفعا.»[2]

---

(1) جريدة «الجزائر اليوم» 92/6/25.

(2) جريدة «المساء» 92/8/25، جريدة «الشرق الأوسط» 92/8/20 *L'hebdo libéré* du 26/8/92

كما اقترحت أيضا، في جوان 1993 أمام دورة اللجنة المركزية لجبهة التحرير مشروع «التوافق التاريخي»، المشروع الذي أعلنتُ عنه في حينه. وقد أكّدتُ على «دور الجيش في كل استراتيجية للخروج من الأزمة، كمُعطى دائم للحياة السياسية منذ حرب التحرير الوطني». ومن جديد، دعوتُ الجيشَ إلى أن «يبقى فوق الصراعات الحزبية، بعيدا عن الصراعات الأيديولوجية وصارما في مواجهة المناورات السياسية» كي يتمكّن من «ضمان تطبيق التوافق» الذي تصادق عليه أطراف الحوار، لأنّ «الضمان يجب أن يحظى بإجماع الأطراف المعنية بالتوافق».

إنّ هذا الموقف القار الذي يمليه الارتباط بالوحدة الوطنية واستقرار البلاد، يعني بشكل طبيعي الجيش كمؤسسة دائمة، يجب حمايتها وتدعيمها وتحديثها. وفي الظروف المأساوية التي يعيشها البلد، نفهم أنّ الحلّ بحاجة إلى تظافر جهود الجميع، وليست مهمة بعض الرجال من داخلها، الذين، ومنذ توقيف المسار الانتخابي، اتّخذوا على عاتقهم المسؤولية الثقيلة، وباسمها، قرارات أضحت نتائجها معروفة على أرض الواقع.[1]

أرضية سانت إيجيديو

في 14 نوفمبر 1994، تلقيت دعوة من جماعة سانت إيجيديو لحضور اجتماع في روما، والذي دُعِي إليه ممثلون من السلطة والمعارضة بهدف إيجاد حلّ للأزمة الجزائرية.

في 16 نوفمبر، زارني عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير واقترح عليّ أن نسافر معا إلى روما. اقترحتُ عليه أن يختار عضوا من

(1) Ahmed Taleb-Ibrahimi : La voie de la réconciliation PP 149-151.

المكتب السياسي مرافقا له تفاديا لمشاكل محتملة مع المكتب السياسي، بينما لست إلا عضوا في اللجنة المركزية. في حقيقة الأمر، كنت أودّ تفادي تسليط الضوء الإعلامي عليّ.

أُسِّسَت جماعة سانت إيجيديو في 1968، بمبادرة من المفكّر الإيطالي أندريا ريكاردي ومجموعة من الطلبة الذين أرادوا إعادة ارتباط الكنيسة بالمُستضعفين. تضمّ المؤسسة 75.000عضوا منتشرين في 74 بلدا. يقع مقرّها في دير قديم لطائفة الكرمليّة بُنيَ في القرن 17.

لقد سبق لهذه الجماعة أن تدخّلت في بلدان عديدة، في ألبانيا والكوسوفو والموزمبيق وليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وجنوب السودان، في مهمات سلم ومصالحة، تكللت أغلبها بالنجاح.

ولكن بالنسبة للجزائر، إن مآل الندوة الفشل لأنّ السلطة رفضت تلبية الدعوة. تمّ الاتصال الأول في 21 و22 نوفمبر 1994 بين مسئولي جماعة سانت إيجيديو وشخصيات المعارضة الجزائرية وانتهت إلى الإمضاء على محضر. تحدث الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية عن «لقاء غامض وغير مناسب»[1] وأن وزارته وصفت اللقاء «باللاّحدَث».[2]

في جانفي 1995، جدّدَت جماعة سانت إيجيديو دعوتها إلى اللقاء التصالحي، عن طريق محمد سليماني، أكاديمي جزائري، يبدو أنه مستشار الجماعة في الشؤون الإسلامية. في بيان لها، أكّدت الجماعة أنها، وأمام تفاقم الوضع في الجزائر، مع تحويل طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، متبوعا باغتيال 4 رجال دين مسيحيين في منطقة القبائل، يتحتم تنظيم لقاء ثانٍ يكون مغلقا.

---

(1) *El Moudjahid* du 20 novembre 1994
(2) *El Moudjahid* du 24 novembre 1994

وقد تمّ هذا اللقاء في 8 و9 جانفي وشارك فيه عبد النور عليّ يحيى رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وعبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير وحسين آيت أحمد الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية وأنور هدّام ممثل جبهة الإنقاذ وأحمد بن بلّة رئيس الحركة الديمقراطية الجزائرية وعبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة ولويزة حنون الأمينة العامة لحزب العمال.

ندّد بيان من رئاسة الدولة «بهذه المحاولة الخارجية للتدخّل في شؤون الجزائر الداخلية» وندّد «بسلوك بعض الشخصيات والأحزاب السياسية الذي يمسّ بالسيادة واستقلال وكرامة الشعب الجزائري».[1] وقد أجاب أندريا ريكاردي أنّه «من الضروري على المعارضة المنقسمة في مواجهتها للحكومة العسكرية أن تجتمع وتعدّ اقتراحاتها وأن هدف لقاء روما هو الوصول إلى إعداد أرضية صالحة لتحقيق السلم».

تمّ الإعلان عن أرضية سانت إيجيديو في 13 جانفي 1995.

في القسم الأول، حدّدت هذه الأرضية إطار ومبادئ عملها. ارتكزت على بيان أول نوفمبر 1954 حول «إقامة دولة جزائرية سيادية، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية». وأكّدت على رفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة أو التمسك بها واحترام حقوق الإنسان والتناوب على السلطة والتعدد الحزبي وعدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية وتكريس العناصر الثلاثة المشكّلة للشخصية الجزائرية : الإسلام والأمازيغية والعربية.

في القسم الثاني، تحدّد الأرضية الشروط القبلية للمفاوضات : إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وفتح الحقل السياسي والإعلامي ورفع

(1) *El Moudjahid* du 8 janvier 1995.

قيود منع الجرائد وتوقيف ممارسة التعذيب وتوقيف الإعدامات القانونية وغير القانونية وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في أعمال العنف واختراق حقوق الإنسان.

وفي القسم الثالث، ألحّت الأرضية على إعادة استتباب السلم والعودة إلى الشرعية الدستورية والعودة إلى السيادة الشعبية عن طريق تنظيم ندوة وطنية بكفاءات حقيقية ومشكّلة من السلطة الفعلية والقوى السياسية الممثّلة. وستحدّد هذه الندوة فترة المرحلة الانتقالية التي تكون أقصر مدّة ممكنة وتنتهي بتنظيم انتخابات حرة وتعدّدية، تسمح للشعب بممارسة فعلية لسيادته.

وفي آخر قسم، تحدّد الأرضية الضمانات التي ستعطى لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات. وترفض كل تدخل في شؤون الجزائر الداخلية وتندّد بتدويل أزمة الجزائر وهي نتيجة سياسة المواجهة التي انتهجتها السلطة وتبقى مقتنعة بأن حل الأزمة لا يكون إلا بأيدي الجزائريين أنفسهم ويجب تكريسه في الجزائر.

من جهتي، لم أستجب لدعوة هذه الجماعة إلا مع نهاية هذه الجولة الثانية. وصلتُ إلى روما في 17 جانفي حيث عقدتُ جلسة عمل مع ريكاردي (الذي قدّم لي عرضا مفصلا عن زعماء المعارضة الجزائرية الذين التقى بهم) وكان برفقة اثنين من معاونيه : ماريو جيرو[1] وماركو إمباغليازو[2]، وهما من المختصين في شؤون العالم الثالث. وقد حدّد لي موعدا لنهار الغد مع :

- ميركو تريماغليا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان
- فرديناندو صاليو، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية

(1) والذي أصبح فيما بعد نائب كاتب الدولة للشؤون الخارجية الإيطالية في 2013.

(2) مؤلف كتاب حول الكاردينال الجزائري دوفال باللغة الإيطالية. روما 1994.

- سرجيو فانطو، المستشار الديبلوماسي لرئيس الحكومة
- جيوليو أندريوتي، رئيس حكومة سابق
- فرانسيسكو كوسيغا، رئيس جمهورية سابق

ولكن هذا الموعد الأخير ألغيَ في آخر لحظة.

إذا كنت لبّيت دعوة جماعة سانت إيجيديو فلأن مبادرتها تندرج ضمن التحليل الشامل للوضعية التي قمت بدراستها منذ بداية الأزمة. ويرتكز هذا التحليل بالأخص على الضرورة القصوى لإقامة حوار بين السلطة والمعارضة بلا إقصاء. ابتداء من جويلية 1991، قبل الانتخابات التشريعية، أعلنت أمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير: «يجب على جبهة التحرير أن تستلهم موقفها من فلسفة الحوار وليس من وضعية حالة الحصار، ومن الوحدة وليس من القمع».[1]

وفي غداة توقيف المسار الانتخابي، لم أتردد من التأكيد مرة أخرى «أنني اليوم أؤمن بالحوار أكثر من أي وقت مضى»[2] وأضفتُ بعد أيام قليلة: «أواصل القول بأنه لا بديل أمامنا عن الحوار الذي ينبغي أن نعمل جميعا على تجسيده عاجلا أو آجلا».[3]

ومن الطبيعي أن مثل هذا الحوار لن يكون فعّالا وحاملا للآمال الكبرى إلا إذا ضمّ جميع القوى السياسية الممثّلة، مثلما ما زلت أكرره منذ ثلاث سنوات. وفي شهر أوت 1992، أعلنت أنّ «المعنيين الأوائل بهذا الحوار هم جبهة التحرير وجبهة الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية»، مؤكدا أن هذا لا يمنع مشاركة الحساسيات الأخرى في الحوار. كما أكّدت أنّ «الحوار

---

(1) « *L'éveil* » du 01/06/1992.

(2) «الجزائر اليوم» لـ1992/6/25.

(3) «المساء» 1992/8/23، الشرق الأوسط 1992/8/20. *L'Hebdo libéré* du 26/8/1992/

الخصب والفعال يجب أن يعقد حصريا مع قادة هذه الأحزاب» ذلك أنّه «على السلطة الفعلية أن تستنتج الدروس من المحاولات السابقة التي حاولت فيها استخلاف القادة التاريخيين بآخرين مثلما فعلوا مع جبهة الإنقاذ، أو الحوار مع المنشقّين من هذه الأحزاب.[1]

ولهذا، فبعد أيام قليلة من توقيف قادة جبهة الإنقاذ، وأمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير، طلبتُ إطلاق سراحهم «باعتبارهم قادة حزب معتمد رسميا لا يمكن تجاهله في كل مبادرة تستهدف البحث عن حلّ مقبول ودائم للأزمة».

ما أدّى بي إلى التوضيح بأن «حلّ جبهة الإنقاذ بقرار صادر عن العدالة لا يلغي واقع الحركة الإسلامية في المجتمع الجزائري... إن الأهمّ هو معرفة أن إعادة الوضعية إلى حالتها الطبيعية، وهو أمر ضروري، يتطلب حتميا إعادة الاعتبار السياسي لجبهة الإنقاذ، بشكل أو بآخر. ذلك أن واقع الحركة الإسلامية لا يمكن تجاهله أو الالتفاف حوله مهما كانت الاعتبارات والذرائع المعتمدة».[2]

ومن الطبيعي القول أيضا إنّ مثل هذا الحوار لا حظ له في النجاح «إلا إذا أخذ بعين الاعتبار الانشغالات الأساسية لجميع الفئات الاجتماعية، بلا إقصاء ولا أحكام مُسبقة».[3]

ومع ذلك، وبرغم اتفاق مبدئي عام حول ضرورة إرساء الحوار الوطني، إلا أن الانطلاق الفعلي له يتصادم دوما مع مشكل العنف. وفي هذا الصدد، جاء في خطاب الرئيس اليامين زروال لـ26 جانفي 1995، في النقطة

(1) المراجع السابقة.

(2) المراجع السابقة.

(3) المراجع السابقة.

التاسعة أنّ «الدولة التي باشرت مساعي تجسيد هذا الحوار لا تزال تنتظر المساهمات المطلوبة من هؤلاء وأولئك (حول توقيف العنف)». فمن جهتي، لقد عبّرتُ عن موقفي في مسألة العنف بوضوح منذ ثلاث سنوات ولمرات عديدة، مكررا: «أندّد بقوة ارتكاب أعمل العنف، مهما يكن مصدرها، ولكني أعتبر أن عدم التنديد بالعنف الذي ألمّح له هو الذي أدى إلى إلغاء الانتخابات وفتح مراكز التوقيف الإداري وشلّ الحياة الديمقراطية».[1]

ردّ فعل السلطة على مبادرة سانت إيجيديو

في الخارج، أثارت أرضية روما ردود فعل كثيرة إيجابية. فبعد تلميحات الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران خلال قمّة أوروبية مخصصة للجزائر، يصرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي آلان جوبي في واشنطن في شهر فيفري: «لقد ثمّنت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المناقشات التي جرَت مؤخرا في روما والتي من شأنها المساهمة في إعلان الحوار الضروري».[2] وحتى وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دَمْبري وجد أنّ «أرضية روما تحتوي على أفكار إيجابية».[3] بعد وقت قصير، التحقت العالمية الاشتراكية بتبني أرضية روما.[4]

انزعجَت السلطة من النجاح الذي أحرزته أرضية روما في الساحة الدولية والأمل الذي أثارته في الساحة الوطنية، وبسبب فشل ندائها للحوار، بادرَت إلى تقريب تاريخ الانتخابات الرئاسية. بالفعل، أكدّ الرئيس زروال في مذكرته لـ26 جانفي 1995 الموجّهة للأحزاب السياسية والشخصيات

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : « *La voie de la réconciliation* » pp/ 151/153.

(2) *El Watan* du 06 février 1995.

(3) *El Watan* du 16 févier 1995.

(4) *El Watan* du 18 févier 1995

الوطنية، مركزا على تنظيم الانتخابات الرئاسية وتوقيف العنف لتسهيل تنظيم هذه الانتخابات، فيما مالت المعارضة إلى تمديد الفترة الانتقالية للوصول إلى اتفاق إجماع.

ما هو اللوم الموجّه إلى أرضية سانت إيجيديو؟ أول نقطة تتعلق بكون الاجتماع تمّ عقده في عاصمة أجنبية. النقطة الثانية تخص الموقف التصالحي تُجاه جبهة الإنقاذ. ولكن المشكل الحقيقي يخصّ مكانة الجيش ودوره في التعددية الحزبية وحرية الانتخابات والمؤسسات التي تتبعها. من جهة أخرى، فإنّ تاريخنا يظهر أن الشعب كان دوما ضد الثكنة، منذ عهد الأتراك وإلى غاية الجيش الاستعماري، ولهذا اقترحَت الأرضية عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية والعودة إلى صلاحياته الدستورية للحفاظ على وحدة التراب الوطني.

حضّرتُ جوابا مكتوبا لمذكرة زروال حيث أعدتُ التأكيد على أهمية الحوار ودور الجيش، وحول العنف الذي «أرفضه كوسيلة للفعل السياسي مثلما تقولون، كما أرفض العنف كوسيلة للبقاء في السلطة». أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية، أقول إنّ «هدفها لا ينبغي أن يكون تكريسا لوضع قائم مرفوض، ولا الإبقاء عليه تحت مسميات أخرى، تنازلا عند ضغوط ظرفية أو حسابات تكتيكية عاجلة». لقد أعلنتُ هذا الجواب للرأي العام في 11 فيفري.[1]

ودائما خلال شهر فيفري، قرّر الرئيس زروال إعادة استقبال «الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية» المقصودة في مذكرته.

استقبلني يوم 27 فيفري. بدأ الرئيس زروال بنقد عقد الاجتماع في روما. طرحتُ عليه السؤال التالي: «هل كنتم سترخّصون لعقد الاجتماع هنا بالجزائر بنفس التركيبة السياسية والبشرية؟» صَمَت. ثمّ تطرق إلى

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : « *La voie de la réconciliation* » pp/ 147/156.

المسائل التي دعاني من أجلها وهي الانتخابات الرئاسية. أجبت: «إن تنظيم الانتخابات بهذا الاستعجال ودون موافقة مسبقة من المعارضة فيها شيء من المجازفة، ولن تكون هذه الانتخابات إلا مهزلة، الخاسر الأول فيها هو الشعب. إنّ انتماءنا المشترك إلى جبهة التحرير، إنْ كان له حظ تفضيل الوطنية، فإنه اليوم يقدّم مظاهر سلبية: خلق مسافة بين الشعب ومواصلة العمل بذهنية الحزب الواحد. أما فيما يخصّ الجيش، أكّدت له: «حينما نملك البندقية الرشاش والدبابة، نتصور أنّنا نملك دائما الكلمة الأخيرة. غير أنّ الكلمة الأخيرة تعود دوما إلى الشعب». ومن جهة أخرى، فإن قيادة الجيش التي تتحول إلى حزب سياسي وتدافع عن أيديولوجية مضبّبة (القيم الجمهورية)، والتي تعيّن وتبعد إطارات الأمة، لا يمكنها منع أحزاب سياسية من رغبتها في تشكيل أجنحة عسكرية تابعة لها». ثم أضفتُ: «مَجد يتبعه انحطاط! أصبح ورثة جيش التحرير الوطني حلفاء الاستئصاليين الذين يرون أن عقبة بن نافع أكبر مستعمِر للجزائر...»

أنهيتُ كلامي بنصيحة أخوية: «إن وصولكم إلى السلطة جلب معه آمالا كبيرة، ولكن خطابكم الأخير لـ31 أكتوبر وضع حدا لهذه الآمال. أنصحك بعدم تجاهل إرادة الشعب الجزائري في انتخاب رئيسه بطريقة ديمقراطية ولا طموحه إلى العدالة والحرية ولا الردود الدولية الإيجابية لأرضية سانت إيجيديو.

في بداية 1995، يتفق جميع الملاحظين على القول إنّ ردّ الفعل ضد أرضية روما هو تنظيم الانتخابات الرئاسية تحت تغطية بشبه حوار مع المعارضة. وكانت الإشاعات تتعدّد حول المرشحين المحتملين، وككل مرة، كان اسمي يُذكر دائما. من جهتي، بقيت مقتنعا أن قيادة الجيش ليست ناضجة بَعد لتنظيم انتخابات حرة، وكان رباعي المستشارين يشاطرني رأيي دون تحفظ.

وهذا لم يمنع الصحفيين من طلب إجراء مقابلات وحوارات معي. هكذا استقبلت احْميدة عياشي في 8 مارس لجريدة «الحدث»، وسليم قلالة في 11 مارس لجريدة «الحقيقة»، وعبد الحميد عبدوس في نفس اليوم لجريدة «اليوم السياسي»، وليلى خلَف في 12 مارس لـFinancial Times وخير الدين عميِّر في 14 مارس لـLa Tribune.

ولم يتخلف الدبلوماسيون الغربيون عن الاتصال بي. تناوب السفراء على زياراتي في بيتي: سفير الولايات المتحدة الأمريكية في 6 فيفري وسفير مصر في 16 مارس وسفيرا السويد وفرنسا في 23 مارس وسفير إيطاليا في 25 مارس.

تلقيت زيارات أخرى: في 25 فيفري، جاءني رشيد عيسات من طرف الجنرال تواتي لينصحني بعدم الالتزام الكبير مع سانت إيجيديو وعدم رفض دعوة الرئيس زروال للحوار. في 26 فيفري، زارني عليّ جدي وعبد القادر بوخَمْخَم لأول مرة ليخبراني أنهما، وفي غياب حشاني المسجون في سَرْكاجي، سيُصبحان محاوِرَيّ باسم جبهة الإنقاذ. وفي 22 جوان، عبّر الجنرال عبد المجيد شريف عن تعاطفه مع ترشحي المحتمل.

أما بالنسبة لقدماء جبهة التحرير، فقد واصلوا زياراتهم لي في بيتي، سواء لمساندة ترشحي مثل ما فعل يحياوي، أو لذكرها بطرف اللسان فقط، وأخيرا، مثل بوتفليقة، ليتأكّد أنني لست مترشحا. في 11 فيفري، أخبرني بوعلام بن حمودة، بتفاصيل لقاء المكتب السياسي لجبهة التحرير مع الرئيس زروال، التقرير الذي أكّده لي مهري يوم 14. أما فيما يخص بوتفليقة، فقد أخبرني بتفاصيل لقائه مع الرئيس زروال في يوم المقابلة.

المفاوضات بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ

في جوان 95، حدّد بيان رئاسة الدولة لهذه المفاوضات خطين أحمرين : عودة الحزب المحل والإحالة إلى أرضية سانت إيجيديو.

في 9 جوان، نظّم المُوقّعون على أرضية روما تجمّعا في قاعة حرشة، ومنعت السلطة القياديَين جدّي وبوخَمْخَم من الحضور، وهو الدليل على أنه لا يمكن الاجتماع بحرية في الجزائر. وبعد جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية، قرّر حزب الحركة الديمقراطية الجزائرية عدم الاستجابة للقاءات الثنائية مع الرئاسة.

بقيت إمكانية تحرير عباسي مدني وعبد القادر حشاني بشرط إطلاق نداء لوقف العمليات الإرهابية معلّقة. توسّعت الاتصالات إلى كل من عليّ بن حاج وجدّي وبوخمخم وقمازي وشقارا ولكنها عرفت صعوبات في الوصول إلى التوافق. هذا ما أكدته اليومية اللندنية «الحياة» التي كتبت أن «المفاوضات تعثّرت حول تحديد طبيعة الضمانات في حالة تحقيق تقدّم فيها. وحسب الحياة اللندنية دائما، طلب ممثلو جبهة الإنقاذ أن يترأس الوزير السابق أحمد طالب الإبراهيمي فترة انتقالية لتطبيق بنود الاتفاق الذي سيخرج من المفاوضات قبل نهاية شهر جوان».[1]

بعد انسداد المفاوضات المعلن عنها في 20 جوان، أعيد القياديان إلى السجن. إن الضمانات التي اشترطها عباسي وبن حاج لم تقبلها السلطة. كذّبت جريدة الحياة هذا الخبر معلنة استئناف المفاوضات التي رفضها جناح من السلطة. «لقد استفاد الحزب المحل كثيرا من الترويج الإعلامي لهذه المفاوضات الثنائية مع السلطة لأنه يظهر للرأي العام الوطني والعالمي أنه طرف لا يمكن الاستغناء عنه في تسيير الأزمة السياسية،

(1) *El Watan* du 22 juin 1995

بينما بدا أن تطور الوضع قد أخرجه تماما من حلبة الصراع الدائر. إن هذه المفاوضات هدية غير منتظرة قدّمتها السلطة وفي حساباتها جلب انضمام جبهة الإنقاذ إلى الانتخابات الرئاسية، ولمَ لا تزكيتها لمرشّح توافقي[1]. أكّد الشيخ حسين سليماني بصفته وسيطا لهذه الاتصالات في جريدة «لاتريبين» (باللغة الفرنسية) لـ29 جوان على وقوع هذه الاتصالات وأقرّ بثلاثة أخبار مهمة :

- تمّ لقاء قبل أيام فقط بين الرئيس زروال وقياديي جبهة الإنقاذ.
- قد ينبثق عن اللقاء اتفاق مرتقب قبل نهاية الصيف.
- تتحكم جبهة الإنقاذ في قيادة المعارضة وليست قاطرة تابعة لقطار سانت إيجيديو.[2]

ذهبت بعض وسائل الإعلام إلى حدّ إعلان إطلاق سراح قياديي جبهة الإنقاذ بمناسبة 5 جويلية، عيد استرجاع الاستقلال. ولكن اعتقال الشيخ سليماني أعطى ضربة قاضية لهذا التفاؤل. ولكنه يبدو أن جسور التواصل لم تنقطع بعد.

في 11 جويلية، أعلن بيان من الرئاسة أن اتصالات بين السلطة وجبهة الإنقاذ فشلَت وارتكزت على هذا الفشل لتبرير تنظيم الانتخابات الرئاسية.

يبدو أن جناحا في السلطة لا يوافق على إجراء هذه المفاوضات. ربّما كان الحزب الوطني الجمهوري لرضا مالك ضمن هذا التيار الذي عبّر عن موقفه حينما تساءل : «لماذا نقيم هذا الحوار ونحن نعلم مسبقا بأننا سنصطدم، عاجلا أو آجلا، بهذه النقطة الأساسية : توقيف العمليات الإرهابية؟»[3]

---

(1) *El Watan* du 28 juin 1995
(2) *El Watan* du 1 juillet 1995
(3) *El Watan* du 17 juillet 1995

اغتيال عبد الباقي صحراوي

في نفس اليوم، أي في 11 جويلية، تمّ اغتيال عبد الباقي صحراوي، إمام بمسجد ميرا Myrha بباريس، العاصمة الفرنسية. ألصقت تهمة الاغتيال بالجماعة الإسلامية المسلّحة. ولكن أليسَت الجماعة الإسلامية المسلّحة مِن خلق مصالح الأمن الجزائرية مثلما قال الكولونيل سمراوي في كتابه؟[1]

عرفت عبد الباقي صحراوي في سنتي 1952 و1953 في الجزائر العاصمة، حيث كان موزِّعا متحمِّسا لجريدة «الشاب المسلم» (بالفرنسية). ثمّ أصبح إماما في باريس بعد أربعين سنة، وصرح في مارس 1995 : «إن كان إعلان ترشح شخصية معروفة بارتباطها بقيم الإسلام، وبنزاهتها الأخلاقية، وماضيها في صالح الأمة وكفاءتها وإرادتها في إعادة العدالة للشعب الجزائري، فإنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستساندُها».[2]

بعد ذلك التصريح، تمّ الاستنتاج بأنني مرشح جبهة الإنقاذ للرئاسيات، وقد عملت السلطة كل ما بوسعها كي تمنع تحقيق هذه الفرضية. زيادة إلى الحملة الإعلامية الشرسة التي تعرضتُ لها، لجأت السلطة إلى القانون : أصدر المجلس الاستشاري الانتقالي الذي يتولى وظيفة البرلمان ابتداء من أفريل 1995، مادة 180 التي تبعد كل مترشّح له زوجة غير جزائرية الأصل. ولأنّ زوجتي التي لها الجنسية الجزائرية ولكنها مكتسبة، فقد تمّ إقصائي مسبقا، وبالقانون.

وجاءت المفاجأة من المجلس الدستوري الذي أكّد بشجاعة، في بيان له بتاريخ 2 جويلية، بأن هذا الإجراء مخالف لأحكام الدستور.

---

(1) Mohamed Samraoui, *Chronique des années de sang*, Editions Denoël, Paris 2003.
(2) *El Watan* du 10 et 11 mars 1995.

في 7 أوت، أرسل الرئيس زروال رسالة إلى الأحزاب والشخصيات الوطنية يدعوهم فيها إلى لقاءات في الرئاسة. هكذا، استقبلني يوم 14 أوت. وفي جواب على رسالته وخلال اللقاء، دافعت عن أفكاري التي عرضتها في جوابي لمذكرته المؤرّخة في 11 فيفري.

في 17 أوت، تمّ تحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995. وفي 28 أوت، قرّرت جماعة روما مقاطعتها.

اجتمعت اللجنة المركزية لجبهة التحرير يومي 27 و28 سبتمبر : لقاء مطول مع مهري سمح بتنسيق مواقفها. من المهم الإشارة إلى أن السلطة فشلت في خلق تيار مضاد لسانت إيجيديو داخل اللجنة المركزية.

في 16 نوفمبر 1995، «انتُخِب» اليامين زروال رئيسا للجمهورية بـ64 بالمائة من أصوات الناخبين. أعلن عن قائمة ممتلكاته، استدعى رئيس مجلس المحاسبة للحديث عن مراقبة تسيير الممتلكات العمومية، وأغلق آخر مركز أمني وأطلق سراح جميع المعتقلين. ولكنه لم يُبادر إلى حلّ المجلس الاستشاري الانتقالي.

-5-

سنوات الرعب

العودة الصعبة إلى الوضع الدستوري

لم أكن لأسمحَ لنفسي لو رضخت لإغواء الانضمام إلى تيار أيديولوجي ما لأشرح المجازر التي أدمَت البلد خلال سنوات عديدة. للأسف الشديد، انساق كثير من الناس إلى هذا الطرح، بحثا عن إراحة الضمير وإيجاد مبررات الاصطفاف الأيديولوجي في النضال المتواصل. ولكن ما هي الأيديولوجية التي سندافع عنها في مواجهة رعب المأساة؟ هذه هي انحرافات النضال الأيديولوجي: الإبقاء على مسافة معيّنة فيما يخص الواقع المعيش الذي لا نعالجه إلا من خلال حوصلة المجازر والتأويلات المُضلّلة.

بينما نجد الأجوبة في الواقع المعيش، لدى جميع الضحايا وأقاربهم والأموات والمُشوَّهين والناجين والأرامل واليتامى والمفقودين والمرحّلين والذين لا مأوى لهم. دون حساب ما تمّ تدميره. وبالأخص وحشية وقساوة الوسائل المستخدمة. وطبعا، الأهداف الخفية للذين أمروا بارتكاب كل هذه العمليات وبتلك الوحشية.

ماذا كان علينا أن ننتظر بعد اعتماد إجراءات سياسية وقانونية وأمنية تجرّم جميع المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد منعها وفكّ هيا كلها؟

تشكلت جماعات مسلّحة في الجبال وحوّلت بالقوة والعنف سكان الأرياف إلى عناصر مساندة وتقديم الدعم اللوجستيكي. تهجموا في بداية الأمر على ممثلي النظام إلى حدّ تشكيل تهديد جاد لاستمرار الدولة.

ولكن ابتداءً من نهاية 1995، استقرّ العنف الشامل في كامل أرجاء البلاد. انتهت السنة بانتخاب اليامين زروال رئيسا للجمهورية، ما أشّرَ بعودة تدريجية إلى النظام الدستوري. بعد أسابيع، شُكّلت حكومة يترأسها أحمد أويحيى أوكلت إليها مهمة تطبيق برنامج الرئيس زروال. في تلك الفترة، تمّ إنهاء الاتفاق الثلاثي مع صندوق النقد الدولي.

بدأت سنة 1996 بتنصيب حكومة أويحيى في 5 جانفي. وقد أُسندَت بعض الحقائب الوزارية الرمزية كمكافأة للأحزاب التي شاركت في الانتخابات الرئاسية : حقيبتان لحزب مجتمع السلم وحقيبة واحدة لحزب التجديد الجزائري.

كما تمّ تعيين أحمد مراني، المنشق عن جبهة الإنقاذ وزيرا للشؤون الدينية. أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد رفض المشاركة في الحكومة.

فكان من الطبيعي التفكير بأن الرئيس زروال سيُصغي بعناية إلى الذين يريدون حلا للأزمة عن طريق الحوار ودَمَقْرَطة الحياة السياسية. ولكنه بقي متمسكا بالحل الأمني كحلّ وحيد منتهج.

وكانت لي فرصة تقديم خطتي للخروج من الأزمة خلال حوار أجرته معي قناة تلفزيون أم بي سي MBC الذي تمّ بثه في 1 جوان 1996، حيث أشَرتُ إلى الطرق والوسائل التي ستسمح بعودة السلم والاستقرار. أذكر بأن موقفي لم يتغيّر : «في نهاية المطاف، إنّ ما يهمنا قبل كل شيء هو إيقاف

إراقة الدماء وتصعيد العنف، كي يلتقي جميع أبناء الجزائر حول مشروع واحد لبناء البلاد، بعيدا عن كل فكرة تصفية الحسابات».

للوصول إلى هذا المبتغى: «أبقى مقتنعا بأن الجزائر ستخرج من أزمتها يوم يلتقي ممثلون عن السلطة بممثلين عن جبهة الإنقاذ حول طاولة واحدة. وهي حتمية لا مفر منها. ولا يكمن الحل النهائي -مثلما يزعمه بعض الناس- في إبادة ثلاثة ملايين ونصف من الجزائريين».

أعبّر عن أمنية غالية على قلبي، تتمثل في انتهاج السلطة طريق الحوار والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الموضوع، أحدّد:

«يجب على الحوار أن يمر على مرحلتين:

– في المرحلة الأولى سيجتمع العسكريون من الطرفين، الحاضرون في الميدان، بهدف إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام وإطلاق سراح المعتقلين.

– في المرحلة الثانية، يتوسّع النقاش إلى الأحزاب السياسية التي تحصّلت -وهو اقتراح جديد- على أكثر من مائة ألف صوتا في الانتخابات التشريعية لسنة 1991. إذا كنت أعود إلى هذه الانتخابات، فلأنه ولأول مرة منذ استرجاع استقلال الجزائر، جرَت انتخابات شفافة وأخرجت الخريطة السياسية الحقيقية للبلد».

إن تطور الحوادث ستعرّفنا على التوجه السياسي بعد الانتخابات الرئاسية. في 17 جانفي 1996، عُقدت الدورة الاستثنائية للجنة المركزية لجبهة التحرير. جرى الاجتماع في جوّ مشحون. تمّ تنحية عبد الحميد مهري الأمين العام للحزب منذ 1988 واستخلفه بوعلام بن حمودة. طالب الثنائي عبد الرحمن بلعياط وعبد القادر حجار بأبوية ما أسمياه «انقلابا علميا»، وقد

حدّدت هذه العملية ولفترة طويلة الخط السياسي للحزب وكيفية اشتغاله. الشيء الذي ضاعف من التوتر داخل جبهة التحرير التي عقدت مؤتمرها الأخير في 1989. لقد عُقد هذا المؤتمر عند بداية التعدد الحزبي وسمَح بعودة قدماء المسؤولين السياسيين، الذين فُصِلوا من الحزب منذ سنوات، ومنهم عبد العزيز بوتفليقة وبلعيد عبد السلام ومحمد الصالح يحياوي.

كنت أحرص كثيرا كي ينجح حزب جبهة التحرير في تطوره نحو التعددية، أن يكون ناقدا للسلطة، وبالأخص أن يعتمد ضرورة إقامة المصالحة الوطنية، تشمل جبهة الإنقاذ. ولكن تغيير الأمين العام للحزب خطة من السلطة كي تؤثر على إعادة توجيه الخط السياسي وبداية إخراج جبهة التحرير من «العقد الوطني» الموقّع عليه في سانت إيجيديو في جانفي 1995. ومن جهة أخرى، لا ينبغي نسيان أن جبهة التحرير، وإلى جانب ثلاثة أحزاب أخرى، المشاركة في «العقد الوطني» (جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية الوطنية والنهضة) سبق لها أن عبّرت عن معارضتها لإقامة الانتخابات الرئاسية خلال مشاورات الرئيس زروال مع الأحزاب في أفريل 1995.

عاد حزب جبهة التحرير إلى خدمة السلطة من جديد والتحق بالأغلبية الرئاسية، ولكن فقَد هيمنته بعد إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي وإنجاحه الكاسح في جميع المجالس الانتخابية. في 20 أفريل، يستقبل الرئيس زروال الأمين العام الجديد بوعلام بن حمودة، ليعلن الحزب عن ولائه الكلي لسياسة السلطة.

ولم تبشّر اللقاءات والمناقشات بين قدماء جبهة التحرير بأي أفق إيجابي، لأنّ الاختلافات لم تعد تُحتمَل. عندئذ، اتّخذتُ قرار الابتعاد عن هياكل جبهة التحرير.

في 5 فيفري 1996، ذكّر وزير الداخلية بالتعليمات التي وجّهها في 1994 إلى الناشرين ومسؤولي الصحافة في معالجة الأخبار الأمنية. طلب من الجرائد أنْ لا تنشر إلا ما جاء في البيانات الرسمية التي تنشرها وكالة الأنباء الجزائرية. ورأى الصحفيون في هذه التعليمات الجديدة حصارا مفروضا على الأخبار الأمنية. وقد صدقت تخوفاتهم لأنّ السلطة اتخذت إجراءات ردعية وعقوبات ضد الجرائد التي لم تحترم هذه التعليمات. وقد استتبع ذلك اعتقال مجموعة من الصحفيين وتوقيف الجرائد.

شيئا فشيئا، تتعقّد مسألة حرية الصحافة، فزيادة على الضعف الهيكلي للصحافة الجزائرية، ينبغي إضافة خطورة عدم توفير الأمن، وقيود حالة الطوارئ والوضعية السياسية الهشة للبلد، عناصر متعددة من شأنها رفع مستوى المطالب ورهانات الصحفيين الجزائريين. وفي ذات السياق، تمّ تفجير سيارة مفخخة ضد دار الصحافة الطاهر جاووت. كانت الخسارة مهولة : 29 قتيلا، منهم 3 صحفيين، حوالي مائة جريح، وتدمير شبه كلي لمكاتب جريدة «*Le soir d'Algérie*».

وفي عشية عيد الفطر، في 18 فيفري 1996، قرّرت الحكومة رفع حالة حظر التجوال المفروض منذ ديسمبر 1992 في ولايات الوسط : الجزائر العاصمة والبليدة وتيبازة وعين الدفلى والشلف وبومرداس والبويرة والمسيلة والمدية والجلفة. بعد ذلك بقليل، اتّخذ الرئيس مبادرة لمشاورة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية في موضوع إقامة الانتخابات التشريعية. وفي نهاية تلك اللقاءات، تمّ الاتفاق على أن هذه الانتخابات ستنظّم في بداية 1997، وقبلها، كان من الضروري إصلاح الدستور. كما تقرر إنهاء هذا المسار بـ(ندوة الوفاق الوطني).

في 26 جويلية 1996، بعثتُ رسالة إلى الأمين العام لجبهة التحرير، عبرتُ فيها عن موقفي من «ندوة الوفاق الوطني» المزمع تنظيمها، وطلبت منه إخبار أعضاء المكتب السياسي بفحوى الرسالة. إن ندوة وطنية حول المصالحة هي بالتأكيد شيء إيجابي، ولن تكون لها فائدة إلا إذا كانت تهدف حقا إلى أهداف أعلى من أهداف «ندوة الوفاق الوطني» التي تقصد تكريس مشروع تمّ إعداده سلفا وما الندوة إلا طريقة لتزكيته.

أوضِّح موقفي: «ينبغي على الندوة الوطنية للمصالحة أن تؤدي إلى إجماع يسمح بإيقاف إراقة الدماء والعودة إلى الثقة والطمأنينة، تَحضيرا للاستعادة الفعلية للحياة الديمقراطية مع جميع الشركاء الممثلين للشعب».

أحدّد عنصرين إضافيين:

1 - سيبقى هذا الإجماع شكليا وبلا فائدة في الميدان إن لم يضم خاصة القوى السياسية الفعلية، بما في ذلك جبهة الإنقاذ.

2 - رفع كل الالتباسات بين حزبنا والسلطة. ويندرج هذا الموقف من اعتقادي الراسخ أن أفضل ضمان لمشاركة جبهة التحرير مع السلطة يجب أن يمرّ عبر ثقة الشعب التي يعبّر عنها عن طريق الاقتراع.

عُقدت ندوة الوفاق الوطني في 14 سبتمبر، بمشاركة غير تمثيلية حقيقية للقوى السياسية في البلد، برغم حضور قادة جبهة التحرير وحماس. حرصت السلطة على إظهار أنها تملك قاعدة شعبية، وإن كانت خيالية، والتي تؤشر إلى انضمام الطبقة السياسية والمجتمع المدني لبرنامجها المعَدّ للخروج من الأزمة في سياق الانتخابات الرئاسية لـ16 نوفمبر 1995. أعدّت الندوة أرضية نشرتها الجريدة الرسمية. لقد كثرت فيها الإحالة إلى ثورة نوفمبر 1954 كفعل تأسيسي للجمهورية الجزائرية وإلى الإسلام كمكوِّن أساسي للهوية الوطنية. ولكننا نجد في ثناياها الأسس

العقائدية للسياسة التي تنتهجها السلطة، وخاصة ما يؤسس دولة القانون. في صياغته، يذكّر مضمون هذه الأرضية بمفهوم السلطة الاستبدادية مثلما عبّر عنها القائد الإيطالي موسوليني: «كل شيء في الدولة، لا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة». بكلمة مختصرة: إقصاء الحقوق والحريات والمبادرات والبدائل.

وفي ملحق الوثيقة، نجد رزنامة تحدّد تغيير الدستور قبل نهاية 1996، وتنظيم انتخابات تشريعية خلال السداسي الأول لسنة 1997 وانتخابات محلية خلال السداسي الثاني من 1997.

لقد جرى الاستفتاء على الدستور الجديد في 28 نوفمبر 1996. وجرى الانتخاب في جوّ من الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يأتِ الدستور الجديد بإجابات صالحة للخروج من الأزمة. وفي مسألة الحقوق والحريات، فقد تراجعت مقارنة مع دستور 1989، برغم بعض المواد الجديدة كتحديد عهدتين رئاسيتين، وإنشاء مجلس للأمة، صورة لمجلس الشيوخ الفرنسي بالتسمية (مجلس الجمهورية من 1946 إلى 1958) وإلى غاية طريقة الاقتراع. كما دعم الدستور سلطة الرئيس على حساب صلاحيات البرلمان.

ولكن الشيء الذي جلب الانتباه في دستور 1996 هو أنه انعطاف جذري للانتخابات 26 ديسمبر 1991. وتكمن خصوصية هذا الدستور في كونه لا يكتفي بإعلان المبادئ، وتحديد الحقوق وتنظيم اشتغال السلطات العمومية، وإنما يشكل تمرينا بلاغيا يُبرز رؤية السلطة حول أسباب ونتائج الأزمة التي ساهمَت في تشكيل الفرضيات التي تحدد الطرق والوسائل لتجاوزها والحماية من مثل هذه الخطورة.

لقد دفع نجاح جبهة الإنقاذ في الانتخابات المحلية لـ12 جوان 1990 وفي الدور الأول لانتخابات 26 ديسمبر 1991 قيادة الجيش إلى إلغاء

الانتخابات وإقامة حالة الطوارئ. مباشرة، انهال على جبهة الإنقاذ وابل من الإجراءات القمعية : حَلّ الحزب وتفكيك هياكله وتجريم أعضائه وشيطنة مناصريه. ولكن لم يتعلق الأمر فقط بإبعاد حزب سياسي من الحلبة، وإنما اتُّخذَت هذه الوسائل للحفاظ على النظام الذي رأى خطرا في الديمقراطية عموما وبالأخص في الحزب الإسلامي.

لقد سبق لي أن نبّهت الرأي العام في حوار أجريته مع أسبوعية «الجزائر اليوم» في 25 جوان 1992. «لا أظن أنّ ما حدث في 11 جانفي 1992 –برغم الطابع غير الدستوري للعملية– يمثل تغييرا للنظام، لا في العمق ولا في الشكل. بالعكس، إني أرى –بغض النظر عن طبيعة الأشخاص– استمرارا لتطبيق سياسة النظام. بالفعل فإنّ الأسس والأهداف المطبقة اليوم كانت قد حُدِّدت قبل 11 جانفي».

وبالتالي، فإنّ العودة إلى النظام الدستوري يجب أن يبدأ بإعداد مدوّنة مبدئية تجعل الأمة تطبق الديمقراطية والإسلام وفق ما تحدّده وتعرفه السلطة بطريقة تسلطية. إن ظهور جبهة الإنقاذ كان مبررا لاعتبار الإسلام دينا يثير الاستياء ويوحّد الاحتجاجات. فأوهموا الناس بأن الاضطرابات كانت نتيجة سوء فهم الدين وأنّ عليهم واجب وضع الإسلام بعيدا عن هذه الانحرافات بالتأكيد على أن الإسلام دين الدولة وتحت حمايتها، وبالتالي تأسيس هيمنة استخدام الدين.

ولتفادي كل نوع من الشكوك التي تقصد الدين، أُدرِج الإسلام في رحم مكونات الهوية الوطنية إلى جانب اللغتين العربية والأمازيغية.

ولكن المادة 42 من الدستور تزيح الستار عن أهداف السلطة الحقيقية : عقاب كل أنواع المعارضة. منذ 1989، كان البلد يملك قانونا خاصا «بالجمعيات ذات الطابع السياسي» الذي يحدّد الإطار الشرعي الذي تمارس

فيه الأحزاب نشاطها. ويتغير الأمر، فيصبح هذا الإطار خاصًا بالدستور الذي يؤكّد أولا على القيود والموانع المفروضة على الأحزاب السياسية. ومن السهولة بمكان قراءة هذه التغييرات باعتبارها إرادة واضحة لدى السلطة لتحمي نفسها من أي شكل من أشكال المعارضة لنظامها. لم يعد العمل السياسي للأحزاب يتمثل في جمع المواطنين حول أفكار ومشاريع حَوْكمة، وإنما تُستَخدم لمراقبة المواطنين.

هكذا، يتكرّس في الدستور الطابع الشمولي والتسلطي للنظام، حيث يطمح إلى إخضاع كل أنواع الحياة الوطنية. وأحسن مثال نراه في الانتخابات التشريعية لـ5 جوان 1997 والانتخابات المحلية لـ23 أكتوبر 1997، التي عرفت نسبةَ عزوف كبيرة وتزوير مُعمَّم، حيث استولى الحزب الجديد على أغلبية المقاعد. وقبل بداية تطبيق الهدنة التي قررتها جماعة «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، أعلن رئيس الجمهورية في خطابه لـ31 أكتوبر 1997 بمناسبة الذكرى 43 لاندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954 «نهاية الأزمة السياسية باستكمال تطبيق المسار الانتخابي».

في 7 جويلية 1997، انطلقت محاكمة عبد القادر حشاني بعد خمس سنوات ونصف من الحبس الاحتياطي التي تخللتها عدة إضرابات عن الطعام. حكمت عليه المحكمة الجنائية للجزائر العاصمة بخمس سنوات سجن نافذة وثلاث سنوات حرمانا من الحقوق المدنية بسبب «التحريض على الجريمة والجُنح ضد أمن الدولة». وبما أنه قضى السنوات الخمس منتظرا المحاكمة، فأطلق سراحه نهار الغد أي في 8 جويلية من سجن سَرْكاجي.

وتزامنا مع هذه المحاكمة، أعلنت نيابة المحكمة العسكرية بالبليدة في بيان لها بتاريخ 5 جويلية 1997 إطلاق سراح عباسي مدني.

برفقة عبد النور عليّ يحيى، قمت بزيارة عبد القادر حشاني يوم 14 جويلية وعباسي مدني يوم 15 جويلية.

تصعيد العنف

ابتداءً من 1995، انتفضت آلة العنف. فبعد الاغتيالات المستهدفة للأشخاص، توالت المجازر الجماعية. وفي الوقت نفسه، أصبح الكفاح ضد الإرهاب بشراسة أكثر مع ما جرّه من ضحايا جانبية.

في الميدان، تضاعفت العمليات الإرهابية وكذا عمليات مكافحة الإرهاب. وفي مقابل الجماعات الإرهابية، تشكّلت جماعات شبه عسكرية من المدنيين لمساندة القوات النظامية في محاربة الإرهاب. من الناحية العقائدية، لا يبدو أن الحرب ضد الإرهاب تركّزت فقط ضد الجماعات المسلّحة، وإنما تحوّلت إلى مواجهة شاملة مع جميع الحركات الإسلامية. انتفضت الآلة، فكلما تكاثرت العمليات الإرهابية، كلما كثرت ردّة فعل العمليات الانتقامية أيضا. أغلبية الضحايا مدنيون، ما تسبّب في هجرة قسرية لأعداد كبيرة من السكان هجروا مناطقهم، مع ما ينجر من صدمات وبؤس اجتماعي ونفسي. لمْ تُجرَ أيّ دراسة لتحديد عدد العائلات الريفية التي أجبرَت على مغادرة سكناتها لتلجأ إلى سكنات قصديرية هشّة على أطراف المدن. قدّر المجلس النرويجي للاجئين[1] عدد المرَحّلين في

(1) إن المجلس النرويجي للاجئين يعمل على مراقبة تنقل السكان الداخلي والذي تسببه الصراعات في العالم أجمع، بطلب من منظمة الأمم المتّحدة. يقع مقره في جنيف ويسير بنك معلومات موضوعة على النات ويقدّم معلومات وتحاليل كاملة ومنتظمة ومتحيّنة حول التنقلات الداخلية في حوالي خمسين بلدا. ويحيل تقريره إلى الأخبار المتضمنة في بنك المعلومات حول الأشخاص المرحلين، والموجود على الخط الإلكتروني.

الجزائر إلى أكثر من مليون نسمة، ما فجّر ظهور أحياء قصْديرية في ضواحي المدن الكبرى.

وفي الأحياء الشعبية والقرى، تفاقمت وضعية الشباب، وهو محاصَر بين الجماعات الإرهابية التي تجبره على الالتحاق بصفوفها في الجبال وبين قوات الأمن النظامية التي تطارده لتقوده إلى الاستنطاق، وفي غالب الأحيان إلى التعذيب. في حوار له مع أسبوعية La Nation بتاريخ 18-24 جوان 1996، يتحدّث عبد النور عليّ يحيى عن «70.000 قتيلا منذ جوان 1991، أغلبهم شبان جزائريون تمّ توقيفهم في بيوتهم وأُعدِموا بلا محاكمة».

شيئا فشيئا، ومع تنظيم الانتخابات واستعادة قوات الأمن سيطرتها على مناطق عديدة من الوطن، تفاقمت الوضعية الأمنية، وتكاثرت المجازر الدامية، بالأخص في ضواحي العاصمة : بومرداس والبويرة شرقا، المدية والجلفة جنوبا، والبليدة وتيبازة وعين الدفلى غربا. يوميا، تعلمنا الأخبار المأساوية عن شراسة وقساوة المجازر التي لا تستثني أحدا.

وفي تسلسل مرعب، تعلن الصحافة في 23 ماي 1996 عن اكتشاف رؤوس بلا أجساد لرهبان تبْحرين، المخطوفين في 27 مارس 1996 في منطقة المدية.

في 1 أوت 1996، تمّ اغتيال أسقف وهران بْيار كلافري وسائقه عن طريق تفجير قنبلة عند مدخل دار الأسقفية.

وفي عدّة مناسبات، كنت قد ندّدت بهذه الجرائم الشنيعة لأعضاء الجالية المسيحية في الجزائر.

في 1 جويلية 1996، نجا الشيخ سحنون بعمر 89 سنة بأعجوبة من محاولة اغتيال في الوقت الذي كان فيه يؤم المصلين عند صلاة الفجر

في مسجد أسامة بن زيد. وفي رسالة تضامن، ذكّرت : «إن مخطّطي هذا الاعتداء الجبان يهدفون -عبر الشيخ المبجل، الرجل السلمي وبلا حماية- إلى ضرب الإسلام الأصيل الذي كرّس له حياته : إسلام التسامح، إسلام الشورى والحوار الأخوي، إسلام العدالة الاجتماعية والحب. كما يستهدفون أيضا ضرب المواقف التاريخية التي اتّخذها، قبل وبعد استرجاع الاستقلال، وأقربها منا رئاسته للجنة الدفاع عن المساجين السياسيين».

في 28 جانفي 1997، تمّ اغتيال عبد الحق بن حمودة، الأمين العام لاتحاد العمال الجزائريين، عند خروجه من مقر النقابة في ساحة أول ماي.

ولكن الأبشع، سيُرتكب طوال عام 1997، حيث حدثت جرائم يندى لها الجبين، الرايس في 28 أوت، بني مسوس في 5 سبتمبر، بن طلحة في 22 سبتمبر، وفي ثلاث قرى صغيرة على بعد كيلومترات من غليزان في 30 ديسمبر، أول يوم شهر رمضان. وصل الرعب ذروته. لقد قتلت مجموعات إرهابية متوحّشة، مدجّجة بالأسلحة الفتاكة، مئات الرجال والنساء والأطفال. وعادة ما تنتهي المجازر باختطاف النساء، يعثَر عليهن بعد ذلك مقتولات بعد أن تعرّضن للاغتصاب. وسيبقى الناجون، المشوهون، يحملون طوال حياتهم صدمات نفسية وجسدية لهذه الأعمال الإجرامية المتوحّشة.

تواصلت هذه الجرائم طوال سنة 1998، دون أن تعرف انخفاضا لا في العدد ولا في قوة وحشيتها.

في 28 فيفري 1998، وأمام اجتماع دورة اللجنة المركزية، أطلقت صرخة إنذار : «يجب علينا هنا وجميعا التنديد بقوة ودون أدنى تحفظ بهذه المجازر غير المسبوقة في وحشيتها في التاريخ المعاصر، ولا شيء يبرّرها، لا السياسة ولا الدين ولا الأخلاق. ومن واجبنا أن نتساءل عن هذه الطائفة من الجزائريين الذين يقتلون ويغتصبون ويشوهون الأجساد البشرية اهل

الدولة قاصرة فعلا عن حماية ضحاياها وتجنب البلاد خطورة التدخل الأجنبي الزاحف؟»

مسألة لجنة التحقيق

يكون الأمر مشبوها إنْ لم نطرح أسئلة حول هوية مسؤولي المجازر، سواء في طابعها التكراري، أو عجز قوات الأمن عن ضمان حماية المواطنين. من خلال وحشيتها، تثير المجازر أسئلة عديدة لا يمكن أن نكتفي برواية السلطة الرسمية فقط. وقد أدّى نقص الجواب المقنع إلى المطالبة بلجنة تحقيق حصلت على الإجماع، وافقت عليه لجان عديدة ومنظمات حقوق الإنسان.

إنّ الأسئلة المتعلقة بمسؤولية المجازر أضحَت ضرورية خاصة في تصاعد وتكاثر العمليات الإرهابية، في الوقت الذي تُكرِّر فيه السلطة أنها قد انتصرَت على ما تبقّى من الإرهاب، ولم يبق منه إلا حالات قليلة وفي أماكن متفرّقة.

ومن جهة أخرى، أكرّر أن إلصاق مسؤولية الإرهاب إلى الإسلاميين وحدهم لا يساعد في البحث عن الحقيقة التي يطالب بها الجميع. وقد روّجت وسائل إعلامية وعدد من المثقفين لرواية السلطة حول العمليات الإرهابية، وشكّلت محطات تسويقية قوية للرؤية الرسمية.

كان موقفي واضحا ولم أفوّت فرصة واحدة للتذكير به. فمن جهة، يجب على الرأي العام أن يبقى متجندا ويقظا للتنديد بالجرائم والتدمير والحرق للمطالبة بتحديد المسؤوليات والكشف عن هوية فاعليها والتنديد بكل اختراقات للحقوق والحريات. ومن جهة أخرى، أنتفض ضد كل شكل من أشكال التدخّل الأجنبي في الشؤون الداخلية التي تبقى من خاصية سيادتنا الوطنية، وأنّ التحريات لا يمكن أن تقوم بها إلا لجنة وطنية مستقلة.

إن عمق المشكل يخص دور الجيش في هذا الموضوع، وقد أوضحت جليا أن الجيش الوطني الشعبي قد تمّ جرّه في هذه المأساة، وعليه أن يخرج منها كي يكرّس عمله لمهامه الدستورية النبيلة. ولا يمكن لخطة «الكل أمني» التي انتهجتها قيادة الجيش أن تأتي بحل يناسب ويتماشى مع الأزمة.

وأمام تفاقم المجازر، طرَح الرأي العام، مدعَّما بمختلف لجان ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، أسئلة في العمق والتي لم تلقَ أبدا أجوبة رسمية مقنعة. وتتعلق هذه الأسئلة أساسا بالعجز عن حماية المواطنين المدنيين ومضاعفة الفاعلين في إطار الكفاح ضد الإرهاب.

في كتابه «حكمة وضلال حرب»[1]، ذهب عبد النور علي يحيى إلى حدّ استخدام مفهوم الجريمة ضد الإنسانية وهو يتحدّث عن تفاقم العنف والقمع.

تكاثرت النداءات من أجل تشكيل لجنة تحقيق دولية، داخل الجزائر، وكذا داخل منظمة الأمم المتحدة، وعند المنظمات غير الحكومية. ومن الجانب الفرنسي، نستغرب من انحياز المثقفين والصحفيين والسياسيين إلى الموقف الرسمي للسلطة الجزائرية وبالأخص في رفضها لإرسال لجنة تحقيق دولية إلى الجزائر.

وفي هذا الجوّ من العنف والغموض، التقيت في 29 أفريل 1997 نائب رئيس الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان، «هَيْثم المَنّاع»، بمناسبة مهمة قادها رئيسها باتريك بودوان. ومن خلال مهمته، شكّل نظرة جدّ سلبية عن الوَضع في الجزائر.

بالنسبة للسلطة، فإنها ترفض جميع الأسئلة حول المجازر، خاصة الصادرة عن الحكومات الأجنبية، والمؤسسات الدولية والمنظمات غير

(1) Abdenour Ali Yahia : Algérie : *Raisons et déraisons d'une guerre*, Editions L'Harmattan, 1996.

الحكومية، لأنها، أولا، تشكّل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية. ولأنها ثانيا، تطمح إلى إعطاء شرعية لعنف الجماعات الإرهابية.

في نهاية المطاف، تمّ قبول مبدأ تشكيل «لجنة استعلام». هكذا، حلّت بالجزائر في 19 جانفي 1998 لجنة ثلاثية أوربية، تتشكل من كتاب دولة لكل من بريطانيا والنمسا واللكسُمبورغ. قدّمت هذه اللجنة تقريرها في 26 جانفي لمجلس وزراء الشؤون الخارجية لمجموعة 15 الأوروبية التي طلبت من الحكومة الجزائرية قبول مبدأ زيارة ممثلين عن منظمة الأمم المتّحدة.

جاءت لجنة ثانية تتشكل من 9 برلمانيين أوروبيين إلى الجزائر من 8 إلى 11 فيفري 1998، يترأسها النائب الأوروبي الفرنسي أندري سوليي. قامت اللجنة باتصالات مكثفة مع نواب الغرفتين وأعضاء الحكومة وقادة الأحزاب السياسية المُمثلة في البرلمان وممثلين عن المجتمع المدني. ولكنها رفضَت قبول رسالة جبهة الإنقاذ التي سلمها لها عبد النور علي يحيى. في تقريره لرئيس البرلمان الأوربي، أوضح أندري سوليي: «كان على الوفد، ومن البداية، أن يحترم العقد المبرم مع السلطات الجزائرية منذ بداية المرحلة الأولى للتفاوض حول البرنامج. وحسب هذا العقد، لا يمكن إقامة أي اتصال مع شخصيات وحركات تكون خارج الشرعية القانونية. وبعيدا عن التفاصيل، فهذا هو السبب الذي جعل الوفد، في مرحلة حاسمة من تأدية مهمته في الجزائر، يقرّر بالإجماع عدم الأخذ بعين الاعتبار الرسائل التي وجّهتها له، بطرق ملتوية، أحزاب غير معترف بها قانونا، ونخصّ بالذكر جبهة الإنقاذ الإسلامية».

وفي التقرير نفسه، قدّم، دون أن يعلن موافقته، شرحا للمأساة الجزائرية مثلما شرحَتْها للوفد بعضُ الشخصيات الروحية التي تمّت محاورتها (عبد المجيد مزيان، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، هنري تيسّيي أسقف الجزائر

والأب داني غونزاليس، رئيس جماعة كاريتاس الجزائرية) : «إنهم لا يشكون في الجذور الإرهابية للمجازر. تستثمر جماعات «طائفية» لها قراءات مضللة للقرآن، يُشوّهون ثقافة وتعاليم الإسلام، ويستثمرون في شباب تائه. يتعلّق الأمر، بحسب هؤلاء، بحملة أصولية تتهجّم على الجزائر وتعتبرها دولة كفر عام».

في لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة بجنيف، مارسَت أربع منظمات لحقوق الإنسان ضغطا كبيرا لتأسيس لجنة تحقيق دولية حول المجازر في الجزائر : أمْنِسْتي الدولية، هيومان رايت واتش، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومحققون بلا حدود.

في نهاية الأمر، عيّن الأمين العام كوفي عنّان لجنة استعلام يقودها الرئيس السابق للجمهورية البرتغالية ماريو سواريس وتتشكل من : إندير كومار قوجغال، رئيس حكومة الهند السابق، وعبد الكريم كباريتي رئيس حكومة الأردن السابق؛ دونالد ماك هنري ممثل دائم سابق للولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة؛ سيمون فاي، وزيرة دولة سابقة في الحكومة الفرنسية ورئيسة سابقة للبرلمان الأوربي؛ وأموس واكو، وكيل عام جمهورية كينيا.

أقام الوفد الأممي في الجزائر من 22 جويلية إلى 04 أوت 1998، وكانت له زيارات ولقاءات عديدة. قدّم تقريره في 10 سبتمبر، جاء على شكل توافق بين تيارَين متضادَين. في بيان صحفي بمناسبة إعلان نشر التقرير، اعتبر الناطق الرسمي للأمين العام الأمَمي أن الوضعية العامة في الجزائر «تقلق المجموعة الدولية». دون أن ينسى التذكير « بأنّ المجموعة الدولية ترفض بحزم الإرهاب بمختلف أشكاله وتمَظُهراته. وأكّد أنه لا شيء يبرّر مثل هذه الأفعال. في الوقت نفسه، يعلن أنّ الكفاح ضد الإرهاب يجب أن يكون في إطار الشرعية واحترام الحقوق الأساسية للشخصية الإنسانية، ولا تكون غير متوازنة مع نوعية التهديد».

ويشير : «تطالب المجموعة الدولية من المؤسسات المكلفة بترقية وحماية حقوق الإنسان أن تُدعَّم وتُقوّى وأن تعالج بسرعة ملفات الشكاوى المتعلقة بالتوقيفات التعسفية والإعدامات الخارجة عن نطاق العدالة وقضية المفقودين».

الأزمة في هرم السلطة

بعد توقيف المسار الانتخابي مباشرة، برز في صفوف قيادة الجيش الوطني الشعبي تياران متضادان في الوسائل المستخدمة : فمن جهة هناك «الاستئصاليون» مناصرو الحرب الشاملة، ومن جهة أخرى «المتصالحون» الذين يفضلون الحوار.

وقد أعادت هذه الثنائية تشكيل المظهر السياسي والإعلامي برمّته. ولكنه سيحدّد بالأخص معنى وتوجّه تسيير الأزمة المضاعفة، تلك التي تهزّ البلد وتلك التي تنخر الدولة.

انتهزت فرصة عَقد دورة اللجنة المركزية لجبهة التحرير في 1 فيفري 1998 لأذَكّر الضرورة القصوى لوضع الحزب خارج الاتفاق التواطئي مع السلطة، خاصة أن الإغراء يتمظهر أكثر منذ تغيير القيادة في جانفي 1996. ومهما تكن أهمية المؤتمر المقبل، وكانت تحضيراته على قدم وساق، أُلِحّ على إصراري من أجل «وضع مصلحة البلد وجبهة التحرير فوق كل الاعتبارات».

ومن هنا تفرض الملاحظة التالية نفسها : لقد بيّنَت تجربة السنوات الستّ الأخيرة بأنّ محاولة تسيير الأزمة بـ«سياسة الكل أمني»، أو بناء هيكل مؤسساتي انطلاقا من تمثيل «على المقاس»، أو بالطريقتين في آن واحد، قد انتهى بالفشل الذريع».

في نهاية المطاف، عُقد مؤتمر جبهة التحرير من 1 إلى 3 مارس 1998 في قصر الأمم بنادي الصنوبر. وكان الرهان كبيرا ويتعلق دائما بمراقبة الحزب وفق طرق وأهداف تغيير القيادة التي انتُهجت في جانفي 1996.

ما أوحى من البداية أن النقاش الحقيقي سيغيب عن جلسات المؤتمر. هناك أولا أزمة البلد التي تولّدَت عن عجز السلطة تجسيد طموحات الشعب إلى تغيير النظام السياسي. وهناك ثانيا أزمة الحزب التي تتطلب معالجتها إقامة حوصلة السنتين الأخيرتين وبذل جهود لإعادة تحديد الخط السياسي في اتجاه استقلالية متنامية.

تناولتُ الكلمة في اليوم الثاني من المؤتمر، وبدأت بالتأكيد على خطورة الوضع الراهن، بالتذكير: «ما هذه الجزائر التي تتقاتل ويُذبَح فيها الأطفال وترهَّب فيها النساء الحوامل ويلوّث فيها كل ما هو مقدّس وتُنهَب فيها الثروات الوطنية وتُؤجِّج أطماع الأوساط الأجنبية؟»

للأسف الشديد، لم يكن هذا المؤتمر في مستوى التطلعات، وقد عرف التحضير له عراقيل متعددة. لذلك أصبح من الضروري أخذ الوقت اللازم لتنظيم مؤتمر عادٍ لتناول المسائل الأساسية التي لم يكن ممكنا طرحها ومعالجتها في إطار مؤتمر استثنائي. إن الأهم هو تحديد مكانة ورؤية جبهة التحرير في سياق التعدد السياسي. فبعد فترة القطيعة، عاد حزب جبهة التحرير إلى تبعيته للسلطة، ولم يكن في دوره الحقيقي مثلما تمليه عليه مبادؤه ومتطلبات الساعة.

فمنذ تغيير القيادة الذي حدث خارج قوانين الحزب، أصبحت القرارات الداخلية خاضعة للتعليمات التي تملى من خارج هياكله. بينما كان على الحزب العتيد أن يبحث عن تجذيره عند الشعب، خاصة في مرحلة الاضطراب والعنف وعدم الاستقرار والغموض والتفقير واليأس التي

نعيشها. فمن الضروري إذا مباشرة التحليل الهادئ والعميق للأزمة التي تتفاقم يوما بعد يوم.

ذكّرت بموقفي بأن الخروج من الأزمة يمرّ بالضرورة عبر مسار سياسي يتأسس على الحوار الذي لا يقصي أي طرف، ولا حتى جبهة الإنقاذ. عندئذ صدرت من القاعة أصوات وهمهمات من أشخاص، كانوا إلى حد تلك اللحظة قد التزموا الصمت، ما تسبّب في فوضى، قادها الثلاثي عبد الرحمان بلعياط والصادق بوقطاية وعمار سعيداني[1]، ما أجبرني على توقيف تدخلي. وما كان خطيرا بالنسبة لي هو أن لا أحد، لا مكتب المؤتمر ولا الأمين العام، تدخل ليطلب منهم التزام الهدوء كي أواصل إلقاء كلمتي. عرف المؤتمر حوادث أخرى وصلت إلى حدّ المشادّات اللسانية التي حولته إلى فوضى عارمة.

إنّ ما يعكس خطورة الأزمة التي يمرّ بها البلد في عمومه، حيث يعتقد بعض عناصر مراكز القرار أنّ بإمكانهم التدخل مباشرة ومثلما يحلو لهم في حياة المؤسسات والأحزاب والجمعيات، وفقا لهوسهم السلطوي.

ولكن ما حدث في المؤتمر السابع لجبهة التحرير لا ينبغي أن ينسينا الأهم : يمكننا أن نرى فيه النتائج الجانبية للصراع الدائر بين «الاستئصاليين» و «المتصالحين». ومثلما رأينا، فإن العنف يتفاقم في فترة عقد الحوادث السياسية الكبرى. وفي الفترة نفسها، يعمّ غموضٌ كبير في الميدان.

ويصل هذا الصراع إلى ذروته، مهما يبدُو ذلك متناقضا، حينما ينتهي إعادة تشكيل المنظر السياسي : الانتخابات الرئاسية والدستور الجديد والانتخابات التشريعية والمحلية التي استولى فيها حزب التجمع الوطني

(1) بعد ذلك، قامت السلطة بمكافأة هذا الثلاثي عن الخدمات التي قدّمها لها : تمّ تعيين بلعياط وزيرا، وبوقطاية عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير وسعيداني نائبا بالمجلس الشعبي الوطني ورئيس لجنة، وبعد ذلك رئيس المجلس الشعبي الوطني وأمينا عاما لجبهة التحرير.

الديمقراطي، الحديث النشأة، على أغلبية المقاعد، متبوعا بحزب جبهة التحرير الذي أصبح حزبا مواليا للسلطة.

في 11 سبتمبر 1998، يقرر اليامين زروال تقليص عهدته الرئاسية. كانت مفاجأة ذلك أنّ الدستور لا ينص صراحة على حالة «الاستقالة المبطّنة». لهذا اعتبر أغلب الأحزاب هذه الخطة غير دستورية. أصيب بعض المثقفين بالهلع، وراح بعضهم يطالب الرئيس زروال بالعدول عن قراره، فيما راح البعض الآخر ينوّه بـ«ترقية الثقافة الديمقراطية». طرح الرأي العام أسئلة عن المبرّرات الفعلية التي أدّت باليامين زروال إلى اتخاذه هذا القرار المفاجئ، الشبيه بـ «التملّص من المسؤولية».

ولكن يبدو أنّ قرار الرئيس هو ختام عمل زعزعة، اتُّخذ منذ شهور عديدة، عبر حملة صحفية ضد أهم مساعد ومساند للرئيس زروال ألا وهو الجنرال بتشّين، وزير مستشار لدى رئيس الدولة. وقد نعرف ذات يوم إنْ كان الاتفاق العسكري المبرم بين قيادة الجيش الوطني الشعبي وبين «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، مثلما روّجت له بعض الأوساط عبر «تسريبات إعلامية»، هو أحد رهانات الحملة الإعلامية، حيث أنّ أحد منشطيها تمّ تعيينه في حكومة بوتفليقة الأولى.

هل كان الباحث الفرنسي برينو إيتيان مُحقا حينما صرح في 17 سبتمبر لقناة إذاعية جهوية أنه «ومنذ ابن خلدون، حينما يتمّ فضح شخص قوي من أشخاص الظل في الساحة العمومية... هذا يعني أنّ بقية أعضاء العصبة التي كان يحافظ معهم على توازن هش كي لا يتمكن أحد من الاستيلاء على السلطة، أعطوا ترخيصا لقتله، ومن تلك اللحظة، بدا جليا للعيان أنه على الرئيس زروال أن يغادر السلطة، طوعا أو كرها».

-6-

الانتخابات المزورة لأفريل 1999

تشريح الوضع

فيما تدخل الأزمة التي تهزّ الجزائر عامها الثامن، وفي الوقت الذي بدأت تنطفئ شعلة الأمل الضئيلة التي استتبعت المصادقة على قانون الوفاق المدني، لا يزال يتواصل سقوط الضحايا من كل الأعمار، وتتضاعف مؤشرات غياب آفاق سياسية واعدة، وتتّسع دائرة الفقر والحرمان، ويحدث كل هذا في جوّ من اليأس وضعف المعنويات عند الجميع.

«لسنا بحاجة إلى الأمل لنشرَع في مباشرة الأعمال ولا إلى النجاح للمثابرة». تنسب هذه المقولة إلى غيوم لوتاسيتورْن Le Taciturne (1533-1584) ملهم تأسيس الأمة الهولَنْدية، وهي تعبر عن الرجل السياسي الذي يعمل على إنجاز واجبه قبل مواصلة حلمه. هذا ما يوحيه لي استذكار الحملة الانتخابية لسنة 1999، وكان هدفي مضاعفا وأنا أقدّم اليوم تفاصيلها :

- تقديم شهادة حيّة عن حملة انتخابية خلقَت آمالا كبيرة في بلد جريح بعد سبع سنوات من الإرهاب الأعمى والقمع الوحشي، خرّبته الاختلاسات، حيث وصل ازدراء السلطة للإرادة الشعبية إلى نسَب لا تطاق، وأصبحت فيه الانتخابات، وهي أول وسيلة لتحقيق الديمقراطية، عند المواطنين عبارة عن مهزلة حقيقية.

- أضيف مساهمتي إلى جميع الجهود المندِّدة بالتزوير بجميع أشكاله، رافضا في زمن التعددية الحزبية السياسية كل انتخاب تكون نتائجه مبرمجة سلفا.

ينبغي الإشارة هنا إلى أنّ الانسحاب الجماعي للمرشحين الستة من السباق الرئاسي في 1999 يشكل مكسبا لا يقدّر بثمن من أجل الديمقراطية في الجزائر، لأنه بيّن بأن الاختلافات السياسية والأيديولوجية تصبح ثانوية إلى جانب الأهم : الحريات الديمقراطية. وقد يبيّن لنا المستقبل إن كان هذا الانسحاب له الميزة التاريخية لوضع حدّ لعهد بائد في الوقت الذي كانت فيه التواطؤات والعلاقات المشبوهة تمكّن من إخفاء المناورات الأكثر فظاظة وجهل سيادة الشعب.

أريد هنا إضافة ملاحظتين :

الكثير لم يُقَل أو غير قابل للقول في هذه «المذكرات»، برغم أنّ الحادث دخَل التاريخ، وأن الأزمة الوطنية التي تسبب فيها لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. لكل اعتراف زمانه، ولم يحن بعد وقت قول بعض الأشياء.

ليس عندي شيء ضد بوتفليقة. لقد جمعنا القدر لسنوات عدّة تحت رئاسة هواري بومدين، هو في وزارة الشؤون الخارجية، وأنا في وزارة التربية الوطنية، ثمّ الإعلام والثقافة. علاقات يشوبها الاحترام المتبادل، لم تتمكن أحداث الماضي من زعزعتها.

لهذا تمنيت أن يعود عبر الباب الواسع بعد غياب طويل، وأن يرفض أساليب التعيين المبطّن مسبقا وتنظيم انتخابات للتزكية فقط، وهي الطريقة التي يرفضها الشعب لأنها قائمة على التزوير : الديمقراطيون المُزوَّرون والمُتديّنون المزوَّرون والوثائق المزوَّرة والوطنيون المزورون.

طريق النجاة : لنضع حدّا للديمقراطية كذريعة وللمشاركة كتزكية ولسلطة بلا انتخابات حقيقية.

بداية التفكير في الترشح للرئاسيات

خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر، أخبرني صديق على دراية بسرايا النظام أن الرئيس زروال سيعلن عن استقالته وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. كان ردّ فعلي الأول : «هل هي طريقة أخرى لكسب الوقت؟»

بالفعل، فإن رئاسة الجمهورية أصبحت تدريجيا آلة معطلة : رئيس دولة «غائب» عن الساحة السياسية وملفات تتراكم دون دراسة، أهمها ملف تسيير الأزمة السياسية، «خصام» مع وزارة الدفاع الوطني، عدد ضحايا العنف والقمع يُعدّ بالآلاف، حكومة ضعيفة، تتجاذبها أوامر العُصب المتناحرة، إدارة بدون قيادة، اقتصاد مفكّك.

لقد تبخّرت آمال «وَهْم انتخاب» زروال في نوفمبر 1995؛ لا يزال العنف يستشري وعلى أصعدة كثيرة؛ كما أظهرَت حدودَها سياسةُ الاستئصال التي انتهجتها «القيادة» السياسية منذ 1992، إن على المستوى السياسي، وإن على مستوى ميدان العمليات.

قبل هذه «الانتخابات»، عبّر الرئيس زروال عن رغبته في لقائي مرتين : في أفريل 1995، استشارني في إطار سلسلة من الاتصالات مع الشخصيات الوطنية حول ملاءمة تنظيم الانتخابات الرئاسية. قلت له ثم كتبت له بوضوح أنّ في الأمر استعجالا وارتجالا، وينبغي، قبل الذهاب إلى الانتخابات، مباشرة حلّ الأزمة السياسية بفتح حوار مع كل المعارضة دون إقصاء. وبغَض النظر عن مسؤولية كل طرف في فشل المشاورات السابقة، كان عليه أن يبادر إلى تنظيم دورة أخرى بجدية وحزم، لأن، مثلما كتبت

له، «هدف الانتخابات الرئاسية لا يكمن في تكريس وضع قائم مرفوض أصلا، ولا الإبقاء عليه تحت مسَميات مغايرة وذلك خضوعا لضغوطات ظرفية أو لحسابات تكتيكية آنية». كما أشرت له أنّ اقتراحات عقد روما[1] يمكنها أن تشكل وثيقة عمل لهذه الدورة الجديدة من المشاورات، خاصة أنّ المجموعة الدولية رأت أنها غير ذات أهمية كبيرة، ولا أفهم لماذا رفضتها السلطة «جملة وتفصيلا» حسب الناطق الرسمي للحكومة، لأن «هذا الاتفاق يشكل مساهمة إيجابية لها أهمية كبرى في البحث عن حلّ نهائي للأزمة. أتمنى، كتبت للرئيس، أن تولي السلطة أهمية أكثر لهذه الاقتراحات بنوع من الحكمة والرزانة. قال لي عند نهاية اللقاء: «ما هي النصيحة التي تقدّمها لي اليوم؟» أجبت: «لديّ رسالة إلى «أصحاب القرار»، أيْ إلى قيادة جيشنا: إنْ أرادوا للعنف أن يتوقف وللأجنحة المسلحة لبعض الأحزاب أن تختفي، فما عليهم إلا أن يتركوا السياسة للسياسيين، ولكنهم ما داموا يتدخلون في تعيين الرئيس والوزراء والسفراء والولاة ومديري المصالح العمومية الكبرى، فلن يتغيّر الوَضع».

تمّ اللقاء الثاني في 14 أوت 1995، مسبوقا برسالة مؤرّخة في 29 جويلية التي طلب فيها الرئيس زروال مني إبداء موقفي حول «طرق تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، أو حول كل طريقة عملية متعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية»، المقرّرة لشهر نوفمبر 1995. أجبته بنفس الشكل يوم 07 أوت، بأنه، ونظرا «لحالة الوضع الراهن، يبدو لي أنه لمّا يَحِن وقت فتح نقاش حول الصيغ العملية للانتخابات الرئاسية... قبل أن يكون اتفاق مسبق بين السلطة وبين القوى السياسية الممثّلة، وبالأخص جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطني والجبهة

(1) المسماة أرضية سانت إيجيديو.

الإسلامية للإنقاذ». حينما استقبلني الرئيس زروال يوم 14 أوت، يكون قد قرأ رسالتي، فهمت أن همّ «المقررين» الوحيد هو معرفة إن كنت سأترشّح لهذه الانتخابات أم لا. طمأنته حول هذه النقطة، وكرّرت له ما سبق لي أن قلته لسابقه على رأس وزارة الدفاع، يوم 1 جويلية 1992، بعد ساعات من دفن رئيس الدولة المرحوم محمد بوضياف، إن الأزمة سياسية بالدرجة الأولى، ولا يمكن لحلها إلا أن يكون سياسيا أيضا، وتمر حتما عبر حوار مع جميع القوى السياسية المعارضة الفاعلة في الساحة للوصول إلى مصالحة وطنية. أضفت أنه من جهتي، حينما كنا تحت سياسة الحزب الواحد قبلت جميع المسؤوليات التي عُرضَت عليّ. أمّا اليوم، ونحن نعيش سياسة التعددية الحزبية، فلن أتولّى أي مسؤولية إن لم تنبع عن الإرادة الشعبية وعن طريق الاقتراع. ختمت أنني لا أتصوّر، في هذا الوضع الراهن، كيف يتعايش رئيس يؤمن بالحوار مع قيادة عسكرية بأغلبية استئصالية.

مهما يكن الوضع، وفيما امتلأت صالونات العاصمة بنقاشات محمومة، توالت الوفود إلى بيتي، ومن جميع أنحاء البلد، يطلبون مني تقديم ترشحي، والاستجابة للواجب الوطني : سوق أهراس، تلمسان، باتنة، سكيكدة، برج بوعريريج، معسكر، البليدة، عنابة، بسكرة، الأغواط، الشلف، تيزي وزو، جيجل، تبسة... يوجد من بينهم عدد كبير من مناضلي وإطارات جبهة التحرير، ومن متعاطفين مع جبهة الإنقاذ وقيادتها المشكلة من عبد القادر حشاني وعبد القادر بوخَمْخَم وعليّ جدّي الذين زاروني مرارا كي يتأكدوا من نواياي النهائية، وهم يميلون بوضوح إلى ترشحي.

وبعد ليالٍ من التفكير ومشاورات متواصلة، تجسّدت لديّ فكرة الترشح إلى رئاسة الجمهورية، وأنا أزن ثقل المسؤولية وتعقيد الملفات التي تنتظر رئيس الدولة المقبل، ملفات لا يمكن لرجل بمفرده أن يواجهها، حتى وإن

كان شخصية تحظى بالرعاية الإلهية. وقلت دوما إنني لا أعتقد بوجود مثل هذه الشخصية في زمننا هذا.

ينبغي عليّ الإشارة إلى أن كثيرا من الأصدقاء يعتبرون هذا الترشح تكليلا طبيعيا لمسار نضالي طويل قادني من رئاسة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955 إلى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في 1979، بعد قضاء سنوات طويلة في السجون الاستعمارية، وشهور سجن غداة استرجاع الاستقلال، وسنوات أطول في خدمة الدولة الجزائرية الفتية المستقلة.

وأقول أيضا إنّني، وأنا أقرّر تقديم ترشّحي للرئاسيات، أدرك بوضوح كبير الرهانات الكبرى للمعركة الانتخابية ونوايا «المقررين». إن بعضهم لن يقبل أبدا أنْ يُعبّر الشعب بحرية عن إرادته (وقد أظهروا ذلك في جانفي 1992 بتوقيف المسار الانتخابي). ولمزيد من التدقيق، أقول إنّهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضج التي تسمح لهم بترك الشعب الجزائري يقرّر بطريقة سلمية خياره وانتخاب قادته بكل حرية. إنه ضرر بكل تأكيد، لأن معرفة التاريخ ضرورية جدا لمن يسيّر الشأن العام، ليتمكن من استخلاص الدروس منه.

إنّ الديمقراطية مسار تعليمي طويل. يعتبر «أصحاب القرار» أنهم اليوم قدّموا تنازلات كبرى وهم يسمحون لشخصية مدنية بالوصول إلى منصب القاضي الأول في البلاد، فلا يمكن إذا أن نطلب منهم المزيد من التنازلات.

وقد شكّلت زيارة الوفد الأممي المبعوث من الأمين العام، المُشكَّل من خمس شخصيات دولية، انعطافا حازما، حيث جاء الوفد خصيصا للاستعلام عن قرب عن واقع الوضعية «الغامضة» التي يتزايد فيها ارتكاب المجازر الجماعية وقتل مئات المدنيين من جميع الأعمار. حتى وإن كانت

نتائج هذا الوفد قد فسّرَتها السلطة والمعارضة بطريقة متباينة، إلا أنها دليل إضافي على فشل سياسة الاستئصال التي رمَت بأزمتنا إلى خارج حدودنا، وعملت على إضعاف سيادتنا الوطنية.

ما هو الهدف الذي أقصده من ترشحي إلى الرئاسيات؟

في حقيقة الأمر، ومنذ أن غادرت الساحة السياسية، غداة حوادث أكتوبر 1988، أي منذ عشر سنوات، عشت في بيتي في الجزائر العاصمة، محروما بطريقة لا إرادية من كل اتصال مع وسائل الإعلام ومع الشعب، في انغلاق بدا شبيها بـ«إقامة جبرية». ولم تكن لي فرصة التعبير عن رأيي حول الوضع في بلادي لولا اجتماعات اللجنة المركزية لجبهة التحرير. من هذا المنبر، ابتداء من 1989، ندّدت بممارسة التعذيب، وقد صرحت في 29 نوفمبر 1989 أمام المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير: «باعتبارنا مسلمين، يجب أن نكون في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان. وبهذه الصفة، لا ينبغي أن نلتزم الصمت أمام مسألة التعذيب. أمنيتي أن أرى جبهة التحرير الوطني تتّخذ موقفا واضحا وحازما إزاء هذه المسألة، لأنّ الحزب الذي يرفض استغلال الإنسان، يجب عليه، فوق كل اعتبار، رفض ممارسة التعذيب والتنديد بفاعليها». ومن هذا المنبر أيضا، عبّرت عن موقفي حول الأزمة، وعن حظوظ وشروط الخروج من الأزمة. ومن هذا المنبر أيضا، ابتداء من 1991، طالبْت السلطة بإجراء الحوار مع جبهة الإنقاذ، للوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية، الطريق الوحيد للحدّ من العنف والإقصاء والظلم. ومن هذا المنبر أيضا، طالبت، ابتداء من 1991، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، مقتنعا بأن ذلك سيعمل على «تهدئة الجوّ وتحضير الشروط المناسبة لإجراء الانتخابات التشريعية في أمن وسكينة وشفافية وثقة متبادلة».

وكان هدفي من الترشح إلى الانتخابات الرئاسية هو الوصول إلى وسائل الإعلام وإعادة الاتصال مع الجزائر العميقة كي أقدّم للشعب الجزائري هذا الخطاب : لقد فشلت سياسة الاستئصال التي انتهجها أصحاب القرار في البلاد خلال العشرية الحمراء التي عشناها، وحان الأوان لانتهاج سياسة أخرى، أقترحها على الشعب، ألا وهي سياسة المصالحة الوطنية وإعادة دفع وانتعاش الاقتصاد الوطني وأَخْلَقَة الحياة العمومية وتدعيم المسار الديمقراطي.

إنّ عددا كبيرا من الشخصيات الوطنية البارزة كانت تحثّني على الترشح، منهم عضو سابق في مجلس الثورة في عهد الرئيس بومدين وأعضاء من اللجنة المركزية لجبهة التحرير ومتعاونون سابقون وإطارات عليا وضباط سامون متقاعدون. وكان بعض الأعضاء النافذين في اللجنة المركزية لجبهة التحرير، من الذين لم يفسدهم الطمع في السلطة، كانوا يدافعون عن فكرة أن يكون الرئيس المقبل شخصية من «الشخصيات المرموقة» لجبهة التحرير، وطلبوا من الأمين العام أن يستدعي مؤتمرا استثنائيا وفق قوانين الحزب لتعيين هذا المترشح.

في 15 ديسمبر، بعثت رسالة إلى الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، أكّدت فيها على ضرورة استدعاء هذا المؤتمر الاستثنائي وختمت الرسالة : «إذا كان الامر، مثلما نتوقّعه من خلال بعض اتصالاتنا واجتماعاتنا المغلقة، لن يتمّ عقد مؤتمر حقيقي ممثّل وحرّ لتعيين مرشح إجماع، آخذا بعين الاعتبار طموح البلد إلى الأمن والاستقرار والاتحاد من أجل تدعيم الوحدة الوطنية وقلب صفحة الدماء والتدمير، ما يعني صراحة أن الحرية متروكة لكل مناضل أن يعتبر نفسه غير ملزم بالارتباط التنظيمي للحزب فيما يخص الترشح إلى الانتخابات الرئاسية». إنّ هذا الأمين العام لجبهة التحرير، الذي رفض في 1999 عقد مؤتمر لتعيين مرشح الحزب، ليس إلا

ذلك الذي، قبل عشرين سنة، ترأس المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الذي عيّن الشاذلي بن جديد مرشحا لرئاسة الجمهورية بالتصفيق !

في 28 ديسمبر، برفقة محمد صالح يحياوي ويوسف الخطيب وعبد الله جاب الله (سيترشح الثنائي الأخير إلى الرئاسيات)، أصدرنا بيانا موجّها إلى رئيس الجمهورية، مذكرين إياه بأنّ خطاباته التي تؤكّد على «الإرادة الحازمة لتنظيم انتخابات رئاسية تتصف بالشفافية والنزاهة والمصداقية» تناقضها «الضغوطات التي تمارسها السلطة على قيادات بعض الأحزاب» وبالتزوير الذي يمكنه أن يتكرّر.

ومن جهة أخرى، طفق رجال من مصالح الأمن العسكري يتوزعون في الميدان للتأثير على خيار المواطنين. إذا كانت المسألة تبدو محسومة بالنسبة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تمكن بعد ثلاثة أشهر فقط من الوجود بحصاد ثلث المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، لم تكن كذلك بالنسبة لجبهة التحرير، وأقل بكثير من التشكيلتين الإسلاميتَين حماس والنهضة. للأسف، بيّنت الحوادث اللاحقة أن هذه التشكيلات الثلاث الأخيرة، وعن طريق «مناورات مشبوهة» بتزكية اختيار ليس اختيارها، وبالأخص اختيار قواعدها الشعبية.

في بداية أكتوبر، سافرت إلى باريس. فمنذ أن غادرت الساحة السياسية، رفضت الإدلاء بحوارات صحفية خارج بلدي، كما رفضت إقامة أي اتصالات مع شخصيات رسمية فرنسية، سواء مع تلك التي كنت أعرفها أم تلك التي طلبت مقابلتي. وقد نشرت جريدة «*Le Canard enchaîné*» مقالا بخصوص هذه المسألة في عدد أوت 1995.

وبما أنّ ترشحي لرئاسيات 1999 كان محتملا، فكانت إشاعات كثيرة تنتشر في باريس. أخبرني بعض الأصدقاء عن انزعاجهم من حملة تشويه

طالتني، قام بها بعض مواطنينا القاطنين في باريس، ينقلون صورة معينة عن الدكتور طالب الإبراهيمي، حيث يركزون على ثلاث نقاط : كان الراعي الأول لسياسة التعريب، همّش البعد الأمازيغي، وكان متعاطفا ومساندا للأصوليين المتطرفين. ولمواجهة هذه الحملة المغرضة، قرّرت في تلك السنة أنْ لا أرفض الاتصالات التي تقترحها شخصيات، سواء كانت من الطبقة السياسية، أو من المثقفين أو من الصحافة. شرحت لمن اتّصل بي من وسائل الإعلام أنّ «132 سنة من الحضور الفرنسي في الجزائر يترك حتما بعض الآثار» : لقد سُلِب الشعب الجزائري من أرضه، وكان ضحية محاولة لسلب روحه، ذلك أن الاستعمار الفرنسي قد دمّر من 1830 إلى 1900 كل المراكز التي تعلّم الثقافة الجزائرية من العهد الإسلامي القائم على الإسلام واللغة العربية. إن الوضع الثقافي الجزائري حالة متفرّدة في العالم العربي. إنه البلد العربي الوحيد الذي لم يترك فيه المحتل الاستعماري أي وجود لمركز ثقافي وطني. الوضع في البلدين المجاورين، تونس والمغرب، مختلف عنّا. في البلدين، لم تدمّر فرنسا جامع الزيتونة في تونس ولا جامع القرويين بفاس في المغرب، اللذين لعبا دورا مهما في الحفاظ على الإسلام واللغة العربية. أدرك الفرنسيون أنّ الشخصية الجزائرية قائمة على الثلاثي (الإسلام، الأمازيغية والعربية)، فقاموا بكل ما بوسعهم لمَحو وجود الإسلام والعربية، لأنهم لم يتمكنوا من تغيير أصولنا الأمازيغية.

فمن الطبيعي إذا، أن ترفع الحركة الوطنية الجزائرية التي نشأت غداة الحرب العالمية الأولى (وفية لمقاومة الأمير عبد القادر والمقراني) في برامجها ومطالبها السياسية لواء إحياء اللغة العربية والإسلام وهي المكونات الأساسية للشخصية الجزائرية.

بعد استرجاع الاستقلال في 1962، نشّطتُ، وتحت قيادة الرئيس هواري بومدين، سياسة قائمة على ديمقراطية التعليم والتوجه العلمي والتقني والتعريب. وفي هذا المجال، ومن اقتراحي، قرّرت الحكومة في أوت 1966 تعريب السنة الثانية من التعليم الابتدائي، وقد باشر الذين سبقوني إلى تعريب السنة الأولى غداة استرجاع الاستقلال مباشرة، وهو القرار الذي لم يكن مرتجلا أبدا، وإنما كان نتيجة تحضير دقيق. وكنت أودّ أن أعمل أكثر مما فعلت كي تحتل اللغة العربية مكانتها الحقيقية التي تستحقها، ولكنني أخذت بعين الاعتبار السياق العام والوسائل التي كانت متوفرة لديّ.

واليوم وأنا أستمع إلى المنتقدين، يبدو لي أنني كنت وزير التربية الوطنية من 1962 إلى غاية 1999. بينما، لم أتولّ هذا المنصب إلا لفترة خمس سنوات فقط، وبعد ذلك تولّى الوزارة بعدي حوالي عشرة وزراء.[1]

لماذا لا يتحدّثون أبدا عن تدعيم المواد العلمية في المدارس والثانويات، ولا عن الجهود المبذولة في رفع مستوى الأساتذة، ولا عن الحفاظ على مستوى الجامعة الجزائرية؟

ابتداء من 1968، وخلال زيارة رسمية، عبّر موريس شومان، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية عن رغبته في زيارة وزير التربية الوطنية، وكنت أتولى هذا المنصب. بمجرّد دخوله مكتبي وقبل التحيات التقليدية، صاح قائلا : «السيّد الوزير، ما معنى هذا التعريب؟» أجبت : «السيّد الوزير، أريد أن أقول لكم إنه وخلال 132 سنة من «الرسالة الحضارية» لفرنسا في الجزائر، وجدنا في 1962 في المدارس 300.000طفلا جزائريا يتعلمون اللغة الفرنسية (وهي إحصائياتكم الرسمية). واليوم، فمن الطبيعي أن

(1) حينما صدر المرسوم في 5 جويلية 1998 يقر التعريب الشامل، لم أكن عضوا ولا حتى في اللجنة المركزية لجبهة التحرير.

نعمل على استرجاع لغتنا وثقافتنا. ومع ذلك، فإن عدد أبنائنا في المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال الذين يتعلمون الفرنسية تجاوز المليون تلميذا.

أما بالنسبة للبعد الأمازيغي، فلماذا لا تتحدثون عن المحاضرة التي ألقيتها في الجزائر أمام الإطارات النقابية في هذا الموضوع في سنة 1972(1)؟ كنت أول مسؤول في الجزائر المستقلة يطرح هذه الإشكالية. عدت إلى الموضوع في 1976 حيث اقترحت، بلا جدوى، إحالة واضحة إلى هذه الإشكالية في مقدّمة مشروع الميثاق الوطني، الذي تمّت مناقشته في عهد الرئيس بومدين. وعند تولّي الشاذلي بن جديد الرئاسة، طرحت هذه الإشكالية من جديد على صفحات اليومية الوطنية «المجاهد» بالفرنسية، في مقال ظهر في 25 مارس 1981 تحت عنوان: «تأملات حول الشخصية الوطنية الجزائرية». أوضحتُ في المقدّمة «أننا لا ننال شيئا بمصادرة النقاش الذي يزعج بحجة عدم خلق الانقسامات. إنّ الكبت يولّد الانفجار. المهمّ أن كل نقاش يجب أن يرتكز على حوار أخوي بعيدا عن كل تعصب دغماتي أو طائفي». أما فيما يخص الإسلام، العنصر المكوّن للشخصية الجزائرية، لم أخفِ أبدا أنني تجنّدت في الكفاح السياسي في العشرين من العمر «لأسباب سماوية» مثلما يقول موررياك. لعب الإسلام دورا أساسيا في مقاومة الشعب الجزائري للمستعمِر، وفي كل كفاحه ومقاوماته من أجل التحرير. فكيف لا يلعب هذا الدور في مرحلة البناء والتشييد، هو الذي يدعو إلى العدالة الاجتماعية، ويحترم الحرية الفردية، ويحثّ على أخلقة الحياة العامة.

أنا المسلم الملتزم، لم ألاحظ تناقضا بين إيماني وعملي العلمي، بين إيماني وطموحات الديمقراطية، بين إيماني وإرادة تشييد دولة حديثة. لا

(1) أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972) دار عالم الأفكار. الجزائر. 2015.

أرى لماذا، في الدول الإسلامية، يوصَف الرجل السياسي الذي يختلف إلى المسجد بالمتطرّف، يطلقه هؤلاء الذين لا يندهشون من رؤية رجال السياسة الغربيين يختلفون إلى الكنيسة.

في نهاية شهر أكتوبر، تحدّد قرار ترشحي إلى الانتخابات برغم الترددات العائلية. يجب المرور إلى الفعل، تحرير البرنامج وتشكيل طاقم الحملة وتنصيب الملحقات الولائية وجمع 75.000 توقيعا فرديا مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المنصوص عليها في القانون في وقت قصير جدا وإيداع الملف إلى المجلس الدستوري حتى يصبح الترشح رسميا.

التحضيرات

تلقيت مكالمات هاتفية عديدة وزارَتني وفود من المدن الداخلية، أغلب أصحابها إطارات ومناضلون من جبهة التحرير الوطني. لذلك، استعنت بشخصيات من هذا الحزب تربطني بهم علاقات صداقة والتي بقيَت خارج الخدمة : محمد الصالح يحياوي، عضو سابق لمجلس الثورة ومسؤول سابق لجبهة التحرير ومحمد عبادة (كان الاثنان في ذلك العهد عضوَين في اللجنة المركزية)، ومحمد نابي وبشير رويس وجلول خطيب وزين الدين سكفالي، وتولى جميعهم حقائب وزارية؛ جنرالان وبعض العقداء المتقاعدون الذين قاوموا إغراءات السلطة ساندوني منذ البداية. ومثلما قلت للجنرال خالد نزار في 1992، يفضل أصحاب القرار العمل مع السياسيين الذين يملكون عنهم ملفات قد تعرضهم للخطر إن تمّ الكشف عنها.

بعد اتخاذ قرار الترشح، استأجرتُ بيتا في 66 شارع الشيخ البشير الإبراهيمي حيث اتخذناه مقرا لحملتنا ابتداء من شهر جانفي. شيئا فشيئا، انتظمت خلايا العمل : تحرير البرنامج والاتصالات والمالية والعلاقات مع

لجان المساندة، إلخ. شكّلتُ هيئة عمل مع فرقة مصغّرة من أجل فعالية أكثر : أسندَ مَنصب رئيس الحملة إلى جلول خطيب، مستفيدا من تجربته المكتسبة خلال مساره الطويل، كانت نقطة ذروته حينما تولى منصب أمين عام لوزارة الدفاع الوطني، ثم اشتغل في الرئاسة قبل أن يعيّن سفيرا في أمريكا اللاتينية وإسبانيا. أما المنصب الثاني الذي لا يقل أهمية، وهو الناطق الرسمي المكلف بالاتصال، فقد أُسنِد إلى محمد سعيد، الذي اشتغل صحفيا خلال عشرين سنة، وتدرّج في المناصب من مراسل محلي ليومية وطنية، إلى صحفي في التلفزيون الوطني، ثمّ تولى منصب المدير العام لوكالة الأنباء الجزائرية، قبل أن يلتحق بوزارة الخارجية حيث كان ناطقها الرسمي قبل أن يعيّن سفيرا في البَحرَيْن. كما شكّلتُ مجلسا سياسيا من قدماء الوزراء وإطارات عليا.

على المستوى المحلّي، وبما أنني لم أكن أملك هياكل مسبقة، قبلتُ لجان المساندة التي تشكّلت تلقائيا على مستوى عواصم الولايات التي تتكوّن أساسا من إطارات سابقة لجبهة التحرير، انضمّ إليهم جامعيون وطلبة بدون انتماء حزبي وضباط أرغموا حديثا على التقاعد وشبان بطالون أتوا من آفاق متنوعة. تلقيت مكالمات تعاطف من مختلف بقاع العالم، حتى من كندا وأستراليا، يعبّرون عن مساندتهم لترشحي. أدركتُ حينها أنّ الأزمة التي حصدَت 100.000 ضحية، قد هجّرَت أيضا 100.000 إطارا جزائريا، أجبروا على مغادرة البلد في العشرية الأخيرة، ليضعوا خبرتهم وعلمهم المكتسب في الجزائر في خدمة دولة أجنبية.

كما زارتني بعض الشخصيات بهدف سحب ترشحي، ذلك أن لعبة الانتخابات قد فصلت، وأن قيادة الجيش قد اختارت مرشحها، وسوف لن تكون الانتخابات إلا تزكية سياسية لقرار الجيش ليظهر إلى العالم بأن

الديمقراطية فعلية في الجزائر. وكان البعض يتمنى «اتفاقا» بيني وبين هذا المترشح «المحظوظ»؛ أما آخرون، وبسبب صداقتهم مع هذا أو ذاك، فعلوا المستحيل كي لا يحصل مثل هذا التقارب.

وكان جوابي الذي ما توقفت عن تكراره طوال هذه الحملة هو: «إذا أراد أصحاب القرار تعيين الرئيس مثلما تعوّدوا أن يفعلوا، فمن السهولة عليهم أن ينصبوه في المرادية، مقر رئاسة الجمهورية. لماذا إذا إيهام الشعب، وتأخير المسار الديمقراطي، وضياع أربعة أشهر من أجل انتخابات ستكلّف 4 مليار دينارا للخزينة العمومية حسب تصريح الوزير الأول؟ أقترح أن يُخصّص هذا المبلغ لحل بعض المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها البلد».

ستلعب ثلاث تصريحات دورا أساسيا في اختياري النهائي، وخلق أمل شعب بأكمله في عدم مصادرة إرادته وطمأنة جميع المتشككين: تصريح الرئيس زروال، وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي وافتتاحية مجلة «الجيش» الناطق الرسمي للجيش.

في 11 سبتمبر 1998، بثّت التلفزة الوطنية خطاب رئيس الدولة موجّه للأمة. بالنسبة للبعض، فإنّ هذا الخطاب يذكر بخطاب 19 سبتمبر قبل عشر سنوات حيث بادر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى هجوم منظّم ضد الوضع العام في البلاد. بعد أسبوعين، انطلقت المظاهرات في الجزائر العاصمة قبل أن تلتحق بباقي المدن، ما أجبر الجيش على التدخل لاستتباب النظام العام. وكانت النتيجة ثقيلة: مئات القتلى، وتوقف البلاد عن التنمية، واستيلاء أقلية من الأثرياء الجدد، المجهولين إلى غاية تلك الفترة، على ثروات البلد، وعدم استقرار سياسي زادها عمقا ودواما غياب رؤية واقعية من أجل الخروج الدائم من الأزمة.

بدأ الرئيس زروال بملاحظة التباين الكبير بين المجتمع والدولة كي يرثي لحال «وضعية حرجة تهيمن عليها مسألة نقص الشرعية وعدم مصداقية المؤسسات السياسية»، قبل أن يؤكّد على «فضائل الحوار الوطني». معاينة الفشل، مع عجز التغلب على المقاومة العنيدة التي تحول دون التمكن من معالجة المشاكل المطروحة. إنها علامات النزاهة والصراحة، وخلق أمل في «عهد جديد للممارسة السياسية التي يمكن للجزائر على ضوئها تحقيق تقدّم كبير في الممارسة الديمقراطية». ولجعل هذا الأمل ممكنا، يعلن عن قراره «بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 1999، حتى يسمَح للشعب الجزائري السيادي بانتخاب مرة أخرى وبكل حرية القاضي الأول للبلاد». ثم حدّد زروال في خطاب آخر للإذاعة والتلفزيون الوطني بمناسبة ذكرى تفجير ثورة أول نوفمبر 54 مدّة تنظيم هذه الانتخابات. تأجّلت آجالها إلى شهر أفريل «كي يمنح لكل تشكيلة سياسية مهلة إضافية لتحضير جيّد لهذا الموعد الوطني الكبير». وفي 12 فيفري 1999، في خطاب له للأمة، حدّد زروال تاريخ 14 أفريل ووَعد «باقتراع حرّ، شفاف وذي مصداقية».

كما أقرّ محمد العماري، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، التزام قيادة الجيش بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة «بلا ضغط ولا قيود». وفي تعليمة أرسلها في سبتمبر 1998 إلى الضباط وصف الضباط والجنود، اعتبر استقالة الرئيس زروال بمثابة فعل «يحمل بعدا سياسيا مشرقا» وأيضا بمثابة «فعل وطني نزيه». طلب الجنرال العماري من الجيش ليبذل «مزيدا من الجهود والتضحيات الجسام» لتجري هذه الانتخابات الرئاسية المعلنة في ظل الأمن والشفافية، وعلى شعبنا أن يعبر عن اختياره بكل حرية، وبلا ضغط ولا قيود». ثمّ يوضّح بأن «الوصول إلى السلطة والتناوب عليها عن

طريق الاقتراع ينبغي أن يدخل ضمن الممارسات التي لا رجعة فيها والتي تشكل الأسس التي ستعتمد عليها الديمقراطية على المدى البعيد. ودولة القانون والعدالة الاجتماعية. وأن احترامها والدفاع عنها سيشكلان همّنا الأساسي باعتبارنا أعضاء جيش جمهوري».

وفي السياق نفسه، اقترحت افتتاحية مجلة «الجيش» الناطق الرسمي للجيش الوطني الشعبي، غلق باب «الحوار الذي باشره البعض عمدا حول دور الجيش الوطني الشعبي»، وتطرّقت إلى «بعض فاعلي الطبقة السياسية وموقف المؤسسة العسكرية». ولكننا لا نعرف من تستهدف هذه الافتتاحية، في قولها : «هؤلاء الذين ما فتئوا ينادون بحياد الجيش وانسحابه من الساحة السياسية، نراهم اليوم يريدون إقحامه بإجباره على الخروج من تحفظه الذي يلتزمه كموقف طبيعي»، وتواصل الافتتاحية، واصفة «هؤلاء الفاعلين... بدوائر تكثِر من مشاوراتها المشبوهة» وتتهمهم «بنقل الإشاعات هنا وهناك، إشاعات تطمح إلى الإساءة إلى المؤسسة العسكرية التي أصبحت في نظرهم المركز الذي تتّخَذ فيه جميع القرارات». يعلن الجيش الوطني الشعبي «موقفه المتفرّج الخارج عن سباق الانتخابات».

إن هذه التصريحات تتناقض مع الأخبار المكرّرة التي تنتقل في الأوساط السياسية مفادها أن قيادة الجيش قد اختارت مرشحها، ويتكلم البعض عن قسم فقط من هذه القيادة. كلّفتُ صديقا له «مداخله» في وزارة الدفاع ليتحقق من نية «أصحاب القرار»، عاد ليلقي عليّ الخطاب الرسمي : وهو الخطاب الذي ناقضه بسرعة موقف الحكومة حيث اتّخذ 11 عضوا منها موقفهم المعلن لصالح هذا المترشّح. والقول بأنهم يساندون هذا المترشّح، يعني أنهم سيضعون في خدمته كل وسائل الدولة البشرية والمادية.

لماذا هذا التناقض بين اختيار واضح بقي سرا والأقوال المهدّئة التي تنقلها وسائل الإعلام؟ أظن أنه، وبعيدا عن محاولتهم طمأنة الرأي العام الدولي بمواصلة المسار الديمقراطي، فإن قيادة الجيش مقتنعة بأن المترشحين الآخرين لا يزنون كثيرا مقابل مترشحهم وأنهم، في الوقت المناسب، سيعرفون كيف يزكون اختيارهم باستخدام أجهزة الأحزاب الأكثر أهمية. في نهاية الحملة الانتخابية، وصف عبد العزيز بوتفليقة الشعب الجزائري بـ «الرديء»، في حالة عدم نيل شخصه أغلبية أصوات هذا الشعب. إذا كانت هناك رداءة ما في هذا البلد، لا يمكنها أن تكون إلا في هذه الأحزاب التي أسِّست بوسائل الدولة لتكون أذناب السلطة. كيف نتصور أن هذه الأحزاب، عوض تقديم برامجها والدفاع عنها (وهو جوهر التجنيد السياسي)، وبمجازفة إحداث انشقاق في قواعدها النضالية، تدقّ باب وزارة الدفاع لتقول: أوضحوا لنا اسم مترشحكم كي نقدّم له مساعدتنا المطلقة. وهي حالة أجهزة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، التي أعلنَت مساندتها لمترشح السلطة في خرق فاضح لقوانينها الداخلية، ثمّ بوشِرت اتصالات أخرى كي تلتحق بالصف الأحزاب الإسلامية: حماس والنهضة. وحدث هذا بـ «انقلابات داخلية» لتغيير القيادات، مثلما حدث مع إقالة بن بْعيبَش من الأمانة العامة للتجمع الوطني الديمقراطي وعبد الله جاب الله من رئاسة النهضة، كما أحدثوا تشققا في قاعدة جبهة التحرير التي انقسمَت مساندتها بين ثلاثة مترشحين، انبثقوا كلهم من جبهة التحرير: عبد العزيز بوتفليقة ومولود حمروش وأحمد طالب الإبراهيمي.

رفضَت بعض أحزاب المعارضة (جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال) وبعض الشخصيات الخضوع لهذه التعليمات التي تشكل خطورة على المكتسبات القليلة للديمقراطية في الجزائر. وقد تمّت اتصالات عديدة في

هـذه الأقليـة القـادرة علـى قـول «لا» في بلـد وصل فيه أصحـاب «البني وي وي» اليـوم مبلغـا تجـاوز ما حدث في الفترة الاستعمارية (بالأخص تلك الجمعية الجزائريـة المشـهورة)، في الانحنـاءات والخنوع.

أنـا لا أرمـي الحجـر علـى أولئك الذيـن، وبعـد أن وعـدوا بالتجنّـد بحماس فـي المعركـة الانتخابيـة، انسـحبوا تحـت ضـغـط العصـا أو إغـراء الجزرة. مع تقدم العمـر، أصبحـت متسـامحـا أكثر، وأتفهّم موقف أولئك الذين يتحجّجون بـ«خبـز الأولاد»، أو الذيـن لا يقاومـون إغـراءات الكرسـي ليبرروا تملّصهم.

وخـلال الشـهرين، كان مقـر المداومـة يعـجّ بنشـاط فياض : كان الفاكس والهاتـف يربطانـه يوميـا بمختلـف لجـان المسـاندة الموجودة، وتلـك التـي تؤسَّس يوميـا فـي الدوائـر والبلديـات. أحسّ بـأنّ شـبكة واسـعة تسـاندني، والتـي لا علاقـة لهـا بهيـاكل الدولـة وهـي تمثل الجزائـر العميقـة. أدت بـي تحضيرات الشهرين إلـى استنتاج درسين مهمّين : أولا، من الصعوبة بمكان علـى المعارضـة، فـي بلـد حيـث الديمقراطيـة فـي نبضاتهـا الأولـى، أن تنشـط بحرية ضد سلطة قائمة. لقد تركت السنوات 27 من الحزب الواحد آثارا في الذهنيات والممـارسـات. أفهم الآن لمـاذا بقيت نداءاتي المتكررة في اللجنة المركزيـة لجبهـة التحريـر مـن 1989 إلـى 1992 بـلا أصـداء وأنـا أحدّثهم عن رفـع الالتبـاس عـن العلاقـة بيـن الحـزب والسـلطة. إن الذيـن يجوبـون أروقـة السـلطة وأركانهـا فـي العاصمـة، وحتـى إطـارات الجزائر العميقـة، لا يمكنهم أن يتصـوروا أنفسـهم يعارضـون مخططـات السـلطة، لأنّ هـذه الأخيرة بارعة في المُراوَضة بين التهديد عن طريق العصـا والترغيب بالجزرة. ثانيا، إنني أملـك بطاقـة أسـاسـيـة : هبـة التضامـن الشـعبي، المنتشـرة عبـر كامل التراب الوطني، وليست مقرونة بمنطقة دون غيرها، وهي نتيجة نَسَب عائلي ومسار شـخصـي. ولكـن هـذه الورقـة الرابحـة يعترضـهـا عنصـران قـد يضعفانهـا :

لامبالاة أصحاب المال وعدوانية الأغلبية الساحقة لوسائل الإعلام، خاصة الوسائل السمعية البصرية والجرائد ذات السحب الواسع.

لا يمكن أداء حملة انتخابية، وبشكل أقل فيما يتعلق بالرئاسيات، بلا حدّ أدنى من الوسائل المادية. صحيح أن الدولة تتكفل بجزء من المصاريف : طباعة 100.000 ملصّقة ونشر البرنامج الانتخابي وكراء القاعات من أجل التجمعات وفتح موقع إلكتروني وإعطاء غلاف مالي للمصاريف اليومية. وبهذا أعترف أنني لم أكن أتصوّر أنّ الحملة الرئاسية ستكون مكلفة إلى هذا الحدّ. ومن حسن حظي أن بعض الأصدقاء، ويحسبون على أصابع اليد الواحدة، تكفلوا من البداية بكراء مقر المداولة وتجهيزه بوسائل النقل والاتصال.

اكتشفت أن الأثرياء هم دائما مع مرشح السلطة. كما لو أن المال والسلطة مقترنان بجاذبية خاصة. لقد ابتعد عني وعن برنامجي أولئك الذين جمعوا الأموال بطرق مشبوهة. وجدت ذلك طبيعيا ويخدمني، ولكن ما أدهشني أن الأثرياء الذين اغتنوا بأعمال تجارية قانونية ابتعدوا عنّي أيضا. استنتجت أن المال، بالطبيعة، جبان، ويحتاج دوما إلى إقامة علاقة حسن الجوار مع السلطة الراهنة. ومن جهة أخرى، لا أستبعد الضغوط التي تمارس على بعض رجال الأعمال الذين تسرّعوا منذ البداية إلى إعلان مساندتي. لقد استدعت مصالح الأمن أحدهم للاستفسار لأنه وضع سيارته الخاصة تحت تصرفي ليوم كامل في رحلة داخل البلد.

أما فيما يخص وسائل الإعلام، فلم يتوقف أصحابها عن شيطنتي منذ الحملة الإعلامية الشرسة ضدي في 1992 بعد تشكيل لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين. وتستأنف اليوم حملتها ضدي بشراسة أكبر، باشرَت بها الصحافة التي يقال إنها مستقلة، باستثناء يوميات «غدا الجزائر

والأصيل والأطلس والعالم السياسي. في 1992، كنت «الإمام المخفي»، «القائد الخفي للأصوليين»؛ وفي 1999، أصبحت «مرشح جبهة الإنقاذ»، «وزعيم الإسلامية والعروبة»، و«المدافع عن الإرهابيين»، والمبادر إلى «العفو العام عن الذباحين والمغتصِبين...»

نادرا أولئك الذين أشاروا في هذه الحملة إلى برنامجي الداعي إلى المصالحة الوطنية، الذي يرتكز منذ 1992 على ضرورة إقامة حوار دون إقصاء، يضمّ قادة جبهة الإنقاذ السياسيين، فيما لم تثر المفاوضات التي بادرت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي مع الجناح المسلّح لجبهة الإنقاذ طوال سنة 1997 أي نقد في الصحافة. يبدو كما لو أنها تحكم على الأقوال والأفعال، وفق أصحابها وليس بتحليل محتواها.

هكذا، فخلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1998، تشكّلت فكرة الترشح للرئاسيات؛ استقرت قيادة حملتي في العاصمة، بينما كانت لجان المساندة تنشط في الولايات. ولكن حسب القانون، لا يمكن لفعل الترشح أن يصبح رسميا إلا إذا استوفى الشرطين الأساسيين : تشكيل ملف يجمع ما لا يقل عن 13 وثيقة ويجمع ما لا يقل عن 75.000 توقيعا لمنتخبين في 25 ولاية على الأقل (من بين الـ48 الموجودة في البلد).

جمع التوقيعات وما قبل الحملة

بداية من العام الجديد، أقمت بشكل مباشر في المداومة حيث شرحت لمعاوني المقربين أن تسيير الحملة الانتخابية ونتائجها تعتمد، زيادة على نوعية المترشّح والطابع الجذاب لمشروعه، تتحدّد أيضا باستراتيجية متجانسة، شاملة وهجومية، التي تتجسّد عبر عمليات تتشابك بعضها مع بعضٍ.

وصلتني أخبار من داخل البلاد مفادها وجود حملة تتركز على عدم ترشحي، بعد أن أقمت اتفاقا مع مرشح السلطة، أو أخطر من هذا، بسبب حالتي الصحية المتدهورة، الأمر الذي أدّى إلى ضعف التجنيد في صفوف المناصرين. نصحني طاقم حملتي بالإسراع في ردّ الفعل. هكذا، قررت تقديم تاريخ إعلان ترشحي إلى 3 فيفري. خلال حفل نظمته بفندق الجزائر، أمام فريق من الأصدقاء ورجال الإعلام، أعلنت رسميا ترشحي للانتخابات الرئاسية.[1] وفي مدّة تقل عن النصف ساعة، عرضت المحاور الكبرى لبرنامجي، موضحا من البداية أن «التخلي عن استغلال أدنى فرصة لتوقيف إراقة الدماء وتضميد الجراح فعل غير قابل للتبرير». بعد إعلان ترشحي رسميا، انتفى الشك نهائيا، سواء عند الأنصار أو عند الخصوم.

تهاطلت عليّ طلبات إجراء الحوارات الصحفية، وأعطيتها كل الوقت المتاح. ينبغي أنْ لا ننسى أن تأثير الصورة في بلدنا له دور أساسي. يجب احتلال كل الفضاءات الممكنة في وسائل الإعلام. لهذا، استجبت لجميع طلبات إجراء حوارات صحفية، الصادرة عن الصحافة الوطنية وعن القنوات الإذاعية الوطنية الثلاث، وكذا الصحف الأجنبية. كما قبلت حوارا تلفزيا مباشرا مع القناة القطرية «الجزيرة»، المتابعة كثيرا في الجزائر. إنها أول مرة أعود إلى التلفزيون منذ عشر سنوات؛ كنت أنتظر جميع الأسئلة، وحتى تلك الحساسة جدا : الجيش، جبهة الإنقاذ، العفو العام، العلاقات مع الجيران... أعيد هنا نشر أربع فقرات ملخصة لحوار طويل مدّته 90 دقيقة، سجله طاقم المداومة ونشره في 12 فيفري :

---

(1) أنظر نص الخطاب في الملحق.

دور الجيش : «إن التعدد السياسي الذي أُدخِل سنة 1989 أدى بالجيش إلى الانسحاب من الساحة السياسية نظريا. وقد حدّد دستور 1989 دور كل من رئاسة الجمهورية والجيش الوطني الشعبي. ولكن عمليا، تواصل قيادة الجيش لعب دور حاسم في اتخاذ القرار في الجزائر».

ذكرت في هذا المضمار أن الجيش، من خلال تكوينه البشري، يعكس تنوع المجتمع الجزائري، و «يتشكّل من إخواننا وأبنائنا». «إن كانت هناك اختلافات، فمع جزء من القيادة، وحول رؤى مغايرة للخروج من الأزمة».

أكّدت أنّ المجتمع الجزائري وصل إلى درجة مرتفعة من الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية التي تسمح «بالانسحاب التدريجي للجيش من الساحة السياسية». ويجب لمهامه في المستقبل أن تتركّز حول «أداء وظائفه الدستورية في خدمة وحدة وسلامة التراب الوطني».

وسألني مشاهد من «كوبنهاغن» عن دور الجيش في علاقته مع مؤسسة الرئاسة، أجبت برزانة أنني ألحّ دائما على «وحدة الجيش التي علينا جميعا أن نحافظ عليها». «هدفي واضح : أعيش في الجزائر وأريد تغيير الوضع من داخل الجزائر. أريد خلق ظروف التعاون النزيه بين المؤسسة الرئاسية وقيادة الجيش». يتعلق الأمر بمبادرة «تتحقق تدريجيا» وفي جوّ من «التعاون المخلص». أردت خاصة أن أشير إلى أنّ «العهدة الرئاسية القادمة ستكون عهدة فترة انتقالية فعلية بين نظام خضعنا له طويلا وبين نظام آخر نطمح إلى بنائه جميعا ألا وهو النظام الديمقراطي الفعلي»، مُذكرا «أنه لا داعي لتغذية المخاوف إن تمّ إرساء تعاون مخلص بين المؤسسة الرئاسية وقيادة الجيش».

الموقف من جبهة الإنقاذ : سُئِلت أولا حول موقفي من مفهوم «الإسلامي»، أكّدت أنه «إذا كان أداء الصلاة والصوم وإخراج الزكاة في بلد مسلم يساوي «مسلما محافظا»، فأقبله وليس فيه ما يخجلني».

أما حول إمكانية الحصول على أصوات الإسلاميين خلال الاقتراع المقبل، أكّدت أنني أطمح إلى الحصول على أكبر عدد من أصوات الجزائريين والجزائريات «بما فيها أصوات الإسلاميين الذين يحترمون الدستور وينبذون العنف ويطمحون إلى الحوار والمصالحة الوطنية». وفيما يخص موقفي من حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، أكّدت أنّ «المنع القانوني لهذا الحزب لم يلغِ واقعه السياسي» وأنني أصرّ على «ضمان حق النشاط السياسي لجميع الجزائريين تحت شرط احترام الدستور ونبذ العنف كشكل من أشكال الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها». مؤكّدا أنه من غير الممكن «جهل وتهميش فئات عريضة من شعبنا، التي يمكن تركها لقوى العنف». كما صرّحت أنني كنت «رجل حوار سيتحاور مع كل جزائري ينبذ العنف». أكّدت كذلك أن رئيس الجمهورية السابق قد سبقني إلى إجراء الحوار مع القيادة السياسية لجبهة الإنقاذ، وكذا قيادة الجيش التي أجرت مفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ التي انتهت بما سمي ب«الهدنة».

من جهة أخرى سُئِلت عن استعدادي للتحاور مع «القوات المعادية للمصالحة الوطنية»، وبالأخص «الاستئصاليين»، كررت بأنني، إن تمّ انتخابي، سأكون «رئيس جميع الجزائريين، حتى أولئك الذين يختلفون مع قناعاتي الأيديولوجية». وأكّدت أيضا أنّ الخط الفاصل سيكون متمثلا في «احترام الدستور ونبذ العنف». سئلت أيضا وبإلحاح عن مهمتي إزاء «التيارات اللائكية (العلمانية)» في الجزائر، فقلت إنه يجب، عوض التناحر والتقاذف المشينين، علينا قبول قواعد الديمقراطية ونسيان الماضي بالعمل على إعادة بناء الجزائر بمجهود جميع الجزائريين والجزائريات».

أما فيما يخص السياسة الاقتصادية : ذكر مشاهد من كوت ديفوار القيود التي تعيق تنمية الاقتصاد في الجزائر، فأجبت أنه لا يمكن «للاقتصاد

الجزائري أن يعتمد طوال الدهر على البترول والمطر». بعد أن أوضحت أنّ حوالي 50 في المائة من ثرواتنا مخصصة هذا العام لتسديد الديون»، شرحت أنّ هذا «السيناريو الحالي» إن استمرّ سيقودنا حتما إلى الفقد الكلي لاستقلالنا الاقتصادي، ويجبرنا مرّة أخرى على اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي وبشروط أقسى». ذكرت بأن الحل الوحيد يكمن في دفع الاقتصاد الوطني المشروط بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الخاص وتوزيع عادل لثقل المرحلة الانتقالية الاقتصادية».

وفي هذه الحركية الحيوية، قمت بأربع أفعال أساسية في هذا الثلاثي : الإعلان الرسمي لترشحي وتأسيس لجان المساندة وجمع التوقيعات وإطلاق الحملة الصحفية مع نشر إعلان الترشح وملخص لأهم مواقفي حول المسائل الوطنية وسيرتي الشخصية بأربع لغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية والاسبانية). شرحت للطاقم المتعاون معي أن مفتاح نجاح الحملة يكمن، في أجزائه الكبرى، في الفعالية والاستعداد الدائم وتنظيم هياكل المساندة المحلية، وطلبت منهم أن يقيموا علاقات مباشرة وشخصية مع لجان المساندة.

مع بداية السنة، طلب السفراء المعتمدون بالجزائر مقابلتي. الغريب في الأمر أنّ السفارات الغربية هي الأكثر اهتماما بحملتي الرئاسية : الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا... إلخ. كما يقدّم لي باستمرار أعضاء من لجان المساندة من أغلبية المدن الداخلية للوطن تقارير عن مستوى تقدّم عملية «جمع التوقيعات»، وكذا العراقيل والتهديدات التي تمارسها السلطات المحلية ضدهم. يوضحون الشرخ القائم بين الحياد الرسمي الذي تعلنه السلطات العليا للبلاد من جهة، وبين الوقوف الواضح لصالح مرشح السلطة في الميدان من جهة أخرى. كنت أظن في البداية أن توزيع 100.000 وثيقة توقيع كافية

لجمع الـ75.000 إمضاء التي يشترطها القانون. ولكني أدركت بسرعة خطأ حساباتي أمام آلاف الوثائق التي تضيع، سواء تلك البيضاء، أو وهو الأمر الأخطر، ضياع وثائق مملوءة وموقعة بمصادقة مصالح البلدية. هكذا، في مدينة بشار، تمّ اعتقال عنصرين من لجنة مساندة ترشحي خلال 48 ساعة وجرّدوهما من حوالي ألف وثيقة توقيع كانت بحوزتهما. ومن الطبيعي أنهما، وبعد إطلاق سراحهما، لم يعد لديهما نفس طاقة العمل والحماس كسابق عهدهما. وكذلك في ولاية مستغانم، تمّ توقيف عضو من لجنة المساندة، جرّدوه أيضا من ممتلكاته، وبها مجموعة من الوثائق الموقعة والمصادق عليها. بعد إطلاق سراحه، كتب لي رسالة تحدث فيها عن الممارسات المشينة التي تعرض لها في مركز الشرطة لأنّ «طالب الإبراهيمي إرهابي، وأنه من الذين يساندون الإرهابيين». وفي ولاية البليدة، حطّ عضو من لجنة المساندة حوالي ألف وثيقة موقعة للمصادقة عند موثق، وحينما عاد نهار الغد لاسترجاعها، قيل له إنه سبق له أن جاء وأخذها.

في الموازاة من ذلك، شنّت حملة صحفية ضدي، خاصة من يومية «*Le Matin*» زاعمة أن جمع التوقيعات للمترشح طالب الإبراهيمي تتمّ عند أبواب المساجد». وقد نشرت مداومتي يوم 18 فيفري توضيحا حيث يمكن قراءة ما يلي :

1 - إن لجان مساندتنا، في أغلبها، مشكّلة من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وهم لا يزالون مسجلين في قوائم حزبهم، وتحوي مواطنين ومواطنات من جميع أوساط المجتمع : جامعيون وإطارات وموظفون وعمال وفلاحون ومن أجيال مختلفة.

2 - إنّ وزير الشؤون الدينية وفي بيان نشرته الصحافة أنكر وجود حالات جمع التوقيعات عند أبواب المساجد، مثلما نشرته جريدة «Le

Matin» في صفحاتها، منذ أيام. لا يتعلق الأمر هنا بخبر لا نعرف مصدره، وإنما صادر عن عضو في الحكومة.

3 - تقولون إن هناك «تهديدا مبطنا» في تصريحات الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي حينما قال إن «قرارات سَتُتّخذ في الوقت المناسب» في حالة انحراف المسار الديمقراطي. ومثلما تعرفونه جيدا، فإن هذا التصريح لم يكرر إلا ما سبق أن قلته لجريدة Liberté وللجريدة الفرنسية *Le Monde* حول احتمال قرار الانسحاب من الاقتراع في حالة عدم ضمان شفافية الانتخابات وعدم تساوي معاملة المترشحين. ومن المفيد الإشارة إلى أن عددا من المترشحين أدلوا بتصريحات مماثلة. إنه حقّ أساسي لكل مترشح.»

وأمام مضاعفة مثل هذه الحوادث، أدركت أن السلطة تريد عرقلة عملية جمع التوقيعات كي لا أحصل على الـ75.000 المطلوبة، كي يصبح ترشحي باطلا. قررت إذا توزيع 100.000 وثيقة جديدة عبر الولايات، استلمتها، بكميات متتالية من وزارة الداخلية التي كانت سخية معي. هكذا إذا، وخلافا لجميع قوانين الديمقراطية وفي تناقض للتصريحات الرسمية، تكون السلطات المركزية والمحلية قد تلقّت أمر التصرف في اتجاه مساندة مرشح السلطة، فاتحا الباب لعملية التزوير... قررت القيام بهجوم مضاد بطلب لقاء مع أعلى سلطتين في البلاد اللتين وعدتا بانتخابات «شفافة حرة ونزيهة»، خاصة أن الرئيس زروال أحس بحاجة ماسة إلى التأكيد على وعوده في تصريح تلفزيوني في 12 فيفري، حيث يعترف بوجود «تيار يريد تحريف وجهة هذه الانتخابات» ولكنه وعد «باتّخاذ إجراءات إن أصرّ هذا التيار على مواصلة عمليته التفضيلية».

تفاعلت مداومتي مع هذا الخطاب ببيان صحفي: «مع الأخذ بعين الاعتبار لتصريحات الرئيس زروال ووعوده في احترام الديمقراطية، ينبغي

الإشارة هنا إلى أنّ خطابه لم يستجب كلية لما ينتظره منه الرأي العام الوطني وجزء كبير من الطبقة السياسية، لأننا ننتظر من القاضي الأول للبلاد أن يتخذ الإجراءات المفيدة ليضع حدّا للضغوطات الممارَسة على السياسيين وإصدار القرارات المناسبة ضد أعضاء طاقم الحكومة الذين لم يلتزموا بواجب حياد موظفي الدولة، خاصة في أعلى مستوى. ويجب ملاحظة أنه، وفي غياب هذه الإجراءات، لا يمكن ضمان إجراء اقتراع حرّ، شفاف ومنضبط، يتجانس مع الدستور والقوانين والتنظيمات التي تنظم وتسيّر العمليات الانتخابية».

إذا كان الجنرال محمد العماري قائد الأركان قد رفض بأدب طلب لقائي به، بحجة حياد المؤسسة التي يسيّرها، فإن الرئيس اليامين زروال استقبلني يوم 17 فيفري 1999. قدّمت له الوثائق والأخبار التي بحوزتي، المتعلقة بالموقف الانحيازي لبعض الولايات والدوائر والبلديات. ذكرت له ستّ حالات تزوير أو ضغط مارسته الإدارة على مناصريي : المصادقة على التوقيعات في وثائق تحمل تواريخ مزورة (1.944 في وهران، و 1.988 في عنابة)، مصادرة وثائق بطاقة الهوية لمدّة 48 ساعة أو أكثر في بعض البلديات، إقامة وثيقة توقيع ثانية لنفس الشخص دون علمه لكي يتسنى للمجلس الدستوري رفض الوثيقة الأولى، المعالجة التفضيلية لصالح مرشح السلطة : مصادقة الوثائق على بياض، أو إعفاء حضور المعني شخصيا أثناء التوقيع أمام عون الضابط العمومي المكلف بالمصادقة على الوثائق، انحياز وسائل الإعلام الحكومية لصالح مرشح السلطة، وأخيرا الضغط على أفراد جاليتنا في الخارج لتشكيل لجان مساندة لصالح مرشح السلطة. كما أن عملية تزوير القوائم الانتخابية بدأت تظهر في بعض السفارات والقنصليات بالخارج.

وعد رئيس الجمهورية بفتح تحقيق حول هذه التجاوزات وصرّح في نبرة حازمة أنه، وللمرّة الألف، جملته التي كرّرها مرارا «إرادتي في السهر على نزاهة وشفافية الاقتراع ما دمت على رأس الدولة، حتى وإن كلفني ذلك حياتي!» حينما ذكرت موقف 11 وزيرا عبروا عن مساندتهم لمرشح السلطة، تفاجأت بردّه أن الوزراء مواطنون ولهم حرية إبداء آرائهم. كان ردّي : أنا لا أحتج على حق الوزراء بامتلاك موقف والدفاع عنه كمواطنين، ولكن أيعقَل قبول استخدام وسائل الدولة لصالح مرشح معيّن، هم الذين ينتمون إلى حكومة مكلفة بتنظيم «انتخابات رئاسية حرة ونزيهة»، وهو الذي أمرها بالحياد خلال مجلس الوزراء. في هذه الحالة، كان على هؤلاء الوزراء المناصرين أن يستقيلوا من مناصبهم ويلتحقوا بحملة مترشحهم المفضل، وباستخدام وسائلهم الخاصة وليس وسائل الدولة. وحينما ذكّرته بفحوى المكالمة الهاتفية التي نشرت تفاصيلها جريدة Le canard enchainé الفرنسية والتي جرت بين قائد المصالح الاستخباراتية الجزائرية الجنرال إسماعيل عماري وبين الملحق العسكري لسفارة الجزائر بباريس، أنكر كل ذلك بحركة من اليد. بعد أقل من 24 ساعة، من هذا اللقاء، الأخير من هذا النوع، تلقيت رسالة من وزير الداخلية يرفض كل هذه الاتهامات!

ومع ذلك، تواصلت الاتصالات مع الأحزاب التي لم تروّضها السلطة بعد. في البداية في إطار تعددي، وبالأخص قيادات الأحزاب : جبهة القوى الاشتراكية والنهضة وحماس وحزب العمال والتجمع الوطني الديمقراطي. في 30 جانفي، عقد لقاء في فندق الجزائر، بحضور يوسف الخطيب ومولود حمروش وأنا كضيوف، سيتكرر يوم 25 فيفري، ولكن هذه المرة مع مشاركة كاملة للمترشحين المستقلين الثلاثة، والتي سبقتها لقاءات تنسيق على مستوى ممثليهم الرسميين. توسعت المجموعة، وأصبحت تسمى : مجموعة

3 + 5. وبهذه المناسبة، تمّ التوقيع على ميثاق انتخابي من خمس نقاط. يحدّد في المقدّمة أنه «ثمرة نضج سياسي يميّز الأحزاب والمترشحين المجنّدين في المسار الانتخابي حيث تكون المسؤولية جماعية». والهدف منه «إقامة انتخابات حرّة ومنتظمة، تساهم في ترقية وتدعيم المسار الديمقراطي». تؤكّد أخيرا أنها تستمد «جوهرها من دستور 1996، وميثاق الأمم المتّحدة، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، وكذا المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان». وخلال هذا الاجتماع المنظم في فندق سوفيتال، ألقيت كلمة كررت فيها مواقفي وأعلنت مساندتي لاقتراح جبهة القوى الاشتراكية بطلب حضور المراقبين الدوليين لمرافقة الانتخابات، مضيفا : «إذا كنّا، نحن رجال السياسة، المجتمعين حول هذه الطاولة، نلتزم بالعمل في إطار القانون وفي شفافية تامة، فعلى السلطة أيضا العمل من جهتها من أجل انسجام تام بين خطابها الرسمي والعمليات الميدانية في جميع مظاهرها الإدارية والإعلامية والسياسية».

ومع ذلك، أضحت اللقاءات الثنائية مثمرة، خاصة مع : عبد الله جاب الله الذي استقبلته مرات عديدة، ومولود حمروش الذي التقيت به يوم 7 جانفي عند صديق مشترك، ويوسف الخطيب الذي زارني، وكذا حسين آيت أحمد الذي التقيته ثلاث مرات، وبالأخص أثناء عقد مؤتمر جبهة القوى الاشتراكية في 4 فيفري وعشية الانطلاق الرسمي للحملة الانتخابية. يجب عليّ الاعتراف بأنني وجدت حسين آيت أحمد واثقا في نفسه وحازما مثلما عرفته خلال السنوات التي تقاسمنا معا السجون الاستعمارية. كان مقتنعا في البداية أن الأمور ستجري في ظروف حسنة، نظرا للضمانات الدولية التي تلقاها. كان قد أنهى جولة قادته إلى عواصم غربية عديدة، تكللت بزيارة إلى واشنطن. بدا قلقا لاحتمال تدهور الوضع الأمني في

منطقة القبائل، يتسبّب فيها مناصرو المقاطعة الإيجابية، أي التشويش على إجراء الانتخابات.

وكان تاريخ 28 فيفري تاريخا حاسما. إنه التاريخ الذي حدّده المجلس الدستوري لإيداع ملف الترشح، مرفقا بـ75.000 وثيقة توقيع، التي يشترطها القانون. قبل ساعات قليلة من غلق مكاتب استقبال الملفات، ظهرت في آخر لحظة مشكلتان : أولا، اتضح من أخبار مستقاة من عدّة وزارات أن الشهادة الطبية للمترشح يجب أن يمضيها طبيب من كلية الطب بدرجة بروفيسور. هكذا، ذهبتُ إلى البروفيسور بوسكّين في مستشفى مصطفى الجامعي بالجزائر العاصمة، الذي أخضعني إلى معاينة طبية شاملة، سريرية، بيولوجية وإشعاعية، قبل أن يسلّم لي الشهادة الطبية المطلوبة. ولكن عشية إيداع الملف، أخبرني صديق أن الشهادة يجب أن يوقعها طبيب مُحلّف. وأدى بي إلى الخضوع لمعاينة طبية أخرى عند الدكتور فروّخي. هكذا، كان يمكن رفض ملفي بسبَب غياب هذه الشهادة. ثانيا : كان يمكن رفض الملف بسبب «شهادة المشاركة في ثورة التحرير» التي تصدرها وزارة المجاهدين، ويكون صدورها حديثا. أبلِغت بالأمر صبيحة يوم إيداع الملف، وكان ينبغي استصدارها من مدينة سطيف، مسقط رأسي، بعيدة عن الجزائر العاصمة بـ300 كلم. كان أعضاء طاقمي على أعصابهم، لأنهم متخوفون من عدم حضور سيارة الطاكسي المستأجرة لجلب الوثيقة إلى الجزائر العاصمة قبل الساعة الثامنة مساء، لسبَب أو آخر. كل شيء ممكن.

ولله الحمد، في الساعة الثامنة مساءً، تقدّمت إلى مقر المجلس الدستوري مرفقا بالمساعدين المقربين وبشاحنة معبأة بالعدد المطلوب من الوثائق الموقعة. لقد أضاف طاقم الحملة عدد 25.000 وثيقة إضافية تحسبا لوقوع أي احتمال، وبالأخص إلغاء وثيقتين تحملان نفس التوقيع، لأنه وحسب القانون

«لا يمكن لمنتخب مسجل في قائمة انتخابية أن يمنح توقيعه إلا لمترشح واحد فقط». وحسب أعضاء حملتي، وقد علموا بهذه الخطة التزويرية، فأعلموا لجان المساندة حول هذه الخروقات، مشيرين أنّ «بعض البلديات تحتفظ ببعض وثائق الأشخاص ومعلومات مدنية حول الموقعين، وتعمل على إعداد وثائق إضافية بنفس الأسماء لصالح مترشحين آخرين، مما يؤدّي بالمجلس الدستوري إلى رفضها، وبالتالي إضعاف حظوظهم في الترشح الرسمي. ولهذا، فعلى أعضاء لجان مساندة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي أن يدققوا جيدا في الوثائق لتفادي مثل هذه التكرارات، ورفض مثل هذه العمليات التزويرية.»

استقبلني رئيس المجلس الدستوري سعيد بوالشعير على انفراد. كان لطيفا ومؤدّبا للغاية، واستخدم الكلمات الملائمة لمثل هذه المناسبات. ألحّ على حياد المجلس الدستوري الذي قام بدور مماثل في عهد سابق. ذكرني بالقانون[1] الذي أصدره المجلس الوطني الاستشاري، المشكّل من نواب

---

(1) المسمّى «قانون مضاد لطالب»: أُعيدَ تشغيل المجلس الدستوري بمناسبة عقد الانتخابات الرئاسية لنوفمبر 1995. لقد تمّ تعليق العمل بالدستور منذ ملاحظة شغور منصب رئيس الجمهورية في 12 جانفي 1992. وقد شكّلت «أرضية الإجماع الوطني حول المرحلة الانتقالية» إشارة العودة إلى النظام الدستوري. كان سيتم استخلاف نصف أعضاء المجلس في أفريل 1992. تمنح الأرضية لرئيس الدولة صلاحية تعيين أعضاء المجلس الدستوري، حيث تمّ تعيين الرئيس والتشكيلة الجديدة بمراسيم مارس 1995.

تقرّ الأمرية رقم 95-21 لـ19 جويلية 1995، المعدّلة والمتمّمة لقانون رقم 89-13لـ7 أوت 1989 في المادة 7 بإلزام المترشح للانتخابات الرئاسية أن يقدّم في ملف الترشح «شهادة الجنسية الأصلية لزوجة المعني».

مباشرة، ذكّر المجلس الدستوري في بيان له أنه سبق له، فيما مضى، أن بتَّ في هذه المسألة التي يعتبرها غير دستورية. إنه فعل شجاع على اعتبار أنّ القانون لا يسمح للمجلس بأنّ يبادر بنفسه إلى إصدار حكم في دستورية القوانين. ما دفع برئيس الدولة إلى طلب رأي المجلس الذي أصدر قرارا رقم 95-CC-DC-01بتاريخ 6 أوت 1995 : «يذكّر ويبقي على قراره المؤرّخ في 20 أوت 1989 المتعلق بالقانون الانتخابي الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي ينص أنّ «إلزام تقديم المترشح للانتخابات الرئاسية شهادة الجنسية الأصلية للزوجة» أمر غير دستوري».

عيّنتهم السلطة، الذي أُجبِر على التصويت عليه لإقصائي من رئاسيات 1995 الذي ينص على أن تكون زوجة المترشح للرئاسيات من جنسية جزائرية أصلية، أي من أب وأمّ جزائريين. ذكّرني بمعارضة المجلس الدستوري لهذا المشروع الذي جعل رئيس الدولة يتراجع. أعطاني فرصة شكره لشجاعته وتمنياتي أن يحذو الموظفون الجزائريون نفس السلوك الحيادي خلال الانتخابات المرتقبة.

الحملة

سَبْعة أسابيع حاسمة تفصلنا عن تاريخ الاقتراع. بينما، يعتبر القانون أن التجمعات والاجتماعات العمومية ليست مسموحة إلا في الأسابيع الثلاثة الأخيرة : من 24 مارس إلى 12 أفريل.

تمّ برمجة اللقاء الإعلامي الثاني المهم ليوم 19 مارس : يتعلق الأمر بحصة «تداول» التي تخصّصها التلفزة الوطنية كل أسبوع لمترشح واحد، انطلاقا من فندق الجزائر. برمجت قيادة التلفزيون الجزائري تدخلي يوم 19 مارس لتترك المجال لمرشح السلطة امتياز التدخل الأخير. إنها طريقة لإعطائه الكلمة الأخيرة ! حضَرت على الثامنة والنصف مساءً إلى المكان نفسه الذي أعلنت فيه ترشحي للرئاسيات قبل شهر ونصف. وجدت الصحفيين الخمسة المكلفين بطرح الأسئلة في أحد صالونات الفندق. كان الاستقبال باردا : كانت تحياتهم على طرف اللسان، ما يعطي لي فكرة عن مدى شيطنتي في وسائل الإعلام، وينذر بأوقات صعبة جدا.

بدأت الحصة على البثّ المباشر على الثامنة و45 دقيقة مساءً، وتهاطلت الأسئلة : مساندة جبهة الإنقاذ الإسلامية والجيش الإسلامي للإنقاذ والعفو العام وإعادة دفع الاقتصاد الوطني وتمدرس أطفالي

والتعريب، إلخ... دعوت الله أنْ لا أفقد التحكم في أعصابي وأحافظ على رباطة جأشي. بقيت لفترة طويلة مقطوعا عن البلد الحقيقي، يُغذّيني وَهْم «الكل أمني»، حرفي متحمّس أو ضحية شيطنة الإسلام، كانوا يرون في شخصي نموذج الإسلامي المتطرف. وكي أضع حدا للمناقشات البيزنطية، قلت: «إذا كان الذي يؤدي صلاته ويتصرف مثل مسلم يحترم القيم الإسلامية متطرفا، إذا فاعتبروني كذلك».

ومع ذلك، مع تقدّم النقاش، لاحظت لدى محاوري تخفيف عدوانيتهم، وحينما التقينا، بعد ساعتين، في صالون آخر حول الشاي، كان الجوّ هادئا ودّيا. وهنا، وبعد أنْ خفّت العدوانية السابقة، يمكنني تحديد أفكاري والذهاب إلى عمق الأشياء. ومن خلال تبادل الحديث بينهم، اتّضح لهم أنّ المترشح طالب الإبراهيمي ليس ذلك «المتطرف» الذي وصفوه لهم، بل إنه جدّ منفتح على العالم. زيادة على ذلك، فإنه أظهر معرفة حقيقية للمشاكل الاقتصادية مرفقة برؤية واضحة للحلول، في الشأن الاقتصادي، المحور الذي ظنوا أنهم سيوقعونه فيه.

في الأيام الموالية، سارت تعليقات الصحافة في نفس الاتجاه. في افتتاحية جريدة *Le Soir d'Algérie* بتاريخ 21/20 مارس، بعنوان «ديمقراطيون»، وهي في الغالب معادية لي، يتّضِح هذا التوجّه. هذا ما كتبَت:

«قدّم المترشح أحمد طالب الإبراهيمي جلسة حوار جيدة في التلفزيون. ولأننا اعتقدنا طويلا أنه حصان معركة الإسلاميين، رغبنا لو فشل تدخله التلفزي ليُكون قاب قوسين أو أدنى من الخروج من حلبة الصراع الانتخابي! هذا هو عيبنا الخفيف نحن الديمقراطيين! نريد من العالم الخارجي أن يشبه أحلامنا المكبوتة والمسجونة في الصالونات الفخمة

التي تحوي نقاشاتنا البيزنطية ! كنا نريد من أحمد طالب الإبراهيمي أن يقول لنا صراحة وبصوت مرتفع إنه صديق الإرهابيين وإنه لن يذرف دمعة واحدة على ضحايا جرائمهم من المدنيين ! كنا نودّ أن يعلن للرأي العام أنه سيعفو عن جميع الذين يواصلون ليل نهار قتل الضحايا الأبرياء في القرى المهجورة !كنا سنفعل المستحيل كي لا يتكلم طالب الإبراهيمي عن الثقافة ! كنا نودّ أنْ لا يأتي ليذكرنا، بتدعيم من الأرقام، بمَ فعله للسينما حينما كان وزيرا للإعلام والثقافة ! نحن الديمقراطيون البواسل، كنا نودّ أن ينسحب من الانتخابات الرئاسية... نحن ديمقراطيون كبار، كبار جدا إلى حدّ كنا سنفرح للانتخابات الرئاسية لو جرت بمترشح واحد : مترشحنا !» (معمر فرّاح)، وقبل الخروج إلى الحملة الانتخابية، استقبلت مديري أهم الجرائد اليومية : العالم السياسي، *El Watan, Liberté, Demain l'Algérie...* أكتشف أنه، وخلافا لكثير من الدول حيث تعكس وسائل الإعلام الطبقة السياسية، فإن مسؤولي الصحافة «المستقلة» عندنا تظهر فعلا استقلالية أكثر تُجاه السلطة من بعض رجال السياسية. قلت لهم بصراحة إنه ليس باستطاعتهم لعب الدور الحقيقي الذي وُجدوا لأجله إلا يوم يتحرّرون من قوى المال وتأثيرات مصالح الأمن.

استقبلت أيضا السفراء الغربيين الذين أرادوا معرفة ماذا ينتظر المترشح الذي أمثله من حكوماتهم المتتالية. أجبت بوضوح إنني ضد كل تدخل أجنبي في شؤون الجزائر الداخلية. وأوضحت لهم أنّ إشارات مؤكّدة ومتكررة تجعلنا نخشى سلوكا منحازا للإدارة إزاء الانتخابات، وتمنيت أن يتخذوا موقفا من ثلاث قضايا كبرى : أولا مساندة لتدعيم المسار الديمقراطي في الجزائر، ثمّ رفض تزكية كل انتخاب مزوّر، وعليهم أيضا بالتأكيد على أن تنمية التعاون مع الجزائر سيعرف انطلاقا جديدا مع رئيس

يملك الشرعية الشعبية. في نفس الوقت، ضاعفت نداءاتي إلى أخذ الحيطة واليقظة باتجاه لجان مساندتي «من أجل تمتين العملية الديمقراطية في هذا الظرف الحاسم».

ومن خلال 18 يوما خصّصتها رسميا للحملة، قمت بزيارة 35 من 48 ولاية الموجودة على التراب الوطني. طبعا، أتأسف كثيرا أنّ ولايات الجنوب الكبير لم تكن في برنامج زياراتي. شرح لي معاونيي أنه يستحيل ماديا تغطية 48 ولاية في 18 يوما. إلا إذا اكترينا طائرة خاصة، وهو أمر مستحيل علينا، بسبب نقص الإمكانيات (بالفعل، فإنّ زيارة ولايات إليزي، تمنراسَنْت، تندوف، أدرار أو بشار لا تتمّ إلا عبر الطائرة.

كما أتأسف أيضا أنني لم أتمكن من تخصيص بضعة أيام لجاليتنا في الخارج، حيث قدّمَت لجان مساندتي، برغم نقص الوسائل المادية، عملا ثمينا، ذكّرني بحركة مناضلي جبهة التحرير خلال حرب التحرير الوطني. أرسلتُ إليهم في 3 أفريل رسالة قلتُ فيها على الخصوص : «لديّ تعاطف خاص لجميع أعضاء جاليتنا في الخارج الذين يطمحون إلى وجود الظروف التي ستسمح لهم بوضع حدّ لمنفاهم، وأخص بالذكر آلاف الإطارات الشابة والجامعيين الذين لا يُعتَرف بشهاداتهم الجزائرية ولا بخبراتهم، فيضطرون في غالب الأحيان إلى الاشتغال في وظائف لا علاقة لها بشهاداتهم ولا بخبراتهم من أجل كسب العيش، وأحيانا في ظروف مهينة. إنّ ملاءمة قانون الخدمة الوطنية بالنسبة لهؤلاء يعدّ عنصرا مهما قد يُسهّل عودتهم إلى بلدهم وإعادة إدماجهم. ولأخواتي المهاجرات، أعبر عن تقديري وإعجابي لدورهن البارز في الحفاظ على القيم والتقاليد التي تُشرّف وتمجّد شعبنا. وفي هذا الصدد، فإن العلاقات المتينة والمنتظمة بين مهاجرينا وبلدهم الأصلي هي ضرورة حتمية أولي لها اهتماما خاصا.

ولهذا، فإنني سأعمل كي تولي مُمثلياتنا الديبلوماسية والقنصلية أهمية كبيرة للمشاكل التي يتلقاها مهاجرونا في حياتهم اليومية. يجب أيضا العناية بمسألة النقل خاصة في العطل والمواسم الدينية كي يتمكن المهاجرون من زيارة وطنهم في ظروف حسنة ومواصلة الحفاظ على العلاقات الأسرية، وعدم نسيان جذورهم».

هكذا إذا، قمت بزيارة 35 ولاية. الملاحظة العامة الأولى : الاستقبال الشعبي الحقيقي الذي حظيت به في الشوارع أو أثناء التجمعات (مع حضور غالب للشبان والمعلمين). لم ألاحظ في أي ولاية لامبالاة أو تردّد، ولا أي سلوك عدواني تُجاهي. ولم أسمع في أي تجمع كلمة نابية. لقد فشل فشلا ذريعا أولئك الذين عملوا المستحيل من أجل محوي من ذاكرة الشعب. وفي هذا الصدد، وبرغم أن طاقم حملتي حدّد شعارا يتناسب مع مواقفي المعروفة، «طالب الإبراهيمي رئيس جميع الجزائريين»، إلا أنّ شعارا آخر صدح في جميع المدن، في القاعات وفي الشوارع : «بن باديس، بن باديس، طالب هو الرئيس»، شعار يحدّد نسبيا وتوجها أطالب بهما.

الملاحظة الثانية العامة : غياب كلي للسلطات المحلية خلال جميع تنقلاتي. لا والٍ، ولا رئيس دائرة ولا رئيس بلدية تجشّم الحضور لاستقبالي. ومع ذلك، يجب عليّ الاعتراف بأن بعض مسؤولي الأمن التابعين للمديرية العامة للأمن الوطني أظهروا، ليس فقط حيادهم، بل تعاطفا واضحا معي. ومن جهة أخرى، كيف لا نتعرف على هوية مرشح السلطة حينما نلاحظ أنه يُستَقبل، كما لو كان هو الرئيس الفعلي للبلد، أو على الأقل كمُمثل للسلطة. توضَع جميع وسائل الولاية تحت تصرفه وعلى مرأى ومسمع الجميع : قاعات الاجتماعات ووسائل النقل والإقامات الرسمية، دون الحديث عن الموظفين الذي يسرّحون من العمل لحضور تجمعاته، وكذا أطفال المدارس والثانويات

والجامعات لملء قاعات التجمعات، وممثلون من الجيش في استقباله أو طائرات الهليكوبتر في بعض الولايات تحلق فوق سيارات وفد المترشّح، يجدون يوميا على مكاتبهم ملفا صحفيا حول مرشح السلطة، ودعوة شبه رسمية إلى حضور تجمعاته.

الملاحظة العامة الثالثة: الهوة السحيقة بين قيادات الأحزاب المدجّنة في العاصمة ومناضلي القاعدة الضائعين داخل البلد، الأقرب إلى اهتمامات وطموحات المواطنين. كثير من هؤلاء المناضلين، من حماس والنهضة وجبهة التحرير والتجمع الديمقراطي، يشتغلون مع مناصري حملتي بلا عقدة ولا حسابات مضللة.

الملاحظة العامة الرابعة: تنظيم لجان مساندتي زيارات إلى واحدة من المدارس العديدة التي أسّسها والدي في الأربعينيات، في الفترة الاستعمارية. إنها طريقة للتأكيد على أن أفعالنا تندرج ضمن الوفاء والاستمرارية. والشيء الذي زادني حبورا وأثّر فيّ كثيرا، هي صيحات المواطنين في الشوارع (بالأخص في بعض ولايات الغرب الجزائري): «نحن معك لأننا عرفنا والدك».

الملاحظة العامة الخامسة: قناعة مناصريي بأنّ انتخابات الدور الأول ستضعني في المرتبة الأولى. من حسن حظي أن الفكرة عابرة، وأنني لا أنسى واقع السلطة في الجزائر.

هكذا إذا، قمت بزيارة 35 ولاية. دشّنت هذه الرحلة الطويلة بمجرّد قبول المجلس الدستوري الرسمي ترشحي للرئاسيات، أولا بوقفة خشوع على قبر والدي المدفون في العاصمة، ثمّ إلى مقبرة العالية حيث ترحّمت على روح الأمير عبد القادر، ثمّ في مربع الشهداء حيث كانت لي وقفة خاصة على قبر هواري بومدين، رجل الدولة الكبير والصديق أيضا. في اليوم نفسه،

انتقلت إلى قسنطينة حيث وقفت خاشعا على قبر صديق والدي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، أحد الوجوه الكبرى للوطنية الجزائرية، الذي أدّى دورا حاسما في المقاومة الثقافية والروحية ضد الاستعمار الفرنسي، وفي تحديد ملامح الهوية الجزائرية.

عشية الانطلاق الرسمي للحملة الانتخابية، تمّ تشكيل لجنة تنسيق تتمثل مهمتها في مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية، وتتشكل من مُمَثلي أربعة مترشحين. أردنا لهذه اللجنة أن تكون «شاملة وإجبارية»، وقد تقرّر تأسيسها تطبيقا لبنود الميثاق الانتخابي الذي أصدرَتْه ووقّعته في 25 فيفري مجموعة 5+3، التي تقلّص عدد أعضائها بعد الانسحاب المتتالي لقياديي حماس وحزب العمال (لم يقبل المجلس الدستوري ترشحهما للانتخابات الرئاسية) ، ولبن بْعيبَش الذي تمّت تنحيته من على رأس التجمع الوطني الديمقراطي، واستخلافه بخصمه، رئيس الحكومة السابق.

في 24 مارس، كنت في مستغانم، حيث زرت مقر لجنة مساندتي، ثم قمت بجولة في شوارع المدينة. توقفت في عين تموشنت لزيارة انتبَه لها مراسلو الصحف. «إنها زيارة حي مصطفى مولاي المشهور، حي شعبي، حيث تمكنت لجنة المساندة من جمع 1.500 توقيع في ظرف قياسي وبكل سهولة. ولم تكن المهمة سهلة لبقية المترشحين في هذه المدينة حيث يملك المترشح أحمد طالب الإبراهيمي لجنة مساندة ذات فعالية أكيدة»، هكذا علّق مراسل صحفي محلي. في المساء، كنت في وهران، في فندق «رويال»، حيث استقبلت ممثلين عن المجتمع المدني: أطباء ومحامون ومهندسون ومعلمون وأئمة، إلخ... وحدهم رجال الأعمال برزوا بغيابهم. التقيت بصحفيي الغرب الجزائري في مؤتمر صحفي مرتجل. استقبلت أيضا عائلات المفقودين في جوّ بلغ فيه التأثر أقصاه.

في 25 مارس صباحا، زرت الأحياء الأكثر بؤسا لثاني مدينة في البلد. ذُهِلت من الهلع المادي والمعنوي المستشري : عمارات على وشك الخراب، وجوه على وشك اليأس !

ينبغي الإشارة إلى أن الطبقة المتوسطة التي كانت محل افتخارنا في السبعينيات والتي كانت تمثل قسطا معتبرا من السكان، قد اختفت. اليوم، يتعايش البؤس الصارخ مع الثراء الفاحش. ولكي نتأكّد من ذلك، فما علينا إلا أن نمر من بنايات سيدي الهواري الهشّة إلى المساكن الأميرية في كناسْتيل ! على الساعة 11، تمّ تنظيم تجمع للمناصرين في قاعة المغرب التي امتلأت عن آخرها، حيث ألقيت أول خُطَب حملتي. ولاحظتُ أنّ عددا كبيرا من العائلات رفعت ملصقات بها صور المفقودين، ولم يحدث ذلك صدفة. ولم يكن اختيار وهران كأول محطّة لحملتي الانتخابية اختيارا عفويا، وإنما له دلالات جلية. إنها ثاني مدينة جزائرية، بعد العاصمة. وهي عاصمة الغرب الجزائري، وهي تشعر حتما بالإقصاء والتهميش، شعور أجّجه السياسيون. أمقت الجهوية، وفي كل الوزارات التي اشتغلت بها، لم يكن اختيار مساعدي يقوم على أساس أصولهم أو مكان ولادتهم، وإنما على أساس الكفاءة والأخلاق العالية. طبعا، قد تسبَّب لي ذلك في خلق عداوات كثيرة في بعض الأوساط، ولكنه كان اختياري الذي أعتز به.

وصلت تلمسان مساء 25 مارس، حيث التقيت أعضاء لجنة مساندتي في مقر مداومتهم. كان الوقت مساءً، وكم كانت بهجتي كبيرة وأنا أجد نفسي في المدينة التي قضيت فيها طفولتي. خاصة حينما أرى البنايات التي درست فيها سنواتي الأولى : دار الحديث ومدرسة ديفو ومتوسطة دو سْلان. بمجرد وصولي، استقبلت ممثلي المجتمع المدني. ولم أندهش من نوعية ومستوى الأسئلة المطروحة، نظرا للتقاليد الفكرية التي عرفت

مدينة تلمسان كيف تحافظ عليها طوال تاريخها. أدّى لي ممثل جبهة القوى الاشتراكية زيارة مجاملة. وهو الفعل الذي تكرّر في ولايات عديدة. ومن جهتي، لم أفوّت فرصة لأسلّم على ممثلي هذا الحزب في مداوماتهم، وقد لاحظت تعاونا أخويا بينهم وبين لجان مساندتي.

في 26 مارس، أقمت تجمعا شعبيا في دار الثقافة بتلمسان التي سبق لي أن دشّنتها قبل عشرين سنة أيام كنت وزيرا لإعلام والثقافة، وكان ذلك قبل الصلاة في الجامع الكبير.

عدت إلى الجزائر العاصمة في 27 مارس، حيث قمت بزيارة مركز العجزة بدالي إبراهيم، ومصلحة طب الأطفال في مستشفى بني مسوس، وكذا حي سيدي يوسف الذي عانى كثيرا من العنف الإرهابي. وهناك، ندّدت وأمام الكاميرات بالإرهاب، موضحا أن العفو العام الذي أدعو إليه لا يخصّ أولئك الذين تلطّخت أيديهم بدماء الأبرياء.

في 28 مارس صباحا، أخذت الطائرة إلى قسنطينة، ثم عبر الطريق، لزيارة كل من عين مليلة وعين الفكّرون وعين البيضاء ومَسْكيانة وأم البواقي، حيث حظيت باستقبال حار من قبل لجان مساندتي والمواطنين.

في 28 مارس مساءً، كنت في مدينة تبسّة حيث أقمت تجمعا في قاعة المغرب، ولم تغطّه التلفزة الوطنية، خلافا للبرنامج الذي نشرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية، التي نصّت على التغطية العادلة لنشاطات المترشحين. وبقي احتجاجنا حول هذا الغياب للتلفزيون العمومي بلا ردّ، مثلما حدث مع جميع الاحتجاجات الأخرى التي قدّمناها في الأيام الموالية، ما أدّى بي إلى أن طلبت من ممثلي في هذه اللجنة أن يجمّد عضويته، إلى حين التشاور مع المترشحين الآخرين الذين كانوا هم أيضا ضحايا لنفس المعاملات الإقصائية.

في 29 مارس، أقمت تجمعا في ملعب بن عبد المالك رمضان في قسنطينة حيث أعلنت أمام عشرة آلاف من المناصرين الواقفين برغم هطول الأمطار : «نريد بناء جزائر لا تعرف الخوف ولا الجوع، جزائر بلا الآفات التي تنخر المجتمع، بالأخص الرشوة والتسوّل والبغاء والمخدرات».

في 30 مارس، أقمت تجمعا بمدينة سكيكدة، في قاعة بحي 20 أوت 1955. كتب مراسل جريدة *Le jeune indépendant* ما يلي : «وجد المترشح المستقل نفسه، مثل تجمعاته السابقة، أمام حشد كبيرا من الأنصار». في طريقي نحو عنابة، ألحَحْت على زيارة المركز الثقافي لمدينة عزابة، الذي أسّسه وجه من وجوه الثورة، المرحوم عليّ منجلي.

في العاصمة، بدأت اللجنة «المستقلة» لمراقبة الانتخابات تثير بعض التساؤلات حول حيادها. قدّم لي ممثلي الأستاذ رشيد لوراري حوصلة حول أعمالها، وعرض عليّ مشروع رسالة، يقترح، مع ممثلي كل من آيت أحمد وجاب الله، إرسالها ابتداء من نهار الغد، أي في 31 مارس، إلى رئيس اللجنة. في رسالتهم، طلب الثلاثة تسجيل ثماني نقاط في جدول أعمال اجتماع اللجنة المقبل (التأكّد من القوائم الانتخابية وصيغة حماية صناديق الاقتراع في مكاتب انتخاب عناصر الهيئات النظامية والقنصليات وتجاوزات وسائل الإعلام العمومية ودراسات خصوصية لأماكن الاقتراع...) وقد دعّمنا هذه المبادرة برسالة مشتركة إلى وزير الداخلية أرسلها مُديرو حملاتنا.

في 31 مارس، أقمتُ تجمعا في عنابة. ربما، كان الاستقبال الشعبي الأكثر حماسا ومضيافا طوال حملتي. كانت قاعة «الصفصاف» الواقعة في ضاحية المدينة غاصة عن آخرها. قلت منبّها : «التلفزة الوطنية لا تقوم بدورها. وهو الدليل على أن الإدارة بدأت عملية التزوير»، وحذرت من أن «التزوير سيزيد الأزمة تفاقما وأن نتائجه ستكون دراماتيكية».

في اليوم نفسه، أصدرت مداومتي الانتخابية بيانا ظرفيا حول «التغطية المنحازة» للتلفزة الوطنية منذ انطلاق الحملة. ويتمثل هذا الانحياز في ثلاث نقاط واضحة: لم يتم تصوير مترشحنا وسط الجمهور، خلافا لما تفعله مع البعض، حيث تصور الكاميرا جمع الحضور داخل القاعات؛ إذاعة مقاطع عادية وفي موضوعات غير ذات أهمية من تدخلاته؛ وأخيرا، لا يتمّ تغطية بعض النشاطات المهمة للمترشح، خاصة تلك التي يحضر فيها مناصروه بأعداد كبيرة.

في 31 مارس مساءً، أعود إلى الجزائر العاصمة عبر الطائرة كي أتمكن من الذهاب في يوم الغد إلى مدينة المدية عبر البرّ، لإقامة تجمع كبير في القاعة المتعددة الرياضات.

في 2 أفريل، أقمت تجمعا في الوادي (مدينة الألف قبّة) في الصباح، وبعد الظهر في مدينة تُقُرْت. في الصباح، نشرَت بعض اليوميات فقرات من الرسالة التي بعثتها نهار أمس للصحافة، حيث أكّدت فيها على «الأهمية والاعتبار اللذين أوليهما للاتصال باعتباره قطاعا ثقافيا وحضاريا في عالم أضحى اليوم، في فترة قصيرة، كونيا ومحليا في آن واحد». وختمت: «أؤكّد في هذا المضمار على الأهمية القصوى في أن أرى هذه المهنة تنتظم في إطار احترام تعددية الأفكار والبرامج، لتصبح محاورا ذات مصداقية وشريكا قويا في علاقاتها مع السلطة العمومية. ينبغي السهر، عبر إطار مناسب للتفكير، على أن يعدّ المهنيون لأنفسهم ميثاق أخلاقيات المهنة، يحدّد واجباتهم، ويسمح للصحافة بأن ترتفع بشرف فوق كل العوارض والأفكار المسبقة والمصالح الضيقة واللوبيات والدوائر المشبوهة الأخرى. إن قناعتي هي أن المهنة بحاجة إلى قانون أخلاقي لا إلى قانون جزائي.

في 3 أفريل، أقمت تجمعا في بسكرة صباحا وفي باتنة ظهرا. وفي

عاصمة الأوراس التي اندلعت فيها أولى شرارات ثورة التحرير في 1 نوفمبر 1954، قمت بزيارة إلى أرملة وأبناء أحد أكبر وجوه ثورة التحرير: مصطفى بن بولعيد. في خطابي، نوّهت بذكراه، وبذكرى جميع الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة. تميّز الجمهور في القاعة المتعددة الرياضات بحضور جمع غفير من النساء، في حشد بشري مزدحم. وكان مناضلو حركة حماس حاضرين بأعداد ملحوظة. صاح متدخل: «إذا بقيت باتنة والأوراس وفية لعهد الشهداء، فلا خوف على الجزائر». وتَحْت رعد من التصفيقات الحارة، انتابني إحساس قوي من التأثر.

في 4 أفريل، توقفت في مدينة بريكة وألقيت كلمة مختصرة في قاعة سينما، ثم واصلت الطريق إلى المسيلة، حيث حرمتني السلطات المحلية من استخدام الكراسي التي وضعتها تحت تصرف بوتفليقة نهار أمس فقط. ألقيت خطابي أمام جمهور جالس على الأرض. كلمت وزير الداخلية عن الموضوع، حينما التقيته صدفة بعد يومين في مطار الجزائر العاصمة.

عند الظهيرة، أقمت تجمّعا في برج بوعريريج. ثم أكملت طريقي نحو الجزائر العاصمة حيث عقد اجتماع في ذلك المساء في مقر جبهة القوى الاشتراكية، الذي جمع المترشحين عبد الله جاب الله ومولود حمروش وممثل آيت أحمد الذي أصيب بوعكة صحية ونُقل إلى المستشفى، وأنا. في ذلك اللقاء، اتخذنا قرار دعوة كل من المترشحين مقداد سيفي ويوسف الخطيب إلى اجتماعنا المقبل. وستُعرف هذه النواة باسم «جماعة الستة».

في 5 أفريل، بكّرت للذهاب عبر الطريق إلى مدينة سطيف من أجل إقامة تجمع على العاشرة صباحا. وقد فاجأتني الفقرة الأولى من خطابي حينما قلت: «كيف يحدث لي أن أضعف في كل مرة أزور فيها مسقط رأسي، أنا الذي لم أضعف أبدا أمام السلطات الاستعمارية، ولا أمام السلطات الجزائرية

المستقلة حينما اعتقلتني وأهانتني؟ » فبعد زيارة إلى رأس الواد، مسقط رأس والدي، تناولت غدائي في العلْمة حيث التقيت بلجنة مساندة جدّ حيوية، وبعد ذلك توجهت إلى قسنطينة حيث أخذت الطائرة للعودة إلى الجزائر العاصمة.

في 6 أفريل، وبعد زيارة إلى آيت أحمد في المستشفى (ولله الحمد لم تكن حالته الصحية تشكل أيّ خطورة)، قمت بجولة في المدن المجاورة للعاصمة : مفتاح والأربعاء وبوفاريك والعَفْرون وموزاية قبل الوصول إلى البليدة حيث كان التجمع مبرمجا في منتصف النهار.

عدت إلى العاصمة بعد الظهر حيث سجلت لقاءً صحفيا مع القناة الأولى للإذاعة الوطنية باللغة العربية. في المساء، أخذت الطائرة باتجاه غرداية حيث قامَت بزيارتي وفودٌ من سكان الجنوب.

لقد حثني حرصي على التنبيه عن كل حالة تزوير لضمان اقتراع شفاف إلى بعث رسالة في اليوم نفسه إلى عميد مسجد باريس، أشرت فيها إلى «المشاركة الحيوية في الحملة الانتخابية لصالح أحد المترشحين يقوم بها أعضاء من المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا»، وهو رئيس هذا المجلس. ذكّرته بأنّ «هناك معلومات تتقاطع مع ما نشرته بعض الصحف، بأن أحد المتعاونين المقربين منكم يستخدم اجتماعات المجلس كفرصة لتمرير تعليمات لصالح نفس المترشّح». «كما أشير إلى أنه، ومنذ وصول شخص إلى مسجد باريس، مترشح سابق في الانتخابات المحلية تحت راية حزب معروف لتطرفه المعادي للإسلام، وأن مليشياته ضالعة في عمليات قتل، وقد ساهم كثيرا في تسْييس مكان العبادة». «أن يكون للمتعاونين معكم قناعات سياسية، يُفرِح كل ديمقراطي نزيه، ولكن أن يستعملوا المسجد والدين لأغراض حزبية، هذا يتناقض مع روح ورسالة «الميثاق» الذي أصدرتموه لإعلان فصل السياسي عن الديني.

كما بعث معاونيي في باريس رسالة إلى المجلس الأعلى للسمعي البصري في فرنسا ليحتجوا ويندّدوا بانحياز فاضح لإذاعة جَمْعَوية، تتحكّم فيها مصالح الأمن الجزائرية، لصالح مرشح السلطة.

في 7 أفريل صباحا، قمت بزيارة المجموعة الإباضية حيث دار نقاش حول التراث التاريخي لبلدنا، الذي أنسانا الراهن والظرفي وذكرنا كم عملت هذه المجموعة من أجل الدفاع عن ثوابت الأمة والحفاظ على قيم الصرامة والعدالة والتضامن. أقمت تجمعا شعبيا في غرداية صباحا، وفي الأغواط ظهرا.

في 8 أفريل، زرت باكرا مدينة أفلو حيث قضى والدي ثلاث سنوات (1940-1943) منفيا تحت حكم فيشي، وبعد ذلك تجمعا في مدينة الجلفة في منتصف النهار، ووقفة أخرى في حاسي بحبح وعين وسارة والعودة إلى العاصمة.

في 9 أفريل، رحلة إلى وهران عبر الطائرة، أقمت تجمعا في معسكر على العاشرة صباحا، وفي سعيدة على الثانية زوالا، وبعد ذلك زيارة سيدي بلعباس، حيث اجتمعت بأعضاء لجنة مساندتي وألقيت كلمة من شرفة المداومة على مجموعة من الأنصار.

قضيت الليل في بوحْنيفية، محطة المياه المعدنية الساخنة، وفي الغد أقمت تجمعا في غليزان، ثم في الشلف في ساحة المدينة العمومية. عدت إلى الجزائر عن طريق البرّ، وفي الظهيرة، ألقيت كلمة على تجمع من الطلبة في قاعة الأطلس ثم التحقت بنادي الصنوبر لتسجيل حصة تلفزيونية.

في 11 أفريل، سافرت إلى عنابة عبر الطائرة. أقمت تجمعا في سوق أهراس صباحا، وفي قالْمَة ظهرا. وفي مدينة هواري بومدين، استذكرت سيرة الرجل الذي أدّى دورا أساسيا في بناء جيش حديث وأرسى أسس

دولة قوية واقتصاد متين، والذي رحل مبكرا دون أن يتمّم مشروعه. قضيت الليلة في فندق البانوراميك في قسنطينة.

في 12 أفريل، آخر يوم الحملة، وكان يوما استثنائيا. أقمت تجمعا في الصباح بمدينة جيجل، وبجاية ظهرا. إن الطريق الذي يربط بين المدينتين يمنح للزائر مناظر طبيعية من أروع ما تراه عين البشر، وأحلم برؤية إقامات سياحية تنافس ما هو موجود على حواف حوض المتوسط. في الخامسة زوالا، أصل مدينة تيزي وزو، إلى دار الثقافة التي دشّنتها قبل عشرين سنة. وعند السادسة والنصف، كنت عائدا إلى الجزائر العاصمة، حيث أقمت آخر تجمع حملتي في قاعة الأطلس.

من حسن حظي أنه لم يحدث أي حادث مرور خلال كل تنقلاتي، برغم تدفق الحشود في بعض الولايات. يجب أن أنوّه هنا بمجموعة حراستي المقرّبة التي تصرفت باحترافية كبيرة، وسلوك مثالي.

الانسحاب من السباق

يجب الاعتراف بأنّ الحملة، على مستوى وسائل الإعلام، قد أثارت كثيرا من الآمال : رؤية المترشحين السبعة يتكلمون بحرية في التلفزيون والإذاعة في إطار حصص خاصة، مقسّمة بالتساوي عليهم جميعا، وقد تركت الحملة إحساسا بأنّ ريحا حقيقية من الديمقراطية تهبّ على الجزائر. وكان كثير من المتفرجين التونسيين يتابعون حصَص النقاش باهتمام ملحوظ. كنا نحسّ بأنفسنا نحمل مسؤولية جهوية تتناسب مع رؤيتنا لبناء المغرب الكبير، باعتبارنا رجالا سياسيين نطمح إلى إرساء ديمقراطية حقيقية.

صحيح أنّ تغطية تجمعات المترشحين لم تكن متساوية. على سبيل المثال، يُسمَح لأحزاب الموالاة الأربعة التي تساند السلطة (جبهة التحرير،

حماس، النهضة، والتجمع الوطني الديمقراطي)، وكذا للمركزية النقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) بالإسراع إلى مساندة مرشح السلطة، فيما مُنعت الأحزاب التي تساند المترشحين الآخرين من الظهور في التلفزيون العمومي. صحيح أن التلفزة طمست كل اللحظات الكبيرة من حملتي: الاستقبال الحار في عنابة والشلف وسعيدة والأغواط؛ كما أن هذا التلفزيون لم يبث تجمّع تبسّة الكبير، ولم تنفع احتجاجاتنا لدى اللجنة «المستقلة» لمراقبة الانتخابات التي أصبحت علبة تسجيل فقط. مع أن المعيّن على رأسها رجل بسمعة دولية، رئيس سابق لمحكمة العدل الدولية بلاهاي، قد أثار كثيرا من الآمال وأعطى الانطباع بأن هذه الانتخابات ستكون فعلا حرة ونزيهة. ولكن عموما، يمكن القول إنه، في الفترة ما بين 24 مارس و10 أفريل، صدَّق الجزائريون، الذين امتلأوا أملا بالمستقبل، مرّة أخرى بخرافة «الانتخابات النزيهة والشفافة».

ابتداء من 10 أفريل، مع بداية انتخاب عناصر الهيئات النظامية (الجيش ومصالح الأمن ومجموعات الدفاع الذاتي) واقتراع المناطق المعزولة في جنوب البلاد والمهجر، التي تسبق دائما الاقتراع الرسمي بأيام قليلة، بدأت تصلنا أخبار مؤكّدة تتعلق بتزوير فعلي، حاشد ومتعدد الأشكال. بدا كما لو أن آلة التزوير التي كانت خجولة في البداية، تحولت تدريجيا إلى شلال هادر يَجرف في زحفه كل شكل من أشكال التردّد والمقاومة. ولا يمكن التشكيك في مصداقية أصحاب هذه الأخبار: خبر جاءني من ولاية تؤكّد تلقي تعليمات إجبار كل عسكري على أن ينتخب ثلاث مرات: مباشرة في مقر عمله، وبوكالة في مسقط رأسه وخلال مهمة وهمية. كما اخبرتني ولاية أخرى أن عدد أوراق الاقتراع باسم مترشح السلطة تفوق بـ25 بالمائة عدد أوراق باقي المترشحين، وأن بطاقات الناخب بيضاء بها

طابع البلدية تنتقل من يد إلى يد. وأخبار من ولاية أخرى مفادها أنّ بمدخل ثكنتها، يقف ضابط ويوزع ورقة اقتراع واحدة على العساكر المصطفين في طابور طويل. وأخيرا، في ولاية أخرى، أرسلوا لي صورة برقية سرية صادرة عن الوالي نفسه يأمر رئيس بلدية معيّنة باستخدام جميع الوسائل لتفضيل مرشّح السلطة خلال عملية فرز أصوات الاقتراع. وزيادة على هذا، وفي أماكن كثيرة، حينما يتقدّم ممثلون عني إلى بعض الثكنات ليقوموا بدور المراقبة مثلما ينص عليه القانون، يجيبونهم أن عملية الاقتراع قد انتهت وشُمّعت الصناديق.

خلال تدخلي التلفزيوني في 19 مارس، كنت حذّرت الرأي العام ضد السبل الثلاثة التي تمكّن السلطة من تزوير نتائج الاقتراع والتشويش على مصداقيته: الصناديق المتنقلة التي يصعب مراقبتها واقتراع الهيئات النظامية و«انتخاب الأمن»، المفهوم المستحدث في انتخابات 1995 الرئاسية، الذي يسمح بمضاعفة عدد المسجلين، وبالتالي المنتخبين، بحوالي ثلاثة ملايين.

وكنت في تجمعاتي عبر الولايات، حذّرت مناصريي أنني أحافظ على ترشحي ما دمت مقتنعا بوجود تيارين بين «أصحاب القرار»، واحد لصالح الحياد، والثاني لصالح مترشح معيّن. ولكنني، وفي اليوم الذي سأتأكّد بأنّ التيار الثاني قد انتصر على الأول، سيكون لي رأي آخر. كما أنني عبرت عن نفس المخاوف في جريدة (ليبرتي) يوم 8 فيفري 1999، أي قبل خمسة أيام من الإعلان الرسمي لترشحي: «إذا اتّضح، في مرحلة ما من المسار الانتخابي الجاري، بأنّ اللعبة قد حُسِمت، وأن الإدارة مصرة على التزوير لصالح المترشح الذي تزكيه، وأن رئيس الدولة يبقى مكتوف الأيدي ولا يستجيب للنداءات التي ترسَل إليه، حينئذ، ستُتّخذ القرارات المناسبة، في

الوقت الأنسب، وستكون قرارات جماعية مثلما أتوقّعها أن تكون».

إن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو الآتي : لماذا في 10 أفريل، أسرعَت آلة التزوير الجهنمية من وتيرتها؟ لقد سمحت لي كل التقاطعات التي قمت بها بتكوين عناصر الجواب. يبدو أن عنصرين أساسيين لعبا دورا حاسما في تغيير «أصحاب القرار» لموقفهم في التزام الحياد. أولا، لقد تفاجأوا بالاستقبال الجماهيري الحار الذي حظيت به في كل الولايات التي زرتها، وألقيت بها خطابا، واتصلت عن قرب بالمواطنين. ثانيا، أصيبوا بخيبة أمل إثر نتائج سبر الآراء الذي نظموه بطريقة سريّة (الأول عن طريق قناة الأمن العسكري، والثاني قام به الأمن الوطني) . وكانت نتائج سبر الآراء في الهيئتين تؤكّد أن أحمد طالب الإبراهيمي سيتقدّم عبد العزيز بوتفليقة في الدور الأول بنسبة عريضة. كيف يمكن في هذه الحال إقناع الرأي العام الدولي بفوز بوتفليقة في الدور الثاني، علما أن الفائز الثالث في سبر الآراء وهو حسين آيت أحمد لا يمكنه إلا أن يحول أصواته إلى طالب الإبراهيمي في الدور الثاني؟ ينبغي لي أن أذّكر هنا أن يومية *Le jeune indépendant* سبق لها أن نبّهت في طبعتها ليوم 14 مارس 1999 أنه وحسب «سبر آراء أجراه المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، سيكون المترشح أحمد طالب الإبراهيمي على رأس قائمة المترشحين في الدور الأول بنسبة 24 بالمائة من نوايا الانتخاب، أمام حسين آيت أحمد بـ18 بالمائة وعبد العزيز بوتفليقة بـ16 بالمائة...»

في 12 أفريل، يوم اختتام الحملة الانتخابية، أصدر مديرو الحملات الانتخابية للمترشحين الأربعة آيت احمد وحمروش وجاب الله وطالب الابراهيمي، بيانا صحفيا مشتركا ينددون فيه بحالات تزوير عديدة : تحويل مكاتب اقتراع الهيئات النظامية إلى مكاتب متنقلة؛ وضع سيارات

غيـر صـالحـة للسير فـي الأماكن الوعرة بالجنوب أمـام المراقبين، مما جعل عمليـة متابعتهـم لسـيارات التويوطـا الرسـمية التـي تحمـل صنـاديق الاقتـراع لمراقبتهـا مسـتحيلة.

فـي المسـاء، عـاد المترشـحون إلـى العاصمـة. تأجل الاجتمـاع الـذي كان مقـررا فـي العاشـرة ليـلا بسـبب غيـاب مترشـح تأخـر بعنابة ولم يجد وسـيلة نقـل بالطائـرة إلـى العاصمة.

فـي 13 أفريـل، اجتمعنـا فـي مقـر جبهـة القـوى الاشتراكية علـى الثالثـة زوالا، وكنـا سـتة مترشـحين. تبـادلنـا الأخبـار التـي بحوزتنـا حـول عمليـات التزويـر الشـاملة التـي تتشـابه فـي جميـع الولايـات، وأن الظاهـرة تجـاوزت كل مـا كنـا نتوقعـه. وأبـرز مثـال أن مصـالـح الأمـن الكبـرى (الأمـن الوطنـي، الـدرك الوطنـي) التـي بـدت فـي البدايـة أنهـا تميـل إلـى الحيـاد، اتّخـذت موقفـا منحـازا علانيـة إلـى مرشـح السـلطة بإرسـال تعليمـات لعناصرهـا فـي هـذا الاتجـاه. اقترحـت إذا أن الجـواب الأنسـب علـى هذا الانحـراف الخطير للسـلطة هو اتخاذ أحد الإجراءات الثلاثة الآتية والتي أذكرهـا حسـب ترتيب أهميتهـا : انسـحاب المترشـحين، وعلـى الانسـحاب أن يكون جماعيا؛ تنظيم مسيرة وطنية ضد التزوير؛ وأخيرا الانسـحاب من اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، وهو فعل رمزي ذلك أنّ ممثلي وممثل آيت أحمد كانا قد انسـحبا منذ أيام. وقد وافق على الاقتراحات كل من يوسـف الخطيب وجاب الله وجمـال زنـاتـي (النـاطـق باسـم آيـت أحمـد). ذهـب يوسـف الخطيـب إلـى القول بأن الانسـحاب من السـباق واقع بالفعل مهما تكن نتائج هذه المبادرة المشـتركة. أمـا حمـروش، الـذي دعّمـه مقـداد سيفي، فاقترح طلب مقابلة مع رئيـس الجمهوريـة أمـلا فـي ردّ فعـل إيجابـي للقاضـي الأول فـي البـلاد الـذي كـرّر وعـوده السـابقة ملحـا علـى أن الانتخابـات سـتكون «نظيفـة ونزيهة».

بعثنا طلب الاستقبال مع الرئيس زروال عل السادسة مساء، مع إصدار بيان مشترك في الآن نفسه : «نحن، المترشحين للانتخابات الرئاسية : حسين آيت أحمد ويوسف الخطيب وأحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش ومقداد سيفي وعبد الله جاب الله[1]، المجتمعين في 13 أفريل 1999 في الجزائر العاصمة، نصرح بما يلي : تشكل مشاركة كل واحد منا في هذه الانتخابات مساهمة مجسّدة وإيجابية من أجل السماح للجزائريات والجزائريين باختيار رئيسهم بكل حرية وفي إطار ديمقراطي وتنافسي؛ فبرغم الضمانات والالتزامات التي أعطاها السيد رئيس الجمهورية وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي المتعلقة بانتظام هذه الانتخابات ونزاهتها، فإن كل المعلومات التي بحوزتنا تؤكّد على أنّ التزوير قد بدأ في المكاتب المتنقلة والمكاتب الخاصة؛ لهذا نطلب بإلغاء نتائج هذه المكاتب. ونظرا لخطورة الوضع، طلبنا مقابلة استعجالية مع السيد رئيس الجمهورية. وفي نهاية هذه المقابلة، سنتّخذ الموقف النهائي المناسب».

نهار يوم الغد، أي في 14 أفريل، اجتمعنا من جديد في مقر جبهة القوى الاشتراكية على الساعة 12. في ذات اليوم صدر بيان من رئاسة الجهورية وبثّه وكالة الأنباء الجزائرية يخبرنا بأن طلبنا لمقابلة الرئيس مرفوض وعلى المترشحين الستة، إن كانت لهم مطالب، أن يعبروا عنها أمام المجلس الدستوري. لم تكن مفاجأة لنا. وقد أثبت الرد أن كل شيء معدّ سلفا ولا شيء قادر على تغييره.

---

(1) حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية ومن القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني.
يوسف الخطيب، قائد سابق للولاية الرابعة وعضو سابق لمجلس الثورة.
مولود حمروش وزير أول سابق.
مقداد سيفي، وزير أول سابق.

وأمـام هـذا الرفض، قـرّر المترشـحون السـتّة الانسـحاب مـن السـباق الرئاسـي، وتنـاقشـوا مـع معاونيهـم الحـاضريـن حـول تفـاصيـل البيـان الـذي ينتظـره خـارج المقـر أكثـر مـن مائـة صحفـي مـن وسـائل الإعـلام الوطنيـة والدوليـة. تأخّـر حفـل التوقيـع علـى البيـان بحوالي سـاعة بسـبب تأخـر مقداد سـيفي الـذي التحـق بنـا علـى الثانيـة زوالا وشـرح لنـا أنه تأخـر بسـبب لقاء مع رئيـس الحكومـة الـذي حـاول إقنـاعـه بعـدم الالتحـاق بنـا.

وخـلال مؤتمـر صحفـي، أعلنّـا عـن البيـان المقتضـب الـذي سيؤشـر علـى تاريـخ ولادة الديمقـراطيـة فـي بلادنـا. وكـم كانت مفـاجـأتنـا كبيـرة عند قـراءة النقطة الثالثة المتعلقة بانسحاب المترشحين الستة الجماعي حينما تعالت التصفيقـات الحـارة مـن جميـع الجهات؛ كمـا لو أننـا كنـا فـي «تجمّـع سياسـي»، مثلما علقت عنه يومية وطنية نهار الغد. إن النقاط الثلاث الأولى من البيان واضحة وتسـتحق الذكـر هنـا :

«نعيـد تأكيدنـا علـى إصـرار السـلطة إنكارهـا حق المـواطنيـن والمـواطنات في تقرير مستقبلهم باختيـار رئيسهم بكل حرية، ونحمّلها مسؤولية ما يترتّب عن ذلك.

«نعيـد تأكيدنـا علـى أن التزامـات رئيـس الجمهوريـة وقائـد أركان الجيـش الوطنـي الشـعبي بضمـان تنظيـم اقتـراع حـر وشـفاف لـم تحتـرم علـى أرض الواقـع.

«نقـرّر انسـحابنـا الجمـاعـي مـن الانتخـابـات الرئـاسية وعـدم الاعتـراف بشـرعية نتـائج هـذا الاقتـراع، وفـي هـذا الصـدد نطلـب مـن ممثلينـا الانسـحاب مـن مكـاتـب مـراكـز الاقتـراع ومـن لجـان المـراقبـة علـى جميع المسـتويات.»

كمـا قررنـا فـي الوقت نفسـه تنظيـم مسـيرة وطنيـة فـي العـاصمة احتجـاجـا ضـد التزويـر فـي اليـوم المـوالـي للانتخابـات. منعـت وزارة الداخليـة تنظيـم

المسيرة. وأمام خطورة حدوث المواجهات بين قوات الأمن وحلفائنا الذين حرموا من حقهم الأساسي في التظاهر سلميا، كلفنا وفدا من ممثلينا بإقناع المتظاهرين بالافتراق في هدوء وانتظار تعليمات جديدة. وبعد ذلك، ولمدّة أربعة أسابيع متتالية، تمّ منع هذه المسيرة. بدا كما لو أنّ السلطة تخبرنا علانية بأن الحفل قد انتهى، وأن مهزلة الديمقراطية قد انتهت أيضا، وحان وقت العودة إلى نقطة الصفر. ملاحظة : بمجرّد الإعلان عن الانسحاب الجماعي، تمّ توزيع نشريات عبر كامل التراب الوطني : قذف وتشهير بالمترشحين الستة وشتائم وتعريض بحياتهم الخاصة؛ أعطينا لأنصارنا تعليمات حازمة بعدم الرد على المضايقات والتزام الهدوء، ومع ذلك تمّ التعرض لبعضهم في بعض الولايات. ينبغي الإشارة هنا إلى أنه، وبمجرد الإعلان عن الانسحاب من السباق، غادر ممثلونا في الخارج مراكز الاقتراع، خاصة في فرنسا، حيث تمكّن مناصرو ترشحي من تغطية جميع المكاتب، وكانت القنصليات تستعد لحشو الصناديق بأوراق اقتراع مزوّرة.

لقد زعزع قرار الانسحاب آلة السلطة التنظيمية لأنها لم تتوقع مثل هذه الخرجة في كامل سيناريوهاتها المخبرية. لقد قيل الكثير حول هذا الانسحاب، مناسبته ونتائجه. أحسّ بعض حلفائي، وحتى في طاقم المتعاونين المباشرين، بمرارة كبيرة، وأنهم حرموا من الانتصار في الدقائق الأخيرة، وأنا أتفهّم شعورهم. قالوا إنه كان علينا المشاركة وقبول عملية التزوير، إلى حدود ما، والانتهاء في المرتبة الثانية بأربعة ملايين صوت، كي نشكل محورا أساسيا للمعارضة. في الحقيقة، لو لم يحدث الانسحاب، لكنا بمثابة أرانب السباق، ونُمنَع في المستقبل من الاحتجاج بـ«شرعية» السلطة الجديدة. أما بالنسبة لفوائد الانسحاب، أريد هنا ذكرها باختصار : لقد أدى الانسحاب إلى تفادي غرق الجزائر في حمام من الدماء. في 10

أفريل، أُخبِرت بأنّ السلطة العليا أعطت أمرا لجميع المدنيين المسلحين، ومنهم «عناصر الدفاع الذاتي Patriotes» (وعددهم حوالي مائة ألف) بأن يكونوا حاضرين في مراكز الاقتراع. ومن جهتي، اكتشفت، خلال تنقلي في المدن الجزائرية، أن الشباب الذين يساندونني والذين يشكلون أغلبية المراقبين، قد قرروا مراقبة الصناديق ليل نهار وبحزم ويقظة شديدة لمنع التزوير، ومثل ذلك في الخارج، وأن يكونوا حاضرين ساعة الفرز. ويؤشّر هذا الإصرار المزدوج على حتمية وقوع مواجهة بينهم وبين قوات الأمن. ولن أقبل أن أكون مسؤولا، ولو بطريقة غير مباشرة، عن إراقة دماء جديدة للجزائريين، أنا الذي أقمت حملتي على توقيف إراقة الدماء.

ومن جهة أخرى، أنا متأكّد من أنّ الانسحاب الجماعي للمترشحين الستّة في 14 أفريل يشكل تاريخا مهما لتدعيم المسار الديمقراطي في الجزائر. من المستحيل للتزوير أن يصل في الانتخابات المقبلة إلى هذه النسبة العالية. يجب على السلطة أن تعي جيدا بأن على رئيس الجمهورية أن يستقي شرعيته من الاقتراع الشعبي وحده، ودون غيره، وأن كل وسيلة أخرى ستؤدي إلى مأزق ومضاعفة أزمة البلاد السياسية. إن انسحاب المترشحين الستة له ميزة تكسير هذه الصورة الخاطئة عن النظام الجزائري، الذي يظهر واجهة ديمقراطية، ولكنه يخفي طبيعته الاستبدادية. استبداد توجد أمثلته كثيرا في العالم الثالث. اقتراع تعدّدي بمترشح واحد فقط اصحيح أنه انتصار، ولكنه مزيف لأنّه انتصار مشوب بخروقات فاضحة.

وعند نهاية هذه الحملة، تأكّد لنا التباين المؤلم بين خطورة الأزمة الجزائرية من جهة وبين تفاهة أولئك الذين يزعمون حلّها من جهة أخرى. وهم مسؤولون بالدرجة الأولى عن «العشرية الحمراء» لأنهم عجزوا عن تكوين معاينة صحيحة للوضع العام، كما عجزوا عن إيجاد الحلول المناسبة

لمعالجتها.

اقتنعوا بأن حلّ «الكل أمني» هو الأنسب وغرقوا في الوحل أكثر، ورفضوا كل انفتاح على الحل السياسي. ثم إنّ خوف فَقْد ممتلكاتهم غير المشروعة حوّلتهم إلى كائنات شرسة !

بالفعل، كان يمكن لانتخابات 15 أفريل 1999 أن تُحدث تغييرا معتبرا، استراتيجيا، وليس تكتيكيا، في معالجة الأزمة، بتشكيل بداية الحل، لو تغلّبت مصلحة الأمة، وليس مصلحة فئة معيّنة. قرّرتُ المشاركة في هذه الانتخابات لأنني كنت واعيا بأنّ الشعب يئس من الحلول الجزئية، الأحادية، المفروضة، وأنه محبط أمام أفق مسدود وأنه يطمح إلى مصالحة وطنية، البديل الوحيد ضد الإقصاء والتهميش.

شخصيا، قبلت في قرارة نفسي اصطفاف السلطة بدرجة ما إلى جانب مترشح معين. هذا ما يفسّر أنني، وبرفقة مترشحين آخرين، واصلنا الحملة ونحن نندّد بلا توقف بالتجنيد الرسمي، غير المعلن، لصالح مترشح، بتسخير كل ما لديها من وسائل : إخراج الأطفال من المدارس وتوقيف عمل الورَش والمصانع ودعم الإدارة واستخدام التهديد ضد مناصرينا، بحيث لا يزال بعضهم يدفع ثمن وفائهم.

كنت أريد أن تُترَك الحرية كاملة للشعب لأن يختار بين المترشحين والبرامج الشخص الأقدر لتولي رئاسة مصيره خلال السنوات الخمس المقبلة. ولكن مهنيي التزوير قرروا، مرة أخرى، مصادرة الإرادة الشعبية، وكانوا مستعدين للذهاب إلى آخر طرف منطقهم، حتى بمضاعفة تفاقم الأزمة.

ولهذا، إن الانسحاب الجماعي للمترشحين الستّة من السباق الانتخابي يعتبَر موقفا مسؤولا وشجاعا، جنّب البلد مزيدا من التدهور الحتمي وحمّام

دماء جديدة. وقد مكّن هذا الانسحاب من إظهار الوجه الحقيقي للنظام : طغيان يُصرّ على إظهار نفسه تحت واجهة ديمقراطية. كما أن الانسحاب يضع حجَرة في تشييد الديمقراطية الناشئة في الجزائر. بالفعل، ولأول مرة منذ الاستقلال، ترفض جماعة من الشخصيات السياسية تزكية قرار لم تشارك في صياغته وترفض المشاركة في عملية مصادرة الإرادة الشعبية. وسيبقى تاريخ 14 أفريل 1999 إذا بمثابة علَم بارز في المسيرة الطويلة والمؤلمة للديمقراطية في الجزائر.

-7-

حركة الوفاء

السياق العام

إنّ فكرة تأسيس حزب فرضَت نفسَها عليّ لمواصلة نضالي السياسي، انطلاقا من الدروس المُستخلصَة من الحملة الانتخابية والملاحظات المعايَنة على أرض الواقع. وهذا يعني أولا وقبل كل شيء انسحابي النهائي من جبهة التحرير الوطني. فليس من السهل اتخاذ قرار مغادرة حزب خُضت في صفوفه أولى تجاربي في الكفاح السياسي. ألَم أرفض تأسيس حزب لمرات عديدة منذ مغادرتي الحكومة؟ وذلك برغم الالتماسات المتعددة والمتكررة؟ إنّ القطيعة مع جبهة التحرير لا تشكل إعادة النظر في دورها التاريخي. فقيادة هذا الحزب هي التي لم تؤدِّ دورها التاريخي الذي من الفروض أن يكون بعيدا عن كل خضوع، وبالأخص بعيدا عن الاستجابة الطيّعة لـ«أصحاب القرار». إنّ مسألة الأحزاب السياسية الموالية للسلطة تطرح نفسها بشكل عام، خاصة في بلد يعرف التعدد الحزبي مع وجود عشرات الأحزاب، وستّة من المترشحين السبعة للانتخابات الرئاسية في أفريل 1999 هُم مستقلون، في مواجهة أحزاب معظمها موالية للسلطة القائمة. هذه هي مُميّزات المشهد السياسي الذي سبق تنظيم الانتخابات. عندئذ، بدا لي أنّ تأسيس حركة سياسية مستقلة حقيقية هو الطريق الوحيد

لتصالح الطموحات المشروعة للجزائريين مع الممارسات السياسية الديمقراطية.

فعلا، لقد خلقَت حملتي الانتخابية حيوية لم يُضعفها انسحابي من السباق. فكان من واجبي تُجاه مناصري ترشحي أنْ أمنح لهم إطارا يعكس ويستوعب جميع طموحاتهم. لذلك اتّخذت قراري بتأسيس حزبٍ.

لقد خلّفَت سنوات الأزمة وضعا خطيرا للغاية : ذهنية جديدة تقبل الأمر الواقع كما لو أنّه قدرٌ محتوم. إنّ الصمت الذي رافق تصاعد العنف وانتشار الرشوة والمساس بحقوق الإنسان يعبّر عن وضعية يأس وخوف وتثبيط للهمّة، ممّا يغذّي مواصلة الموت والدمار والمساس بالحريات الأساسية.

في الحقيقة، هذه الوضعية ليست قدرا محتوما علينا. من الممكن تغييرها سلميا إن تضافرت جميع الجهود، وقبل فوات الأوان، وقبل أن يفلت الوضع من الجميع، سلطة ومعارضة. من الممكن تغيير هذا الواقع إذا عرفنا كيف نحافظ على رباطة جأشنا ونسيان أحقادنا وإن توفرت بعض الشروط : احترام التعددية السياسية التي تفتح الباب للتغيير السلمي ورفع حالة الطوارئ واحترام الدستور فيما يخص صلاحيات كل مؤسسة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإيجاد حلّ لمشكل المفقودين ورفع العراقيل أمام حركة الأحزاب ووسائل الإعلام واحترام أصوات الشعب بضمان نزاهة الانتخابات. ممّا يسمح للاقتراع الشعبي بإخراج قوى تمثيلية حقيقية للمجتمع، فتحظى السلطة عندئذ بشرعية ودعم شعبي حقيقي. هذه هي في نظري الشروط الضرورية لانفتاح صفحة جديدة في حياة الشعب الجزائري، عنوانها : الجزائر للجميع.

مـرّ وقـت منـذ مجـيء رئيس جديـد للجزائـر، فحـان الوقت لطرح السـؤال لمعرفـة إن عرفـت الأزمـة بدايـة للحـلّ. لا شـك فـي أنّ الأسـس التـي وضعهـا «أصحـاب القـرار» لحـل الأزمـة مغلوطـة، فمن الطبيعـي إذا أن تقود حتما إلى نتائج مغلوطـة، يستطيع كل واحـد منـا أن يلاحظهـا :

1 - أدّت سياسة المواجهة إلى إخراج الأزمة لخارج حدودنا، كما أنتجت بالداخل إغلاقا سياسيا برغم الاجماع السياسي الظاهر حول السلطة، وقد خلّف عشـرات الآلاف مـن الموتـى والجرحـى والمفقودين، دون الحديث عن المنفيين والمهاجرين والذين خضعوا للتعذيب.

2 - استخدام الكراهية قد جذّر المواجهة وأطال في عمر الأزمة، بتنمية ثقافة الثأر والإقصـاء.

3 - تفتّت المشهد السياسـي الذي أدّى إلى الاستبداد وشلّ الحياة العامة، وسيادة الأمية الفكرية والسياسية وجميع أشكال الانتهازية والوصولية.

4 - كمـا أدّى غلـق الحقـل الإعلامـي إلـى تعرّض الصحافة المكتوبة المسـتقلة إلـى كل أنـواع الضغـط التي منعـت القوى السياسـية الحقيقية للبلد مـن التعبيـر عـن طموحاتها المشـروعة. وتتعرّض وسـائل الإعـلام التي تظهر مقاومة ضد هذه الضغوطات إلى المصـادرة التعسـفية، وغالبا دون أي تبليغ كتابـي. مـع أن حريـة التعبيـر تشـكل قاعدة جميـع أنـواع الحريات.

5 - إن البؤس المستشـري والإرهـاب المتنامـي والفقـر الـذي شـمل فئـات اجتماعيـة كثيـرة، أضحـت الوسـائل المفضلـة للحفـاظ علـى السـلطة بـكل الوسـائل المتاحـة، ممّـا أجبـر عشـرات الآلاف مـن الكفـاءات الوطنيـة إلـى الهجـرة، سـواء مـن أجـل الحمايـة أو مـن أجـل إيجـاد وظيفـة.

6 - كمـا أن التزويـر أفـرغ كل مصداقيـة عن جميع الاستشـارات الشـعبية، وكـم هـي كثيـرة خـلال سـنوات 1995/1999، إلـى حدّ أضحى بلدنا، وللأسـف

الشديد، في طليعة المجتمعات التي تفنّنت في تزوير الإرادة الشعبية. وفي هذا الصدد، تذكرنا السوسيولوجيا السياسية بوجود دائم لصراع بين الشعب وقادته حيث يوجد التزوير في الاقتراع العام.

7 - لقد أفرغت الأزمة الاقتصادية الخطيرة كل معنى للسيادة الوطنية، وبذّرت خيرات البلد، حيث استُخدمَ جزء منها لتمويل سياسة المواجهة والاستئصال؛ فرهَنَت مستقبل البلد لسنوات، وربما لأجيال، ممّا منعها من الاستفادةمن الفرص التي توفرها العَوْلمة.

8 - الأزمة الاجتماعية متعدّدة الأوجه: يأس الشبان الذين نخرتهم الآفات الاجتماعية، وحالات الانتحار المتزايدة، وتسريح مئات الآلاف من العمال وأرباب الأسر، وتفاقم الفروقات الاجتماعية، والانهيار المادي والمعنوي للطبقة الوسطى، وتفتت الفئات المحرومة التي دفعت الثمن الغالي لهذه الأزمة العامة وأخيرا الانتقال نحو اقتصاد سوق قليل الكفاءة والمنافسة.

9 - أزمة أخلاقية غير مسبوقة التي دمّرت سلّم القيَّم والمثل العليا التي سمحت لآبائنا وأجدادنا بالعيش الكريم طوال عصور، ومقاومة كل الهجومات الاستعمارية لطمس ثقافتنا أو استبدالها بثقافة أخرى. هذه الأزمة الأخلاقية موجودة في كل مكان: أضحى النفاق قانونَ المعاملة والسلوك، وغلبة الموالاة إلى السلطة إلى حدّ التقديس بحيث تعرّضت شخصيات محترمة إلى القذف واتُّهمَت بالكذب والنفاق، في الوقت الذي تواصل مجموعة صغيرة في منحاها الانحرافي، وهي مطمئنة ظرفيا بأنها في مأمن من كل عقاب، ولو أخلاقي.

إنها عناصر كثيرة عمّقت القطيعة بين الشعب وقادته، لأن الشعب لا يثق في الرجال الذين لم يختَرْهم، والسلطة ليست مطمئنة أمام شعب تحسّ أنها غريبة عنه.

تعيش الجزائر أزمة مزدوجة : أزمة سلطة وأزمة قيادة؛ أولا هذه السلطة التي بقيت هي نفسها في تشكيلها الأساسي منذ بداية الأزمة. اكتفَت بتغيير القناع فقط، وفقدت كل اتصال بالواقع الاجتماعي والسياسي المُتحرّك؛ وأضحَت عاجزة عن التأقلم مع التغيرات الاجتماعية والإمساك بمعناها وسعتها.

كما تعيش الجزائر أيضا أزمة قيادة، لأنّ أولئك الذين دُفِعوا إلى مناصب القيادة خلال سنوات الأزمة تمّ اختيارهم من أجل مهمات معيّنة، ومهما تكن صفاتهم الجوهرية، ستنتهي مهامهم بمجرّد انتهاء الدور الذي أسنِد إليهم.

يحدث لي أن أفكر أن الأزمة الجزائرية خطيرة جدا إلى حدّ أنها فوق طاقة الرجال، مهما تكن كفاءاتهم. يجب إحداث معجزة : إدخال القدرة الإلهية في الموضوع، أؤمن بذلك فعلا !

ماذا بوسع رجل سياسي أن يفعل في الجزائر أمام حقل سياسي وإعلامي مغلق كلية؟ صحيح أنه من الصعوبة بمكان أن يتحرّك هذا السياسي لمواجهة سلطة تملك هذه الوسائل الضخمة للإقناع والردع. هل يعني ذلك أنه علينا البقاء مكتوفي الأيدي في انتظار أيام أفضل؟ لا أظن ذلك. إن التحليل الموضوعي للوضعية الحالية يشكل القاعدة الطبيعية لكل عمل للنهوض بالبلاد، ذلك أنّ دماء الأبرياء وصرخة المظلومين ويأس المعدومين تضع كل واحد منا أمام مسؤوليته التاريخية. فالتاريخ لن يغفر لأي شخص أراد التملّص، مهما تكن المبررات المعروضة.

فيما يخصّني، لم أتوقف يوما عن التفكيرفي اهتمامات الشعب، والوقوف إلى جانبه في مشقّته؛ ولم أقبل الدخول في أي مساومات من شأنها الإساءة إليه. بل بالعكس، رفضتُ مرارا المشاركة في أي عمل يهدف

إلى تفكيك صفوفه، وزرع الكراهية، وتفقير الفئات الاجتماعية الواسعة، وتهميش الكفاءات وتزكية التزوير. لهذه الأسباب، قلت ومنذ بداية الأزمة، وردّدته مرارا بعد انتخابات 1999، بنفس القوة ونفس القناعة، إنّ السلطة مُجبرة، عاجلا أو آجلا، على تغيير الطريق وفتح الحقل السياسي لممارسة ديمقراطية نظيفة لإخراج البلد من أزمته.

إنّ الجزائر ملك لجميع الجزائريات والجزائريين. وليست حكرا على تيار، سواء كان من الأغلبية أو من الأقلية.

إنّ تسوية الأزمة الوطنية لن تكون إلا سياسيا، عاجلا أو آجلا : لا فائدة من الترقيع، وإنّ المهدّئات المستخدمة ليست قادرة، لوحدها، على توقيف إراقة الدماء، ولا يمكن لسياسة ربح الوقت أن تحدث المعجزات. لقد أظهرت سنوات الأزمة الطويلة أن الطريق الوحيد القادر على منح حلّ لمأساتنا وإعادة الثقة في المستقبل هو طريق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع أبناء الجزائر ودون استثناء، مصالحة ترتكز على أسس متينة، لا تقلل من حق الأقلية ولا تترك الحرية كاملة لأمنيات الأغلبية. هذه هي الديمقراطية الفعلية : احترام حق الأغلبية في السلطة، مع احترام حق الأقلية في التعبير والمعارضة، ومع إقصاء كل لجوء إلى العنف.

إنّ المصالحة الوطنية التي نتمناها لا تقرَّر بمرسوم فوقي. لا يتمّ فرضها، أحيانا بالعصا، وأحيانا بالجزرة. لا تنبثق من تقزيم الصفوف ولا باستغلال التناقضات الثانوية بين الفاعلين السياسيين، أو أولئك المفترضين بأن يكونوا كذلك. المصالحة الوطنية هي أوّلا مسألة قناعة. إنها نتيجة حوار صريح ونزيه بين السلطة القائمة وبين القوى السياسية المتجذرة في المجتمع. ويكون لهذا الحوار حظ النجاح ومنح حلّ للأزمة إذا اعتمد على تقييم موضوعي للواقع الاجتماعي ويهدف إلى استخراج العناصر المشتركة للتفاهم المتبادل، ومنها

خاصة نبذ العنف، بكل أشكاله، والارتباط بقيم التعدّد السياسي، والاعتراف بالآخر والحق لجميع القوى السياسية بالمشاركة في تسيير شؤون البلاد في إطار احترام القانون. وفي هذا الصدد، أظن أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تسيّرها قوانين دستورية وهي التي يجب أن تلعب دورا أساسيا بحضورها الفعال ألا وهو تشجيع كل حوار شامل معمّق، يتلاءم مع طموحات الشعب. إن هذه المبادرة، لو تسنى لها أن تُطبَّق، من شأنها أن تحدث تغييرا حقيقيا في العودة الفعلية إلى شرعية السلطة. كما تمنح أيضا للمؤسسة العسكرية فرصة لتتخصّص كلية وبفعالية لمهامها الدستورية.

على المستوى الاقتصادي، يعيش العالم ساعة الليبرالية، بمظاهرها الإيجابية والسلبية. توقع البعض أنّ هذه التغيرات تشكل نهاية التاريخ؛ أما البعض الآخر، وانطلاقا من انفجار المعرفة الذي وصل ذروته مع تطور الأنترنيت وانهيار الحدود الطبيعية القديمة، أكدّ على نهاية الجغرافيا. أين نحن مع نهاية هذه الألفية الثانية؟

إذا كان إدخال اقتصاد السوق فرضته علينا العولمة، ويتأقلم مع مرحلة ما من تطور مجتمعنا، يبقى أن الوصفات المخصّصة والمفروضة على الجزائر أحدثت صدمة عنيفة ضاعفت من التصدّع الاجتماعي وشلّت جهود وطاقات مئات الآلاف من الشباب الذين تمّ إقصاؤهم من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد مسّت هذه الوضعية بقواعد العدالة الاجتماعية ومصداقية الدولة، خاصة مع إعداد «قوانين على المقاس» بهدف ضمان نقل الاحتكار العمومي القديم لفائدة عدد محدود من الأشخاص يشتغلون لمصالح ضيّقة ومعروفة.

إن التنمية، مثلما تطبَّق اليوم وفق السياسة المفروضة من إعادة الهيكلة الخارجية، تضاعف درجة تباين الفروقات الطبقية، وكذا ظاهرة الإقصاء

الاجتماعي. إن التنمية لا تتحدّد بعملية استيراد المواد الكمالية أو رفع كمية المواد الاستهلاكية. بل يجب أن يبقى الإنسان هدفَ كل تنمية. وهذا يؤدي إلى ترقية المواطن القادر على المشاركة والخلق، ممّا يساعد حتما على التقليل من البطالة، وبالأخص عند الشباب. وبتعبير آخر، إن المواطنة الاقتصادية هي حق يجب على الجزائري أن يمارسه بالتزامن مع حقه في المواطنة السياسية كي يستطيع المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار الاقتصادي بكيفية منتظمة وسلمية، عبر النقابات وجمعيات الأجراء والمُستخدِمين.

سيساهم تجسيد مبدأ المواطنة الاقتصادية في تخفيف ثقل الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتقاسم العادل لحالة التقشف التي يتطلبها هذا الانتقال، وتحديد الاسقاطات السلبية لمرور الدولة المالكة والمسيّرة إلى الدولة الضابطة التي تتحول إلى وسيلة أساسية لإحداث التوازن بين الحقوق الفردية ومصالح المجتمع، في إطار مدروس ومتقاسِم لسياسة اقتصادية فعالة وعادلة اجتماعيا.

المبادئ الأساسية

تولّدت فكرة تأسيس حزب سياسي جديد من الحيوية التي أحدثتها الحملة الانتخابية. وقد سمح الاتصال المباشر بالمواطنين في مختلف مناطق البلاد بتحديدٍ أفضل لطموحات الجزائريين في هذه الفترة الحاسمة من بداية الخروج من الحوادث المؤلمة التي أدمَت البلاد خلال عشرية كاملة. هناك، اكتسبتُ وعيا بمسؤولية جيلي الذي ينمّي بداخله الوفاء للقسَم الذي أداه للشهداء بالعمل على تجسيد طموحات الحرية، والمساهمة في القضاء على مخلفات الاستعمار بتدعيم الاستقلال والوحدة الوطنية والسيادة وإرساء العدالة.

هكذا بدَت لي البيداغوجية التي ترتبط بكل مبادرة جماعية : تنمية التضامن بين الأجيال وتمتينه.

إنّ التعددية هي الوسيلة لمواصلة الكفاح الذي خضته منذ شبابي الأول، والتعبير بوسائل متجدّدة عن الأفكار والقيم والمبادئ التي غذّت ضميري دائما.

هكذا، سمحَت لي الحملة الانتخابية ونتائج الانتخابات الرئاسية لـ1999 بإجراء تقييم للوضعية السياسية التي تمثّلت في انعدام الثقة بين الشعب والسلطة. ومن جهة أخرى، كان الانضمام الشعبي لبرنامجي الانتخابي دليلا على أنني أمسك خطابا موحّدا، يناصره كثير من الجزائريين. وكان حسّ المسؤولية يتطلب مني إيجاد الحلول المناسبة للحاجات المعبر عنها من أجل التغيير والسلم والحقيقة والحوار والعدالة والنزاهة والكفاءة.

هكذا، تمّ إثراء المشهد السياسي الجزائري بميلاد حركة «الوفاء»، حركة مستقلة، لا تريد أخذ مكان أي تشكيلة أخرى، وإنما تريد فقط تجنيد أكبر عدد من الجزائريين والجزائريات، ومن جميع الفئات الاجتماعية، من أجل تجسيد مشروع نهضة وطنية، الذي ارتكز عليه خطابي السياسي أثناء الحملة الانتخابية، المشكلمن ثلاثة محاور أساسية : أوّلا، المصالحة الوطنية؛ ثانيا، العدالة الاجتماعية؛ ثالثا، إعادة الاعتبار إلى الأخلاق والكفاءة في الحياة العمومية.

يتعلق الأمر بحركة ديمقراطية تحارب الاستبداد، أصل كل الآفات. وتضع في مقدّمة أولوياتها توقيف العنف ومعالجة مخلفاته بحيث لا نفرق بين ضحايا المأساة الوطنية، بما في ذلك مسألة المفقودين التي تشكل قنبلة مؤقّتة إلى غاية إظهار الحقيقة.

إن حركة الوفاء مستعدّة لتنسيق جهودها مع جميع القوى الوطنية، التي تملك السيادة في اتخاذ قراراتها، والتي تؤمن بحتمية الحل السياسي للأزمة، التي تعمل من أجل الوحدة الوطنية وتدعيم صفوفها، في إطار ثوابت الأمة. إنّ الحركة قوة وحدة وسلم وحوار، تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن إنجازه والتي تسعى إلى تجسيده عبر مراحل. ونذكر هنا مقولة عبد الرحمن الكواكبي: «لا نحارب الاستبداد بالعنف، وإنما بالذكاء وسياسة المراحل التي تُجنّب الفتنة، أمّ جميع الكوارث»، لتصبح هذه المقولة شعارا لنا. بالفعل، أظن جازما أنّ الإصلاح الحقيقي للمجتمع يبدأ بإصلاح الذهنيات. يكمن طموح الحركة التي أترأسها في نقطة التقاء تيارين جزائريين أساسيين وهما التيار الوطني والتيار الإسلامي. ذلك أنّ تجربة السنوات الأخيرة أظهرت، مرة أخرى، وجود تكامل بين هذين التيارين.

مسار الهيكلة

في رسالة وجّهتُها إلى جميع المساندين لترشحي يوم إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية أكّدت على تضامني مع المترشحين الآخرين حول موقفنا المشترك بأن لا نعترف بالنتائج. كما عبرت عن التزامي في مواصلة النضال السياسي إلى أن يتمكن شعبنا من التعبير الحر وممارسة حقوقه وحرياته.

تبعا لاجتماع أول عقدناه يومي 13 و14 ماي 1999 في مقر المداومة الوطنية للانتخابات الرئاسية، عقدنا اجتماعا ثانيا جمَع مسؤولي اللجان الولائية في 1 جويلية،وكان جدول أعماله التشاور حول إمكانية وملاءمة تأسيس حزب سياسي من شأنه توحيد جميع القوى الشعبية ومواصلة تقديم برنامجي وسط الهيئة الاجتماعية. كما تناقشنا حول مشروع القانون الأساسي والمشروع التمهيدي لبرنامج الحزب.

كان هذا الاجتماع بمثابة أساس بناء الحزب. عقَد المؤسّسون الأربعون جمعية عامة تأسيسية وعيّنوا بلعيد محمد سعيد ناطقا رسميا لحزبنا الذي سميناه «حركة الوفاء والعدل» وفاءً للتاريخ الوطني.

وكان شهر جوان ثريا بالحوارات مع مختلف وسائل الإعلام :

- 13 جوان : حوار بالهاتف مع هِبَة صالح من إذاعة الـ BBC.
- 14 جوان : حوار مع جريدة *The Sunday independant*
- 20جوان : حوار مع جريدة «المَوْعد»
- 22 جوان : حوار مع جريدة «*Demain l'Algérie*» لصاحبها عمار بلحيمَر.

في 4 جويلية 1999، أودَعتُ لوزارة الداخلية ملف تأسيس الحزب. يحتوي على ثلاثة أبواب : مشروع البرنامج، مشروع القانون الأساسي وقائمة الأربعين مؤسِّسا. وخلال مناقشاتنا المتواصلة بين المتعاونين معي وبين موظفين سامين مكلفين باعتماد الأحزاب السياسية، طُلب منا، خلال دراسة مشروع برنامج الحزب، إلغاء كل إحالة إلى الإسلام. هكذا، اعتقادا منهم أن الجملة المشهورة «دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية» التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954، النص المؤسّس للدولة الجزائرية الحديثة، هي من اختراعي، فاشترطوا حذفها. وسلّمَت لنا مصالح وزارة الداخلية وصل تسليم إعلان تأسيس حزب «الوفاء» يحمل رقم 04.

وبعد ذلك اشتغلنا خلال يومي 5 و6 أوت 1999 مع جميع الأعضاء المؤسّسين بغرض الإعداد لتنظيم المؤتمر التأسيسي للحزب :

- تشكيل لجنة وطنية لتحضير المؤتمر
- تعيين لجنة تنفيذية ترأسْتها شخصيا
- إعداد رزنامة مفصّلة

وحدّدنا أيضا كيفيات الانضمام والمشاركة مما يسمح للجان الولائية بتنظيم تعيين مندوبيها إلى المؤتمر. هكذا تقرّر أن يكون التمثيل بـ16 مندوبا لـ120 منخرطا. وفوق هذا العدد، يُضاف مندوب واحد لـ25 منخرطا. وحدّدنا الفترة ما بين 17 و21 أكتوبر لعقد الجمعيات العامة للمنخرطين من أجل انتخاب المندوبين للمؤتمر، تحت إشراف أعضاء من القيادة الوطنية ومنسقين جهويين. أخيرا، تمّ تحديد المساهمة المالية لكل مندوب بـ5000 دينارا، كحدّ أدنى لتمويل عقد المؤتمر التأسيسي.

بعد انتخاب المندوبين، ستُعقَد الندوات الولائية لتحضير المؤتمرات الجهوية. يكتسي هذا الإجراء أهمية قصوى بصدد السماح للمنخرطين بأن يستوعبوا برنامج الحزب والتعرف أكثر عن طريق العمل المشترك. كما أنّهم لم يتأخروا عن إرسال مساهماتهم لإثراء المشروع التمهيدي للبرنامج.

تواصل فتح المكاتب الولائية ومعها هيكلة الحزب عبر كامل التراب الوطني. يتعلق الأمر بعملية استراتيجية لحزب يطمح إلى الوجود الفعلي في جميع نواحي الوطن. إنها في نفس الوقت دلالة حيوية للمناضلين الذين، إلى جانب عملهم الدؤوب لتقريب الحزب من المواطنين، سيحثّونهم في الآن نفسه على الانضمام إلى الحزب أوالتعاطف معه. لقد استجبتُ دائما لطلبات رئاسة مراسيم تدشين المكاتب الولائية. وهكذا، تمّ تدشين أول مكتب ولائي في باتنة يوم 8 سبتمبر، عاد فيه نجاحه إلى عمار بومَزْراق. انتهزت الفرصة للتذكير بأهمية شروط اختيار المندوبين للمؤتمر وأنّ أفضل تمثيل يعود إلى أولئك الذين يجمعون بين الصفات الأخلاقية والكفاءة والفعالية.

حدثان سيطبعان فترة تحضير المؤتمر التأسيسي لحركة الوفاء.

أولا عقد الاستفتاء حول قانون الوفاق المدني في 19 سبتمبر 1999، الذي صدر في 13 جويلية 1999.

يتمثل الإجراء القانوني في منح العفو العام لجميع الذين يقبلون وَضْع أسلحتهم وتسليم أنفسهم إلى السلطات، وأنْ لا يكونوا قد اقترفوا جرائم إراقة الدماء، أو اغتصاب أو أفعال تخريب وتدمير للمنشئات العمومية والخاصة. كما نصّ القانون على تخفيف العقوبة لأصحاب الجرائم والمجازر، إن قرروا تسليم أنفسهم للسلطات في ظرف ستة أشهر بعد صدور القانون. هكذا، أبعد هذا الإجراء المحكوم عليهم بالإعدام والسجن لمدى الحياة.

كان على المنتخبين أن يجيبوا عن سؤال مبهم : «هل أنتم مع أو ضد المبادرة الشاملة لرئيس الجمهورية لإرساء السلم والوفاق المدني؟» فمن حقنا أن نتساءل عن قيمة وفعالية هذا الإجراء من الناحية القانونية السياسية؟ إنه سؤال يفضح رغبة رئيس يبحث يائسا عن تدعيم شرعيته الشعبية الناقصة.

وحسب النتائج الرسمية، فإن الاستفتاء جنّد 85 بالمائة من الهيئة الانتخابية، منها 98،6 بالمائة انتخبوا لصالح القانون. وتعكس هذه النتائج رغبة الشعب الجزائري في العودة إلى السلم والأمن، ونحن ليس لدينا أي اعتراض عليها. ولكن انضمام الشعب لهذا المسار لا يعني وجود رؤية واضحة وإصرار من أجل مشروع كبير للسلم الوطني.

في بيان 18 سبتمبر 1999، عبّرتْ حركة الوفاء عن رضاها الكلي لنتائج الاستفتاء. ممّا يؤكّد على تطلع الشعب الجزائري لتجسيد السلم عن طريق المصالحة. ويؤكّد أيضا صحة أفكار حركة الوفاء، التي لا تزال قاعدتها الشعبية تتوسّع منذ حملة الانتخابات الرئاسية. وفي المحصّلة، فإن ما يهمّ

بالدرجة الأولى في هذه المرحلة الحاسمة، هو الاستفادة من هذه الهبة الشعبية لتدشين عهد المصالحة الوطنية عبر حوار بلا إقصاء ولا تهميش، الذي يجمع على قدر من المساواة السلطة وجميع القوى السياسية النشطة والمتجذّرة في المجتمع.

ومع ذلك، أرادَت السلطة أن تستغل نتائج الاستفتاء لتتماشى مع تدعيم شعبي لسياستها من شأنه أن يمنح لها قيمة سياسية وأخلاقية. هكذا، ظنّ الرئيس المنقوص الشرعية الانتخابية أنه سيعوّضها بهذا الاستفتاء الشعبي، إلى حدّ العمل على إحداث تغيير في مواقف بعض الاستئصاليين المتطرفين ليتحوّلوا بقدرة قادر إلى «متصالحين ظرفيين».

صحيح أن قانون الوفاق المدني مفيد ولكن به نقص. كان عليه أن يتّخذ إجراءات شجاعة أخرى قادرة على توفير أسس مصالحة وطنية حقيقية. ومع ذلك، أعبر عن خوف يراودني: إلى غاية أفريل 1999، كانت الطبقة السياسية تعرف تيارين: «الاستئصاليون والمتصالحون». يخشى في هذه الحال الجديدة أن يظهر تيار ثالث: صاحب أيادي استئصالية في قفازات تصالحية.

إنّ مفاهيم السلم والأمن والمصالحة الوطنية هي عناصر مفتاحية لبرنامجي الانتخابي، وكانت عندي النية الحازمة في تجسيد فعلي لهذا الهدف الأساسي بمساعدة جميع الجزائريين والجزائريات وإرادتهم الطيبة. إلى حدّ تلك الساعة، كان لدينا حق الخطب وتصريحات النيات الصادقة، ولكن «سحر الكلام» لا يكفي لوحده لحلّ المشاكل الخطيرة المعلّقة، ويرهن حلها مستقبل الجزائر.

للأسف الشديد، اتّضح أن الوفاق المدني كان منهجا بلا حل، ذلك أن بداية سنة 2000 عرفت تصاعد الاعتداءات الإرهابية استهدفَت أساسا السكان المدنيين.

وفـي المـوازاة مـع مسـار القانـون حـول الوفـاق المدنـي، بـادر بوتفليقـة، بمناسـبة الاحتفـالات الوطنيـة بالخامس جويليـة وأول نوفمبـر، إلـى إطـلاق سـراح آلاف المسـجونين بسـبب جرائـم ثانويـة.

بعـد هدنـة تـمّ التفاوض حولهـا بيـن الجيش الوطنـي الشـعبي والجيش الإسـلامي للإنقـاذ فـي 1997، أعلـن بيـان رئيس هـذا الأخيـر، مدنـي مزراق، نهايـة الحـركة المسـلّحة ووضـع نفسـه وجيشـه تحـت سـلطة الدولـة.

فـي حـوار أجريتـه مـع الجريدة اللندنية «الزمـن»، أوضحـت أنّ العفو العام يجب ألّا يُطبّق إلا على المعتقلين السياسيين.

لـم يتمكّـن بدايـة تطبيـق قانـون الوفـاق المدنـي مـن إضعـاف أو تقليـل عمليات العنف والترهيب مع ما جرّ معه من مجازر ضد المدنيين والاغتيالات المستهدفة.

فـي 22 نوفمبـر 1999، أُخبِـرت باغتيـال عبـد القـادر حشـاني فـي حيّ بـاب الـواد فـي العاصمـة. انتقلـت برفقـة عبـد النـور علي يحيـى إلى مستشفى مايو للترحـم عليـه وقـراءة الفاتحـة علـى روحـه. في الغـد، وبرفقة محمـد الصـالح يحيـاوي، انتقلنـا إلـى منـزل المرحـوم لنقـدّم عزاءنـا لعائلتـه، حيـث التقينـا عباسـي مدَنـي. كمـا حرصـت علـى الحضـور فـي اليـوم الثالـث برفقـة محمـد سـعيد ورشـيد لوراري.

وفـي خطـاب الافتتـاح للمؤتمـر التأسيسـي لحركـة الوفـاء، لـم أنسَ ذكـره والترحم عليه. في شهر جانفي 2000، سـألتني مجلة «Arabies» عن اغتياله، فأجبت كالآتي :

«إنّ اغتيـال عبـد القـادر حشـاني، رجـل إيمان وسـلم وحوار، خسـارة كبيـرة لصـف المتصـالحيـن. وهـي خسـارة للجزائـر. إن الذيـن قتلوه أرادوا إسكات جميع الأصوات المعارضة لسياسة الاستئصال، وتهميش تلك التي بقيت وفية

لمواقفها المنادية لسياسة المصالحة الحقيقية بمشاركة جميع القوى السياسية الممثلة والمتجذرة في المجتمع. تزامن الاغتيال مع تصاعد موجة العنف على كامل التراب الوطني. ومن جديد، يؤكّد هذا الاغتيال على مسؤولية السلطة في حماية الأشخاص والممتلكات ويتساءل عن قدرتها في ضمان أمن الجزائريين وسلامتهم الجسدية. ويشكّل استمرار العنف الجهنمي ضد المدنيين العزّل وإعادة اغتيال الشخصيات السياسية دليلا إضافيا على فشل سياسة «الكل أمني» التي انتهجتها السلطة بإلحاح غريب لمعالجة أزمة سياسية. وتؤكّد مرة أخرى على حاجة البلد القصوى لبديل سياسي قائم على الحوار الوطني الشامل ودون قيود، تسبقه إجراءات تهدئة شجاعة وحكيمة، لتفتح الباب واسعا لمصالحة وطنية من شأنها توقيف إراقة الدماء وتجنّب البلد سقوط ضحايا آخرين، وقادرة على ضمان إعادة استتباب الأمن الفعلي والسلم والاستقرار، في روح من التسامح والتضامن الوطني».

عقد المؤتمر التأسيسي في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 16 و17 ديسمبر 1999، الموافق لـ8 و9 رمضان 1420 الهجري. ضمّ المؤتمر 1.200 مندوبا أغلبهم من الشباب يمثلون 37 ولاية، بحضور عدد كبير من الشخصيات الوطنية وحضور قوي للصحفيين، وجرَت الجلسات في ظروف جيدة من ناحية التنظيم وروح المودّة.

افتُتِحَت الجلسة بالتزام دقيقة صمت، دقيقة دعاء وترحّم على أرواح ضحايا المأساة الوطنية، ثم تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم وتلا ذلك النشيد الوطني، متبوعا مباشرة بخطابي الافتتاحي.

وفي هذا الخطاب[1]، ذكّرت بالسياق المأساوي الذي يُعقد فيه المؤتمر. المعاينة حزينة ومُرّة: «تحوّل البلد في السنوات الأخيرة إلى مخبر يسحق

(1) أنظر نص الخطاب في الملحق.

مئات الرجال ويجرّب حلول الإقصاء والتهميش : لا الرجال كانوا بفائدة كافية، ولا الحلول المفروضة أطفأت نيران الفتنة. لم يكن ذلك مفاجئا لنا، لأنّ الأسس التي اعتمدت عليها تلك الحلول كانت، منذ البداية، غير مناسبة إطلاقا، وكان هدفها الإبقاء على واقع مفروض يرفضه الشعب (...) فكان من الطبيعي إذا لجميع هذه الأسس المغلوطة لحل الأزمة أن تؤدي حتما إلى النتائج المغلوطة التي يمكن لأي واحد منا أن يلاحظها».

وشكّلت انتخابات أفريل 1999 فعلا مولّدا لكارثة كبرى. في المقابل، شكّل انسحاب المترشحين الستّة من السباق الرئاسي حجرا متينا في بناء الديمقراطية الناشئة في الجزائر، وسيبقى وتدا مهما في المسار الطويل والمؤلم للديمقراطية.

وكان الظرف مناسبا أيضا للتذكير بالطبيعة الحقيقية للأزمة الوطنية، أزمة سياسية بامتياز أحدثها توقيف المسار الانتخابي، ثم تفاقم بتطبيق الإجراءات الاستثنائية، والمعالجة الأمنية وتفجير العنف.

لذلك، فلا يمكن لحل الأزمة إلا أن يكون سياسيا. تملي علينا مسؤوليتنا جميعا أن نعمل على تضافر جهودنا من أجل مبادرة جادة وحاسمة للنهوض بالجزائر، فلنبدأ بتوقيف إراقة الدماء والتأثير على السلطة كي تغيّر منهجها في حل الأزمة.

بعد ذلك مباشرة تمّ تنصيب اللجان، وكرّسنا الظهيرة لقراءة تقارير اللجان الجهوية.

في اليوم الثاني، قام المؤتمرون بالمصادقة على النصوص القاعدية للحزب (القانون الأساسي والبرنامج السياسي والنظام الداخلي) وإلى انتخاب الهيئات المسيّرة : الرئيس وأعضاء المجلس المركزي.

انتهى المؤتمر بخطاب الاختتام الذي ألقيته على المؤتمرين. وبعد أن

شكرتهم على ثقتهم، ذكرت التزامي بتكريس بقية حياتي لخدمة بلدي عبر هذه الحركة.

غالبا ما كان النقاش داخل الأحزاب السياسية تهيمن عليه نقطتان أساسيتان : أولويات البرامج في البلدان المتقدّمة والتركيز على الرجال في البلدان غير المتقدّمة.

فيما يتعلق ببرنامجنا، أنا متأكّد أنه يعكس بشكل جيّد جميع طموحات المناضلين لإخراج البلد من مأساته الراهنة.

أما فيما يخص الرجال، كان ضروريا لقيادة الحركة أن تكون أكثر تمثيلية لهذه الفترة الحاسمة لهيكلة الحزب وانطلاق عمله. إنّ هدف هذه القيادة هو تحقيق بناء الحركة بهدف تمكين أكبر عدد من المواطنين بالانضمام إليها. ويمكننا في هذه الحال تنظيم مؤتمر استثنائي بصدد إدماج ممثلي الولايات التي لم تشارك في هذا المؤتمر التأسيسي.

وللشباب أذكّر بحكمة استقَيْتُها من الشعر العربي الجميل، عبر بيت للشاعر العراقي من الفترة الأموية القطامي عُمَير بن شُيَيْم التغلبي (نحو 40-101هـ/ 660-719م)، الذي يشيد بالتأني ويستهجن العجلة، قائلا :

قد يُدرِك المُتأنّي بعضَ حاجَتِه   وقد يكون مع المستَعجِل الزَّلَلُ

وهي مناسبة لي كي أقدم لهم النصيحة حول ضرورة الالتزام بالحزم والمثابرة والصبر، وتجنب الاستعجال والانتهازية وهما مصدر الفشل والندم.

ولكن الأهم بالنسبة لي وأنا ألقي خطاب الاختتام هو التذكير بشرط التناوب الذي كان يهمني كثيرا. بالفعل، فكل الأنظمة التي تنعدم فيها إمكانيات التغيير الفعلي محكوم عليها بالانهيار والزوال. لقد تأثرت كثيرا بهوس قادة جيلي الذين يرفضون التخلي عن السلطة. لقد تجاوزوا جميع

الأرقام القياسية في التمسك بمناصبهم برغم تقدّم العمر. ومثل جميع الجزائريين، وضعت ضرورة التناوب الجيلي ضمن مطالبي الأساسية. منحَت لي حركة الوفاء فرصة التعرف على جزائريين شباب أتوا من آفاق متنوعة ويشكلون وعود تغيير وتجديد لنظامنا السياسي. وأنا أفكر في انسحابي، كنت مطمئنا وأنا أرى هذا الزخم من الطاقات القادرة على مواصلة العمل الذي أنجزناه في تأسيس الحزب. لذلك، رأيت في شخص محمد سعيد المترشح الأكثر قدرة على الاستخلاف بالنظر إلى خصاله الحميدة وكفاءته وتجربته في التسيير.

بعد نهاية المؤتمر، عقد المجلس المركزي اجتماعه الأول الذي خُصِّص للمصادقة على النظام الداخلي وانتخاب الأمين العام وأعضاء المكتب الوطني.

المعركة من أجل الحصول على الاعتماد

لم يتوانَ المكتب الوطني في اجتماع دورته الأولى في التاسع مارس 2000 من الإشارة إلى تعسف الإدارة التي رفضت نشر اعتماد الحزب، في ازدراء كبير للقوانين السارية المفعول. شرعيا، يُعتبر حزب الوفاء معتمدا بتاريخ 26 فيفري 2000. بالفعل، لم يكن ينقص ملف الاعتماد المقدّم لوزارة الداخلية أيُّ وثيقة، حيث كان يضمّ :

- وصل ملف تأسيس حزب سياسي؛
- وصل إعلان تأسيس حزب سياسي (الجريدة الرسمية)؛
- ترخيص عقد جمعية عمومية؛
- محضر جلسة أعدّه مُحضران قضائيان يؤكّد شرعية عقد المؤتمر التأسيسي ليومي 16 و17 ديسمبر 1999؛

- الفاكس المُرسَل إلى وزارة الداخلية يطلب موعدا لإيداع طلب الاعتماد (21 ديسمبر 1999)؛
- رسالة إيداع ملف الاعتماد (26 ديسمبر 1999).

قامت جرائد عديدة بنشر بيان الصحافة الخاص بإيداع ملف الاعتماد.

وقد تمّ إيداع ملف الاعتماد بعد أسبوع فقط من عقد المؤتمر التأسيسي وتنصيب مختلف الهيئات القيادية للحزب. يشير قانون 6 مارس 1997 المتعلق بالأحزاب السياسية في بنده 22 إلى أنّ الحزب يُعتبر مُعتمدا بعد 60 يوما من إيداع ملف الاعتماد إنْ لم يتلقَّ رفضا مكتوبا من وزير الداخلية، حتى ولو لم يُنشَر الاعتماد في الجريدة الرسمية. للتذكير، فقد نشر وزير الداخلية في الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1999، وصل إعلان تأسيس حزب الوفاء، وأنّ ملف الاعتماد قد تمّ إيداعه بتاريخ 4 جويلية 1999.

مباشرة بعد إيداع ملف الاعتماد، لم يتوقف الحزب عن مراسلة مصالح وزارة الداخلية كتابة كي يطالب بتسليمه وصل الإيداع مثلما ينصّ عليه القانون. ولم تكفِ أربعة رسائل لإخراج الوزارة من صمتها العمدي. استتبع ذلك بعث رسائل عديدة أخرى إلى رئيس الجمهورية، وإلى مدير ديوانه وإلى رئيس الحكومة. كما أننا لم نتوانَ عن إخطار باقي المؤسسات عن هذا التعسف: رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس الدستوري، ورئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ورئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، ورئيس النقابة الوطنية للمحامين.

ليس لموقف مصالح وزارة الداخلية أي قاعدة قانونية، علما أنّ ملف الاعتماد لا يشوبه أي خلل، لا في مضمون برنامجه، ولا في خصال ونزاهة

أعضاء قيادته، ولا في سريان إجراءات تأسيسه، ولا في قانونه الأساسي. لذلك اعتبر حزب الوفاء نفسه حزبا شرعيا، فواصل أداء نشاطاته لاستكمال هيكلة مداوماته عبر الولايات والتدخل في النقاش الوطني.

وفقا للمادة 133 من الدستور التي تمنح للنواب صلاحية مساءلة الحكومة في مسائل راهنة، قامت مجموعة من 40 نائبا، تحت رئاسة سعيد بن ذَكير، نائب عن التجمع الوطني الديمقراطي ووزير سابق للنقل، بإرسال سؤال كتابي بتاريخ 20 أكتوبر 2000 حول رفض تسليم الاعتماد لحزب الوفاء وغياب موقف الحكومة الرسمي.

وبرغم هذا التجنيد لمساندة قضية حزبنا الحديث النشأة، إلا أننا تلقينا صعوبات جمّة لجمع الحدّ الأدنى من الإمضاءات المطلوبة من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني. وقد تراجع عدد من النواب تحت ضغط الإدارة بعد أن وعدوا بالتزام إمضاء نصّ السؤال المكتوب، وهي طريقة السلطة التقليدية لخنق حرية التعبير في مناقشات البرلمان وتقييد صلاحياته في مسألة مراقبة عمل الحكومة. ولم تتحصل الرسالة المكتوبة على النصاب إلا بفضل صمود سعيد بن دكير الذي توصل إلى الحصول على أربعين توقيعا.

تمّ تحديد تاريخ جواب الحكومة لجلسة 8 نوفمبر 2000، وقد كلّف وزير الداخلية بتقديم عناصر الجواب. في مقدّمة تحليله، أطال وزير الداخلية في ذكر اعتبارات أمن الدولة التي تتحكم في إجراءات معالجة طلبات اعتماد الأحزاب السياسية. وبرّر أن هذه الاعتبارات تمنح له السلطة التقديرية التي يمكنه بموجبها أن يتّخذ الاجراءات التي يراها مناسبة ليبرّر بها القرارات التي يتّخذها خارج القوانين والتنظيمات السارية المفعول، والتي يعتبرها شكلية.

وخلافا لكل توقع، بدأ وزير الداخلية زَرْهوني في استنتاجات تدخله بتنبيه الرأي العام إلى صعود الأحزاب النازية الجديدة في ألمانيا ويقظة الإدارة لوضع حدّ لها. واصل مداخلته بكشف نتائج التحقيق الأمني الذي يبيّن أن حركة الوفاء تتشكل في قاعدتها وفي قيادتها من عناصر سابقة لجبهة الإنقاذ المحلّة، وأن بعضهم ضالعون في «قضايا متعلقة بالإرهاب والتمرّد الإسلامي»، فيما ينتمي البعض الآخر إلى منظمات تنشط في السرّية. ولهذه الأسباب جميعها، يرى أن حزب الوفاء ما هو إلا محاولة لإعادة الاعتبار للحزب المحلّ. لهذا، يرى أنه من واجبه الشرعي أن يرفض طلب اعتماد حركة الوفاء. وبرغم أهمية المسألة وخطورة أقوال وزير الداخلية، إلا أنه لم يتم إجراء أيّ نقاش.

مباشرة بعد ذلك، عرف الحزب ردّ فعل قمعي وعلى نطاق واسع: نزع لوحات ولافتات الحزب، وغلق المداومات عبر كامل التراب الوطني، وتشميع المقر الوطني للحزب بعد أن تمّت سرقة الوثائق وأجهزة الإعلام الآلي. وبعد سنة من ذلك، أي في 2001، قامت الشرطة بنزع الشموع ثمّ أعادتها بعد 48 ساعة. ويدل هذا على الهلع الذي انتاب السلطة إزاء حزب الوفاء.

كانت جميع مقرات المداومات أملاكا خاصة وتمّ تشميعها بدون أي قرار من العدالة. وبقيَ مالك المقر الوطني للحزب يتلقى فواتير الهاتف الضخمة، وهو لا يملك أي وثيقة رسمية تنص على التشميع كي يقدّم الطعون.

وكنا على وعي تام بأنّ القانون في صالحنا، كما كنا مُصرّين على احترام العقد الأخلاقي مع القاعدة، فكان من واجبنا أن نمنح معنى لدولة القانون وتجنب اللجوء إلى النشاط السري أو إلى ممارسة العنف.

كان علينا انتظار شهر أوت 2003 حتى تبادر الإدارة إلى رفع قيود التشميع عن المقر الوطني للحزب، ويعود مالكه إلى التصرف في ملكه بشكل طبيعي، هو الذي حُرِم من ذلك طيلة 33 شهرا. وحصل رفع التشميع هذا في إطار الحملة التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرّرة في أفريل 2004.

في 22 نوفمبر، نظمتُ مؤتمرا صحفيا في مقر جبهة القوى الاشتراكية. ذكّرت بـ«قرار حرمان حركة الوفاء من كل نشاط منذ انسحابي من السباق الرئاسي». هكذا تمّ إنجاز فعلين مؤسّسين للديمقراطية الحقيقية في الجزائر: الانسحاب الجماعي للمترشحين الستّة من سباق الانتخابات الرئاسية ورفض اعتماد حركة الوفاء. ماذا يساوي، في نهاية المطاف، الاعتماد الإداري أمام الاعتماد الشعبي؟ إنها مناسبة للتذكير بأنه لا يمكن لإدارة، مهما تكن درجة قمعها، أن تضع حدّا لمُثل عليا. رأى كثير من المتتبعين العارفين بالشأن السياسي في رفض اعتماد حركة الوفاء مناورة سخيفة لسلطة أصابها الهلع. زيادة على أنه، وبعد تفكير ناضج، استنتجت، مثلما عبرت عنه في المؤتمر الصحفي، أن «هدف السلطة يستجيب لهدف غير معلن عنه» وهو القتل في المهدلكل بديل جادّ له مصداقية من شأنه إخراج البلاد من أزمتها المستشرية.

وكان تحليل وزير الداخلية يرتكز على ادّعاءات لا تؤكّدها أي دلائل ولا تصمد أمام أول نقد حصيف. يزعم الوزير زَرْهوني أنّ بعض الأعضاء المؤسّسين لحركة الوفاء كانوا منتسبين إلى جبهة الإنقاذ. هذا ادّعاء خاطئ وغير مؤسّس. إنّ الوثائق الموجودة في الملفات المودَعة لدى وزارة الداخلية تعطي الدليل القاطع أنّ الأعضاء المؤسسين يتمتعون بكل حقوقهم المدنية والسياسية، وهذه الحقوق هي التي تضمن لكل مواطن الحرية والقدرة على

المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وتشكل في الوقت نفسه حماية للحريات الفردية ضد التعسف والإقصاء والقمع.

كما زعم وزير الداخلية أنّ عضوين من الأعضاء المؤسّسين ضالعان في أعمال إرهابية، هذا أيضا ادّعاء خاطئ ومُضلِّل. ودليلي هو أنّ مصالح وزارة الداخلية لم تجد أي تحفظ تقدّمه ضدّهم وأن سجّل السوابق العدلية فارغ في خانته الثالثة التي تنص على الجرائم الخطيرة. وإذا كانت هذه الحالات صحيحة وبأدلة دامغة، فإن قانون الأحزاب السياسية في مادته 16 ينصّ على «استخلاف أو انسحاب كل عضو لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون» دون أن ينص على رفض اعتماد الحزب السياسي المعني.

يذكر الوزير زرهوني أحداثا خيالية بزعمه أنّ 56 عضوا من المجلس المركزي كانوا عناصر فاعلين في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المُحلّ، وأنّ بقية الأعضاء من المتعاطفين مع هذا الحزب. لقد ثبت أن 70 بالمائة من مندوبي المؤتمر التأسيسي، الذين انتخبوا على أعضاء المجلس المركزي، لم يمارسوا في حياتهم نشاطا سياسيا أو حزبيا. وحدهم 13 بالمائة من المندوبين جاءوا من جبهة التحرير الوطني، وأنّ 2،5 بالمائة كانوا من متعاطفي جبهة الإنقاذ.

ما هي القراءات التي نمنحها لهذه الادّعاءات المزعومة وغير المؤسَّسة التي بنى الوزير زرهوني عليها تحليله ليجعل من حركة الوفاء نسخة من جبهة الإنقاذ؟ ما يعني أنّ نظرية «الملف المطوي» لا قيمة لها.

الوزير مخطئ في مظاهر كثيرة لحركة الوفاء : تشكيل المجلس المركزي والشعار ومضمون البرنامج، إلخ... ما يعطي فكرة عن درجة الجدية والتدقيق اللذين يطبعان معالجة مصالح وزارة الداخلية لملفات اعتماد الأحزاب السياسية.

في حوار مع أسبوعية «الشروق» لـ25 سبتمبر 2000، لم أتوانَ من تذكير وزير الداخلية بعجزه عن تطبيق قوانين الجمهورية، وبالنتائج التي كان عليه أن يستخرجها ليستقيل من منصبه، خاصة حينما اكتشف أنّ القانون يتناقض مع قناعاته الشخصية.

استنتجتُ أنّ العمل السياسي النزيه غير ممكن في الظروف الراهنة. بادرْت إلى مشروع تأسيس حزب سياسي قادر على المساهمة في إخراج البلاد من الأزمة وجمع طاقات المواطنين والمواطنات، الشباب على وجه الخصوص، حول برنامج يتأسس على المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية وأخْلَقة الحياة العامة وإعادة دفع الاقتصاد الوطني نحو مزيد من التنمية. دون جدوى، ذلك أنّ السلطة، في تعنّتها اغتصاب الدستور وقوانين الجمهورية، وممارسة الضغوط والتهديد ضد المناضلين والمسؤولين المحليين، توصلت إلى إلغاء حركة الوفاء كتنظيم سياسي، ولكن لم تستطع إلغاءه كمشروع سياسي.

ما يعني أنّ السلطة تريد الاحتفاظ باحتكار مبادرة تأسيس الأحزاب لتضعها في خدمة أهدافها. وأحسن دليل، تعطيه لنا الحملة الأخيرة للانتخابات الرئاسية حيث قامَت بعض الأحزاب بإحداث قطيعة مع قواعدها، ذاهبة إلى حدّ اختراق قوانينها الداخلية من أجل همّ وحيد ألا وهو إرضاء أصحاب السلطة.

من جهة أخرى، ولمواجهة عدم نضج الطبقة السياسية، كنت مقتنعا أنّ البديل الوحيد الصالح هو تقديم برنامج يجمع بين الديمقراطية والمصالحة لإمكان تحقيق السلم والتنمية.

لذلك، فلا يمكن للحزب أنْ يتَمَوْقع إلا حيث يتلاقى الارتباط بالوطن والانتماء إلى الإسلام، لإلغاء كل أشكال الإقصاء والتأكيد بقوة على أن الجزائر

للجميع. كان عليّ إذا استخدام كل طاقتي البيداغوجية لإعادة الاعتبار إلى رسالة الإسلام الذي ينبذ كل أشكال العنف، من جهة، ومصالحة الجزائريين مع السياسة، من جهة أخرى. تدريجيا، طفق الجمهور يقتنعبرسالتي، وينضمّ إلى الفكرة الأساسية بأنّ معالجة الأزمة لا يمكن أن تكون إلا سياسية، وأنّ الحلّ يمرّ بالضرورة عبر المصالحة والديمقراطية.

إنّ تقديم إجابات ملائمة للمشاكل الكبرى وحثّ أكبر شريحة شعبية على الانضمام إليها هو بالنسبة لي غاية كل مسار ديمقراطي : منح البلد مؤسسات شرعية وتمثيلية. وكان أملي الكبير أن أرى أن حركة الوفاء أضحت البديل الوحيد القادر على فتح طريق المنافسة السياسية وإنهاء عهد المواجهة المسلّحة، بدائرتها الجهنمية التيتغذيها سياسة الاستئصال. ما يبيّن حدود سياسة الوفاق المدني وعجزها على تحقيق السلم والتنمية.

هذا هو مشروع حركة الوفاء : اقتراح بديل له مصداقية وجدية لسياسة السلطة الاستئصالية والأمر الواقع. هكذا، وتدريجيا، وجد البلد نفسه يتخندق في طريق مسدود بعناد السلطة على رفض الحل السياسي للأزمة وعدم الالتفات إلى إرادة تغيير النظام السياسي والنموذج الاقتصادي. ويعكس رفض إعطاء الاعتماد لحركة الوفاء تعنّت السلطة على البقاء مهما يكلفها من خسائر في منطق قانون الوفاق المدني، الذي اتضح أنه منهج بلا حلّ لأنه قائم على عجز السلطة على نهج طريق المصالحة الوطنية والتغيير السلمي.

كيف نفسّر إذا هذا التعنّت في عدم الاستجابة لرغبة التغيير الشرعية والسلمية؟

كان همّي الأساسي هو أنْ يكون حزب الوفاء دائما النموذج في دوره البيداغوجي لتجذير الثقافة الديمقراطية ولا يكتفي المجتمع الجزائري بالشعارات. هكذا سيكون انفتاح حقول السياسة والإعلام والجمعيات

أساسيا من شأنه السماح لجميع الجزائريين بالمشاركة الفعالة في الحياة العامة، بلا عراقيل ولا إقصاء.

أظهرت تجربة حركة الوفاء حدود نظام الاعتماد، سواء تعلّق الأمر بالأحزاب أو بالجمعيات أو الجرائد. تملك السلطة جهازا خطيرا لتقييد الحقل السياسي والمدني والإعلامي. فبرغم الخطب المضلّلة، بقيت سياسة السلطة على عادتها في ترويض الأحزاب والجمعيات والجرائد.

إنّ الظلم الذي تسلّط على حركة الوفاء يدعو بجدية إلى إعادة النظر الكلي في الإجراءات التشريعية المتعلقة بالأحزاب والجمعيات والصحافة لتكون أكثر ملاءمة للثقافة الديمقراطية.

ينبغي لحق التعبير بكل حرية عن الأفكار والرؤى أن يكون حقا مقدّسا، بما في ذلك حول نشاط الدولة، لأنّ جميع المواطنين، ودون إقصاء، لهم حق المشاركة في الحياة السياسية حسب الوسائل التي يرونها ملائمة لمُثُلهم العليا. لذلك ينبغي على الدولة أن تسهر على ضمان جميع الشروط المشجّعة لتأسيس الأحزاب وترقية نشاطها. ولكن صيغ التنظيم والتشغيل الداخلي للأحزاب يجب أن تبقى من صلاحية مبادرتها وتحت مسؤوليتها. ولا يتدخل القانون إلا من حيث الملاءمة القانونية لمشاركتها في الحياة السياسية واحترامها للنظام العام. وعلى هذه الإجراءات أن تكون تحت سلطة العدالة دون غيرها، مع السهر على إبقاء الإدارة بعيدة عن كل محاولة لتقويضها أو التدخّل في حياة الأحزاب. كما أن على القانون أنْ يحمي المؤسسات من خطورة الإضعاف والأزمات وعدم الاستقرار الذي يمكن للأحزاب نفسها أن تتسبب فيها.

ليس هذا حال الوضع في الجزائر، للأسف الشديد، حيث تتحوّل الأحزاب، عن طريق نظام الاعتماد التمييزي، إلى ملحقات للإدارة

وخاضعة لها. إنّ تهديدات حلّ الأحزاب حاضرة دوما، كسيف الحجّاج الذي يحلق فوق رؤوسها، إلى حدّ حَصر نشاطها في احترام الإجراءات الإدارية: المؤتمر والتقارير وتجديد الهيئات القيادية، إلخ. هكذا، فهي تُخصّص قسطا قليلا من الوقت والموارد للعمل السياسي.

الأخطر من هذا هو أنّ أغلبية الأحزاب السياسية لا تملك أدنى تجذير شعبي، ولا برنامجا جادا، ولا زعيما له مصداقية. يتمثّل وجودها الوحيد في التحليق حول السلطة التي تخضع لها في جميع الميادين وتدين لها بالمقاعد المكتسبة في المجالس المنتخبة عن طريق لعبة الكوطات والتمويل ومقرات المداومات والوصول إلى وسائل الإعلام، إلخ.

هكذا، حرّفَت اللعبة الديمقراطية، وأضحى البنيان المؤسساتي عبارة عن ديكور خادع. وضد هذا النظام المحتضر، تأسست حركة الوفاء وأرادت أن تقدّم بديلا من أجل حلّ سياسي لبناء الديمقراطية عبر المؤسسات الشرعية والتمثيلية. مع الوقت، ألاحظ أنه من الضروري إدخال إصلاح عميق على القوانين التشريعية للأحزاب والجمعيات والصحافة عن طريق إعادة الاعتبار إلى نظام التصريح.

ومع ذلك، نحسّ بخوف لدى السلطة في قدرتها على مواجهة معارضة لم تؤسسها بنفسها وتكون منبثقة عن الإرادة الشعبية. يجب التذكير بأنّ تنديدنا بتعسف الإدارة، ورفضنا للادّعاءات غير المؤسّسة لوزير الداخلية زرهوني، لم تكن إلا نداءً إلى العدالة لتنصِفنا، وليست صوتا ضائعا من البكائيات، كي نكشف مناورات النظام في سعيه لتضليل الرأي العام.

تحدّث بيار روسي عن «حضور وضغط سلطة شخصية» في مسار هيكلة الهيئات المؤسساتية. يشرح قائلا: «من أجل الوصول إلى تشكيل نظام دائم انطلاقا من عناصر مبهمة كالأمّة والعائلة وتأثير الجماهير، يجب في

وقت ما أن تتدخّل قوة حلم كبير وعلم دقيق للوقائع، مُقتَرنَة بإرادة رجل».[1] شخصيا لم أتخيّل نفسي يوما في مثل هذه الوضعية. كان الحماس الفياض الذي رافق ترشحي للرئاسيات 1999 وتأسيس حركة الوفاء، فرصة للشعب كي يُعبّر عن رفضه الحاسم للاستبداد والفسادوالعجز ونهب خيرات البلاد والرشوة والخيانة. فبرغم تعنّت السلطة الشمولية لإبقاء البلد تحت سطوة نظام بشع، بقي رفض الشعب لها كاملا ومتجذرا، وليس عجز هذه السلطة في إيجاد الأجوبة للمطالب الاجتماعية إلا تمظهرا معبّرا عن هذا العجز.

هكذا، لم يكن رفض اعتماد حركة الوفاء ليشغلني بتفاصيل الإجراءات الإدارية، ويقلل من إرادتي في المشاركة في النقاش حول المسائل الكبرى، مع احترام صارم للقوانين وبعيدا عن كل مظهر من مظاهر العنف. وتشهد على ذلك مختلف مشاركاتي في اجتماعات مع شخصيات سياسية وتدخلاتي في الصحافة.

(1) Pierre Rossy : *La Tunisie de Bourguiba*, Ed : Kahia Tunis 1967.

- 8 -

عُهدَة بوتفليقة الأولى

مقدّمات تسيير فوضوي

«الممارسة السياسية مستحيلة في الظروف الحالية». يمكن وصف النظام الجديد بهذه الصيغة، دون أدنى تردّد، التي ألقيتها في المؤتمر الصحفي الذي نظمته في 22 نوفمبر 2000.

لقد خلّف انسحاب المترشحين نظاما سياسيا له صبغة قانونية ولكنه ناقص الشرعية، وبالتالي فإنه عاجز عن الاستجابة الإيجابية لمطالب المصالحة والتغيير. غداة «انتخابه» لم يتوانَ بوتفليقة عن التطرق إلى هذه المسألة الحساسة في حوار له مع إذاعة «أفريكا رقم 1» في 10 جويلية 1999. أبدى أمنيته برؤية الجيش يعود إلى دوره، ولكنه بقي مبهما حول الكيفية التي سيقود بها شؤون الدولة. وفي انتظار ذلك، وباعتباره وزيرا للدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلّحة، كان عاجزا عن تحديد مكانة الجيش الوطني الشعبي ومهامه.

بالفعل، لا أحد يمكن محوَ الصورة اللاصقة به باعتباره المرشح الوحيد المنتخب بالقوة. ولم يُخفَ على أحدٍ أن بوتفليقة ليس في حقيقة الأمر إلا رئيسا ظاهريا، خانه نقص بعد النظر وانعدام الحزم.

كان بوتفليقة محروما من القاعدة الشعبية وخاضعا لضغوط القيادة العسكرية، ولم يتمكّن من ملء هذه الخسارة، برغم سفرياته الماراطونية المتعدّدة عبر العالم بحثا عن مساندة دولية.

كان عليه انتظار ثمانية أشهر بعد تنصيبه، كي يعيّن حكومته الأولى، أي في 23 ديسمبر 1999. تتشكل الحكومة الجديدة من تحالف يضمّ سبعة أحزاب ساندَت ترشحه وانضمّت إلى سياسة الوفاق المدني وهي : التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم والنهضة وحزب التجديد الجزائري والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحالف الوطني الجمهوري.

وبعد ثمانية أشهر أخرى، أي في 26 أوت 2000، قدّم أحمد بن بيتور استقالة حكومته. في رسالة استقالته، ندّد بطرق تسيير الرئيس الذي أسَّس داخل ديوان الرئاسة حكومة موازية، مقيّدا بذلك صلاحيات رئيس الحكومة، ولم يتوانَ بن بيتور عن وصفها بـ«طريقة لعبة الظل المشبوهة».

إنّ الظروف التي حدثت فيها هذه الاستقالة وأسبابها وتأثيراتها تشكل مظاهر الأزمة العميقة التي يتخبّط فيها النظام الجزائري. وقد ضاعف بوتفليقة بطرق تسييره ونوعية رجاله من خطورة أزمة الحَوْكمة بميله إلى الإغراق في الديماغوجية والقرارات المخالفة للدستور.

وكان من شأن نشر رسالة استقالة بن بيتور أنْ يثير حملة استياء واسعة وجامعة داخل البرلمان وفي الأوساط السياسية والرأي العام، كما كان سيحمل الرئيس على الإجابة على اتهامات رئيس الحكومة،كما كان من المفروض أنْ يُحرّك آليات التعرف على المسؤوليات في اختراق الدستور وقوانين الجمهورية.

للأسف الشديد، لم يحدث شيء من هذا. فباستثناء ردود فعل المعارضة النشِطة، واصلت الطبقة السياسية بجميع أطيافها التزام الصمت. إنها

طبيعة هذا النظام الذي دشّن عهدته بتحويل العملية السياسية إلى عملية مستحيلة التطبيق. إنها سابقة خطيرة أن تعمل السلطة على تكميم أفواه حاملي البدائل وإرغامهم على اللجوء إلى النشاط السرّي، أو إلى المنفى أو إلى ممارسة العنف، كي لا تنقصها بعد ذلك المبررات لمصادرة آرائها وقمعها. وتشكل هذه الانحرافات خطورة تُهدّد وحدة الأمة. من جهتي، وبعد منع حركة الوفاء، واصلت دعوتي إلى السلم والمصالحة والتسامح، بالتعاون مع جميع الإرادات الحسنة في البلد. اشتغلت مع الأحزاب السياسية المستقلة والشخصيات الوطنية باقتراح مبادرة مشتركة لإخراج البلاد من أزمتها المستشرية وإرجاع الكلمة إلى الشعب.

في واقع الحال الراهنة، ليست الديمقراطية ودولة القانون إلا أحلاما، سيعسُر تحقيقها تحت حكم هذا النظام. ستكون الطريق طويلة ومحفوفة بالخطر، قبل أن يصبح التعدد السياسي حقيقة ملموسة، ويفرض احترام حقوق الإنسان ويسمح للشعب الجزائري باختيار قادته بكل حرية وتحديد مصيره بنفسه.

ها هو النظام يتمكّن من تحويل إجراءات حالة الطوارئ لصالحه الخاص، كي يستبد بحكمه على كامل البلد. وتظهر هذه الوضعية للعيان عبر غلق الحقل السياسي والإعلامي، وهي مقدّمات لتفاقم ومضاعفة المظالم والفوارق الاجتماعية والإقصاء والتهميش. خلال حوار مع صحفيّي جريدة «الوطن» الجزائرية -باللغة الفرنسية- الذين قاموا بزيارتي في أفريل 2006، ختمت كلامي : «لا أريد إيهام المواطنين بأن هناك حياة سياسية في البلد، خوفا من أن تستغلها السلطة لصالحها.»

لم أتخلّف أو أتردّد في تقديم مساندتي لطلب رفع حالة الطوارئ ودعوة جميع الجزائريين المحبين للعدالة أن يساندوا هذه المبادرة. وإلى جانب

الإجراءات القانونية، فمن الضروري وضع مسألة حقوق الإنسان في مركز النقاش السياسي، مع السهر على عدم استخدامه كوسيلة لغايات سياسية.

فقد دشّنَت سنة 2000 فترة طويلة من ارتفاع أسعار البترول. فبين 2000 و2003، كان سعر البرميل المتوسط في حدود 26,7 دولارا، وذلك برغم التأثير السلبي لتفجيرات 11 سبتمبر 2001 على الاقتصاد. ولكن القفز الأكثر بروزا تمّ تسجيله ابتداء من 2004 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 38,2 دولارا، ووصَل في السنة الموالية إلى 53,6 دولارا.

أطفأ هذا النظام شمعته الأولى في أفريل 2000، مع حصيلة سلبية في جميع الميادين. ضاعَف بوتفليقة مبادراته واستخدم جميع الوسائل دون الوصول إلى إرساء شرعيته، ولا ضمان فعالية لسياسته. كرّس كل طاقته لإخضاع مؤسسات الدولة واستخدامها لتهميش، بل وشيطنة جميع الذين لا يقدّمون له الولاء. وهي عمليات من شأنها إضعاف ثقافة الدولة وأخلَقة الحياة العامة. وقد أدخل ذهابُ بن بيتور البلدَ في دوامة جهنمية عرقلت عملية الاستقرار، حيث راح النظام، شيئا فشيئا، يبتعد عن الانفتاح على المجتمع ويكثر القيود على النشاط السياسي والجمعوي المستقل.

وقد كانت وسائل الإعلام الوطنية والدولية تتصل بي باستمرار لأبدي برأيي حول راهن الأحداث. وفيما احتفل قانون الوفاق المدني بعامه الأول، لا تزال الأزمة متواصلة وعلى جميع الأصعدة، وبالأخص في الميدان البشري والاجتماعي. كانت وضعية حقوق الإنسان في كل مظاهرها مقلقة جدا، وبالأخص فيما يتعلق بملفات التعذيب الشائكة والمساجين السياسيين والمفقودين والتكفل بضحايا المأساة الوطنية. في كل اتصالاتي مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني والصحافة، لم أتوقف عن التذكير بضرورة إرساء استراتيجية حقيقية للمصالحة الوطنية.

في باريس، أُسِّسَت «اللجنة الدولية من أجل السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية في الجزائر»، مع تنسيق ناشط للأستاذ عبد المجيد بن الشيخ. فبالنسبة للمبادرين، يتعلق الأمر «بالتفكير والتصرف بقصد إيجاد حلٍّ سياسي ديمقراطي شامل بالحوار والمفاوضة على أساس احترام حقوق الإنسان مثلما ينص عليها البيان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية للأمم المتّحدة في 1966 والمعاهدات الدولية الأخرى في نفس الموضوع».

في أفريل 2000، دُعيتُ للمشاركة في ندوة هذه اللجنة في باريس كي أنير الرأي العام الوطني والدولي حول مختلف مظاهر الأزمة الجزائرية. وبما أنّ الظروف لم تُسعفني للسفر إلى باريس، كتبت رسالة اعتذار إلى عبد المجيد بن الشيخ، ذكرت في طيّها «بأن الخروج من الأزمة في الجزائر يمرّ حتما عبر الحل العاجل للشق السياسي، مع كل ما يحمله من إجراءات ضد إقصاء وتهميش القوى السياسية والاجتماعية التي تشتغل وتحرّك المجتمع. ومن شأن هذه الإجراءات أنْ تعيد السلم والاستقرار وتمنح آفاقا قارة للخروج من الأزمة».

حوادث منطقة القبائل المأساوية

إن الحوادث التي دارت في منطقة القبائل من أفريل إلى أوت 2001 ضاعفت من تفاقم حال هذا النظام الذي تحوّل إلى عصبة تتشبّث بالحكم وتهرب إلى الأمام في ممارسة مسؤولياتها.

في 18 أفريل 2001، تمّ توقيف الشاب محمد ماسينيسا قرْماح البالغ من العمر 19 سنة في بني دُوالة، قرية بالجنوب الشرقي لمدينة تيزي وزو. أصيب بجروح بليغة برصاص الكلاشينكوف خلال فترة حجزه، فنقل إلى

مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة، حيث توفى نهار الغد. تحدّث الدرك عن وفاة غير مقصودة، ولكن أولياء الضحية وأصدقاءه تحدّثوا عن قتل عمدي، وإعدام تعسّفي. أحدَثَ القتل هلعا كبيرا في القرية الذي تحوّل إلى مواجهة بين سكانها ورجال الدرك.

مباشرة، انطلقت المظاهرات وبادر السكان إلى إضراب عام حوّل بني دُوالة، هذه القرية الهادئة،إلى ساحة من المواجهات العنيفة بين السكان وقوات حفظ الأمن.

تمّ دفن الضحية في 23 أفريل، اليوم الثالث من المواجهات والمظاهرات الصاخبة. ارتفع عدد الجرحى من يوم إلى آخر. حاصَر المتظاهرون الشباب مقرّ الدرك الوطني بالقرية وطلبوا غلقها ومغادرة رجال الدرك. في أيام معدودة، انتقلت المظاهرات إلى مدن وقرى أخرى من ولايات تيزي وزو وبجاية والبويرة : مشادّات عنيفة مع رجال الدرك، وتخريب المقرات العمومية، وسدّ الطرقات. اشتدّت المواجهات وتحوّلت إلى مظاهر تمرّد عنيف ضد النظام. ارتفع عدد الجرحى والقتلى.

خلال تلك الأيام الحرجة، أظهر النظام لامبالاة غير مقبولة إطلاقا، تاركا منطقة بأكملها تحترق. فضّل بوتفليقة السفر إلى أبوجا، عاصمة نيجيريا، حيث تُعقد قمّة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الاتحاد الإفريقي حول السيدا والسلّ وأمراض أخرى معدية موازية، وذلك من 24 إلى 27 أفريل 2001.

أخيرا، وفي 30 أفريل، بثّت وسائل الإعلام السمعية البصرية تصريح بوتفليقة يدعو فيه مواطني منطقة القبائل إلى الهدوء، معتبرا أن حوادث الشغب في منطقة القبائل هي عرقلة «لبرنامج التصحيح» وأنها تستغل لزرع الحقد والشّقاق. كما أنه أظهر العلاقة مع «أزمة الهوية» التي خلفتها «رؤية بُعد ومكانة الأمازيغية في حياتنا الوطنية».

بعد أيام قليلة من الانتفاضة الشعبية في منطقة القبائل، أمضيتُ بيانَين صحفييَين بمعية كل من عبد النور علي يحيى ورشيد بن يلّس، في يومي 2 ماي و16 جوان 2001، حيث شرحت فحوى القضية للصحافة. ويمتاز هذان الصديقان بنزاهة لا يرقى إليها الشك وقدرة فائقة على التحليل الحكيم وهما وطنيان يضعان مصلحة الجزائر فوق كل اعتبار. ممّا يفسّر رد فعلنا المشترك تجاه قضايا وطنية عدّة خلال سنوات طويلة.

تظهر ثلاث أفكار أساسية في هاذين النصّين: أولا، رفض فرضية «المؤامرة الخارجية» لأنّ الانتفاضة عفوية، فجّرتها حوادث بني دوالة والاحتقان الاجتماعي الذي ينتشر عبر كامل التراب الوطني. إنه ردّ الفعل الأكثر صرامة عبرتُ بواسطته عن رفضي لهذا النظام الذي حوّل الظلم والازدراء والتعسف إلى صيغة حكم. إنها ثورة شباب غاضب ويائس من غياب آفاق وفضاءات التعبير. وقد بيّن مجرى الحوادث لاحقا صواب تحليلنا ذلك أن الاضطرابات اتّسعت إلى مناطق عديدة من الوطن. على حسب رأيي، فإن ثورة صامتة بدأت تتشكل، فيما بقي النظام سجين رؤيته البعيدة كلية عن أرض الواقع.

ثانيا، أكّدنا على المسؤولية التامة لدولة منسحبة من الشأن العام الوطني، وأن الرئيس لم يتمكن من رؤية وفهم غضب المواطنين، ولا اتخاذ القرارات التي تمليها الظروف الراهنة وهي واضحة للعيان.

ثالث فكرة تتمثّل في التذكير بشروط حلّ الأزمة الوطنية، ومن ثمة حلّ أزمة القبائل أيضا، وهي إرساء نظام ديمقراطي حقيقي ودولة القانون، ما يعني بداية حلّ المسألة الحاسمة لشرعية السلطة. إن منطقة القبائل، وخلافا لما تدّعيه بعض الأصوات التي لا وزن لها ولكن تجد تضخيما عمدا، كانت دوما عبر تاريخها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوحدة

الوطنية. إن الزعم بالنقيض هو شتمٌ لذاكرة أجدادنا، وإهانة أخلافهم وتشويه للتاريخ.

لقد بيّن النظام مرة أخرى عدم كفاءته في تسيير الأزمة في منطقة القبائل، واتّضح أن جميع حساباته كانت خاطئة: اللجوء إلى القمع المسلّح ضد انتفاضة الشباب سيستخدم كتحذير للشعب الجزائري الذي بدأت معالم قلقه تظهر تحت تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛ وأمام مقاومة مواطني منطقة القبائل للقمع الممارس عليهم، راح النظام يعمل على تهميش الأحزاب السياسية الأساسية المتجذّرة في المنطقة، وبالأخص حزب جبهة القوى الاشتراكية، بقصد إضعافها والتمكن من ترويضها.

وأمام هذا الفشل الذريع، وفي الوقت الذي تضاعف انتشار حركة المواطنة، حاول النظام تقسيم حركة العروش إلى دعاة الحوار والرافضين له، بعد أنْ اعترف بشرعية المطالب التي رفعتها أرضية القُصَر.

ولكن فشل النظام الذريع، في رأيي، يعود إلى كونه فقد كل مصداقية عند الشعب، وبالتالي، لا يمكنه أن يحافظ على سلطته في منطقة القبائل إلا بمُمارسة القمع على كل نشاط سياسي مستقل مثلما نلاحظه اليوم في الميدان. أعلنت السلطة عن تشكيل لجنة تحقيق وطنية يترأسها البروفيسور مُحَنْد اسْعَد وتتكوّن من ممثلين عن المجتمع المدني، هدفها إلقاء الضوء على الحوادث الأخيرة التي هزّت منطقة القبائل.

للأسف الشديد، فإن أعمال العنف لم تتوقف على أرض الواقع. إنّ الحصيلة الرسمية التي أعلنت عنها وزارة الداخلية في 12 جوان تشير إلى وفاة 56 شخصا، وضمنهم دركي واحد، قتلوا بالرصاص، و305 مواطنا مجروحا بالرصاص و1.579 جريحا من عناصر قوات الأمن. وحسب التقديرات الأولية، فإن الخسائر المادية تقدّر بمليار دينار: تخريب مقر

ولاية بجاية، و26 مقر دائرة، و29 مقر بلدية، و28 مقر مصالح مالية، و11 مقر محكمة، و274 بناية عمومية، و14 مسكنا خاصا، و41 مكاتب حزبية. و5 مصالح شرطة و54 مركزا للدرك الوطني. في نهاية شهر ماي، بدأت وحدات الدرك الوطني انسحابها من ولاية تيزي وزو.

دعَت جبهة القوى الاشتراكية إلى تنظيم مسيرة كبرى في الجزائر العاصمة ليوم 31 ماي. سار حشد كبير من ساحة أول ماي إلى ساحة الشهداء، مرورا بشوارع حسيبة بن بوعلي، وعميروش وزيغوت يوسف. ومن بين المشاركين في المسيرة، عدد كبير من الشباب الذين انتفضوا في منطقة القبائل، الذين أوشكوا على إيقاع المسيرة فيما لا تحمد عقباه. كانت روح الغضب بادية في الشعارات التي كانوا يصدحون بها.

في 11 جوان، تمّت المصادقة على «أرضية مطالب القْصَر» صاغها ممثلو ولايات سطيف، وبرج بوعريريج، والبويرة، وبومرداس، وبجاية، وتيزي وزو، والجزائر العاصمة، وكذا اللجنة التنسيقية لجامعات الجزائر العاصمة ومدارسها الوطنية. تمحورت الأرضية حول 15 نقطة، وتطرّقت إلى مظاهر متباينة، تجمع بين إجبار انسحاب وحدات الدرك الوطني من منطقة القبائل، مرورا بإلغاء لجنة التحقيق، وإلى غاية «المطالبة الأمازيغية في كل أبعادها (الهوياتية والحضارية واللغوية والثقافية) بلا تنظيم استفتاء وبلا شروط، وترسيخ الأمازيغية لغة وطنية ورسمية».

وكانت هذه الأرضية ستسلّم إلى رئاسة الجمهورية إثر نهاية مسيرة 14 جوان التي نظمتها حركة العروش في الجزائر العاصمة. جاء المتظاهرون من جميع أصقاع منطقة القبائل، واجتمعوا في ساحة أول ماي للتوجّه إلى مقر رئاسة الجمهورية. ولكن قوات الأمن سدّت جميع الطرقات المؤدية إلى الرئاسة. بسرعة، تفاقَم الوضع وانطلقت مواجهةعنيفة بين المتظاهرين

وقوات حفظ الأمن. كانت الحصيلة ثقيلة : وفاة صحفيَين كانا يغطيان الحادث، فضيلة نجمة وعادل زروق، سحقتهما حافلة، و300 جريحا، منهم 29 في صفوف الشرطة، وخسائر مادية كبيرة وصدمة مهولة لسكان العاصمة. من حسن الحظ، لم تتطور الحوادث إلى كارثة أكبر لأنّ أغلبية المشاركين في المسيرة لم يدخلوا العاصمة بعد.

لقد قام بوتفليقة قبل يوم من هذه المسيرة بتدشين معرض الجزائر الدولي الـ34 الذي كان سيستَمر إلى غاية 24 جوان بمشاركة حوالي ألف عارض، فتمّ غلقه في نهاية صبيحة 14 جوان. وإثر ذلك، اتّخذت الحكومة قرار منع جميع المسيرات في الجزائر العاصمة.

الغريب في الأمر أن بوتفليقة اختار تجمعا شعبيا في أدرار في 21 جوان ليقدّم تصريحا يخص حوادث منطقة القبائل، فيما كان من الأرجح والحنكة السياسية أن يذهب إلى بني دُوّالة. في هذا التجمع، أكّد أنه يتفهّم غضب الشباب، وأقام موازنات أخرى حينما صرّح أنّ «المشاكل تراكمَت. فمن نهب إلى آخر، ومن تخريب إلى آخر، انتقلنا من إرهاب إلى آخر». ولكنه، في البحث عن الحلول، فضّل اللجوء إلى صيغ مبهمة وغير محدّدة، باستخدام الذرائع الواهية وإشعال حرائق مضادّة.

أصدرت لجنة التحقيق الوطنية حول حوادث منطقة القبائل نتائجها الأولية بتاريخ 7 جويلية، أي بعد شهرين من تنصيبها. بهذه المبادرة، أرادت اللجنة إخبار الرأي العام بتطور أعمالها في الكشف عن حقائق الحوادث والبحث عن أسبابها. وحول هذا الموضوع الحساس، قدّر البروفيسور اسّعَد أنه «ليس سهلا دائما أن نقول بأنها أسباب اقتصادية أو متعلقة بالهوية... كل هذا نظري. والجميع يعرف ذلك. في المقابل، توجد أسباب مباشرة، وربما توجد أطراف في السرية تستغلها لصالحها».

قدّمت لجنة اسعَد تقريرها النهائي في شهر ديسمبر. جاء فيه أن مواصلة الاضطرابات وحدّتها وكذا تردّد الشهود والفاعلين بإدلاء شهاداتهم كاملة حال دون إتمام اللجنة لتحقيقاتها الميدانية. ومع ذلك، سمح العمل المنجَز بإعداد طريقة تحديد المسؤوليات.

تعلّق الأمر أولا بعدم وضوح النصوص القانونية التي تضبط النظام العام في إطار حالة الطوارئ. واجهتنا إذا مسألة التعرف على السلطات المختصّة قانونا لتقدير وتقرير إن كان الأمر يتعلّق بالحفاظ واستتباب الأمن العام. إنّ الإجراءات المعقّدة خلقت لبسا في تحديد الكفاءة والمسؤولية بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية، وأدّت إلى «انزياح حذق من حالة الطوارئ إلى ما يسمّى بحالة الحصار».

بالفعل، يواجهنا سؤال معرفة السلطات المختصّة التي تقدّر وتقرر إن كان الأمر يتعلق بالحفاظ على النظام العام وإعادة استتبابه. من هو المخوّل قانونا تقدير وجود أو غياب علاقة بين عمليات النظام العام والكفاح ضد الإرهاب؟ في الميدان، تستحيل إقامة تمييز دقيق بين عمليات حفظ النظام العام وإعادة استتبابه من جهة، وبين الكفاح ضد التخريب والإرهاب، من جهة أخرى. أي التفريق بين ما يعود إلى صلاحيات وزير الداخلية أو الولاة، وما يعود إلى صلاحيات قيادات النواحي العسكرية.

إنّ نتائج لجنة اسعَد مذهلة: «إن تداخل الصلاحيات يجعل عملية تحديد المسؤوليات مستحيلة». استتبع ذلك نقص احترام القانون وغياب المراقبة والعقاب. ما راهَن حظوظ بناء دولة القانون.

كما أنّ اللجنة سجّلت أنّ بروز العروش يطرح مشكل تمثيل السكان، ولا يمكن، في أي حالة من الحالات ومهما تكن الذرائع، أن تحل هذه الجماعات مَحلّ المؤسسات التي تضمن الدولة من خلالها حضورها وتسيير الشأن العام.

دعا بوتفليقة رسميا تنسيقية العروش لما بين الولايات أن تسلّم أرضية القَصَر وكلّف رئيس الحكومة بأن يكون محاورها الرسمي. تمّ استقبال ممثلي حركة العروش في 3 أكتوبر، في اليوم الذي صدر قرار رئيس الجمهورية بأنه سيأخذ بعين الاعتبار مطالب أرضية القَصَر، التي يعتبرها «النتيجة الديمقراطية في جزائر الحوار والتقدّم، في صالح جميع أبنائها». في المقام الأول، يوجد ترسيم اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية في تعديل الدستور المقبل.

من جهتها، لم تتمكّن لجنة التحقيق البرلمانية حول حوادث منطقة القبائل من إعداد تقريرها بقصد مناقشته في جلسة عامة، برغم الوعود عن طريق البيانات الصحفية وتصريحات رئيس المجلس الشعبي الوطني. قامت وحدات الدرك الوطني بممارسة عنف مرعب في مواجهة المظاهرات في منطقة القبائل. وذهبت السلطة إلى أبعد من ذلك في محاولتها الجنونية لتحريض مناطق أخرى من الوطن ضد الولايات الثلاث لمنطقة القبائل، تيزي وزو، والبويرة وبجاية، وفي رفع نظرية المؤامرة الأجنبية السخيفة.

إنّ ما حدث في بني دوالة كان بإمكانه أن يحدث في أي منطقة من الوطن، ذلك أن الأسباب نفسها قد تخلق نتائج مماثلة. وليس لانتفاضة منطقة القبائل خصوصية ما، فقد أحدثها التراخي في التجاوزات الخاصة بغياب دولة القانون. ولكن الأخطر هو طريقة تسيير الأزمة، بحيث اختزلَت كل الإشكالية في مطالب الهوية المشبوهة، ثمّ إعداد حلول من شأنها تقويض الاستقرار.

لم أتوقّف عن الدعوة إلى معالجة سياسية للأزمة التي تمر بها الجزائر. لقد دعّمَتْ حوادث منطقة القبائل موقفي، وحدها طريق دولة القانون والديمقراطية بإمكانها إعادة الوطن إلى سكة آفاق الخروج من

الأزمة. وبالتركيز على التفكير في المسائل المتعلّقة بالهوية، نبتعد حتما وبشكل خطير عن بناء دولة القانون والديمقراطية.

لا يمكن معالجة مسألة الأمازيغية بمعزل عن بقية مكونات الهوية الوطنية : العربية والإسلام. نحن نتاج هذا التطور التاريخي العظيم حيث اصطبغت شخصيتنا بلا تمييز بين هذه المكونات الأساسية الثلاثة. أنْ تكون جزائريا يفترض بالضرورة إرادة الاضطلاع بهذه المكونات الثلاثة. إنّ التوجه إلى إعداد إجراءات لتحييد الأمازيغية إزاء العربية والإسلام من شأنه خلق وضعيات خلافية بين المكونات الثلاثة للهوية الوطنية.

ألهمني سؤال صحفي حول هذا الموضوع الإجابة التالية(1) :

«في هذا المضمار، من الفائدة بمكان أن نقوم بتذكير تاريخي مختصر : خلال فترة القمع التي مارسها الاستعمار الفرنسي لمدّة أزيد من قرن، وفي محاولته لسلب شخصية شعبنا، ركز هجوماته الدائمة ضد إسلامية وعروبة الجزائر، متجنبا الأمازيغية، التي حاول استخدامها بنفاق ظاهر كعنصر تفريق للقوى الوطنية وللشعب الجزائري. وكانت النتيجة أن الحركة الوطنية ركّزت اهتمامها على الدفاع عن الإسلام والعربية لأنهما كانا عرضة لهجمة استعمارية شرسة.

وبعد استرجاع الاستقلال الوطني، ارتكب الحكام الأوائل، وأنا منهم، خطأ عدم فهم واعتبار أنّ تلك الفترة قد انقضَت، وأن الإسلام والعربية لم يكونا في وضعية خطورة قصوى مثلما كانا عليه أيام الاستعمار، وكان الأجدر بنا جميعا معالجة مسألة الهوية الوطنية بترقية عادلة للمكونات الأساسية الثلاثة، الإسلام والأمازيغية والعربية. ولكننا، بقينا تحت ذهنية آليات المقاومة ضد الاستعمار، فواصلنا انتهاج نفس السياسة الثقافية، متردّدين في

(1) *Le Matin* 22 avril 2002.

الأخذ بعين الاعتبار البعد الأمازيغي لترقيته، بحجة حماية الوحدة الوطنية. بالنسبة لي، ابتداءً من[1] 1972، أوضحتُ موقفي من هذه المسألة ولمرات عديدة في تدخلاتي الإعلامية. للتذكير، فإنني كتبت في مارس 1981 دراسة نشرتها جريدة «المجاهد» (باللغة الفرنسية) بعد شهور قليلة من مظاهرات 20 أفريل بتيزي وزو: «نؤكّد بكل هدوء على الاستمرارية التاريخية للجزائر منذ أزيد من ألفي سنة. هناك المعربون وهناك الناطقون بالأمازيغية. وليس الاعتراف بهذا التنوع في إطار وطنية صلبة هو الذي يضّر بالوحدة الوطنية. إنّ جزائريتنا، ككل هوية وطنية أصيلة، تتحدّد في الآن نفسه بعناصر تاريخية وثقافية: الإسلام، الأمازيغية، العربية، وتكون ضمن مشروع سياسي كبير يهدف إلى الرخاء والتقدّم والاستقلال داخل الديمقراطية».

ومن أجل العودة إلى ألفاظ سؤالكم، فمن الأكيد أنه لا يمكنني الوقوف ضد الاعتراف باللغة الأمازيغية ولا ضد ترقية التراث الأمازيغي. أما أن نضعها في مواجهة «الثوابت الوطنية»، فكيف يمكن ذلك والأمازيغية مكوّن أساسي وثابت من الثوابت الوطنية».

ويبقى القول بأنه من غير المعقول اختصار المشاكل الكبرى التي تعيشها منطقة القبائل في مسألة الاعتراف بالأمازيغية دون غيرها من القضايا الأخرى. لا يمكن لها أن تكون الشجرة التي تغطي الغابة. على غرار جميع مناطق الوطن، إن منطقة القبائل عرضة لمشاكل اجتماعية واقتصادية كارثية ولا يمكن أن تحل بمجرّد مادة دستورية. وفي المقابل، إن استمرار الاضطرابات حتى بعد انتخاب البرلمان على ترسيم الأمازيغية لغة وطنية، إنّ دلّ على شيء إنّما يدلّ على تفاقم هذه المشاكل التي أدّت إلى إضراب عام وحاشد لمقاطعة الانتخابات التشريعية اللاحقة».

(1) أنظر مذكرات جزائري الجزء الثالث ص: 131.

هذه هي وضعية بلد يسيّره رئيس يقبل أن يعيّن بانتخابات مزوّرة قامت بها سلطة فظة ومستبدة. إنّ مجيء هذا النظام أضعف بشكل كبير المسار الديمقراطي، حيث لا يسمح مظهر التعددية الزائف إلا لإخفاء الواقع التسلطي والاستبدادي لسلطة غير شرعية. لهذا، اتّضح أنّ تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة أضحى ضرورة قصوى للبلد أن يحظى برئيس منتخب وشرعي. ويبقى توفير كل الشروط لتفادي الوقوع مرّة أخرى في مهزلة أفريل 1999.

لا يمكن عزل حوادث منطقة القبائل عن الوضعية العامة لحقوق الإنسان في كل مظاهرها في الجزائر، وتحت هيمنة حالة الطوارئ. ويطرح التسيير المبهم في كل قساوته مسألة نقص الشفافية وتحديد مستويات المسؤولية.

الانتخابات التشريعية لـ30 ماي 2002

تزامنَت الانتخابات التشريعية لـ2002 مع الذكرى العاشرة لأكبر مرحلة مأساوية في تاريخ البلاد. تمّ إحصاء أكثر من مئتي ألف قتيل وآلاف المفقودين، وترحيل مليون شخص، وتخريب وتدمير منشآت عمومية وخاصة لا تعد ولا تحصى، انتشار مهول للفقر وانتظام خرق حقوق الإنسان بعنف وفظاظة لا مثيل لهما.

لا يزال الوضع الأمني مقلقا والانتفاضات تتواصل في منطقة القبائل وفي الولايات الأخرى العديدة من الوطن. وفي كل مكان، تتضاعف شراسة الاعتداءات المسلّحة والاغتيالات والمجازر، والمواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات حفظ الأمن، كما عرفت السجون المكتظة بالأسرى وهم في وضعيات إنسانية غير محتملة انتفاضات متكررة. في هذا الجوّ الوشيك على الانفجار وقبل 10 أيام من الذكرى الأولى للوفاة المأساوية للشاب قَرْماح في بني دُوالة، اجتمع البرلمان في دورة استثنائية في نادي

الصنوبر في الثامن أفريل 2002 وصادق بالإجماع على تعديل الدستور بإدراج الأمازيغية لغة وطنية.

في 27 فيفري 2002 تمّ نشر المرسوم المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب المجلس الشعبي الوطني، لتاريخ 30 ماي. ما هي القيمة التي نمنحها لعقد هذه الانتخابات التي لا تثير أدنى اهتمام عند المواطنين وتنظر إليها الطبقة السياسية بريب كبير؟

وأمام قلّة التجنيد لخوض غمار هذه الانتخابات، قرّرت الحكومة تمديد تاريخ إيداع الترشحات من 14 إلى 24 أفريل، وهي تخترق إجراءات القانون المتعلق بالنظام الانتخابي، الذي ينص : «تنتهي فترة إيداع قوائم المترشحين بـ45 يوما قبل تاريخ الاقتراع». مما يُعطي صورة سلبية عن حالة اختراق القانون التي يمارسها النظام، ضاربا عرض الحائط احترام القوانين التي يصدرها، مما يعطي أولى البوادر لحجم التزوير الذي سيميّز هذا الاقتراع الذي لن يأتي بأي نتيجة ملائمة لمشاكل البلاد.

تسود فوضى عارمة لدى الرأي العام فيما يخصّ عقد هذه الانتخابات. ذهبت بعض الأقوال إلى حدّ احتمال تأجيلها. الأمر الذي دفعني إلى الالتحاق بحسين آيت أحمد وعبد النور عليّ يحيى ورشيد بن يلّس، بحيث أصدرنا بيانا مشتركا بتاريخ 16 أفريل 2002، حذّرنا فيه الرأي العام بالخطورة التي تمثلها «هذه الانتخابات الجديدة المفروضة».

أوضحتُ للصحافة أنّ روح مبادرتنا لا يمكن أن تفهَم على أنها جبهة بسيطة ضد الانتخابات. بل يتعلق الأمر بمبادرة من شأنها أن تجرّ انضمام أغلبية المواطنين لأنها تدعو إلى حلّ سياسي شامل ونهائي للأزمة المتعددة الأوجه التي تعيشها الجزائر. ومن جهة أخرى، فإنّه لا وجود لأي إجراءات فعلية يمكنها ضمان حرية الاقتراع واحترام النتائج.

في السياق الراهن، لا يمكننا إلا أن نؤشّر على رفضنا لعقد هذه الانتخابات التشريعية المقبلة، لأنّها، مثلما يعرف الجميع، تقود حتما ومرة أخرى إلى تعيين مجلس من النواب المزورين. وفي المُحصلة، نبقى غارقين في التزوير. لا يمكننا أن نخطو خطوة داخل سرايا النظام دون أن نصادف وطنيا مزيّفا أو متدينا مزيّفا أو ديمقراطيا مزيّفا، ودون أن نسمع شهادة مزوّرة أو بَوْحا مزيّفا. إنّ النظام القائم على التزوير ينتهي به المطاف دائما إلى الانهيار والزوال.

هكذا، لا يكمن البديل في هذا التعنّت المتمثل في التعيين التعسفي في المناصب المنتخبة. إن البديل الوحيد الذي يستحق الذكر يكمن في تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، ترافقها ضمانات صحة الانتظام وإبعاد كل تزوير، لتسمح أخيرا بوضع حدّ لعدم شرعية السلطة الحالية وإعطاء الكلمة الحقيقية للشعب. ما دامت مسألة عدم الشرعية قائمة، سيستمر الاضطراب، الذي يجعل من الجزائر هرما واقفا على رأسه. بالفعل، مثلما يحدّده البيان المشترك الذي أصدرناه: لا يمكن تصور أدنى آفاق حلّ الأزمة التي تخنق شعبنا ما دام البلد لم يحظَ بمؤسسات تستمد شرعيتها وسلطتها من الإرادة الشعبية بكل حرية وسيادة».

زيادة على أنّ سياسة «الكل أمني» قد فشلت، إذا نظرنا إلى النتائج المتحصّل عليها على أرض الواقع. ويبقى اقتناعي أن العنف يؤدي إلى عنف مضاد، وأنّ الاثنين، العنف والعنف المضاد، يخلفان دوامة لا نهاية لها تقيّد جميع الحريات.

يبدو أنّ الرسالة وصلت إلى أسماع السلطة. في بداية ماي، عقد بوتفليقة في قصر الأمم بنادي الصنوبر اجتماعا ضمّ الولاة وجميع إطارات الإدارة المركزية ليحثّهم على السهر على السير الجيد للاقتراع. أعطيَت

تعليمات لإزالة حالة الإحباط السائدة بالبلاد وعاطفة الحنق التي استشرت بين صفوف الشعب. وبهدف حثّ المنتخبين للذهاب بكثرة إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب، أعطي الأمر لمسؤولي الإدارات المحلية ب«تحسين حالة الطرقات، والتحكم في تموين السكان بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء العمومية، وتسهيل حياة المواطنين، وحماية المدن والتجمعات السكانية بضمان النظافة وتجميل الطرقات وواجهات البنايات، وتطبيق إجراءات إعادة دفع الاقتصاد».

وبالطبع، لم يتوانَ بوتفليقة من التلفظ بكلمات عنيفة تُجاه جميع الذين يرفضون هذه الانتخابات، واضعا في بوتقة واحدة ومتساوية المزوّرين والمضربين. يعبّر ذلك الخطاب عن هاجس المقاطعة التي لا تملك السلطة إزاءها أيّ حلّ.

بعد أيام قليلة، جاء دور وزير الداخلية ليطلق تهديدات ضد كل عرقلة للانتخابات، كما لو أنه أخذ مبادرتنا بجدّ معتبرا إياها بمثابة دعوة إلى المقاطعة. وكجواب على مبادرة سياسية بامتياز، أصدرت وزارة الداخلية بيانا صحفيا تذكر فيه العقوبات التي ينصّ عليها القانون الانتخابي والقانون الجزائي ضد أولئك الذين يخالفون إجراءاتها. وتمّ سرد جميع عقوبات السجن المتراوحة بين 6 أشهر و20 سنة. ما فائدة كل هذه الإجراءات في بلد تتميّز فيه الانتخابات بالتزوير وما يرافقه من الامتناع عن التصويت.

تبَعا لتصريحنا بـ16 أفريل، قرّرنا، برفقة أحمد جداعي (ممثّلا لآيت أحمد)، وعبد النور علي يحيى ورشيد بن يلّس وأنا، تنظيم تجمع شعبي في 9 ماي بملعب أوكيل رمضان بتيزي وزو. برغم أننا استوفينا جميع الشروط القانونية والتقنية، تلقت السلطات المحلية تعليمات بمنعنا من أن نشرح للمواطنين أسباب رفضنا لهذه المهزلة الانتخابية. وأمام مقر جبهة القوى

الاشتراكية حيث تجمع حشد من المواطنين، أكّدنا تضامننا مع الحركة الشعبية. كنا تحت هيمنة حكم الفكر الواحد ولا يُسمَح بالكلام لجميع الذين يرفضون تنظيم هذه الانتخابات.

عشية الانتخابات، نظمنا، أربعتنا، مؤتمرا صحفيا في مقر جبهة القوى الاشتراكية بالعاصمة حيث شرحنا أنّ هذه الانتخابات تمثل للسلطة مسألة حياة أو موت. كما أننا تأسّفنا لصمت الطبقة السياسية وتراجع عدد كبير من الشخصيات الوطنية. تعدّدت الأسباب، سواء بسبب نقص الشجاعة السياسية التي تمنعهم من إعلان مواقفهم، أو بأسباب أخرى واهية مثلما عبّر عن ذلك بعضهم بأنّ الشعب ليس ناضجا لممارسة الديمقراطية وأنه بحاجة إلى وَليّ يسترشد به ويقوده.

أما من جهتي، فأخذت الكلمة لأنوّر الرأي العام حول واقع الأزمة. بالفعل، فلا يمكن أن نشرح الحوادث بمسألة وجود حساسيات بين أولئك الذين يحكمون الجزائر اليوم وبين أولئك الذين يوجدون في المعارضة، فيما كانت علاقاتهم وطيدة أيام الحزب الواحد. ولكن إذا كانت مسألة تواصل الأجيال تطرح نفسها، أؤكّد هنا أننا، نحن جيل نوفمبر، مستعدون للانسحاب النهائي من الحياة السياسية، على أنّ يشمل هذا الانسحاب جميع العناصر سواء كانت مدنية أو عسكرية.

أما فيما يخصنا، نحن الأربعة، فقد التحق بنا مجموعة من الشباب والجامعيين من الجيل الثاني الذين ينشطون حاليا لتوسيع الدائرة الموالية لتصريح 16 أفريل.

وفي 18 ماي، وبمناسبة اليوم الوطني للطالب، زار بوتفليقة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية لبوزريعة، في وقت كانت الزيارة مبرمجة لليوم الموالي. أُخرج الطلبة من المدرجات، وكان بعضهم في فترة الامتحانات

دون أي شرح. لقد أحدثت زيارته غضبا كبيرا في أوساط الجامعيين. وعند مرور الوفد الرئاسي، ارتفعت شعارات معادية. كانت الزيارة قصيرة جدا، اكتفت بتدشين المكتبة دون أي اتّصال مع الطلبة.

وفي نهاية حملة انتخابية باهتة، بلا ألوان، وعلى خلفية العمليات الإرهابية والانتفاضات والقمع، جرت ثالث انتخابات تشريعية متعدّدة وكانت موعدا فاشلا. طبعا، كان الجميع ينتظر مزيدا من التزوير ونقص الشفافية، كما عرفت هذه الانتخابات امتناعا واسعا عن التصويت، برغم تضخيم نسبة المشاركة. وأعطت النتائج المعلنة درجة التراجع المهول للتعددية السياسية. حصلت جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة، أي 199 من 389 مقعدا.

غداة مصادقة المجلس الدستوري على النتائج في 12 جوان، نشرت جماعتنا تصريحا تحت عنوان: «رفض مهزلة الاقتراع ومعانيه»، والذي بدأ بطرح الإشكالية: «هكذا، لقد تمّ فرض تنظيم هذه الانتخابات المزوّرة في 30 ماي الماضي. بالفعل، لقد تمكّن النظام بإرساء واجهته الديمقراطية بمجلس زائف جديد قائم على تعيين أعضائه من بين الأحزاب الموالية القابلة للتغيير عند كل انتخاب».

في نهاية المطاف، لم تنفع هذه الانتخابات البلد في شيء، سوى تعيين مجلس وطني بلا شرعية، موسعة بذلك الشرخ القائم بين الشعب والسلطة.

كما أننا ندّدنا بـ«تقديم بعض الدول الأجنبية مساندتها لمسار انتخابي مزوّر الذي يزيد من تكريس النهب السياسي والاقتصادي ولا يمكن بحال من الأحوال المساهمة في الخروج من الأزمة والعودة إلى السلم».

وكان التوقيع الأخير على اتفاق التعاون بين الجزائروالاتحاد الأوروبي هو الذي حثّ هذا الأخير على تقديم مساندته. بالفعل، ودون الأخذ بعين

الاعتبار اهتمامات الشعب ومتطلبات البلد، سافر بوتفليقة إلى فالونس بإسبانيا حيث عُقدت الندوة الخامسة الأورو-متوسطية. وبهذه المناسبة، تمّ التوقيع في 22 أفريل على اتفاق التعاون الأورو-متوسطي بين المجموعة الأوروبية وأعضائها وبين الجزائر. تمّ التأشير عليه في بروكسيل في 19 ديسمبر 2001، ثمّ تمّت المصادقة عليه بالجزائر في أفريل 2005 وأصبح ساري المفعول في سبتمبر 2005.

ويطمح اتفاق التعاون هذا إلى خلق منطقة التبادل الحر ويتوقع تحديد شروط التحرر التدريجي لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

وقد ذكّر كريستوفر باتين، المحافظ المكلف بالعلاقات الخارجية وأحد الموقِعين على الاتفاق، في خطابه : «أهنئ نفسي على أن صيَغ تعاوننا المتعلق بالكفاح ضد الإرهاب -الذي يمثل تهديدا خطيرا على الاتحاد الأوروبي، والجزائر والمجموعة الدولية في معناها الواسع- قد تمّ توضيحها وفق القوانين الدولية التي تربطنا وتتناسب مع التشريع المعمول به في بلداننا».

لقد استعجلت السلطة إبرام هذا الاتفاق دون استشارة شركائها الاجتماعيين، بل وتفاوضت في شبه سرية. إن تفكيك التسعيرة الجمركية خلّف نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني، وأحدث تدهورا متواصلا لصيغ التبادل والتوازنات المالية. وقد أدّت الامتيازات الضئيلة مقارنة مع الخسائر الكبيرة بالسلطة إلى تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر.

وفي مثل هذه الحال، إن ما يهم أكثر، هو «مواصلة النضال بكل الوسائل السلمية إلى غاية إرساء نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية المعبّرة بحرية وشفافية».

-9-

التجنيد من أجل دولة القانون

النضال من أجل رفع حالة الطوارئ

في 16 جوان 2003، استجبتُ لدعوة عبد النور عليّ يحيى لزيارة المقر الجديد للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بحضور عدد من الشخصيات الوطنية : جودي معمري، وأحمد جداعي وعليّ راشدي وهم إطارات جبهة القوى الاشتراكية، وحكيم عداد من جمعية R.A.J.، وممثلون عن جمعية S.O.Sdisparus والجمعيةالوطنية لعائلات المفقودين، ورشيد مالاوي، مسؤول نقابة SNAPAP ومجموعة من الصحفيين.

انتهزت تلك المناسبة لإرسال دعوة إلى مضاعفةالجهود ومساعدة الرابطة في كفاحها، وبالأخص الضرورة القصوى لرفع حالة الطوارئ، السارية المفعول منذ 1992 لمحاربة الإرهاب، التي لا ترتكز على أيّ سند قانوني ولا مبررات أمنية. بل أكثر من هذا، فإن الإبقاء على حالة الطوارئ لا يستجيب لأي ضرورة، بل يشكل عرقلة مما يؤخّر فتح الحقل السياسي والإعلامي وممارسة الحريات الفردية والجماعية. هكذا، ينتفي المبرر الذي يعتمد على حجة إبقاء حالة الطوارئ بسبب ضروريات محاربة الإرهاب.

ينصّ دستور 1996 في مادته 92 أن «تنظيم حالة الطوارئ وحالة الحصار يحدّدها قانون عضوي»، وفي مادته 91 «يعلن رئيس الجمهورية

حالة الطوارئ أو حالة الحصار لمدّة محدّدة ويتّخذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية. ولا يمكن تمديد مدّة حالة الطوارئ أو حالة الحصار إلا بموافقة البرلمان باجتماع غرفتَيه».

للأسف الشديد، ما نلاحظه هو أن حالة الطوارئ أصبحت غير قانونية لأنّ استمرارها بقيَ خاضعا لنصوص تنظيمية. بدءًا، نقول بأن المرسوم الرئاسي لـ9 فيفري 1992 رسّم حالة الطوارئ لمدّة سنة واحدة. وبعد ذلك، قام المرسوم التشريعي (مرسوم/قانون في غياب المؤسسات التشريعية) لـ6 فيفري 1993 بتمديد حالة الطوارئ دون تحديد مدّتها. ولتطبيق هذا النص، تمّ إصدار قرارَين مشتركين بين عدّة وزارات، سبق لتقرير لجنة اسعَد أن أظهر اختلالهما. وقد بَيّن تقرير لجنة التحقيق في أحداث منطقة القبائل أنّ «السلطات الممنوحة لمرسوم 1993 لقيادات النواحي العسكرية هي سلطات حقيقية، وهي من خاصية قانون حالة الحصار».

ومن الطبيعي إذا أن تكون النتائج كارثية على الحقوق والحريات. في إطار العمليات المتعلقة باستتباب النظام العام، وقعت اعتقالات دون مذكرة توقيف وعمليات تفتيش دون أمر تكليف من السلطة القانونية. كما أنّ الحياة العامة بقيت خاضعة للممنوعات التلقائية لكل التجمعات العامة ومختلف النشاطات الحزبية والنقابية.

كما نشير إلى العواقب السيئَة لهذه الإجراءات من قانون حالة الطوارئ للتشريع الجزائري، بحيث صادق القانون العام على هذه القيود الاستثنائية. ونشير في هذا الصدد إلى التعديلات التي أدخلت على الدستور والقانون الجزائي والقانون الانتخابي والقوانين حول الأحزاب والجمعيات والصحافة.

الخطورة حقيقية : إن رفع حالة الطوارئ بإلغاء النصوص المؤسّسة لن يكون إلا مسألة شكلية دون تأثير فعلي على المجتمع، ذلك أن القيود نفسها

أعيد إدخالها في الإجراءات القانونية والتنظيمية الأخرى. للتذكير، ما هي آثارها على حقوق وحرية الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية؟ من الضروري إذا مباشرة أشغال تنقية الدستور وكل المتون القانونية والتنظيمية كي نجعلها ملائمة لمعايير دولة القانون ومتطلبات الديمقراطية.

أخيرا، ينبغي ألاّ ننسى أنّ العالم الآن يعيش تحت صدمة تفجيرات 11 سبتمبر وتأثيراتها على الحريات والأمن والعدالة. وكانت فرصة لتعبر أغلبية الدول عن تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية في كفاحها ضد الإرهاب. ولكن هذه التفجيرات كانت عند كثير من الحكومات ذريعة لتحديد مفهومها الخاص حول التهديد الإرهابي والوسائل المناسبة لمحاربته. أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطابه عن حالة الاتحاد لـ22 جانفي 1999 الحرب ضد الإرهاب باعتباره العدوّ العمومي الأول لأمريكا. واقتفى أثره الرئيس بوش في جملته الشهيرة «With us or against us» (معنا أو ضدنا)،معلنا إرساء منطق جديد للقوة القائم على التصور الثنائي للكون.

هكذا، يضطرب مفهوم الأمن الأساسي حيث راح الخبراء يضمنون تدعيمه باتّخاذ أشكال جديدة للكفاح الوقائي ضد الإرهاب. نجد في قاعدة هذه الإجراءات المستقبلية تدعيم التنسيق الدولي في مسألة الاستعلام وتبادل المعلومات الاستخباراتية. مما أدّى برئيس الحكومة إلى القول في حوار مع وكالة الأنباء الجزائرية عشية الانتخابات التشريعية لـ2002: «بدأت كثير من الدول تتّخذ الشرط الثاني الذي نقص الجزائر لسنوات كعنصر أساسي لمحاربة الإرهاب»، وهو يلمّح إلى تجنيد المجموعة الدولية في محاربتها ضد الإرهاب وذلك منذ تفجيرات 11 سبتمبر.

بالنسبة للأنظمة الاستبدادية، فإنه من الطبيعي أن تعيد تأويل التهديد الإرهابي وتقصد به تجريم جميع الحركات الاحتجاجية والنضالات

الاجتماعية. إنّ التعاون الدولي في محاربة الإرهاب سمح بتدعيم الأنظمة الاستبدادية وتمتينها. الشيء الذي سيلقي بظلاله السلبية على النضال من أجل إرساء دولة القانون وبناء الديمقراطية. فباسم هذه الحرب الصليبية الجديدة حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور القوة العظمى المضادة للإرهاب، انفتح الطريق أكثر للأنظمة الاستبدادية واللاشرعية وبالأخص المساس بالحقوق والحريات ونكران العدل. لا شيء الآن يضمن ممارسة الحقوق والحريات الأساسية وجميع الإصلاحات التي انتهجتها السلطة انتهت بالتراجع المؤسف في مسألة الحريات وتدعيم وسائل مراقبة الحقل السياسي.

ولم يتم إصدار أمْر إلغاء المرسوم التشريعي لـ6 فيفري 1993 المتعلق بتمديد مدّة حالة الطوارئ المرسمة عن طريق المرسوم الرئاسي لـ9 فيفري 1992، إلا في 24 فيفري 2011، في خضمّ حوادث «الربيع العربي» وسقوط نظام بن عليّ في تونس (14 جانفي 2011) ونظام مبارك في مصر (11 فيفري 2011). لقد عاش الجزائريون 19 سنة تحت نظام حالة الطوارئ بإجراءاته الاستثنائية حيث تمّ تعليق دولة القانون، وساد فيها الخلط بين السلطات، وتمّ خرق الحريات والحقوق، سواء باسم محاربة الإرهاب أو قمع الانتفاضات والاضطرابات الاجتماعية. إنه ابتذال خطير في غياب إطار قانوني، واستخدمت حالة الطوارئ كصيغة حكم، ليس فقط في معالجة الأزمة وإنما في تسيير جميع شؤون الدولة. كانت جميع المسيرات ممنوعة في العاصمة إلى غاية 24 فيفري 2012، اعتمادا على قرار منعها الصادر غداة مسيرة 14 جانفي 2001، برغم أنّ نصّ المنع لم يُنشَر أبدا.

لم يجد وزير الداخلية يوم رفع حالة الطوارئ ما يقوله إلا التصريح بأن الحكومة لا تنوي اعتماد أحزاب سياسية جديدة. ما يعني أنه، باستثناء

البعد الرمزي، لم يُستتبَع رفع حالة الطوارئ بأي إجراء إيجابي ذي معنى في مسألة الانفتاح والتغيير. وجاءت دورة الإصلاحات التي أعلن عنها بعد ذلك بسلسلة إضافية من القيود ضد الحريات.

مسألة المُعتقلين السياسيين

إنّ النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين هو بالنسبة لي مسألة مبدأ : أنا ضد تكميم الأفواه وقمع الحريات وضد الاعتقال لأسباب متعلقة بحرية الرأي أو لأسباب سياسية. ولا أضع هنا أي تفريق بين الرجال، مهما تكن آراؤهم أو اختياراتهم الأيديولوجية.

وفي هذه الروح، لم أتردّد عن الالتحاق بمبادرة إطلاق سراح عباسي مدني وعلي بن حاج. أمضيت بيانا صحفيا مشتركا مع مجموعة من الإخوان في 11 ماي 2003، طلبنا فيه السلطة بأن تلتزم بالقانون مع قرب انتهاء مهلة العقوبة القانونية، وقد قضيا مدّة الأسر التي سلّطت عليهما وهي 12 سنة. وكان الظرف مناسبا لتحذير السلطة من اللجوء إلى إجراءات إضافية تعسفية من شأنها حرمان عباسي مدني وعلي بن حاج من استرجاع حريتهما كباقي المواطنين.

إن الملاءمة مع القانون «من شأنها أيضا أن تهدّئ النفوس وتجدّد الآمال في تحقيق المصالحة الوطنية التي تبقى شرطا لدى جميع فئات الشعب الجزائري». ويقدّر أصحاب البيان أنّ موقف السلطة إزاء هذه المسألة سيكون «امتحانا لمعرفة ارتباطها ببناء دولة القانون، وإرساء عدالة مستقلة ومباشرة مسار جادّ لقلب صفحة الدم والدموع».

نذكّر بأنّ عباسي مدني وعلي بن حاج قد اعتقلا في وقت كان فيه حزب جبهة الإنقاذ حزبا قانونيا. ولم يتمّ حل الحزب إلا بعد تسعة أشهر من

اعتقالهما، وكان عنصرا قويا في تفاقم الأزمة. لجميع هذه الأشياء، أبقى مقتنعا بأنّ تحريرهما لا يمكن إلا أن يعدّ كإجراء تهدئة يمهّد الطريق أمام العودة إلى السلم والاستقرار.

عند خروجهما من السجن يوم 2 جويلية 2003، أخبرهما وكيل الجمهورية لدى المحكمة العسكرية بالبليدة بحالة وضعهما السياسي والمدني. اتّضح أنهما محرومان من جميع حقوقهما. وتنصّ إجراءات القانون الجزائي، في شق الإجراءات الأمنية، عقوبات إضافية، تطبق بالقوة دون أن يعلن عنها عن طريق حكم قضائي.

ما هي القراءة التي نقيمها لهذه الإجراءات الأمنية التي قررتها محكمة البليدة العسكرية؟ انطلاقا من طبيعتها القاسية، يمكن التفكير بأن القاضي العسكري اعتبر أن استرجاع عباسي مدني وعلي بن حاج لحقوقهما يشكل خطورة كان من واجبه حماية المجتمع منها.

لقد حضر حشد من الصحفيين الأجانب، جاءوا خصّيصا إلى الجزائر لتغطية إطلاق سراحهما. ولكن السلطة منعَت كل أشكال الترويج للحدث، سواء على المراسلين المحليين أو الدوليين. لقد دعَت الأجانب إلى مغادرة البلد، وحجزتهم في غرف فنادقهم في انتظار الالتحاق بالطائرات التي سترجعهم إلى بلدانهم.

-10-

التضامن مع الشعوب العربية

الذكرى الأولى لوفاة الرئيس السوري حافظ الأسد

تمّ تنظيم حفل الذكرى الأولى لوفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في قرية قَرْداحة، مهد عائلة الأسد، الواقعة شمال غرب سوريا، بتاريخ 10 جوان 2001. تقع قرداحة، المأهولة بأغلبية علَويَة، في منطقة تُشرف على مدينة اللاذقية الساحلية.

دُعيَ إلى قرداحة حيث وُلِد ودُفن الرئيس السوري قرابة أربعة آلاف شخصا لحضور مراسيم الذكرى الأولى لوفاته. جاء المدعوون من بلدان عربية وإسلامية عديدة، منهم رؤساء حكومات، الأمين العام لجامعة الدول العربية، زعماء المقاومة الفلسطينية من داخل فلسطين ولبنان، برلمانيون وشخصيات عديدة. مثّلت الجزائر برفقة أحمد بن بلّة ومحمد الصالح يحياوي، وكنت من بين 17 شخصية مدعوة إلى إلقاء كلمة بالمناسبة. وبطلب من السوريين، تناولت الكلمة باسم المغرب العربي الكبير.

في خطابي، بدأت بذكر الروابط الخاصة التي ربطتني بالرئيس حافظ الأسد خلال ثلاث عشريات، أولا في تبادلاته مع الرئيس هواري بومديَن، وبعد ذلك في تمتين التنسيق بين الجزائر وسوريا خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وكذا حول القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية، وأخيرا

في الحوار بين قائد من المشرق ومواطن من المغرب الكبير. يمكنني أن أشهد أنه خلال العشريات الثلاث، لم يتوانَ الرئيس حافظ الأسد من التزامه بموقف نموذجي صامد وقارٍّ في الشكل والمضمون معا.

اعترف جميع المتدخلين بصواب استراتيجية الرئيس حافظ الأسد، سواء في بناء الدولة السورية أو في إرساء السياسة الخارجية. ولأنّ سوريا كانت دوما في خط المواجهة مع إسرائيل، فعملت كثيرا على جعل السياسة العربية المشتركة منسجمة وفعالة، خاصة في مساندتها للقضية الفلسطينية.

تحدّث النائب العربي الإسرائيلي عزمي بشّارة عن الفراغ الذي تركه رحيل حافظ الأسد، ولهذا أكّد في مداخلته على الأهمية القصوى لمساندة الدول العربية للقضية الفلسطينية : «يجب توسيع الهوّة بين الحرب الشاملة والاستسلام المستحيل لمنع حكومة شارون من تحقيق المعادلة الآتية : إمّا الحرب الشاملة وإمّا قبول الشروط الإسرائيلية».

في قرداحة، في يوم 10 جوان 2001، لم تكن الساعة مواتية للتحليل الجيو-استراتيجي وإنما للخشوع والتذكّر. ولكن أقوال عزمي بشارة فُهِمَت داخل إسرائيل وخارجها على أنها «تحريض ضد الدولة» و «مساندة للمنظمات الإرهابية». هكذا تمّ رفع حصانته البرلمانية في 7 نوفمبر بأغلبية كبيرة، إثر طلب وكيل الدولة الإسرائيلية.

ولكن دعوة عزمي بشارة إلى وحدة العالم العربي لتدعيم الكفاح ضد استراتيجية إسرائيل المُدمّرة بشّرت بحدوث سياق غاصّ بأخطار كبرى، حيث لاحظنا تكوين تحالفات دولية لخوض حرب ضد العراق وسوريا وليبيا واليمن. ورأينا تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

كنا في السنة الثانية للانتفاضة الفلسطينية الثانية التي فجّرها تدنيس أريال شارون لساحة المسجد الأقصى مرفقا بمئات الجنود الإسرائيليين.

وقد قُمِعَت انتفاضة الفلسطينيين بوحشية. دامَت انتفاضة الأقصى خمس سنوات، وخلّفت 5.000 قتيلا و30.000 جريحا فلسطينيا، واغتيال عدد من القادة الفلسطينيين، وتدمير شامل لعدد كبير من المنشآت والمنازل والمستشفيات والمدارس. ومكّن هذا التدنيس أريال شارون من تولّي منصب رئيس الوزراء : ولم يتوانَ في حملته الانتخابية من إعلان حزمه الصارم على إلغاء اتفاقيات أوسلو. ومع المُعطى الجديد لتفجيرات 11 سبتمبر 2001، اعتُبِرَت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية وجميع المساندين لها كإرادة للقضاء على دولة إسرائيل، وبالتالي أدرجَت ضمن الأعمال الإرهابية. وقد صرّح أريال شارون بجملته الشهيرة : «لكل دولة عدوّاسمه بن لادن، وعدونا نحن اسْمه عرفات»، التي كانت بمثابة إعلان عن هجوم وحشي سيطال الفلسطينيين لشهور عديدة. ابتداء من جوان 2002، طفقت إسرائيل على بناء جدار قاتل سُمِي بـ«جدار الأمن»، يمتد على طول 700 كلم، مستوليا على مساحات واسعة من أقاليم الضفة الغربية، محوّلا هذه الأخيرة إلى سجن كبير، فأضْحَت قرى فلسطينية كثيرة معزولة ومنقطعة عن العالم.

بادَر حزب الوفاء، بمعية حزب العمال وحركة الإصلاح الوطني، إلى إرسال نداء إلى سكان العاصمة من أجل مسيرة لـ29 سبتمبر 2000 تضامنا مع الانتفاضة.

كان علينا أنْ نجتمع في ساحة أول ماي ثمّ ننطلق في مسيرة سلمية باتجاه ساحة الشهداء. ولكن قوات الأمن منعت جميع الراغبين في المشاركة من الدخول إلى مكان التجمع : أولئك الآتين عبر الحافلات من ولايات الوسط، أولئك الآتين من القبة والعناصر وبلوزداد والقصبة ومن محطة آغا أيضا. ووجدنا أنفسنا بضعة أشخاص تحاصرنا العشرات من عناصر الشرطة المسلحين وحوالي عشر سيارات مدرّعة. كان منظرا مؤسفا لساحة معركة لا يمكنه إلا أن يفرح إسرائيل التي جئنا نندّد بجرائمها

البشعة ضد الفلسطينيين. بينما يقول منطق الأشياء إنه كان على السلطة والمعارضة أن تتجاوز اختلافاتها الظرفية الداخلية وتجتمع معا لتعبّر عن تضامن الشعب الجزائري مع المقاومة الفلسطينية. وبما أنّ المسيرة مُنِعت، ذهبت إلى التجمع الذي نظمناه في اليوم نفسه في قاعة ابن خلدون، حيث عبّرت في كلمتي عن غرابتي لصمت وغياب السلطات، وتحدّثت باسم الشعب الجزائري الذي يبقى دائما مرتبطا بالقضية الفلسطينية ومتضامنا مع شعبها المقاوم.

في بداية سبتمبر، كنتُ مبرمجا للمشاركة في تجمع مرتقب في ساحة الشهداء كي نعبر عن غضبنا وثورتنا ضد المجازر التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني. ولكن السلطة منعت مرة أخرى هذا التجمع، مفضلة له دقيقة صمت في اجتماع مجلس الوزراء، في الوقت الذي تظاهر ثلاثة ملايين شخصا في بلد مجاور في مسيرات حاشدة عبر شوارع عاصمتها، تحت القيادة المشتركة للسلطة والمعارضة معا !

ما عسانا نفعل إذا كانت السلطة تغلق الحقل السياسي والإعلامي إلى حدّ المساس بكرامة الجزائريين، الذين انتفضوا وغضبوا من إبادة الشعب الفلسطيني والتواطؤ السلبي لأغلب الأنظمة العربية؟

ولكن موقف الأنظمة العربية هذا، الذي يخضع للأيديولوجية المُهَيِّمِنة، أصبح موقف العصر المحبّذ. بالفعل، فنحن في السنة الأولى من الألفية الثالثة، حيث يهيمن فكر صاموئيل هنْتِنغْتون حول «صدام الحضارات» الذي كان له أثر واسع على النخب الفكرية والسياسية الغربية. ولكنه لا يحظى بالأغلبية في كثير من الأماكن الأخرى عبر العالم، مما أدّى بالرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى تفضيل طريق الحوار بين الحضارات في كلمة ألقاها في مقر الأمم المتّحدة في 1999. وقد اعتمدَت منظمة الأمم

المتحدة هذا الخطاب كقاعدة لتقرّر إرساء سنة 2001 سنة الحوار بين الحضارات «كوسيلة لتفضيل التفاهم، وإبعاد التهديدات ضد السلم وتدعيم التفاعل والتبادل بين الحضارات».

ولكن تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في نيو يورك ستضاعف القطيعة وتعيد إلى الواجهة المخيال الغربي لـ«صدام الحضارات». أبدا لم تعرف قيم التسامح والتفاهم والاحترام محاربة ونكرانا مثلما حدث بعد هذه التفجيرات. كما أنه لم تهدَّد قيم السلم والأمن والحرية والعدالة كما هدّدت في سنوات ما بعد تفجيرات 11 سبتمبر.

في أصول مأساة فلسطين

على المسلمين مسؤولية تاريخية إزاء فلسطين. لقد تمّ الحفاظ على وحدة وانسجام فلسطين تحت سلطتهم، لأنهم عرفوا كيف يدافعون عن طبيعة قدسيتها المَسجدية، بالأمس ضد المخطّط الجنوني «للأرض المقدّسة» الذي نادى به الصليبيون، واليوم ضد النظرة الشيطانية لـ«أرض الميعاد» التي رفع لواءها الصهاينة. سيكون الإسلام الشاطئَ الصخري الذي سيتكسّر عليه التحالف الكبير للقوى الغربية التي تطمح إلى تحويل فلسطين إلى مركز متقدّم في حربها من أجل الهيمنة على العالم.

أبعد من المجازر والتخريب وأسْر شعب بأكمله، يطمح الغزو الصهيوني إلى عملية استبدال: مَحو فلسطين من الخريطة واستخلافها بالكيان الإسرائيلي وإرساء استبدال «أمة بلا دولة» بـ«دولة بلا أمّة»، المعتمد على البُهتان الخرافي: «أرض بلا شعب من أجل شعب بلا أرض».

تأسّست إسرائيل كمشروع استعماري خلال انتداب بريطانيا الاستعمارية على فلسطين. يطمح هذا المخطّط الاستعماري الاستيطاني بامتياز إلى

استبدال المهاجرين اليهود الذين جيء بهم من كل أصقاع العالم بالسكان الفلسطينيين الأصليين.

يشكل حادثان بارزان القاعدة الأيديولوجية والقانونية لخطّط الاستعمار اليهودي لفلسطين : أولا المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في مدينة بالْ السويسرية في 1897؛ وثانيا إعلان وَعد بلفور في 1917. في يومياته، كتب تيودور هَرْتزل : «إذا كان لي أن ألخّص مؤتمر بالْ في كلمة، سأقول : هنا في بالْ، أسّستُ دولة اليهود». وتكمن المرحلة الثالثة لهذه السيرورة الاستعمارية بلا شك فيما يتضمّنها الانتداب الذي منحته عُصبة الأمم إلى بريطانيا العظمى على فلسطين، المصادق عليها في 22 جويلية 1922، أعطَت بموجبها للبريطانيين الاعتراف الرسمي لوجودها العسكري في فلسطين منذ نهاية 1917.

ومثلما نصّت عليه مقدّمة الانتداب، فإنّ الهدف هو خلق «مأوى وطني للشعب اليهودي على أساس الرابط التاريخي الموجود بين الشعب اليهودي وأرض فلسطين، من أجل إعادة بناء كيانهم الوطني في هذا البلد».تحدّد المادة الثانية : «سيتولى المكلف بهذا الانتداب مسؤولية إرساء وضع سياسي وإداري واقتصادي في هذا البلد من شأنه ضمان إقامة وجود وطني للشعب اليهودي».

إنّ الإحالة إلى إعلان وعد بلفور في نصّ انتداب عُصبة الأمّم الخاصة بفلسطين هو خرق لمبادئ هذه المنظمة العالمية،ولا يمنح للسلطات المكلفة بالانتداب حرية تغيير البنى الديمغرافية والسوسيولوجية للبلد الذي لها مسؤولية تسييره، وإنما العمل على مرافقة السكان الأصليين ليؤسسوا أمّة مستقلة وذات سيادة.

في 24 جويلية 1924، تمّ التوقيع على معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء التي تُلغي وتُعوّض معاهدة سافْر لـ10 أوت 1920، التي لم تتمّ المصادقة

عليها ولا تطبيقها. يتعلق الأمر بآخر معاهدة تضع حدا للحرب الكبرى. تمّت المصادقة عليها لوضع حدّ للحرب في الشرق الأوسط، بعد تغيير النظام في تركيا. وفي الوقت نفسه، حدّدت القوى الاستعمارية قانونا للأقاليم التي استعمرتها بتمزيق وتقسيم الإمبراطورية العثمانية.

أما فيما يخصّ الجنسية، فحدّدت المادة 30 من معاهدة لوزان : «وفقا لإجراءات هذه المعاهدة، فإنّ المواطنين الأتراك المقيمين في هذه الأقاليم سيُفصَلون عن تركيا، ويصبحون، بحكم القانون، خاضعين للقوانين المحلية، وبجنسية الدُوَل التي تؤسَّس على هذه الأراضي».

وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنّ «المصادقة على معاهدة لوزان لأوت 1924 توصل أخيرا إلى تنظيم القانون الدولي لفلسطين (...) ويمكنها أخيرا اكتساب جنسية مغايرة ومختلفة».

ولكن الإدارة البريطانية كانت قد أدخلت في نصّ الانتداب تحريفا في معالجة الجنسية الفلسطينية عن طريق القانون الدولي. ما يظهر جليا في المادة السابعة للانتداب على فلسطين : «ستكون الإدارة المكلفة بانتداب فلسطين مسؤولة عن إصدار قانون حول الجنسية. ويجب على هذا القانون أن يدخل البنود المنصوص عليها بحيث تسهّل اكتساب اليهود الذين يختارون إقامتهم الدائمة في فلسطين للجنسية الفلسطينية».

وتمّت المصادقة على قانون الجنسية الفلسطينية في 1925 : لقد تمّ إعدادها لتسهيل منح الجنسية الفلسطينية للمهاجرين اليهود المقيمين في فلسطين. وفي نفس الوقت، تهدف هذه الإجراءات إلى خلق عراقيل للفلسطينيين المقيمين في الخارج، وبالأخص في أوروبا وأمريكا. إن الآجال المحدّدة في هذا القانون لا تسمح لهم بالسفر إلى فلسطين كي يستجيبوا لتطبيق الإجراءات الإدارية. بسبب ذلك، وجد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وأبناؤهم بلا أرض.

ومباشرة بعد دخول هذه القانون حول الجنسية حيّز التنفيذ في 1925، بادرت السلطات البريطانية إلى عملية إحصاء للسكان المقيمين في فلسطين، الذين كان عددهم 847.238 نسمة، منهم 641.494 مسلما و 75.512 مسيحيا و8.50 7 من طوائف أخرى (درزية، بهائية، سامرية). في المجموع، أي 725.513 نسمة يمثلون عدد الفلسطينيين الأصليين الذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية تلقائيا. وفي نفس الفترة، كان عدد اليهود 121.725نسمة، منهم 7.143 من يهود فلسطين (يمثلون أقل من واحد بالمائة من مجموع السكان)، و37.997 تحصلوا مؤقتا على الجنسية الفلسطينية في 1922 و76.585يهوديا مهاجرا ما بين 1920 و1925. وفي نهاية العهدة البريطانية، فإنّ 99 بالمائة من الذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية بتغيير جنسيتهم الأصلية هم من اليهود[1].

يبدو واضحا أنّ القانون الذي ينظم الجنسية الفلسطينية أُعدَّ خصيصا لخلق الظروف المشجّعة لتشكيل جالية استيطانية بفلسطين لصالح اليهود فقط مثلما ينصّ على ذلك القانوني الفلسطيني الدكتور معتّز م. قَفيشَة: «إن تنظيم الجنسية الفلسطينية من 1917 إلى 1925وفي السنوات التالية كانت تهدف أساسا إلى استقدام أكبر عدد ممكن من اليهود وتقليص عدد الفلسطينيين إلى أدنى حدّ ممكن، وهي السياسة المتّبعة إلى يومنا هذا.»[2]

وتحت دفع الصهيونية وإجراءات الدعم التي تقدّمها السلطات البريطانية لليهود، عرفت هجرة اليهود نحو فلسطين تصاعدا كبيرا، وصل

(1) Government of Palestine ; A survey of Palestine (printed by government printer ; Palestine 1946.

(2) Voir Mutaz M. Qafisheh : genèse de la citoyenneté en Palestine et en Israël. Nationalité Palestinienne de 1917 à 1925- Bulletin du centre de recherche français de Jérusalem N 21/ Année 2010.

إلى عدد 450.000يهوديا استقروا بأرض فلسطين بين 1919 و1948. في 1947، كان عدد سكان فلسطين يقدّر بمليوني نسمة، منهم 1.340.000 عربيا و630.000 يهوديا.

كان اليهود المهاجرون إلى فلسطين تؤطرهم ميليشيات إرهابية سيئة السمعة. وقد شكّلت جماعات «لهي وإرْغون وهاغانا وبَلْماه» النواة الصلبة لما سيصبح بعد ذلك الجيش الإسرائيلي. لقد سلّمَت فلسطين لهذه المنظمات الإرهابية، بعد أن تخلّت بريطانيا عن انتدابها بقصد سافر. هكذا يتحقق مخطّط الصهيونية، خاصة بعد رفض تطبيق قرار 181 الذي صادقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 حول تقسيم فلسطين الذي كان يحمل بذور المأساة التي يعيشها اليوم الفلسطينيون.

في جويلية 1948، أوصلت التنظيمات الإرهابية منشورا للسكان الفلسطينيين لمدينة تيرات حَيْفا الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي. المنشور باللغة العربية ويأمرهم بتسليم أنفسهم : «إذا أردتم عدم التعرّض للنكبة، وتفادي الكارثة، والنجاة من الإبادة الجماعية التي لا مفرّ منها، سلّموا أنفسكم».

مبكرا جدا، تمّ تأسيس اللجنة الإسرائيلية لأسماء المعالم بهدف تغيير جميع أسماء الأماكن في فلسطين. بيّن موشي دَيان في الخطاب الذي ألقاه في 1969 أهمية إعداد استراتيجية مَحو الذاكرة الفلسطينية بالنسبة للصهاينة : «بنيَت قرى إسرائيلية مكان القرى الفلسطينية. لا تعرفون أسماء هذه القرى العربية، ولا ألومكم لأنّ كتب هذه الجغرافية لم تعد موجودة. ليس فقط لأنّ هذه الكتب غير موجودة، ولكن القرى العربية نفسها هي أيضا غير موجودة (...). لا يوجد مكان واحد بنيناه في هذا البلد لم يكن يحوي سابقا سكانا عربا».

زيادة على الحرب، تمّ استحداث إجراءات عديدة لطرد الفلسطينيين والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم. يعيش الفلسطينيون تحت نظام حالة الطوارئ فرضتها إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة والتي أقصَتهم من جميع الحقوق. الفضاء القليل الذي بقي لهم مُشتّت إلى حدّ فقَد جوهرَ حيويته. إلى يومنا هذا، يتمّ رفض منح الجنسية التلقائي للفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنين إسرائيليين.

قام المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد في 1998 برحلة قادته إلى الضفة الغربية، وغزّة والقدس، فعاد باعتبارين متناقضَين يحددان المأساة الفلسطينية. فمن جهة، «لا تزال فلسطين، ومعها الفلسطينيون، موجودة برغم جهود إسرائيل ومنذ بداية الاحتلال للتخلص منها، أو لتحويلها إلى كيان منعدم من الناحية السياسية». ومن جهة أخرى، «لا نزال، دقيقة بعد أخرى، وساعة بعد أخرى، نفقد مزيدا من الأراضي لصالح الإسرائيليين. تعيش كل الأماكن وكل القرى الصغيرة التي مررنا عبرها يوميا وضعا مأساويا : اغتصاب الأراضي، وتخريب الحقول، وقلع الأشجار والنباتات المزروعة، وحرق المحاصيل، وتدمير المنازل».

يوجد حتما عمل كبير في مسألة الذاكرة من شأنه إفشال الاستراتيجية الصهيونية في التفكيك الثقافي لفلسطين التاريخية. بالفعل، فإنّ تغذية الذاكرة تساهم بشكل كبير في التغلّب على السلبية والوهن والانهزامية. «مَن سيحكي ملحمة جميع أولئك الذين تُعتبر كل أفعالهم أفعال بطولة ومقاومة؟» تتساءل الشاعرة الفلسطينية أوليفيا إلياس.

لقد حدّد الشيخ البشير الإبراهيمي الجبهات الثلاث التي يجب أن تجري فيها مقاومة الاستعمار : العساكر، والمبشرون والتجار. ومن جهتي، أعتبر أن الكفاح ضد الصهيونية يشترط جبهة رابعة ألا وهي جبهة الذاكرة.

يمكن أن نذكر اليوم العالمي للقدس، الذي يُحتفل به يوم آخر جمعة من رمضان كل سنة، للاحتجاج ضد مراقبة إسرائيل لمدينة القدس والتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. أرسى هذا اليوم آية الله الخميني في 1979.

فمن الأهمية بمكان أن نضع مفهوم «النكبة» في مركز الوعي العربي الإسلامي. ويبقى المفكر السوري الكبير قسطنطين زرَيق بلا منازع هو الذي أعطى هذا المفهوم معناه الأكثر دلالة في كتابه المنشور في بيروت سنة 1948 تحت عنوان «معنى النكبة». يعتبر أن النكبة نتيجة عجز الجيوش العربية عن ردّ العدوان الصهيوني وإفشال استراتيجية التقسيم وتشتيت التراب الفلسطيني. إن هذه الهزيمة هي كارثة حقيقية، أثرت نتائجها الوخيمة على فلسطين، كما على كامل العالم العربي. ودعا في كتابه المجتمعات العربية إلى «استعمال النكبة كرجّة تقودهم إلى التقدّم والتطور وليس إلى الهزيمة والاندثار».

وهي مناسبة لي أيضا لإرسال نداء إلى الشباب الجزائري وشباب جميع الدول الإسلامية بإعمال الذكاء وتجميع مواهبهم من أجل إرساء متحف يُخصّص لجمع تاريخ ذاكرة النكبة وتخليدها.

إنّ الشهادة ضرورة أخلاقية وقد أولاها القرآن الكريم أهمية قصوى. يُعتبَر تخليد ذاكرة النكبة وكارثة فلسطين من الضروريات الأخلاقية عند كل مسلم.

عمليا، فإنّ مركّب المتحف التاريخي مثلما نتصوّره سيعمل على عرض جميع المصادر المادية واللامادية التي تظهر التاريخ الجهنمي الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني. تقدّم الكاتبة الملتزمة آلين دي ديفيز تصَوّرا أوليا :

«كيف نتصوّر أن تضع الدولة/الجلاد حبلا على رقبة شعب بأكمله، تُجوّعه وتُعطّشه وتُقنْبِله وتَمنعه من التداوي ومن التنقل، كما تُعذّب وتُرهِب أطفاله وتمنعهم من الدراسة، وتُحيطهم بجدار العار وتسرق أموال ضرائبهم وتخضعه لتعسف المعمّرِين المتوحّشين، المسلّحين، بخوذاتهم العسكرية كما لو أنهم جاؤوا من كوكب المريخ ولرجال الشرطة الأجلاف، الأفظاظ الذين يتلذّذون بإهانة الفلسطينيين في نقاط الحراسة. إنّ هذه الدولة/الجلاد تجرَح وتُهين وتقتل وتُفجّر المحطّة الكهربائية الوحيدة بالمنطقة وتقلع من جذورها أشجار الزيتون المئوية الرائعة كي تشيّد جدار العار؛هي الدولة/الجلاد التي تُخرّب الحدائق والمزارع وتدنّس ثقافات شعب مُحتل ومسجون؛كما تسلب أراضيه وتُحوّل مياهه وتنهب مصادره الطبيعية؛فتواصل استعمارها بتدمير السكنات عن طريق المتفجرات والدبابات، كما تمنَع الفلاحين من العمل، وتخرّب الطرقات وتدمّر المنشآت وتحرق المحصول الزراعي، كما تخرّب الميناء والمطار وملاعب الرياضة ومساحات التسلية؛وتستهدف الشواطئ وسفن الصيد البحري بصواريخ الطائرات الحربية وتقنبل المستشفيات والمدارس وسيارات الإسعاف؛ كما تترك المجال حرا لقناصيها القتلة وتسمّم سكان الضفة الغربية بردم نفاياتها السامة بأراضيها في اختراق صارخ لقوانين حماية البيئة وطبقات المياه الجوفية؛كما تتفنّن يوميا في خلق أنواع جديدة من أشكال الإهانات الدنيئة؛ هذه الدولة/الجلاد تصف عمليات المقاومة البطولية بـ«العمليات الإرهابية». هل يمكن لهذه الدولة/الجلاد أنْ تتحوّل يوما إلى جارٍ طبيعي يَقبل بدولة جارة له وهو يمقتها ويزدريها؛وأن تتعايش مع شعب وهي تحلم بيوم تراه قد تبخّر أو رُدم تحت الأرض، وأنّ وجوده يُشكّل عرقلة عَصية التجاوز لتحقيق أحلام غزوه الخرافية لبناء امبراطورية صهيونية تدرج

داخلها كامل أرض فلسطين ولبنان والعراق وجزء من مصر، وربما أكثر».

يجب تحويل تاريخ هذه المأساة إلى تجربة مَتحَفيَة ثرية للزوار عبر تحفيز الضمائر وتنبيه الرأي العام. هناك مادة فيما يخصّ عملية تجديد علم المتاحف وتحويله إلى شحنة تربوية قوية بقصد إعادة الاعتبار للحقائق التاريخية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبالأخص تذكير القوى الغربية العظمى بأنها لا ينبغي تحميل الشعب الفلسطيني تكفير الجرائم التي ارتكبوها ضد مواطنيهم اليهود، وأنّ الصمت واللامبالاة والتواطؤ والخيانة تكتسي نفس خطورة الجريمة وأنّ انهزام الصهيونية سيكون في الآن نفسه هزيمة لنظام الحرب التي تريد فرضه على المجتمعات الإسلامية المحبّة للسلام والعدالة.

هكذا إذا، لن يكون متحف النكبة عبارة عن فضاء تفاخري لإرضاء الفضول، وإنما سيُشكل استمرارا للمبادرات التي سبقته والتي تذكّر، بقيمة بيداغوجية كبيرة، ببشاعة الفترات التاريخية البشرية السوداء، وتعيد الاعتبار في نفس الوقت إلى القيمة الأخلاقية والمعنوية للفن والثقافة. وهي الحالة نفسها لمتاحف السكان الأصليين في أمريكا، ودار العبيد في جزيرة غوري بالسنغال ومتحف القنبلة الذرية في نَغازاكي.

الحرب على العراق

إنّ أوّل نتائج تفجيرات 11 سيتمبر تمثّلت في الاصطفاف الكامل إلى جانب سياسة الولايات المتّحدة حول الشرق الأوسط ومع المواقف الإسرائيلية. هكذا، يُقبَل هذا المَسخ الخطير للصهيونية التي أصبحت إيديولوجية اليمين المتطرّف، التي لا ترى في الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني إلا دلالات على تهديد وجود دولة إسرائيل. من الآن

فصاعدا، فإن الكفاح ضد المقاومة الفلسطينية أُدرِج ضمن إجراءات الحرب العالمية ضد الإرهاب.

كل شيء بدأ بالهجوم على أفغانستان الذي قادته حركة الطالبان، ولجوء حركة القاعدة لمؤسِّسها بن لادن إلى هذا البلد وتحت حماية الطالبان. وكان على الغرب أن يخوض حروبا أخرى من نوع جديد كي يسمح لإسرائيل بأن تُصبح القوة الوحيدة في الشرق الأوسط. إنّ جديد هذه الحروب هي أنها تُخاض على سبيل الوقاية دون مبرّر، ويتمثل هدفها في تدمير أسس البنى السياسية والعسكرية والأمنية للبلدان العربية المعادية لدولة إسرائيل، وليس لتحيِّيد تهديد ما. هذه هي المسبِّبات التي أدّت إلى شنّ الحرب على العراق في 2003.

في 26 مارس 2003، وقّعتُ «البيان حول حرب احتلال العراق» بمعية عبد النور عليّ يحيى ورشيد بن يلّس وسيد أحمد غزالي ومقداد سيفي.

بدءًا طرحنا الإشكالية: «بالمباركة والمساندة المعلنة للإدارة الأمريكية، ترتكب الحكومة الصهيونية، على غرار حكوماتها السابقة، مجازر يومية ضد الشعب الفلسطيني، ملطّخة كرامته، وناكرة له حقوقه الأساسية، في وقت لم تتوقف فيه دولة إسرائيل عن تحدّي المجموعة الدولية واختراق قرارات منظمة الأمم المتّحدة، ضامنة حماية الدول الغربية التي تجنبها العقوبة على سياستها المتهورة ضد كل قوانين حقوق الأنسان والحريات الفردية والجماعية؛ وها هو بلد عربي آخر، العراق، يتعرّض إلى الاعتداء العسكري، يقوم به جيش الاحتلال الأمريكي وحلفاؤه الغربيون، بتدعيم الطائرات الحربية التي تطلق الصواريخ على منشآته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، في عملية حربية تعتبر الأكثر بشاعة في تاريخ البشرية».

في 20 مارس 2003، أطلقت الولايات المتّحدة، بمساندة حلفائها الذين بلغ عددهم 49 دولة، حربا على العراق، وكان الغزو تحت اسم «الحرية من أجل العراق»، بلا تكليف من منظمة الأمم المتّحدة، وبرغم ملايين المتظاهرين عبر العالم، بِما في ذلك داخل المدن الأمريكية، ينددون بهذه الحرب الجائرة. كانت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية هي التي تشكل أكبر عدد جيش احتلال الحلفاء. وبعد شهور عديدة من إطلاق القنابل والصواريخ، تحطّم العراق ودخل في فوضى كارثية، برغم أن جميع التقارير الأممية تؤكّد عدم وجود أسلحة للتدمير الشامل وغياب أي علاقة للعراق مع تفجيرات 11 سبتمبر. تمّ اعتقال الرئيس صدام حسين في 13 ديسمبر 2003 قرب تكريت، وتمّ إعدامه شنقا في يوم عيد الأضحى، الموافق لـ 30 ديسمبر 2006.

في بيان 26 مارس، حذّرنا الرأي العام: «اليوم يستهدفون العراق، غدا سيتحولون إلى البلدان المجاورة». بالفعل، وإلى جانب الاستحواذ على المصادر البترولية، كانت التهديدات الأمريكية صريحة حينما عُيّنت سوريا كدولة قادمة مهدَّدة بسبَب احتجاجاتها ضد الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

بعد تقديم استقالته في أكتوبر 2004، تعرّض الرئيس السابق لمجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري إلى تفجير انتحاري في بيروت في 14 فيفري 2005. أدّى هذا الاعتداء إلى مغادرة الجيش السوري أراضي لبنان، تحت ضغط دولي قوي لتطبيق قرار 1559 لمجلس الأمن، المصادق عليه في سبتمبر 2004 بمبادرة من الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا، الذي يشترط «وضع حدٍّ لكل حضور عسكري أجنبي على التراب اللبناني». ممّا أدّى إلى تأجيج الشعور المعادي لسوريا لدى جزء من الطبقة السياسية اللبنانية، الذي خلخل «معاهدة الأخوة» التي تربط سوريا بلبنان منذ 1991.

ومع نهاية الوجود العسكري السوري بلبنان، ظنّ البعض أن أزمة لبنان ستتفاقم، وهي فرصة لإسرائيل كي تعتدي عليه، وهذا ما قامت به فعلا حينما قامت بغزو جنوب لبنان في 12 جويلية 2006. وكانت هذه الحرب الخاطفة فشلا ذريعا عسكريا وسياسيا لدولة إسرائيل، وكسّرت «خرافة» عظمة جيش إسرائيل الذي لا يقهَر، وظهرت بوادر مشاكل تمس عقيدتها واستراتيجيتها. لقد أدرك الملاحظون خلال هذه الحرب النواقص التكتيكية واللوجستيكية الصارخة لجيش ودولة إسرائيل. كما أنّ قدرة كفاح الجنود الإسرائيليين كانت ضعيفة مقارنة مع بسالة وحزم ومثابرة مقاتلي حزب الله.

أخيرا، لقد عرّى تسيير هذه الحرب نخبة إسرائيل السياسية، وكشف عن قضايا الفساد المالي والأخلاقي، وأصبحت إسرائيل عرضة لصعود قوي للقوات المتطرفة الخطيرة، يقودها المسمّى آفيدغور ليبيرمان، حارس سابق في ملهى ليلي، من أصول روسية، دخل إسرائيل في 1978.

استغلّت الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفاؤها المحليون الأزمة التي عصفت بلبنان بعد اغتيال الحريري لممارسة الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد إلى حدّ إظهار سيناريوهات لاستخلافه. لأن ما كان يزعج أكثر القوى الامبريالية هي المكانة التي تحتلها سوريا في محور المقاومة : إيران–العراق–سوريا–لبنان. هكذا، فإنّ الصراع الذي ظهر بعد ذلك مُستلهما من حرب العراق : تفكيك هياكل الدولة، وخلق فوضى وإحداث تفكيك البلد وفق الاختلافات العربية والدينية.

بـ 160.000 جنديا، كان الجيش الأمريكي يطمح، عبر الاحتلال الكلي للتراب العراقي الدائم في الزمن، إلى إرساء نظام موالٍ للمصالح الغربية في العراق. تحت سلطة بول بريمر الإدارية، بدأ تفكيك النظام السياسي

والإداري والعسكري العراقي : عزل إطارات حزب البعث من مناصبهم، وطرد العسكريين وإسناد مشاريع إعادة بناء المنشئات المدمَّرة إلى الشركات الأمريكية.

لم تكن هذه الاستراتيجية قادرة على إعادة تشكيل آليات الدولة المدمَّرة وانتهى الأمر إلى إحداث انتفاضة عارمة وحرب أهلية، وحالة كارثية غذّاها صعود الميليشيات المسلّحة والتوترات الطائفية. ومن جهة أخرى، عجزت الشركات الأمريكية التي استفادت من هذه الصفقات الرابحة عن إعادة تصليح شبكات المياه والكهرباء. وأخيرا، انتهت عمليات استتباب النظام العام إلى تجاوزات خطيرة وممارسة عمليات التعذيب المنبوذة.

تحوّلت الحرب في العراق إلى صورة مُضادة، حيث ارتكب الجيش الأمريكي مجازر كبرى عند كل عملية عسكرية. نشر وليام رامسي كلاك، الوكيل العام السابق في رئاسة ليندون جونسون مقالا تحت عنوان : «النار والجليد. تدمير العراق عن طريق الحرب والعقوبات». يشرح : «في الحقيقة، لم تكن هناك لا حرب ولا معارك. ما حدث عبارة عن مشروع إبادة منظمة لشعب أعزل».

ما هي الوضعية التي سيوجَد فيها العراق الذي خاض حربا ضد إيران من 1980 إلى غاية 1988، وحرب 1991، والحرب الاقتصادية بالحصار والعقوبات وحرب 2003؟ من المستبعد الزعم بإقامة حوصلة مفصّلة ودقيقة لجميع هذه الصراعات. ولكن الحقيقة الظاهرة هي أن أكثر من مليون عراقي فقدوا حياتهم، دون أن ننسى مئات الآلاف من الجرحى والمعوقين، وتضخّم مهول للتشوّهات الجنينية التي خلفها الاستخدام المفرط للأورانيوم، ومئات العلماء الذين تمّت تصفيتهم، وملايين المُرحَّلين واللاجئين، وإبادة مجموعات كبيرة من المسيحيين والآشوريين والمَنْدِيّين.

أصبحت الحياة عسيرة في أقاليم عديدة واسعة بسبب التلوث الذي خلفه الجيش الأمريكي، محدثا كارثة بيئية تفاقمت معها الأزمة الإنسانية. تمّ تهميش الهوية العراقية وتعويضها بهويات عرقية وطائفية، لضرب الوحدة العراقية والانسجام الاجتماعي. وبلجوئه إلى لفيف المرتزقة، تجنّد الجيش الأمريكي في حرب غير قانونية، مارس فيها الإرهاب على نطاق واسع.

وقد ذكّرنا بالمنطق الكارثي لهذه الحرب في تصريحنا لـ26 مارس 2003 : «تحمل هذه الحرب الاستعمارية الجديدة، التي ندّدَت بها أغلبية المجموعة الدولية، في جوهرها نتائجَها الكارثية على البشرية جمعاء، اليوم وفي السنوات المقبلة، لتؤكّد على أنّ إجراءات الهيمنة والاحتلال تولّد دائما الفوضى العالمية وتنميها وتنشرها».

-11-

المهزلة الانتخابية لـ 8 أفريل 2004

جوّ كئيب

خلال سنة 2003، قُمت بجولات عديدة عبر التراب الوطني، قادتني إلى ولايات الشرق والغرب والجنوب. وعند كل محطّة، سُرِرْت بملاحظة أنّ حماس مناضلي الوفاء لم يضعف، وأنّ استعدادهم لمواصلة النضال من أجل تجسيد أفكار الحركة داخل المجتمع يتزايد يوما بعد يوم.

كما أنني دُعِيت إلى إلقاء محاضرات أمام حضور ملحوظ لمناضلي الجمعيات والأحزاب الممثلة لجميع فئات المجتمع الجزائري.

وقد كانت هذه الاتصالات مع مواطني الولايات الداخلية للبلاد والمناقشات التي استتبعت تدخلاتي مثمرة ومفيدة لي لمعرفة متعمقة للواقع الجزائري.

أثارت هذه الجولات السياسية فضول قطاع واسع من الصحافة، ورأت في ذلك ترشحا محتملا للرئاسيات المقبلة المتوقعة في 8 أفريل 2004. ولكن لا شيء اتّضح حول الإجراءات التي تعتزم السلطة اتخاذها في تنظيم هذا الاستحقاق الانتخابي. وتبقى مشاركتي المحتملة للانتخابات المقبلة مشروطة ببعض العناصر التي يجب توفيرها : حياد الإدارة، والشفافية والنزاهة في استخدام وتوزيع التدعيم المالي العمومي.

في وهران، المحطّة الثانية من جولاتي، حضر الجمهور بحشود كبيرة، غصّت به صالة فندق «هونا» ولم تتمكن من احتواء الجميع، يوم الخميس 13 نوفمبر 2003. إنّ إجراءات المنع التي سلِّطَت على حركة الوفاء لم تسمح لي بتنظيم تجمع شعبي. وأمام استعجال الحضور لمعرفة موقفي من الانتخابات الرئاسية المقبلة، قدّمت التوضيح التالي : «إنّ السؤال الذي يطرح نفسه اليوم لا يتعلق بمَن سيُرشّح نفسه، وإنما في التساؤل المشروع إنْ كانت سلطات أصحاب القرار اكتسبت نضجا سياسيا واقتنعت بأنها ستترك للجزائريين حرية اختيار مترشحيهم». في مواجهة حكومة تمارس التزوير كنظام تسيير، فلا شيء يمكنه أن يتحقق في مسألة شفافية الانتخابات طالما أن حياد الجيش والإدارة غير مضمون.

ولكن هناك عنصر آخر لا يقل أهمية ألا وهو إفلاس الطبقة السياسية، التي يبقى زعماؤها يترقبون التعليمات التي تأتيهم من أصحاب القرار لتوزع عليهم شهادات حسن السلوك.

ما هي الثقة التي نمنحها لحكومة، تورّط رئيسها ووزيرها للداخلية في عمليات سابقة لترسيم التزوير. ما هو الضمان الذي ننتظره من حكومة لا تفوّت أدنى فرصة لإعلان مساندتها للرئيس المترشّح ؟ بينما تقدم حركة الوفاء برنامجا على بعد أميال عن ممارسات وطبائع السلطة، الذي يحدّد هدفه الأساسي في دعم سلطة الدولة وتجذير الثقافة الديمقراطية.

في بداية جانفي 2004، عَبْر مجلة «الجيش»، أكّد قائد الأركان مرة أخرى أن الجيش لن يتدخل في الانتخابات الرئاسية. كما طلب الجنرال محمد العماري من عناصر الجيش البقاء بعيدا عن النقاش الذي يطبع الطبقة السياسية.

كيف تقرأ الإشارة التي قدّمها قائد أركان الجيش حينما يصرح بأنّ الجيش ليس له مترشح للرئاسيات؟ هل يمكن حقيقة أن نطمئن إلى حياد الجيش في الانتخابات المقبلة؟ في هذه النقطة، بقيت وفيا وصارما : على الجيش أن ينسحب من الحياة السياسية. في الوقت نفسه، كنت أعلم أنه بداخل قيادة الجيش، توجد إطارات منفتحة على الحوار.

وكانت مناورات الحكومة تهدف إلى التضييق على نشاطات الأحزاب المعتمدة فيما يتعلق بتنظيم اجتماعاتها وتجمعاتها الشعبية وعرقلة حقيقية لحرية التجمع. فلا يمكن إذا أن نأمل في جوّ مناسب للانتخابات الرئاسية مثلما نريدها ونتصورها في هذا الغياب للضمانات في ممارسة حريات التجمع والتظاهر.

ما يثير الانتباه في حوصلة الرئيس المنتهية عهدته هو أولا القيود الكبيرة التي سنّها للحقل السياسي والإعلامي. تنكّر لوعوده الانتخابية لسنة 1999، وراح النظام الذي خلّفته تلك الانتخابات يتراجع عن بناء دولة القانون واحترام ممارسة الحريات. وجاءت جميع التعديلات القانونية لتدعّم المراقبة المطلقة على المجتمع، وبالأخص ما تعلق بالقوانين الخاصة بتنظيم الانتخابات والأحزاب السياسية والإعلام وتأسيس ونشاط الجمعيات.

ولم تتوانَ الطبقة السياسية عن التعبير عن استيائها من هذا التدهور وهذه القيود. ما يمنح للانتخابات الرئاسية لأفريل 2004 أطول حملة انتخابية في تاريخ الانتخابات في الجزائر.

خلال التجمع الشعبي الذي نظمتُه بمناسبة مروري بمدينة الجلفة في 3 أوت 2003، ولأول مرة، تحدّثتُ عن نيتي في الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة المحدّدة بتاريخ 8 أفريل 2004. وسأتّخذ الموقف النهائي في نهاية سبتمبر خلال لقاء مع إطارات حركة الوفاء.

جاء قرار تقديم ترشحي، بعد انتخابات 1999، على أساس معاينتي وتقييمي العام للوضعية في الجزائر، التي ما فتئتُ أوضّحُها للرأي العام عبر مداخلاتي في الصحافة الوطنية والأجنبية.

هكذا، تنتهي عهدة رئاسية انبثقَت عن انتخابات غير مكتملة التي استمرت في تيهها بتنظيم انتخابات تشريعية منقوصة من تمثيل قسم كبير من الشعب الجزائري.

هنا يكمن رهان الانتخابات الرئاسية المقبلة : القطيعة مع نظام غير شرعي وديمقراطية الواجهة.

بأي حوصلة سينهي بها بوتفليقة عهدته؟ بصراحة، كنت أنتظر أفضل ممّا وصلت إليه هذه العهدة، نظرا للمساندة غير المحدودة التي قدّمها له أصحاب القرار، والتحسن التدريجي لمداخيلنا المالية، التي تضاعفَت في السنوات الثلاث الأخيرة فقط.

ومن جهة أخرى، لم أكن أنتظر هذه الدرجة من الازدراء للشعب ومؤسساته وإن كانت شكلية فقط : لا زيارة واحدة لمنطقة القبائل برغم ما عاشته من محن ومآسي، ولا زيارة واحدة لمقر البرلمان الذي ساعد على تعيين بوتفليقة، ولا انفتاح على الطبقة السياسية، وزيارة متأخرة وتحت ضغط الرأي العام إلى باب الواد إثر الفيضانات التي خلفت أزيد من 800 قتيلا، واتخاذ قرارات في أماكن مغلقة، إلخ.

لذلك لم أتردّد عن الالتحاق بنداء رشيد بن يلّس الذي يدعو فيه إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، ولم يكن هدفها استبدال رجل برجل آخر. بل يجب لهذا الاستبدال أن ينبع من اختيار الشعب، ما يعني أن على الرئيس القادم أن يكون منتخبا في شفافية كبرى. وكانت هذه أمنيتي وكنت أناضل دوما لتحقيق هذا الهدف، ولكني لم أكن متيقنا من

أن أصحاب القرار اكتسبوا نضجا سياسيا لقبول هذا المطلب الشعبي الواسع.

وفي جواب عن سؤال صحفي، أكّدت على التباين الصارخ بين مبادرتي ومبادرة بوتفليقة المنتهية عهدته.

أولا، ليست المصالحة الوطنية بالنسبة لي شعارا للحملة الانتخابية. ابتداءً من 1991، أي منذ تفجير الأزمة، وفي تدخلاتي الإعلامية الكثيرة، لم أتوانَ عن المرافعة من أجل حوار مفتوح لجميع الجزائريين، دون إقصاء، الذي سيؤدي حتما إلى مصالحة حقيقية، وهو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة.

ثانيا، إن مبادرتي شاملة وتهدف حقا إلى وضع حدّ لآلام الشعب الجزائري؛ ولن تتوقف في منتصف الطريق، ولا تخضع لحسابات ظرفية ولا تنسى مصير المعتقلين السياسيين والمفقودين.

في مكانه، لم أكن لأزدري الشعب الجزائري ولا إقامة تفريق بين المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية والمشاركة في الحياة السياسية. أنا ديمقراطي، إذا يجب عليّ احترام الآخر في كامل اختلافه عني.

وفي المقابل، كنت سأشجع حوار الأفكار لإعادة الاعتبار إلى التعددية السياسية ووضع آليات الكفاح ضد الفساد وأخلَقَة المجتمع.

الشي الأكيد هو أنني كنت سأتجنّد وأقود مسار المصالحة الوطنية إلى نهايته، بحثا عن انضمام أكبر عدد من شرائح الشعب وقواه السياسية.

وكنت سأفضل وأشجّع ثلاثة قطاعات أساسية من أجل توازن وتنمية المجتمع : التربية والصحة والعدالة.

أخيرا، كنت سأمنح الأولوية في عملي إلى السياسة الداخلية على السياسة الخارجية كي أجنّب الجزائر سلسلة الإهانات التي تلقّتها بتهميشها جهويا ودوليا. لا يمكن لبلدنا أن يسترجع مكانته في الساحة الدولية إلا بعد حلّ أزمته الداخلية.

بعد أربع سنوات من رئاسة بوتفليقة، تفاقمت الوضعية العامة في الجزائر. لنحكم من خلال هذه الملاحظات. هل توقف العنف؟ هل استرجع الشعب السلم؟ هل استرجعت الدولة مصداقيتها؟ هل يتمّ احترام القوانين؟ هل تجاوزت الاستثمارات الأجنبية مرحلة النوايا والخطابات؟ هل تناقصت البطالة؟ هل توقفت هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج أو على الأقل تناقصت؟ هل تمّ تقليص الفوارق الاجتماعية؟ هل تقلّصت أفعال الفساد والرشوة؟ هل تحرّرت العدالة من الضغوطات والأوامر الفوقية؟ هل تمّ محو بلدنا من قائمة الدولة الأكثر خطورة في العالم؟ هل تحسّنت وضعية الجزائر عبر العالم؟

لقد عمّت الاحتجاجات عبر التراب الوطني، وقد زادت من تفاقمها رداءة وتناقض والانقلابات المستمرة للمواقف وللسياسات المعلنة.

النتيجة هي أن مدّة الأزمة الخطيرة امتدّت عبر سنوات طويلة إضافية. وعلى الذين راهنوا على «المهدي المنتَظر» أنْ يستخلصوا الدروس من هذا الفشل الذريع وأن يعيدوا الكلمة للشعب كي يتمكن بلدنا أخيرا من إرساء نظام شرعي بحيث يختار الشعب السيّد بكل حرية وشفافية قادته. وستكون المبادرة فعالة وذات مصداقية إن أتت فعلا من أصحاب القرار، ما دام الوقت مناسبا جدا. إن ما وقع في كوت ديفوار أو في فينزويلا أو في مدغشقر قد يحثهم على التفكير والتقدير الحقيقي لقدرات الشعب في التغيير الإيجابي.

مجموعة العشرة

إن الوضع الكئيب هذا غير مناسب لتنظيم انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة. وقد تقاسم مخاوفي عدد كبير من الطبقة السياسية والرأي العام، ومن الوهم أن نتصور لحظة واحدة أنّ السلطة مستعدّة لاحترام قوانين اللعبة وضمان حياد الإدارة.

في الفترة نفسها، ابتداء من 10 جانفي 2004، دعَت وزارة الداخلية مترشحي الانتخابات الرئاسية إلى سحب استمارات التوقيع من مصالحها. يشترط القانون من كل مترشّح جمع 75.000 توقيعا من المنتخبين المسجلين في القوائم الانتخابية عبر البلديات أو جمع 600 توقيعا من منتخبين محليين موزّعين عبر 25 ولاية.

ما هي في هذه الحالة الضمانات التي نأملها من حكومة لا تتردّد عن إعلان مساندتها للرئيس المترشّح؟ إثر اتصالات عديدة مع رشيد بن يلّس وعبد النور عليّ يحيى، نمَت فكرة تشكيل «جبهة مضادّة للتزوير». يتعلق الأمر بخلق سلطة مضادّة والبحث عن الوسائل التي تسمح لنا بالحماية ضد إرادة السلطة في إخضاع الإدارة لتوجهاتها، واستغلال العدالة لصالحها بالتلاعب بنتائج الانتخابات عن طريق التزوير.

تنامَت الفكرة، والتحق بنا جميع المترشحين المفترضين: مولود حمروش ومقداد سيفي وأحمد بن بيتور والشريف بلقاسم ورضا مالك وعليّ بن فليس وأحمد دان وسعيد سعدي. هكذا، نشأت مجموعة العشرة، التي عقدت اجتماعها الأول في مكتب رشيد بن يلّس في 11 جانفي 2004، وصدر عنها بيان أكّد فيه الموقّعون على أن البلد يمرّ فعلا بأزمة سياسية، يرافقها انسداد دستوري، ويندّدون بانحرافات السلطة:

- اختراق المبادئ الدستورية
- استخدام العدالة
- إخضاع الإدارة
- المساس المتكرر بالتعددية السياسية عبر الاعتداءات على المناضلين، ومحاولات زعزعة التسيير الداخلي للأحزاب ومحاولة السيطرة على الحركات الجمْعَوية

- مصادرة الوسائل السمعية البصرية.

من الضرورة بمكان، أن يسمح الاقتراع المقبل باكتساب البلد سلطة شرعية وضمان شروط النزاهة والتنظيم الجيد والشفافية، وتقترح المجموعة ما يلي :

- استخلاف الحكومة الحالية بحكومة مرحلية جامعة تتمثل مهمتها في تحضير الانتخابات وتسيير الشؤون العامة، ويتمّ تشكيلها بالتشاور مع القوى السياسية والاجتماعية؛

- تنصيب هيئة مستقلة لها جميع الصلاحيات كي تشرف وتراقب الإدارةفي جميع مراحل التحضير والتنظيم واستغلال نتائج الاقتراع؛

- حماية الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين يظهرون مساندا تهم للمترشحين الآخرين والإطارات التي ترفض الموالاة ضد إجراءات التقييد التي مورسَت ضدّهم في الاستحقاقات الانتخابية السابقة.

هل يكفي هذا البيان لإقناع الرئيس المعيّن المنتهية عهدته بالتخلى عن ترشح استخلاف نفسه؟ كما لو أننا نقول إنّ نظام التزوير خاص فقط بنظام بوتفليقة. هكذا تلقّت مجموعة العشرة الدَّعم من «لجنة المواطنين للدفاع عن الجمهورية» التي يترأسها صالح بوبنيدَر، وبعد ذلك من طرف الرائد عز الدين، الذي بادَر ابتداءً من 1 جانفي إلى تأسيس «الفوروم الديمقراطي للقوى الوطنية»بصدد جمْع مليون توقيع شعبي تطالب باستقالة بوتفليقة.

وجاء بيانُ مجلس الوزراء جوابا على مبادرتنا، يذكّر بأنّ «تعليمة واضحة ومحدّدة ستنشَر قريبا تعطي تعليمات لجميع الأعوان العموميين المكلفين بتنظيم وتسيير الانتخابات بأن يلتزموا الشرعية القانونية والحياد في أداء عملهم». في 7 فيفري، صدرت تعليمة رئاسية لجميع السلطات والأعوان العموميين المكلفين بتنظيم وتسيير الانتخابات المقبلة. أدخل النظام

تعديلات على القانون الانتخابي، حدّدت هذه التعليمة شروط تطبيق بنوده. «لتمنح مضمونا جديدا لشرعية السلطة»[1]. كما أوضحت التعليمة القوانين المفروضة على السلطات والأعوان العموميين في مسألة التزام الحياد.

من جهته، لم يفوّت وزير الداخلية أي فرصة دون أن يتعرض بالنقد لمبادرتنا، والتهجم على المعارضة. لم يتمكن من الإقناع بتلك الإجراءات التي قدّمها لتسهيل طرق جمع التوقيعات لصالح مترشحي الاقتراع الرئاسي المقبل. ومن الواضح أن تلك الإجراءات وُضِعت خصيصا لتفضيل الرئيس/ المترشح. أما بالنسبة للآخرين، فلم تتوقف العراقيل ضدهم أبدا.

مهما يكن الوضع، فبعد عقد اجتماعات عديدة، أصدرت الجبهة ضد التزوير بيانا في 15 فيفري تحت عنوان: «مذكّرة حول اختراق رئيس الجمهورية للدستور». أرسِلت الوثيقة إلى رئيسَي غرفتَي البرلمان، وإلى قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، وإلى ممثلي منظمة الأمم المتّحدة والوحدة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. إن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستكون بالضرورة مزورة أمام رئيس يتّخذ التحريض على اختراق القانون صيغة حُكم. ولهذا فمن الواجب الوطني التنديد بهذه الاختراقات الخطيرة التي تخصّ:

- تجريد ممثلي الشعب من صلاحياتهم الأساسية؛
- الاستحواذ على صلاحيات رئيس الحكومة
- الازدراء المعلن إزاء المؤسسات الدستورية
- عدم احترام قواعد الديمقراطية والمساس بالحريات والحقوق الأساسية للإنسان والمواطن.

(1) تعليمة رئاسية لـ7 فيفري 2004 المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية. الجريدة الرسمية رقم 9 المؤرخة في 11 فيفري 2004.

فكما لو أن التاريخ يعيد نفسه، بدأ يظهر في الأفق احتمال انسحاب جماعي لأعضاء مجموعة العشرة خاصة بعد الاجتماع الذي عقد في مداومتي يوم 11 فيفري. لقد تقرّر تأجيل اتخاذ القرار النهائي للاجتماع المقبل المبرمج ليوم 26 فيفري في مقرّ التحالف الوطني الجمهوري، للبتّ في هذه النقطة، خاصة وأنّ مطالب الجماعة بقيت بلا ردّ، بل الأخطر من هذا هو تعنّت السلطة مواصلة تجاهل إرادة الشعب.

وفي انتظار ذلك، انسحب خمسة من مجموعة العشرة من السباق الرئاسي: رشيد بن يلّس، وأحمد بن بيتور، ورضا مالك، والشريف بلقاسم ومقداد سيفي. بقي في السباق عليّ بن فليس، وسعيد سعدي وأنا.

صدر مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة في 7 فيفري، وحدّد تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية لـ18 مارس، وتاريخ الاقتراع لـ8 أفريل. وكي يكمل إجراءاته ومواجهة حملة نزع الشرعية منه، طلب بوتفليقة من الهيئات الدولية انتداب مراقبين للإشراف على الانتخابات. وفي هذا الصدد، قدّرت مجموعة العشرة أن حضور هؤلاء المراقبين لا يمكن أن يضمن نزاهة وشفافية الاقتراع، إلا في حالة توفير عدد المراقبين بعدد مكاتب التصويت التي يصل عددها إلى 40.000. وهو شيء غير مقبول نظريا ومستحيل تطبيقيا.

ومن جهة أخرى، جاء هذا النداء متأخرا لأنّ النظام قد فعّل الإجراءات على أرض الواقع وأن مسار الانتخابات قد انطلق، أي أنّ آليات التزوير قد تمّ إعدادها وتنظيمها. وفي أسوإ الأحوال، ودون ضمان الفعالية، تصبح مهمة المراقبين الدوليين شكلية وتكون نتائجها عكسية وهي تزكية مسار انتخابي تشوبه شكوك عدم احترامه للقوانين من أجل التزوير. ذلك أنّ ما في ذهن بوتفليقة، فإن هذه المناورة من شأنها أن تغطي على نقص

مصداقية الانتخابات وخلق وهم الشفافية والنزاهة. ولكن بوتفليقة لم يدرك أنه باستنجاده بالموظفين الدوليين، فإنه يعطي ضربة قاصمة للسيادة الوطنية وأنه ذهب إلى الخارج للبحث عمّا لم يتمكن من نيله بنفسه في بلده : الشرعية الشعبية.

في نهاية المطاف، حضَر إلى الجزائر 120 مراقبا أجنبيا أوفدتهم منظمات الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والبرلمان الأوروبي، ليشاركوا في الإشراف ومراقبة الانتخابات الرئاسية. أمّا منظمة الأمم المتحدة، وبرغم طلب الجزائر مشاركتها، فإنها لم تكلف نفسها إرسال وفد من المراقبين. أخيرا، منحت وزارة الشؤون الخارجية تأشيرة الدخول لـ700 صحفيا أجنبيا لتغطية الانتخابات الرئاسية لـ8 أفريل.

أعلنتُ رسميا ترشحي في 22 فيفري 2004 في فندق سوفيتال بالجزائر العاصمة[1]. في تصريحي، شرحت الجوّ غير الصحي الذي يسود مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية، وبأنه لا يشجّع على المشاركة. ولكن الوفاء بالالتزامات جعل نداء الواجب من ضروريات هذه المرحلة. اليوم أكثر من أيّ زمن مضى، فإن الواجب الوطني يحثنا على تجسيد طموحات الشعب الجزائري لممارسة حقه في اختيار حرّ للرجل الذي يعتبره أكثر كفاءة ليقود مصير الجزائر للسنوات الخمس المقبلة.

ولم أتمكن من إخفاء شعوري بأن قرار المشاركة في انتخابات 2004 كان من أصعب اختيارات حياتي. بالفعل، ما هو المعنى الذي نعطيه لترشح إلى سباق تبدو فيه قواعد اللعبة مغلقة سلفا، إلى حدّ قد يجعل هذه الانتخابات عبارة عن مهزلة ديمقراطية؟ أكثر ما نخشاه، أن تساهم مشاركتي في

(1) أنظر في الملحق نص خطاب إعلان الترشح.

هذه الانتخابات وفي هذه الظروف التي ذكرت في إضفاء المصداقية على السلطة، بل وتزكية عملية مخيّطة من بدايتها إلى نهايتها للسماح للرئيس المنتهية عهدته ليستخلف نفسه بطرق التزوير والغش.

ولكن من جهة أخرى، أيُعقَل أن نتخلى عن مسؤولياتنا وأن نستسلم أمام قوى الشرّ التي تزيد شراسة وحذلقة في إهانة الشعب؟ وهذا صحيح باعتبار أن زياراتي إلى المدن الداخلية قد بيّنت مدى انضمام المجتمع إلى البرنامج الذي أدافع عنه وهو ينسجم تماما مع اهتمامات المواطنين اليومية.

بدون مفاجأة، رسّم بوتفليقة ترشحه يوم الأحد هذا 22 فيفري، مع تقديم تبرير خرافي، روّجت له وسائل الإعلام الموالية : «ليس هو الذي رغب في تقديم ترشحه وإنما فعل ذلك استجابة لرغبة الشعب الجزائري». ولم يتردّد عن التصريح : «أشعر أنه من واجبي أن أستجيب لنداء شرائح واسعة من الجزائريين وعبر جميع مناطق البلد». أما التلفزيون العمومي، فقد تجاهل نشاط المترشحين الآخرين وراح يروّج لترشيح بوتفليقة لعهدة جديدة، يعيد بثّ مشاهد الحشود التي تطالب منه الترشّح ثانية.

خلال أشهر عديدة، كانت تنقلات بوتفليقة عبر الولايات مرفقة بهبات مالية إضافية كي يظهر سخاءه تجاه الشعب. ومن الواضح أنّ جميع هذه الطرق أشبه إلى الفلكلور وأنها تنطق سخرية وتؤكّد أن تسيير الثروات الوطنية لا يخضع لأيّ انضباط ولا لأيّ منهجية. ولكن الأسوأ سيظهر في حملته الانتخابية حينما وعد بأن الأموال ستتدفق على البلد بمبالغ خيالية، وأعلن عن إنجاز برامج اجتماعية واقتصادية ضخمة، ما ينذر بسعة التبذير المالي والفساد الذي ستعرفه البلاد لاحقا. إنه رهان وضع البلد تحت سيطرته وهو يتصرف في جميع الثروات الوطنية، مُبقٍ على الوضعية الجامدة دون أدنى أفق للتغيير أو للانفتاح السياسي.

المؤامرة ضد ترشحي

في 23 فيفري، ذهبتُ إلى المجلس الدستوري لإيداع ملف ترشحي. لقد خصّصت كتابة ضبط المجلس مكاتب في قصر الأمم بنادي الصنوبر كي يتمكن المترشحون من إيداع وثائق التوقيع بكل أمن وأريحية. لقد جلبنا في اليوم نفسه، إلى نادي الصنوبر، الصناديق الكرتونية التي تحوي 94.500 توقيعا تمكّن مناضلو حركة الوفاء من جمعها عبر 27 ولاية.

ولكن في 1 مارس، جاءت المفاجأة الكبرى. قرّر المجلس الدستوري رفض ترشحي بحجة عدم اكتمال نصاب الوثائق الموقعّة وأنني لم أجمَع إلاّ 73.942 وثيقة موقعة صالحة من المنتخبين الموزعين عبر 24 ولاية. فيما يشترط القانون من المترشّح أن يقدّم 75.000 وثيقة فردية موقعة ومن 25 ولاية. ينبغي معرفة أنّ قرارات المجلس الدستوري نهائية ولا تقبل أي طعن. ولكن الأمر الأكيد أن الملف الذي قدمته أمام كتابة ضبط المجلس الدستوري ليس فيه أي نقص، وبه 94.500 وثيقة فردية موقّعة ومصادق عليها في البلديات. ويجب التذكير بالصعوبات التي واجهَت مناضلي حركة الوفاء أثناء عملية جمع وإيصال التوقيعات إلى العاصمة. أذكر على سبيل المثال فقط : الوثائق المحروقة في ورقلة بسبب أفعال الشغَب، واختفاء في ولاية غربية لعَون ومعه أكياس الوثائق الموقّعة، وفي ولاية شرقية تمّت سرقة أكياس من 1.600 وثيقة، زيادة على العراقيل التي وضعتها الإدارة ضد مناضلي الحركة إلى حدّ إفشال بعضهم وإضعاف معنوياتهم، إلخ.

علمنا أنّ أقفال أبواب المكتب المشمّع الذي وضعتُ بداخله علب الوثائق قد تعرّضت للكسر داخل موقع نادي الصنوبر الذي يعدّ من الأماكن الأكثر أمنا في البلد. ما سمح لفاعلي الكسر سرقة العدد الناقص من حسابات المجلس الدستوري. ومهما تكن غرابة هذا الخبر، فإنه يشكل

خطورة قصوى لم تكلّف السلطات العمومية نفسها فتح تحقيق لمعرفة هوية مرتكبي هذه الجريمة النكراء واسترجاع المسروقات. وحده، رئيس المجلس الدستوري غامر إلى تقديم تفسير يعكس مستوى التهاون ونزق المسؤولين حينما صرح بأنّ «الرطوبة البحرية هي التي تسببّت في قِدم القفل».يذكرنا هذا التفسير السخيف استعارة عالم النفس الأمريكي : «إذا كان لديك مطرقة كأداة عمل وحيدة، فإنك ترى جميع المشاكل على شكل مسامير». ما يعني في هذه الحال المذكورة أنهم زوروا الواقع كي يجعل المشكل يتناسب مع الجواب الوحيد الذي تمكنوا من تقديمه، ألا وهو التزوير والغش.

ومن جهة أخرى، كان النشاط الدؤوب لوزير الداخلية واضحا للعيان، فلم يتوانَ في أي لحظة عن تكرار استفزازاته. بمجرّد أن أعلن المجلس الدستوري عن نتائجه، حتى انطلق في تصريحات لا تمتّ إلى صلاحياته. وتساءلتُ : «ما هو المعنى الذي نعطيه لهذه التصريحات كما لو أنه كان الناطق الرسمي للمجلس الدستوري ليكشف عن فحوى مداولات يفترض أنها سرية، ولا يعلمها إلا أعضاء المجلس؟ لقد خرق قانونا دستوريا ليعلن للصحافة أن بعض المترشحين لم يجمعوا العدد المطلوب من التوقيعات قبل إخبار المعنيين أنفسهم».

في بيان لها، اعتبرت مجموعة العشرة أن المجلس الدستوري خارج اللعبة لأنه كان عاجزا عن السهر على تطبيق القانون الخاص بالاقتراع.

من جهتي، نشرت بيانا صحفيا عبرت فيه عن سخطي : «إنّ قرار المجلس الدستوري برفض ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة قرار سياسي يجسّد تعنّت السلطة للاستمرار في طريق الإقصاء كي تمنع الشعب من اختيار مرشحه لمنصب القاضي الأول للبلد».

بعد ذلك نظّمت في مقر مداومتي ندوة صحفية، بعد أن تمّ رفض طلبي بتنظيم الندوة في قاعة المركز الدولي للصحافة وهي أوسع بكثير ومناسبة لمثل هذه اللقاءات مع الصحافة،بقرار من والي الجزائر العاصمة. وجّهت نداءً إلى الشخصيات الوطنية كي تحكّم ضمائرها وتلقي الضوء كاملا على هذه القضية التي تطعن في الظهر العملية الديمقراطية وصورة الجزائر، داخليا وخارجيا.

من كان يتصوّر مدى سعة الإجراءات السياسية والإدارية والإعلامية لنظام بوتفليقة ليرتكب مثل هذه الجريمة في تزوير الانتخابات؟ إنه تحدٍّ صارخٌ للعدد الكبير من المواطنين الذين تمنوا ترشحي لأنهم آمنوا برؤيتي وعزمي، وأنني أقدّر وأتصوّر خيبة أملهم إثر إلغاء المجلس الدستوري لترشحي، وقد أدركوا الطابع المشبوه لهذا الإقصاء. كان حضوري في السباق من شأنه أن يجعل هذه الانتخابات الرئاسية تحظى بمنافسة نزيهة وكانت ستجلب مشاركة قوية للمنتخبين.

لا يمكن لأي مؤسسة تنتقل إلى أيادي مزورة أن تضمن شفافية ونزاهة الانتخابات، التي تتحوّل إلى السلاح الفتاك لإرادة وضع حدّ للديمقراطية. ها هي الطريقة : لا يُسمَح بالسباق إلا للمترشحين الذين يختارهم بوتفليقة بنفسه كي يضمن عهدة ثانية دون أن يمرّ إلى الدور الثاني.

ولا يمكن أن ننسى الأهم، ما ذكرته في الختام : «من جهتي، لا يمكن لقرار المجلس الدستوري، بخلفيته السياسية الواضحة، بأن يقلل من عزمي على المساهمة الدائمة لإيقاف المظالم، وإرساء أسس جزائر الحريات والديمقراطية والصراحة، في إطار حركة الوفاء، ومع الرجال النزهاء في هذا البلد».

أخيرا، نشرتُ بيانا حول دور الجيش، بالقول إنّ حياد قائد الأركان الذي عبر عنه مرارا لا يكتسي معنى إلا إذا استفاد منه الشعب ودعّم المسار

الديمقراطي. إن حياد الجيش، وهو ضروري، ولكنه غير كافٍ إن لم ترافقه إجراءات أخرى من شأنها ضمان حياد الإدارة وعدم استخدام الأموال العمومية والوسائل السمعية البصرية الثقيلة لصالح بوتفليقة فقط.

كنّا ننتظر من قيادة الجيش أنْ تصحح انحراف 1999، بضمان نزاهة وشفافية الانتخابات وأن تعطي جوابا عمليا للمذكرة التي أرسلَتْها إليها مجموعة العشرة التي ندّدت فيها بخروقات الدستور. صحيح أنّ هناك التصريح الصادم لقائد أركان الجيش يوم 14 جانفي 2004 بمناسبة زيارة بوتفليقةإلى متحف الجيش: «كل شخصية سياسية تتولّى منصب رئاسة الجمهورية التي تنوي المساس بالنظام الجمهوري وإعادة النظر في التعددية السياسية، أو محاولة تعديل الدستور على مقاسها الضيق أو ازدراء المجتمع والشعب، ستجد الجيش أمامها ليسد لها الطريق». ولكن، ما تعلق بردّه على مطالب مجموعة العشرة، كان جوابه ملتبسا: «حينما يطرح هؤلاء الفاعلون السياسيون المشاكل مجسّدة، عندئذ سندرس مطالبهم».

ثمّ صدَر حوار قائد أركان الجيش في مجلة «الجيش» في عدد مارس 2004، حيث يؤكّد بأنه قد «حان الوقت لنترك المجتمع الجزائري يتحمّل مسؤولية توجهاته». ولكن هذا التذكير جاء متأخرا، في وقت لا يمكن تفادي وقوع البلاد في انحرافات خطيرة. ومثلما عبرتُ عن ذلك في بياني الصحفي، إن هذا الصمت الثقيل قد استغله بوتفليقة كي يُخضِع الإدارة، ويستخدم العدالة، ويُبذّر الأموال العمومية والاستحواذ على وسائل الإعلام الثقيلة لأهداف انتخابية لضمان عهدة ثانية.

في الحوار نفسه، لم يتردّد الصحفي من طرح عمق المشكلة: «هناك مخاوف مفادها أنه إذا كان حياد الجيش قد أصبح مكسبا، فإنه سيترك مكانته إلى انحياز مؤسسات أخرى، وعلى رأسها الإدارة». ولكن الجواب

كان مبهما : «إنّ حياد الجيش لا يكون فعالا إذا لم يشمل جميع مؤسسات الجمهورية، كي لا نلطّخ مصداقية الاقتراع». نحس بعدم إصرار الجيش نفسه على تجسيد المبادئ التي ذكّرها قائد أركان الجيش على أرض الواقع : «ليس من طبيعة عمل الإدارة ولا العدالة ولا أي مؤسسة أخرى من مؤسسات الجمهورية، لا بصفة فردية ولا جماعية، أن تضع نفسها، بأي طريقة كانت، في وضعية انحياز إزاء اختيار المنتخبين لحظة الاقتراع، ولا قبل ولا خلال الحملة الانتخابية».

لهذا، ملنا إلى إقامة التوازي بين انتخابات 1999 وتلك التي جرت في 2004. في 1999، ساندت قيادة الجيش صراحة مترشحا لم يكن رئيس دولة. في 2004، وبرغم إعلانها عن حيادها، إلا أنها تركت الأمور تجري لصالح الرئيس المترشح الذي فرضته في 1999.

ترك الحياد السلبي للجيش أثر فقد المصداقية عن المسار الانتخابي حتى قبل انطلاق الحملة. وكانت جميع الإجراءات المستحدثة تهدف إلى غلق اللعبة الانتخابية. بإلغاء ترشحي، انفتح الطريق أمام النظام ليفعّل آلة التزوير بأقصى سرعتها لصالح الرئيس الذي كان دوما في حملة انتخابية.

أظهر هذا النظام غير الشرعي شرَهًا لا مثيل له في التمسك بالسلطة، في تحالف مشبوه مع النخب التكنوقراطية الفاسدة والعاجزة وبين الأُلِغَرشية النَهِمة والنهّابة المُختلسة. بتأخرها عن تفعيل حيادها على أرض الواقع، قلّصت قيادة الجيش حظوظ الشعب الجزائري في التقدّم في طريق الديمقراطية وحلّ نهائي لأزمة شرعية السلطة الحاكمة. ويمكنني إضافة هذه المقولة لمَكيافيلي : «إن عجز الشعوب هو أفضل قلعة للطغاة». إنّ الاستبداد، مثلما نراه قبل وبعد هذه الحملة الانتخابية، يدمّر الحريات، ويتسبّب في خلق الفوضى، لأنه يتغذى من الوعود المزيفة والأكاذيب، وأنه

يتطور بوضع الفخاخ في جذور الدولة. ومن أجل كل هذه الأسباب، أعتبر أنّ الرد المتأخر لقائد أركان الجيش كان عربونا مساعدا لانحرافات بوتفليقة.

وحول هذا الأخير، تمّ الاحتفاظ بخمسة مترشحين : علي بن فليس وعبد الله جاب الله ولويزة حنون وسعيد سعدي وعليّ فوزي رباعين. سيدفعون ثمن نقص العدالة في الإجراءات الانتخابية. تمكّنت السلطة، باستخدام الرواج الإعلامي، إلى قلب ترتيب أولويات الجزائريين، بإبعاد النقاش حول ضرورة الإصلاحات خلال مدّة الحملة.

في هذا المجال، أهدى لنا رئيس المجلس الدستوري قطعة أنطولوجية. في قراره المؤرّخ بـ24 فيفري 2004، المستند إلى المادتين 73 و163 من الدستور، قرّر المجلس كيفية ترتيب المترشحين للانتخابات الرئاسية، حسب الترتيب الأبجدي العربي لأسمائهم مثلما جرت العادة. وإنما لم يتحرّج رئيس المجلس باختراق هذا القرار، حينما قدّم في التلفزيون قائمة المترشحين المقبولين، قام بتغيير الترتيب الذي جاء في قرار المجلس، وبدأ بذكر اسم بوتفليقة المترشح الذي كان في المرتبة الثانية. بينما بدأت القائمة الرسمية باسم عليّ بن فليس. وقد برّر مبالغته في التزلّف بشرط اخترعه بالمناسبة ألا وهو عدد الوثائق المودعة لدى المجلس الدستوري. ما خلق انزعاجا واضحا لدى بقية أعضاء المجلس الدستوري، حيث قام رئيسهم بارتكاب مخالفة قانونية على مسمع ومرأى الجميع وضاعف من الممارسات الإقصائية الفاضحة لهذه المؤسسة الرسمية.

فبعد معاينة الوضعية، قررت تقديم مساندتي لعليّ بن فليس وطلبت من مناضلي حركة الوفاء التصويت عليه. تعدّدت الأسباب. أولا، لم يكن ممكنا لي أن أدعو إلى المقاطعة أو الامتناع عن التصويت، أو التصويت بالورقة البيضاء، بحجة أنّ المجلس الدستوري ألغى ترشحي

وإن ظلما. ثمّ إن هناك عناصر متشابهة بين برنامجَينا، أهمها الالتزام الجلي بتدعيم المسار الديمقراطي، واحترام التعددية السياسية، وبناء دولة قوية وعادلة، تستطيع الحفاظ على أسس الشخصية الوطنية، وضمان ممارسة الحقوق والحريات والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات.

وقد اتخذت هذا القرار بعد نقاش طويل ومفتوح مع أعضاء المكتب الوطني لحركة الوفاء في أمسيات الإثنين 15 والثلاثاء 16 مارس. بين مناصري المقاطعة ومدافعي مساندة علي بن فليس. وكان علينا مناقشة هذه النقطة الحاسمة بكل ديمقراطية، مع السهر على الحفاظ على وحدة صفوف الحركة. ينبغي التذكير بأن المناضلين أظهروا حسّا كبيرا من المسؤولية برغم المرارة التي أحدثها لديهم رفض الإدارة اعتماد حركة الوفاء وإقصائي الظالم من سباق الرئاسيات.

أُسندَ دور توجيه الرأي العام إلى التلفزيون العمومي. في حصة مخصصة للانتخابات، قام المنشطون بالتعليق على سَبرَين للآراء قام بهما معهدان جزائري وفرنسي، واللذان يمنحان الفوز للرئيس المنتهية عهدته في الدور الأول بنسبة تقارب 55 بالمائة. وقامت الجرائد العمومية بالترويج لنتيجة هذه التحقيقات. وخلال تجمعه الأخير في قاعة حرشة، صرح بوتفليقة إلى الجمهور: «على الرئيس الذي لا يُنتخب بأغلبية ساحقة أن يعود إلى بيته».

ربما لا يزال تحت صدمة 1999، حيث انتصر بلا مجد في غياب منافسيه، فأصر أن يكون منتخبا من الدور الأول. وأمام هذا السلوك السلبي، تعود السعفة الذهبية إلى وزير الداخلية الذي لم يتوانَ عن التصريح خلال زيارة رئاسية إلى مدينة داخلية: «في أمسية الاقتراع، لا أرى نفسي أعلن

فوز مترشح آخر غير بوتفليقة». كما لو أن فولتير يعنيه شخصيا في فكرته : «ليس أخطر من أن يتسلّح الجهل وعدم التسامح بالسلطة».

ونظرا لما سبق القول، فإنّ النتائج لم تفاجئ أحدا : انتُخب بوتفليقة بنسبة 83،49 بالمائة من الأصوات. ومُنحَت لباقي المترشحين نسب لا قيمة لها. بهذه النسبة، ينفتح الطريق واسعا أمام دعم النظام وتصفية ما تبقى من المعارضة. يكمن رضا بوتفليقة في كونه يدين إعادة انتخابه ليس إلى تحالف أحزاب الموالاة الرئاسية وإنما إلى وفاء الإدارة. من جهة أخرى، اكتسبت الزوايا وحركة العروش أهمية متزايدة في تدعيم مسار التقهقر السياسي والثقافي والذهني الذي بادر به النظام. من هنا فصاعدا، فإن النشاطات الحزبية لن تجلب إلا أولئك الذين يريدون الوجود الشكلي على الواجهة ويقبلون لعب دور الحزب البيدق.

لقد عاشَت هذه الانتخابات حادثا مفاجئا : الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك غداة الاقتراع حيث صرّح بأنه حرص على المجيء إلى الجزائر اليوم، ليقدّم التهاني الحارة باسمه وباسم الشعب الفرنسي، مع الإشارة إلى أنهاستبعد تهمة التزوير وأكّد أن «ما عدا بعض الحوادث العادية، فإن الاقتراع كان مطابقا لقواعد الديمقراطية».[1] وعند عودته إلى باريس، أبرق رسالة تهنئة إلى بوتفليقة : «لقد عبّر الشعب الجزائري بوضوح عن ثقته التي يضعها في شخصكم لتولي رئاسة الجزائر. إنّ الثقة الواسعة التي منحها لكم تدعمكم في العمل الذي أنجزتموه خلال الخمس سنوات الماضية لصالح السلم المدني والديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية».[2]

---

(1) تصريح أدلى به الرئيس جاك شيراك بمناسبة زيارته للجزائر في 15 أفريل 2004.
(2) Le jeune indépendant 19 Avril 2004.

الشـيء الأكيد، هو أن نتائج هذه الانتخابات ستكون كارثية على مستقبل البـلاد. النتيجـة الأولـى هي انهيار الطبقة السياسية ومحـو دور الأحزاب في الحيـاة السياسـية الوطنيـة. ولمواجهـة التحديـات الجديدة ورهـانـات البلاد، بدَت الأحـزاب متجـاوَزة وأن برامجهـا منتهيـة الصلاحية. مـع حركة الوفاء، بادرتُ إلـى تأسيس تيار سياسـي تجديدي ومنسجم مع المتطلبات الراهنة، بحيث يمكن لشـرائح كبيـرة مـن المجتمـع الجزائري أن تتعـرف على نفسها بداخلـه. لهـذه الحـركـة قـدرات توحيـد المواطنيـن وتجنيـد طاقتهـم مـن شـأنها أن تنجـز انفتـاح النظـام السياسـي وإرسـاء التغييـرات المُتمنّـاة داخل الانضمـام الشـعبي والسـلم المدنـي. وقـد تمكنـت شـخصيا مـن التأكـد مـن التجنيـد الصـادق لمناضلـي حـركـة الوفـاء خـلال حملـة جمـع التوقيعـات التي سـمحت لنـا بتوسـيع نشـاطاتنا إلـى سـبع ولايـات جديـدة. أظهـر المنـاضـلون حماسـا وتحفيـزا لا مثيـل لهمـا، وتمكنـوا مـن توسـيع ودعـم صفوفهـم، برغـم المنـاورات الاسـتفزازية الدنيئـة المتواصلـة التـي طالتهـم أثنـاء نشـاطهم.

إن قناعتـي المتأصلـة تقـول لـي إنـه لا وجـود لطريـق آخـر مـن أجل التغيير الجذري إلا طريق الاقتراع. وإلا حتما سيظهر اللجوء إلى التغيير عن طريق العنـف، ويتمحـور نضالـي في رفض وتنديد استخدام العنف بكل أشكاله.

كمـا يجـب علـيّ الإشـارة إلـى نتيجـة أخـرى وأذكـر أولئك الذيـن يتعنتـون للحفـاظ علـى السـلطة بجميـع الوسـائل غيـر الديمقراطيـة أنهـم يعملـون علـى إضعـاف سـيادة واسـتقلال البلـد. وسـتجد القـوى الأجنبيـة فـي النظـام الاسـتبدادي ذريعـة لمضاعفـة تدخلاتهـا، الشـيء الـذي سيزيد مـن إضعـاف هشاشـة وعدم اسـتقرار البلد. وحده بنـاء الديمقراطية سيسمح ببروز سلطة تسـتمد شـرعيتها مـن الشـعب وليس مـن ولائهـا للقـوى الأجنبيـة.

-12-
عُهدَة بوتفليقة الثانية

المصالحة المُنْحَرفة

في هذه السنة 2004 حيث تحتفل الجزائر بالذكرى الخمسين لاندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954، دشّن بوتفليقة عهدته الثانية بنفس الإشكالية من نقص الشرعية وغياب المعالجة السياسية للازمة. إذا لم يعطِ قانون الوفاق المدني نتائج كبيرة في العودة إلى السلم، فإن التحكم في الوضعية الأمنية لم يَتم إلا بعد سنوات متواصلة من الكفاح ضد الإرهاب. ومن جهة أخرى، فإن الوضعية المفروضة في محاربة الإرهاب لم تسمح للسلطة من ترتيب اختياراتها بوضوح في مسألة الإصلاحات. فزيادة على استمرار الاعتداءات الإرهابية، لا شيء تمّ اتخاذه لتهدئة الجوّ الاجتماعي المُحتَقن.

إنّ إعادة تعيين بوتفليقة على رأس الدولة من الدورة الأولى تعبّر عن إرادة أصحاب القرار، مهما يكن الثمن،باستمرارية النظام السياسي وما يرافقه من نموذج اقتصادي هشّ ورفض مبدإ التداول على السلطة وإفشال بناء الديمقراطية وشروطها المسبقة: دولة القانون والمجتمع المدني والطبقة السياسية.

إن هذه الصيغة المتّبعة في تسيير الشأن العام تعرقل جديا مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والديمقراطية. كان الرئيس المُعيّن واعٍ

برسوخها في ذهن المجتمع الجزائري، لذلك أعلن أنّ عهدته الثانية سيهديها لمشروعه بـ«تمرير الوفاق المدني إلى المصالحة الوطنية الحقيقية»، دون أن يحدّد معناها ومداها. مباشرة بعد تنصيبه، أصدر بوتفليقة تعليماته إلى الحكومة بأنْ تجعل من موضوع المصالحة الوطنية أولويتها القصوى. ستجعل حكومة أويحيى، المعيّنة في 9 ماي 2003، وثمّ تمديدها في 19 أفريل 2004، المصالحة الوطنية محورا أولا ضمن برنامجها.

في حفل تكريمي لذكرى رابح بيطاط تمّ تنظيمه داخل مقر المجلس الشعبي الوطني، تطرّق بوتفليقة إلى المصالحة الوطنية وإمكانية اللجوء إلى الاستفتاء دون أن يتجنّب التباسا في الأذهان بتصريحه: «إذا أردتم العفو العام، فأنا معكم؛ وإذا أردتم المصالحة الوطنية، فأنا موافق أيضا، ولكنني لن أفعل شيئا دون الرجوع إلى موافقة الشعب».

وكانت كل خرجاته الإعلامية تهدف إلى أثر غير مرغوب فيه لإحداث تفتّت مفهوم المصالحة الوطنية. وعمل الخطاب المهيمن على إفراغها من محتواها الحقيقي، وجعلها وعاءً يستقبل الشيء ونقيضَه، بمضمون مبهَم وغير محدّد المعالم، ليشكل منه قاعدة لإعداد إجراءات تستخدمها السلطة مدرجا لحلّ مسائل تتجاوز إطار المأساة الوطنية. انتشرت إشاعات وأخبار متضاربة وملأت الشارع الجزائري، فيما كانت عملية التحضير لها تجري في عتمة كلية.

بقي موضوع المصالحة الوطنية في قلب نضالي السياسي منذ تفجير الأزمة في 1992، مرورا بالحملات الانتخابية لـ1999 و2004 وتأسيس حزب الوفاء، وإلى غاية المبادرات التي اتخذتها مع رفيقيّ عبد النور عليّ يحيى ورشيد بن يلّس، وكذا في جميع المناسبات التي سمحت لي بالتعبير عن آرائي وتحديد موقفي. كيف يتمّ إذا الحصول على الإجماع بإقصاء الطبقة السياسية والمجتمع المدني وتقييد حرية الصحافة؟

بثبات ودقّة، لم أتوقّف عن رفع لواء المصالحة الوطنية كشرطٍ لإعادة استتباب الأمن والاستقرار، الطريقان الوحيدان الضامنان للسلم والتقدّم. لذلك، كنت أحس بعدم الارتياح إزاء الخطابات التي تجعل من المصالحة الوطنية شعارا للحملة الانتخابية. يتعلق الأمر بمصير بلد بأسره، وتشترط الأزمة الوطنية في كامل خطورتها علاجا سياسيا يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشعب.

إنّ المصالحة الوطنية هي الجواب الأكثر ملاءمة للأزمة، لأنها تستجيب جيدا لطموحات الشعب. وبالتالي، لا يمكن الاكتفاء بالوعود الانتخابية والحسابات الظرفية. لا شيء أساسي سيتحقق دون غلبة الحوار بهدف تدعيم أسس المصالحة الوطنية. بالفعل، فإن المشاكل كثيرة ومعقّدة ومأساوية، ولها أسباب متعدّدة ومتنوعة ونتائجها كارثية. وكان مسار الفترة الانتقالية الذي اقترحتُه من شأنه أن يجعلنا نعدّ آليات امتصاص الأزمة وإحداث ديناميكية التغيير التي ستجعل البلد يسير في سكّة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويراعي أخْلَقة الحياة العامة والتقدّم. فكان من الضروري إذا كسب انضمام أكبر عدد من الشرائح الاجتماعية والقوى الحيّة. على كل، يمكن لندوة وطنية أنْ تضع الإطار لجمع كل القوى الممثّلة وإجراء نقاش صريح وعميق وبَنّاء بالاعتماد على الشهادات والتفكير والتحريات والاقتراحات.

إلا أن النقاش حول المصالحة الوطنية انطلق في سياق غير ملائم، تهيمن عليه حالة الطوارئ، ويتميّز بالتضييق على الحقل السياسي والإعلامي، والمساس بالحقوق وتقهقر الديمقراطية. ما هي الجدية والصدق اللذان سنمنحهما للنظام في مبادرته الراهنة حيث يقمع الحريات ويسلب الحقوق؟ ما هي القيمة التي سنمنحها لخطاباته

في الوقت الذي لا يعمل فيه إلا إضعاف الثقافة الديمقراطية وتعميم الأفعال التي تكمّم جميع الأصوات المنتقدة والمختلفة؟ في حوار مع جريدة «لوموند» الفرنسية في أفريل 2001، تحدّثت عن هذه الوضعية الجامدة: «إن عددا من الجنرالات، وكذا رئيس الدولة نفسه، لا يرغبون حقا في حلّ سياسي للأزمة. يعرفون أن مثل هذا الحل سيؤدّي حتما إلى نهايتهم السياسية».

ينبغي التذكير أولا بأن إجراءات المصالحة الوطنية شكلت نقطة تحوّل، أي لحظة إعادة التوجيه، وتغيير الوجهة حيث تمّ وضع البلد بشكل نهائي وصارم في طريق اللادولة. من الآن فصاعدا، سيُؤدّى التسيير السياسي والأمني والاقتصادي للبلد إلى غموض يجعله يخضع لاعتبارات خفية، لا تطالها أي مبادرة مراقبة أو عقاب.

يمنح الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ليجمع كل الوسائل لممارسة مهنته كما يجب. ومع ذلك، فالغرابة أن مبادرة بوتفليقة تقع خارج جميع مراتب المعايير، مع التصريح أن دستور 1996 لم يعد ملائما. وعوض إسناد مشروعه إلى المجلس الشعبي للمناقشة أو تنظيم استفتاء شعبي، طلب بوتفليقة عن طريق الاستفتاء إمضاءً على بياض على شكل وكالة من الشعب «كي يتّخذ جميع الوسائل التي تهدف إلى تجسيد الإجراءات».

يعود بنا التفكير إلى مفهوم «العقد الاجتماعي» للحصول على وجهة تبادل بين الدولة والمجتمع حول موضوع الخروج من الأزمة الوطنية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية. ولكن لا شيء من هذا حصل. فإنّ هذا العقد الاجتماعي إنْ صحّت تسميته يتصف بما يسميه أهل القانون بـ«تحفظ تدليسي»، أي إغفال عمدي غير معلن، يخفي نية عدم احترام بنود العقد.

هذا ما نستنتجه من قراءة «مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية» الذي تمّ إخضاعه إلى الاستفتاء في 29 سبتمبر 2005. ما هي القيمة القانونية والسياسية لهذا الميثاق والقانون المرافق له؟

فمن خلال مضمونه، يمتلئ نصّ الميثاق بعبارات تجريدية والتواءات فكرية تمّ رفعها إلى مستوى العقيدة. الملاحظة الأولى أن هذا النص، كما لا يشير إليه عنوانه، أخذ مظهر نظام قانوني جديد مع ترسبات اجتماعية وسياسية، وكذلك مع أصداء على القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجزائي.

هكذا، سيُحوَّل الميثاق إلى مرجعية وحيدة في ميدان السلم والمصالحة الوطنية، ويخوِّل لرئيس الجمهورية وحده حق تحديد معناها. لا شيء سيؤخَذ بعين الاعتبار في مسألة إجراءات تنفيذ بنود المصالحة الوطنية،لا من أفكاري وتصريحاتي المتعددة حول هذه المسألة، ولا من جميع مواقف رجال السياسة ومناضلي حقوق الإنسان والمفكرين والمراقبين. والأسوأ من هذا أن السلطة تعتبر أنّ لا بديل لهذا الميثاق كحل للأزمة.

بل أكثر من هذا، سيكون هذا الميثاق بالنسبة للإجراءات التي ستتّخذ لاحقا مثلما هو التمهيد بالنسبة للدستور. لا يملك الميثاق شكل القانون، وإن كان يحتفظ بقوة القانون، لأنه صدر عبر استفتاء شعبي وهو التعبير عن سيادة الشعب. يوجد فراغ دستوري فيما يخص قيمة القوانين الصادرة عن الاستفتاء، لذلك يبقى هذا الميثاق المصدر القانوني الوحيد فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية حيث يكون الرئيس هو السلطة الوحيدة المخوّلة لإعداد الإجراءات التي يراها مناسبة ومفيدة، ولا يطالبه بالحساب إلا الشعب، وبالتالي لا أحد. وستمنح هذه الوضعية الغريبة للإجراءات التي سيتّخذها بوتفليقة سلطة أعلى من القانون وتسمح له بإخراج ميدان المصالحة الوطنية

من حقل التدخلات، سواء من البرلمان الذي لا يمكنه إلغاؤها أو تعديلها أو من المجلس الدستوري الذي لا يمكنه أن يخضعها للمراقبة الدستورية.

بهذه الطريقة الملتوية، تمكّن بوتفليقة من جعل مبادرته تفرَض على مؤسسات الدولة والطبقة السياسية والمجتمع المدني.

في 14 أوت 2005، تمّ التوقيع على المرسوم المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة من أجل الاستفتاء على المصالحة الوطنية. أرفِق الميثاق بالمرسوم وأمام المنتَخبين 45 يوما للتعرف على فحوى الميثاق وتنظيم النقاش حوله. ما يجعل العملية شبه مستحيلة.

بادر بوتفليقة بنفسه إلى تنظيم حملة من أجل ترقية مشروعه. تمّ تنظيم تجمعات شعبية عبر كامل ولايات الوطن، حيث ألقى خطبه الطويلة المشوبة بعبارات فارغة مثل «أبدا لن يحدث مثل هذا»، أو «سيسمح هذا المشروع للجزائر بأن تتصالح مع نفسها، وترفع تحديات الألفية الجديدة». ولعائلات ضحايا الإرهاب والمفقودين، ما فتئ يطالب بقلب الصفحة.

ولكن تجنّد بوتفليقة في الحملة لم يسمح للمواطنين بتشكيل فكرة دقيقة عن الخطّة التي أتى بها الميثاق. وطوال حملته، لم يتوقف عن شجب والتهجم على جميع الذين لهم رؤى مختلفة للمصالحة الوطنية. عشية نشر نصّ الميثاق، ألقى خطابا تلفظ فيه بتحذيرات ضد كل شكل من أشكال الانتقاد : «سوف لن تتوقف أصوات معروفة عن التعبير عن معارضتها لهذا الطموح الشعبي المشروع، ضد رغبتنا العميقة في إرساء السلم، وضد مسعانا في تحقيق المصالحة الوطنية كي تسترجع الجزائر قوة وحدتها الوطنية التي سمحت لها بمواجهة أعدائها عبر القرون. وستكون هذه الأصوات هي نفسها في الداخل والخارج والتي التزمت الصمت بالأمس إزاء المجازر الرهيبة التي ضربت الشعب الجزائري في جسده وروحه.

إن صمتهم المذنب بالأمس لا يخوّل لهم اليوم حق التدخل لمصادرة إرادة الشعب السيّد في قراراته، كما كانت خارج اللعبة حينما حاولت الوقوف ضد تحقيق الوفاق المدني».

ولتدعيم آلة تحسيس الرأي العام، تحالفت أحزاب الموالاة حول الثلاثي : جبهة التحرير والتجمع الوطني وحركة مجتمع السلم، جارة خلفها التنظيمات الأخرى الموالية.

حُدِّد تاريخ الاستفتاء ليوم 29 سبتمبر 2005.وكان على المنتخبين أن يجيبوا على السؤال : «هل أنتَ موافق على مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي نقترحه عليك؟» وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن نسبة المشاركة كانت بـ85،03 بالمائة و98،63 بالمائة من المنتخبين صوّتوا لصالح الميثاق.

ولكن الميثاق طرق مشاكل في مضمونه، وعملت الدعاية الرسمية على طمس هذه المشاكل وإسكات الأصوات التي تثيرها.

انطلاقا من المبادئ المعلنة، فإنّ دراسة أسباب الصراع الذي أدمى البلد والحلول المقترحة، لم يقدّم الميثاق أي جواب لأكثر طموحات الشعب الجزائري فيما يتعلق بالعدالة وكشف الحقيقة. إنّ مُعدّي هذا الميثاق انتهجوا الطريق المناقض عبر أربعة محاور أساسية :

- انقضاء المتابعات والأحكام في حقّ الجماعات المسلّحة وعناصر مساندتها؛
- تعويض عائلات الضحايا والمفقودين.
- الصفح من ضحايا المأساة الوطنية
- مصادرة النقاش حول هذه الأحداث.

هكذا تمّ إقصاء كل إمكانية للتحقيق حول المساس بحقوق الإنسان

ومتابعة المسؤولين، ممّا يمنع إنصاف عائلات الضحايا والمفقودين ومساعدتها للوصول إلى كشف الحقيقة. كما أنّ الميثاق لا ينصّ على تأسيس لجنة من أجل الحقيقة والمصالحة، ويكون نموذجها كإجراءات غير جزائية لحلّ الصراعات الداخلية التي خلفت هذا العنف الصادم.

وصف رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، عبد النور عليّ يحيى هذا الميثاق بـ«الشيء غير المقبول والمضاد للدستور». يعتبر أنّ «شرط الذهاب إلى المصالحة الوطنية هو إحقاق العدالة وعلى الذين ارتكبوا الجرائم أن يدفعوا الثمن، سواء كانوا من الجماعات المسلحة أو من السياسيين (...) وأنْ يُشارك الجزائريون في دراسة هذه المبادرة».

أكّد الميثاق على معاقبة الأشخاص الضالعين في ارتكاب المجازر الجماعية، والاغتصاب والاعتداء عن طريق التفجيرات في الأماكن العامة. وهو تراجع ملحوظ مقارنة مع تطور القانون الدولي الذي يدرج، إلى جانب المجازر الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، جرائم أخرى كالتعذيب والاختفاء القسري والإعدامات الخارجة عن الأحكام القضائية.

إنّ الإجراءات المتّخذة لحل ملف المفقودين لم يكن في مستوى تطلعات العائلات المعنية. يعتبر الميثاق « الأشخاص المفقودين كضحايا المأساة الوطنية ويستفيد ذويهم من حقوق التعويض».

خلال السنوات الأخيرة، عرفت قضية المفقودين تطورا. في 2003، تمّ تكليف اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان المؤسسة في 2001 بمهمة ظرفية لتأخذ على عاتقها المطالب المتعلقة بالأشخاص المصنفين ضمن قائمة «المفقودين». يتعلق الأمر بخلق وساطة بين عائلات المفقودين وبين الإدارة، مع التكليف بمبادرة تحديد هوية وصحة التصريحات واقتراح الأفعال التي ستتخذها السلطات المخوّلة لذلك للبحث

وتحديد أمكنة الأشخاص المُصنفين ضمن المفقودين.

كما أن اللجنة مكلفة بإخبار العائلات المعنية بالإجراءات المتبعة لحل المسائل القانونية وتلك المتعلقة بالإرث. كما أنها مكلفة أيضا بتقديم المساعدة والمرافقة في مسألة تعويض ذوي الحقوق.

وكان على اللجنة أن تقدّم تقريرها عند نهاية عهدتها أي بعد 18 شهرا. ومن شأن عناصر هذه اللجنة أن تحدّد مستوى المسؤوليات وإخبار العائلات بمصير المفقودين. فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة ورئيس اللجنة الخاصة بالمفقودين، أعطى إشارات حول هذا التقرير في حوار له مع ممثلي منظمة Human Rights Watch غير الحكومية يوم 15 جوان 2005 في الجزائر العاصمة : «في تقريرنا، أكدنا على ضرورة إرساء العفو العام، وسيكون أولا لصالح أعوان الدولة لأنّهم أدوا عملهم في إطار مكافحة الإرهاب، ولأنّ الإرهابيين قد استفادوا من عفو عام وفق قانون الوفاق المدني».

ولكن فاروق قسنطيني وفي حوار آخر مع جريدة «الوطن» بالفرنسية في 11 ديسمبر 2002، وحول مسئولية الدولة في قضية المفقودين، صرح : «قناعتي أنّ أغلبية المفقودين لا علاقة لهم بالجماعات المسلّحة».

وهو الشيء الذي احتفظ به ميثاق المصالحة الوطنية الذي «يرفض كل التأويلات التي تهدف إلى إلقاء ظاهرة المفقودين عمدا على ظهر الدولة»، ولا يحتفظ لهم إلا بحق التعويض، دون أدنى إمكانية لكشف الحقيقة ومحاكمة مسئولي هذه الجرائم والذين لا ينبغي أن يحظوا بأي ظروف مخففة : لا عفو عام ولا تقادم جرائمهم.

يرفض الميثاق «كل التأويلات التي تهدف إلى إلقاء ظاهرة المفقودين عمدا على ظهر الدولة» ويعتبر أنّ «الأفعال المرفوضة لدى بعض أعوان الدولة (...) لا يمكنها أن تكون سببا لإلقاء اللوم على كامل قوات الأمن

التي قامت بواجبها وبدعم من المواطنين وفي خدمة الوطن».

وخلال خطاب ألقاه بسكيكدة في 20 أوت 2005، صرّح بوتفليقة : «إنّ ميثاق المصالحة الوطنية الذي اقترحناه على الشعب الجزائري يشكّل حصانة لمؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي وهيئات الأمن». وردَت هذه الأقوال في مقال إسماعيل روحا نشره بجريدة «*L'Expression*» عدد 21 أوت 2005، تحت عنوان : «الإرهاب والمصالحة الوطنية : لا أحد يُعفى من مسؤوليته». هذه الجملة غير موجودة في نص الخطاب المنشور في موقع الرئاسة الإلكتروني.

أخيرا، أرسى الميثاق شكلا غريبا من المصالحة، بمنحه العفو العام للجماعات المسلّحة فيما بقي موقفه متصلبا إزاء قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتحمّلهم السلطة المسؤولية الكاملة في حدوث المأساة الوطنية. تمّ الإقصاء من الحياة السياسية لجميع أولئك الذين وُصِفوا بأنهم «استخدموا الدين لأغراض سياسية». ولكن هذا الإقصاء لا يستند إلى أي قاعدة قانونية، ذلك أنه يجب إرساء قانون يحدّد بوضوح شروط منع ممارسة الحياة السياسية. ولكن للأسف الشديد، سيفتح المجال واسعا لمضاعفة المساس بحقوق الجزائريين في مشاركتهم في الحياة السياسية وتأسيس الأحزاب والجمعيات. هكذا، أضحى تعسف وزير الداخلية بمنع إعطاء الاعتماد لحزب الوفاء مُدعَما. كما أنّ جمعيات عائلات المفقودين لم تتحصّل على اعتمادها أبدا.

جاءت القوانين التطبيقية بعد خمسة أشهر من الاستفتاء على الميثاق. نُشِر الأمر الذي يفعّل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجريدة الرسمية لعدد 27 فبراير 2006، خلال فترة ما بين حصّتين تشريعيتين. ممّا أدّى بالنواب إلى المصادقة عليه دون أدنى تعديل، بعد استئناف دورة

البرلمان في 4 مارس، عبر قانون 17 أفريل 2006.

هكذا، تمّ تحديد الإجراءات التطبيقية :

- الموجّهة لتدعيم السلم

- الموجّهة لتدعيم المصالحة الوطنية

- مساندة سياسة التكفل بملفات المفقودين

- موجّهة لتمتين الانسجام الوطني واعتراف الشعب الجزائري بحماة الجمهورية.

ثمّ تلت سلسلة من ثلاثة مراسيم تشرح هذه الأمر الرئاسي :

- الأول مُتعلق بالأشخاص الذين يسلمون أنفسهم للسلطات

- الثاني مُتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية

- الثالث متعلّق بمساعدات الدولة للعائلات المعوزّة التي عانَت بسبب تجنيد أحد أقاربها في العمليات الإرهابية.

على مستوى المبدإ، فإن بعض إجراءات هذا الأمر تتناقض صراحة مع روح العدالة والحقيقة الذي كان يجب أن يميّز إجراءات المصالحة الوطنية.

أولها المادة 45 التي تمنع كل شكل من أشكال المساءلة لعناصر قوات الدفاع والأمن بكل أطيافها. «كل إبلاغ أو شكوى يُعتبر لاغيا وغير مقبول لدى السلطات القانونية المخوّلة.»

وبعد ذلك تأتي المادة 46 لتعاقب بسنوات سجن ومبالغ مالية كل أصحاب أعمال دراسية أو بحثية تهدف إلى ذكر مسؤولية أو مشاركة عناصر من قوات الدفاع والأمن في عمليات ردعية ما».

خلال دورة مجلس الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان الذي اجتمع بجنيف السويسرية يوم 10 جوان 2008، ردّ رئيس الوفد الجزائري عن سؤال متعلق بمادتي 45 و46 من هذه القانون فجاء الردّ كالآتي : «يتعلّق الأمر بقانون

يُطبّق ويُفرَض على جميع المواطنين الذين من واجبهم احترامه، بعضهم مقابل بعضهم الآخر، مثلما هي الحال بالنسبة لجميع القواعد الأخرى التي تؤطّر سير المجتمع. ونحن هنا، نرى أنه من الطبيعي أن يعاقَب أصحاب إنكار بعض المجازر أو الآراء التي تتنكّر للمحرقة اليهودية La Shoah وكذا لبعض الفترات السوداء من تاريخ البشرية، ولم نسمع شخصا تحجّج بحرية التعبير في هذه الحالات ليعيد فيها النظر».

أخيرا، تمنح المادة 47 لرئيس الجمهورية كامل الصلاحيات ليمدّد فترة صلاحية قانون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بدون أي مشاورة مع المؤسسات، كما لو أنّ البلد مُجبر على العيش في حالة أزمة دائمة وأنّ الرئيس لا يحكم إلا بالقوانين الاستثنائية. وسيعمل النظام مستقبلا على جعل عملية تحديد سلطة الرئيس المتنامية غير مقبولة وشبه مستحيلة.

داء بلا دواء

خلال العشرية الأخيرة، تغيّرت الجزائر كثيرا وقد تأثّرت هياكلها الاجتماعية بعشرية العنف الرهيبة. ولكن النظام بقيَ مُغلقا على نفسه وأصبح معيقا لأيّ تطوّر داخل المجتمع. أظهر أصحاب القرار عجزهم على التفكير وإعداد توجهات استراتيجية جديدة. يقف النظام باستمرار ضد متطلبات الساعة، يؤمن ويحاول إقناع غيره بأنّ الحلّ الوحيد المتاح للحفاظ على السلم والأمن يمرّ بالضرورة عبر قوة إخضاع الشعب لقبول تلك القيود المُجحِفة. وبعبارة أخرى، لا يمكن الانتصار على العنف إلا بالعنف المضاد، بما في ذلك استخدام وسائل منتهية الصلاحية عبر إضعاف وشيطنة الخطابات التي تناقضه. هدفه واضح للعيان، ويتمثل في منع بروز سياسة جديدة واستمرار ترتيبات من شأنها أن تبقي البلد في أزمة دائمة.

هكذا تمكّن النظام من خلق طبقة سياسية يخلو أصحابها من المبادئ الأخلاقية والمعرفة لممارسة السياسة. يعملون على الحفاظ على واجهة مزيفة لديمقراطية النظام، وفي المقابل يستفيدون، دون وَجه حق، من امتيازات واسعة. هكذا ارتسمت طريقة جديدة للنجاح بحيث لا يحتاج صاحبها إلى الكفاءة ولا إلى إتقان العمل والمثابرة والمثل العليا والشرف. وحده ينفع الخضوع للنظام الشمولي.

يكمن جوهر الأزمة في كون النظام يؤمن بأنّ الجزائريين، في أغلبيتهم الساحقة، يقبلون بسهولة الانصياع إلى نظام شمولي فظّ ومُهدِّد. باسم أيّ منطق يقبل الشعب الجزائري العيش في غياب تحقيق طموحاته إلى الحرية؟ ماذا يمكن أنْ تخلفه مناورات التخويف والتهديد المستمر، سوى التمرّد ضد الآلية التي تغذّيه وتحميه؟ كانت رؤيتي للسياسة يوجّهها باستمرار اليقين بأنّ الشعب ينصاع بسهولة وإرادة إلى نظام يسهر على انسجامه الاجتماعي لإعادة الاعتبار إلى المبادئ والقيم النبيلة، وليس لنظام مهمته الأساسية استتباب الأمن باللجوء إلى الطغيان والقمع.

هكذا نمَت سياسية إرساء آلة حرب ضد المدافعين عن الحريات. وتتكفل وسائل الإعلام التابعة للنظام بالتسويق لهذا العنف، لتوهم الناس بأنه يُستخدَم بهدف حماية الشعب ضد نفسه.

وقد أحدثَت هذه الإجراءات التي تشكّلت تدريجيا خللا في توازن المؤسّسات وإبقاء الوضع على حالته الجامدة. بدا كما لو أنّ تكريس العمل بالقوانين الاستثنائية يستجيب لإعداد ورقة طريق من أجل تدعيم وتمتين نظام شمولي استبدادي، ولم تعُد تهمُّه الواجهة الديمقراطية المزيّفة التي كان يختفي خلفها، بحيث أصبحت مهمّته الأساسية الحفاظ على الاستمرارية في الحكم ودعْم الوسائل التي تجعله يتمسك بالحكم لأطول

مدّة ممكنة.

للأسف الشديد، غاب النقاش حول معاني الديمقراطية والحريات.

من جهتي، لم يكن هناك لبس حول الإطار المرجعي الذي أستند إليه، مثلما كررته مرارا. فلا يمكن تصوّر ضمان للحقوق والحريات إلا على أساس مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 التي تبقى صالحة دوما : «بناء دولة جزائرية ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية».

وعلى ضوء هذه المبادئ، ناضلت دوما من أجل إعادة بعث النقاش حول الديمقراطية والحريات. منذ 1999، انتهجَت السلطة طريق سلب الحقوق وتقييد الحريات، مقلِّصة إمكانيات تغيير سلمي ومتدرّج. هنا تكمن الصفة المميزة للطبقة السياسية التي لم تعرف أبدا كيفية مواجهة ترسّبات هذا الانحراف، عاجزة عن خلق حركة كبيرة من العدالة الاجتماعية. ولكن هل يمكن فعلا مكافحة الشمولية دون أن نكون قادرين على معرفة ممارسات الأنظمة الشمولية؟

لقد ذهبت مسؤولية الطبقة السياسية إلى أبعد من هذا، جارة خلفها لامبالاة وسلبية المواطنين الذين حاولوا الكفاح ضد الشمولية. إن غلق الحقل السياسي والجمعوي والإعلامي، زيادة على إفلاس الطبقة السياسية، أدّى إلى فرض تبعات الشمولية على السياسات العامة وعلى المجتمع، مع ما خلفه من انحراف وتقهقر. هكذا، ستخضع جميع الفضاءات العمومية إلى آفات النظام الشمولي : التربية والصحة والشغل والسكن والإدارة والعدالة. لم يتوقف النظام عن ممارسة ضغوطاته على الجميع وعلى جميع المستويات كي يُخضِع الشعب للانصياع إلى برنامجه دون إبداء أي مقاومة، بحيث يعتبر كل تعبير مضاد للاستبداد حركة تمرّد فيُسرع

إلى قمعها في المهد.

وقد أضيفَت إلى هذه الإجراءات آليات التوقع، وقمع جميع المدافعين عن الحريات على أفعال غير مؤكّدة، بل لأنهم فكروا فقط في أفعال المقاومة. بالفعل، إن عددا من الإجراءات لا يمكنها إلا أن تثير ردود رفض قاطع.

لا يمكن الانضمام إلى نظام أمني يضع التهديد الداخلي في المرتبة الأولى وكل شيء عنده ذريعة لتقييد حقل الحريات. ما يمنح لنا حق التساؤل عن القيمة الفعلية التي يمثلها النظام. وكان الهدف الأساسي لقطار الإصلاحات تدعيم وسائل مراقبة السكان والثروات.

بكل تأكيد، فإنّ الإصلاحات التي بادر بها النظام كانت خاضعة لقاعدة غير مكتوبة، تتمثل في ضمان مصالح عدد محدود من الحلفاء المحليين والأجانب الذين يتمتعون بامتيازات خارقة. ويكمن ثمن دوام النظام في السهر على نقل أهم الموارد البترولية إلى باقي العالم. ممّا يشكّل تهديدا صارخا لأمن الدولة في حدّ ذاتها.

يجب على رجل الدولة أن يكون أولا حريصا على شروط استتباب الأمن الوطني. يجب أن يكون في مستوى تحديد محاور توجيه وحصر الرهانات والتهديدات وإعداد أنظمة الدفاع، آخذا بعين الاعتبار التوجهات الجديدة والتغيرات الجيوسياسية.

إن أول مطلب هو تمتين الدولة وسيادتها على قاعدة القانون، وهو الشرط الأول والأخير للدفاع الفعال عن المصالح الوطنية.

لا شيء سيتحقق دون بناء اقتصاد فعال، بالاعتماد أساسا على التكنولوجيا والوسائل البشرية. ولكن في نفس الوقت، ينبغي الحفاظ على القيم الأخلاقية والتراث اللامادي للمساهمة الجادة في جعل استراتيجية الأمن الوطني أكثر فعالية. أخيرا، المشاركة الحيوية لبناء مجموعة جهوية

سيشكّل مطلبا من المستوى الأول.

للأسف الشديد، ما حدث هو نقيض لكل هذا، وعوض الانفتاح على السياسة البناءة، انطلق النظام في إصلاحات بهدف تمتين طابع الهيمنة والمركزية القصوى لنظام الحكم والسماح للعُصبة الرئاسية من السيطرة الكلية على المؤسسات والثروات الوطنية.

عبر قانون المحروقات، أوصل النظام إلى نهايته تجذير سياسة النهب في تسيير الثروات الوطنية. وقد بيّن هذا القانون للرأي العام طبيعة فساد النظام الشره الرامي إلى تبذير ونهب الثروات الوطنية، وقد تحدّثت الصحافة عن التجاذبات والتردّدات والإغراءات التي طبعت مسار إعداد مثل هذا المخطّط المشؤوم.

لقد تمّ الإعداد لهذا المشروع في العهدة الأولى لبوتفليقة، وفي غياب نقاش هادئ وبَنّاء، قبل أن يُسحَب بعد الإعلان عنه، وقد أحدث اختلافات كثيرة ومعارضات قوية. أخيرا، وفي جلسة انتخاب سريعة، صادق البرلمان يوم 28 أفريل 2005 على القانون الذي يقترح تعديل قانون 1986 الساري المفعول، المُعدّل في 1991. وقد عرف هذا القانون تردّدات عديدة قبل إصداره بعد شهور. ومن جديد، أدخلت عليه تعديلات في السنة الموالية.

وحده دور وزارة الطاقة لم يتغيّر، تحت غطاء تحديد السياسة المتعلقة بالمحروقات، كما أبقى القانون أيضا على صلاحيات ثقيلة للوصاية التي تمارَس خصيصا في تعيين الإطارات المسيرة وإبرام العقود وتوقيعها.

للتعديلات التي أدخِلت على قانون المحروقات ترسّبات علنية ومضمرة. كانت الانتقادات تخص أساسا الظواهر الشكلية، ابتداءً من التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية. كما أن عمليات البحث والاستغلال والنقل

عبر الأنابيب، وتكرير وتحويل المحروقات، وتجارة وتخزين وتوزيع المواد البترولية، وكذا إقامة الأعمال والمنشآت التي تسمح بممارستها، مثلما تحدّدها مادة القانون الأولى لا يمكن أن تقوم به إلا الشركات الأجنبية، التي تحدّدها المادة 6 باعتبارها «كل شخص مقيم بالجزائر، أو يملك فرع شركة، أو تنظيما بأي شكل آخر».

يمكن للشركات الأجنبية، وفق هذا القانون، أن تمارس نشاطها بكل حرية، سواء بعقد بحث أو استغلال، أو عبر عقد امتياز، دون أن تكون ملزمة بالنشاط في إطار التعاون مع الشركة الوطنية.

أُدخِل تعديل على هذا الإجراء عبر أمر بتاريخ 30 جويلية 2006، أعاد الاعتبار لإلزامية المشاركة بالأغلبية (51 بالمائة كحد أدنى) لصالح الشركة الوطنية سوناطراك.

وحينما نتعمق في التحليل، نصل إلى فهم أعمق للترسبات المضمرة لقانون المحروقات، خاصة فيما يخصّ توجّه السياسة الاقتصادية للبلد لصالح الشركات الأجنبية. بالفعل، فإن المشاريع التي تتضمنها مختلف المخططات تمنَح أولا للمتعاملين الأجانب، لأنّ النظام لم يتكفل يوما بتدعيم وتمتين القدرات الوطنية في الإنتاج والإنجاز. يصبح الطلب العمومي إذا امتيازا بالمقارنة، وتصبح الجزائر محل جذب وإغراء تتضاعف بموقف البلد ذي الدخل المتوسط، بحيث يصبح هدف النموذج المقترح نقل أهمّ الموارد البترولية لبقية العالم.

هذه هي الأسباب الحقيقية لقانون المحروقات لـ2005 : رفع المردود المالي وإعادة نقله لباقي دول العالم. للوصول إلى هذا الهدف، كان يجب إفراغ قطاع المحروقات من بُعدِه الاستراتيجي وتحويله إلى أي قطاع تجاري يُباع ويُشترى. وبعبارات أخرى، كان يجب أن تكون لديهم الحرية المطلقة

التي تسمح لهم باستغلال أقصى للمحروقات وتسهيل طرق إبرام العقود مع الشركات الأجنبية، وبالأخص طريقة العقود بالرضا، دون خضوعها لأي مراقبة قبلية أو بعدية.

تعتبر المادة 6 من القانون أنّ ممارسة النشاطات البترولية هي «فعل تجاري». ولا يوجد لفظ «الاستراتيجية» في أي مكان في نص القانون طوال الـ115 مادة وملحقاتها.

أمّا فيما يخصني، فإنني أبقى مرتبطا بالخط المحدّد في إطار قانون تأميم المحروقات خلال سنوات 1970 الذي كان يهدف إلى جعل مصادر المحروقات مُحرّكا لبناء التنمية الشاملة، ولكنه أيضا وسيلة لفرض مكانة البلد على المشهد السياسي العالمي. إنّ اختزال البلد إلى صف تاجر المحروقات عرقل مسار التنمية وأشّر على أُفول الإشعاع الدولي للجزائر.

وزيادة على هذا، وفوق جميع عمليات الفساد والتبذير للثروات الوطنية التي أصبحت سارية المفعول، لا يمكن لهذه السياسة إلا أن تدخل عناصر إضافية لزحزحة الاقتصاد الوطني، بإضعاف تبعيتنا للمحروقات وبِرِهان جميع حظوظ تنويع الاقتصاد والانتقال الطاقوي.

السلطة الشمولية مُفسِدة بالضرورة

«تطمح السلطة إلى الفساد، إنّ السلطة المطلقة فاسدة بالضرورة». يبدو لي أنّ هذا التعريف المشهور للمؤرّخ الإنجليزي لورد آكتون يعرّف جيدا النظام الذي يمارس سلطة منحرفة ومفسِدة. لم أتوقف أبدا عن التفكير في العلاقة بين السياسة والأخلاق. ومع الانعطاف الخطير منذ 1999، يبقى السؤال المركزي هو معرفة دور الرجل السياسي في الكفاح ضد النظام الشمولي.

إن الصورة التي تشكّلت عندي حول الرجل السياسي، هي صورة الزعيم المثالي الذي يتجنّد في خدمة بلده، دون أن يخدم نفسه، ويغلّب المصالح العامة على المصالح الشخصية أو الفئوية.

وألاحظ بقلق تنامي المناورات الرهيبة للنظام كي يفسد السلطة، بإدخال قطيعة مؤلمة مع الأخلاق والقانون والشعب والديمقراطية. وكي يكرّس سلطته المطلقة، لم يتردّد النظام عن ترسيم الفساد كطريقة مرافقة لسياسته العدمية والقمعية.

رأينا كيف أنه لم يتردّد في تشويه الدستور. ولم يتراجع أمام الإغراء الخطير في إعداد دستور يؤسّس لنظام غير دستوري ويقيم حكما غير قانوني وغير شرعي. كان عليه أن يغيّر القانون الأساسي للبلد إلى مدوّنة للإجراءات الاستثنائية ليمنح لنفسه جميع السلطات دون أدنى اعتبار لمبدإ فصل السلطات ولا إلى آليات السلطة المضادة، بهدف تحييد كل شكل من أشكال المعارضة والاحتجاج، ولكن أيضا وربما هو الأخطر، ردم كل مبادرة لبناء دولة القانون ونظام ديمقراطي.

من أجل تغيير الدستور، اشتغلت السلطة على إقامة نظام تختزل فيه الوظيفة الرئاسية كل وظائف المؤسسات الأخرى، وتجمع في يدها جميع السلطات، أعطيَت لرئيس يضعُف جسديا سنة بعد أخرى، عاجز عن أداء مهامه وممارسة صلاحياته. ووصلت ذروة الانحراف والشمولية إلى حذف تحديد العُهَد الرئاسية وإرساء رئاسة مدى الحياة، التي تتميّز بها جمهوريات الموز.

نحن إذا أمام دستور من نوع جديد، قانون/برنامج يضع كل البناء المؤسساتي في وضعية خضوع لمركز القرار. فعلى جميع المسؤولين، المنتخبين أو المعيّنين، أن يقوموا بما يُنتظَر منهم، في سياق عام حيث لا

يمكن للشعب أن يقرر شيئا.

في خطابه بمناسبة احتفالات 5 جويلية 2006، أعلن بوتفليقة عن قراره بعرض مشروعه لتغيير الدستور على الاستفتاء الشعبي قبل نهاية السنة. لم يحدث شيء من هذا، ومرّت سنة 2006 دون أدنى إشارة أخرى إلى هذا الموضوع.

كان علينا انتظار نهاية أكتوبر 2008 كي يعلن بوتفليقة عن خبر جديد، مع تراجع كبير. أصبح الأمر يخصّ تعديلات «جزئية ومحدودة»ويُعرض المشروع على انتخاب البرلمان. ولم يكن هدف هذه المبادرة المتسرّعة إلا فرصة له كي يستفيد من عهدة ثالثة بإلغاء مادة تحديد العهَد الرئاسية. أما الباقي، فلم يكن إلا ذر الرماد في العيون لإيهام الرأي العام بإدخال تعديلات على القانون الأساسي للبلاد. ولم نكن بعيدين عن موعد الرئاسيات المقبلة المرتقبة في أفريل 2009. وفي أقل من ستة أشهر، أي في 12 نوفمبر 2008، ودون مفاجأة، صادق نواب غرفتي البرلمان على مشروع تعديل الدستور بأغلبية ساحقة : من مجموع 529 عضوا، صوّت 500 عضوا بنعم، برفع الأيدي، و21 بلا، وامتنع 8 أعضاء عن التصويت.

وفي نهاية حملة انتخابية بئيسة ودون مفاجأة أيضا، صادق المجلس الدستوري على إعادة انتخاب الرئيس/المترشّح بـ90،24 بالمائة من الأصوات وبنسبة74،54 بالمائة من المشاركة. وحده الحديث النبوي الشريف يمكنه التعبير عن مثل هذه الحالة : «إن لم تستحِ فاصنَع ما شئتَ».

-13-

الحَراك

إفشال العهدة الخامسة

العهدة الرابعة، القطرة التي أفاضت الكأس

كان أهمّ حافز لتعديل الدستور هو التكريس الدستوري لهوس الرئاسة مدى الحياة، برغم مرض بوتفليقة. غداة العهدة الثالثة، لم تتغيّر الحياة الوطنية، مكثت على حالها منذ عشرية كاملة، تسلسل مهازل ومآسي ساخرة أغرقت البلد في فساد فاضح في التسيير الاقتصادي المشوب بعدم الرقابة في التسيير السياسي. ما أجبرني على الانسحاب من المشهد السياسي في 2008، مع أنني بقيت أراقب الوضع بعناية لأنّ المأساة ستتواصل وتتضَخّم.

لا شيء ممّا يحدث في البلد يبعث على الاطمئنان: انقسامات داخلية بين عُصَب السلطة، والفساد، ومواجهات مسلّحة، وانتفاضات شعبية، وغليان الجبهة الاجتماعية، وصدامات عرقية، ونضالات نقابية، وتجنيد ضخم للبطالين وبالأخص في جنوب البلاد، والهجرة السرية، وانتشار الإجرام، إلخ.

وفي الوقت نفسه، تفجّرت اضطرابات كبرى وخلقت وضعيات جديدة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. وبقي جواب السلطة جامدا بشكل فاجع، عبر المصادقة على سلسلة من «الإصلاحات» كانت تستهدف

بالأساس إلى سلب الحقوق وتقييد الحريات وتمتين سيطرة الإدارة على الأحزاب السياسية والجمعيات والصحافة والنظام الانتخابي.

أصبح البلد في مأزق حيث غرقت الحياة السياسية في موت إكلينيكي.

لقد أدركتُ خطورة الوضع إثر إعلان ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة، فرأيت نفسي مُجبرا أخلاقيا على الخروج من عزلتي السياسية والتحقت بصديقَيّ عبد النور علي يحيى ورشيد بن يلّس لتنبيه الرأي العام في تصريح صحفي بـ10 فيفري 2014. قلنا بملء أفواهنا «لا للعهدة الرابعة» لبوتفليقة الذي كان يمثل «إنكارا للجمهورية ولمبدإ التناوب على السلطة المقدّس، وإهانة لذكرى جميع مواطنينا الذين ضحوا بحياتهم من أجل استقلال البلاد ونقطة ازدراء للمواطنين عموما». يترشّح لعهدة رابعة برغم «تقدم سنّه، وحالته الصحية المتدهورة وحصيلة حكمه الكارثية، غير المقبولة، خاصة أنّ الجزائر عرفت في هذه الفترة ظرفا استثنائيا يخدمها».

نعتبر أنه «من واجبنا، أمام الله وأمام الشعب الجزائري، التنديد العلني والرسمي بانحرافاته السياسية والأخلاقية غير المقبولة، وتسييره الكارثي لشؤون الدولة وجموده في مواجهة صعود الجهوية والتجمعات العرقية والقوى المحيطة التي تهدّد البلد بخطر الانقسام».

«نطالب كل القوى المخلصة في خدمة البلد -وبالأخص تلك المتمسّكة بالعدالة الاجتماعية وأخَلَقة الحياة السياسية- بأنْ تُعَبِّر عن رفضها لهذه العهدة بكل الوسائل السلمية المتاحة التي تراها ملائمة ومفيدة : اتخاذ مواقف فردية وجماعية، وجمع التوقيعات، وبيانات، وتصريحات، ونداءات، إلخ.. نطلب منهم، في حالة إبقاء النظام على هذا الترشح، أن نقاطع جماعيا مهزلة الانتخابات التي يريد النظام تنظيمها. يجب على دورة الانتخابات المقبلة أن تكون فرصة لنا لنطالب بإعادة النظر في تأسيس

المؤسسات كي لا تعيش الجزائر الوضعية التي عاشتها في السنوات الخمس عشرة الماضية، وكي لا يكون الترشّح إلى منصب القاضي الأول في البلاد إلا للشخصيات الوطنية التي تملك كامل قواها الجسدية والفكرية، مثلما يحدث في جميع دول العالم التي تحترم شعوبها وقوانينها الدستورية.

زيادة على هذا، أجريت حوارا مع جريدة «الحدث» حيث عبّرت عن موقفي حول الحوادث التي تمرّ بها الجزائر التي تعيش وضعيات معقّدة وتمر بمرحلة اضطراب خطيرة. فمن أولى الأولويات إذا أن نرى بروز طبقة سياسية جديدة تكون مهمتها الأساسية وضع حدّ لنظام الدولة المحتضرة وإعادة بناء المؤسسات التي تسمح بدفع وتشجيع المبادرات السياسية الحيوية. هذا هو أكبر رهان للمجتمع الجزائري لأنه «على الذي يريد التغيير أن يدفع الثمن»، وإذا أردنا تغيير النظام «فلا ينبغي أن ننتظر أن يأتينا الحلّ على طبق من ذهب».

نزل قمع رهيب على معارضي العهدة الرابعة: مُنِعَت المظاهرات وتمّ تفريقها بالقوة العمومية، وطورِد أغلب الناشطين بل واعتُقِل بعضهم. وقد صرح فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية من أجل ترقية وحماية حقوق الإنسان قائلا: «إن معارضة ترشح رئيس الجمهورية لعهدة رابعة فعل غير ديمقراطي لأن الدستور يسمح له بذلك».

وبما أن بوتفليقة كان عاجزا عن أداء حملته الانتخابية، فاكتفى بإرسال رسالة للجزائريين وكلّف مدير ديوانه وبعض أعضاء حكومته ومسؤولي أحزاب الموالاة الرئاسية بالتوجّه إلى إقناع المنتخبين، مع مباشرة توزيع جديد للأموال لصالح الولايات وقد وصل المبلغ ألف مليار دينارا[1]، ليحدث

(1) *El Watan* du 14 avril 2014.

خللا في توازن الميزانية العمومية. بادَر رجال الأعمال الذين يحومون حول العصبة الرئاسية إلى جمع الأموال لتغطية الحملة الانتخابية، وهم الذين يستفيدون من امتيازات ضخمة في المشاريع العمومية.

أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة إلى الجزائر لمتابعة الانتخابات الرئاسية. وقد أشار خبراء البعثة في تقريرهم: «تجسّد إعلان ترشح بوتفليقة على خلفية استعادة التحكم في مناصب الدولة الأساسية. سبقه تعديل حكومي عميق في سبتمبر 2003، أدّى إلى تغيير نصف عدد الوزراء، منهم الداخلية والدفاع والشؤون الخارجية، وكذا تعيين مقربين من الرئيس على رأس مؤسسات مهمة في الإدارة العمومية ومؤسسات الرئاسة، على غرار ما حدث في المجلس الدستوري».

جرت الانتخابات في 17 أفريل 2014 في جوّ من لامبالاة واسعة، وشابها كالعادة تزوير معمّم وامتناع كبير عن التصويت. وطبعا، أعطت النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري الفوز بالأغلبية المطلقة لعبد العزيز بوتفليقة من الدورة الأولى.

وجرت مراسيم التنصيب يوم 28 أفريل 2014 بقصر الأمم بنادي الصنوبر. وجد حشد الحضور نفسه في جوّ سريالي مع المشهد العصي الاحتمال لرجل مريض، في حالة نصف وعي، يُدفع به على كرسيه المتحرّك، والذي وجد صعوبة جمّة لتكرار ألفاظ القسَم وإلقاء خطاب مقتضب. كيف نتصور مثل هذا الرجل المثير للشفقة قادرا على رئاسة مصير البلد؟

في خطاب التنصيب، أعلن بوتفليقة عن مشروع تعديل الدستور عازما على إشراك القوى السياسية وممثلي المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. في هذا الإطار، دعاني مدير ديوان الرئاسة للمشاركة في المشاورات التي أجراها حول مشروع تعديل الدستور. وقد أعلنت رفضي للمشاركة في هذه

المشاورات، شرحت أن هذه المبادرة ليست عرضا سياسيا جادًا، وأنها صادرة عن سلطة غير شرعية وأنها ليست في مستوى خطورة الوضعية في البلد. قلت موضّحا : «إن البلد مهدّد في سلامة وجوده ووحدة ترابه، ولم يعد تعديل الدستور من الأولويات».

إذا الشعب يوما أراد الحياة...

في بداية 2019، كان إعلان الوزير الأول لعهدة خامسة بمثابة عار جاء يزيد الوضع المتدهور سوادا. نظّم حزب جبهة التحرير تجمعا كبيرا في القاعة المتعددة الرياضات بـ5 جويلية لإعلان انطلاق حملة مساندة العهدة الخامسة لبوتفليقة. وكانت اللحظة التي استرعَت انتباه جميع الجزائريين، حينما سلّم منسّق الحزب بالنيابة للأمين العام للرئاسة إطارا خشبيا بداخله صورة بوتفليقة.

في مدن جزائرية عديدة مثل خراطة وخنشلة و برج بوعريريج و الشلف وتيزي وزو و وهران والعاصمة، خرج الشباب الجزائري إلى الشوارع صارخين رفضهم القاطع للعهدة الخامسة. بسرعة، اتّسعت رقعة حركة الرفض إلى جميع أنحاء الوطن، وخرج المواطنون في مظاهرات حاشدة للمطالبة بتغيير النظام السياسي. استخدم الشبان عناصر تجنيد وتوزيع قوية في الملاعب وشبكات التواصل الاجتماعي. صدر نداء لحث المواطنين على تنظيم المظاهرات في جميع ولايات و مدن الجمهورية يوم 22 فيفري 2019. تمّت الاستجابة للنداء، وما كان غير متوقع حصل في تلك الجمعة : انتفاضة عارمة للشعب الجزائري في كل المدن، عازما على إنهاء مهزلة العهدة الخامسة.

وبرغم جوّ الانتفاضة العارمة والمظاهرات الصاخبة وغياب بوتفليقة في رحلة استشفائية إلى سويسرا، إلا أنّ عصبة الرئاسة لم تتردّد في إيداع

ملف ترشحه لدى المجلس الدستوري في 3 مارس 2019، سلّمه رئيس حملته. يحتوي الملف على 19.000توقيع نواب محليين عبر 48 ولاية، و5.860.000توقيع مواطنين مسجلين في القوائم الانتخابية. في رسالته للشعب، وعَد بوتفليقة بتغيير النظام السياسي، وعقد ندوة وطنية وإعداد دستور جديد. غداة عودته من سويسرا، أي في 10 مارس 2019، أعلن بوتفليقة إلغاء الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 أفريل 2019 وإرجائها إلى موعد لاحق غير محدّد. وأعلن أيضا أنه لن يترشّح إلى عهدة خامسة، وأن ندوة وطنية جامعة ستنظّم بهدف إعداد دستور جديد ووضع أسس «جمهورية ثانية». وفي الوقت نفسه، يعيّن في 11 مارس حكومة جديدة بقيادة وزير أول ونائب وزير أول. وبعد أقل من ثلاثة أسابيع، أجري تعديلا للحكومة وأبقى على ستة وزراء فقط من مجموع 27 وزيرا. في 1 أفريل، يفاجئنا بيان من الرئاسة ينصّ على ما يلي : «إن تعيين الحكومة الجديدة بتاريخ 31 مارس 2019 من طرف فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية ستليه قرارات هامة،يتخذها وفق الإجراءات الدستورية بهدف تمكين ضمان استمرارية وسير مؤسسات الدولة خلال الفترة الانتقالية التي سيوافق انطلاقها تاريخ استقالته التي سيعلن عنها قبل 28 أفريل 2019 أي تاريخ انتهاء عهدته الانتخابية».

في بيان لوزارة الدفاع الوطني المؤرخ في 02 أفريل[1] 2019، تهجّم قائد الأركان على هذا البيان : «فيما كان الشعب الجزائري ينتظر بفارغ الصبر تلبية مطالبه المشروعة، نُشر بتاريخ أول أفريل بيان منسوب إلى رئيس الجمهورية بينما في حقيقة الأمر فإنه صادر عن كيانات غير دستورية وغير

---

(1) تصريح الجنرال قايد صالح في اجتماع بمقر قيادة الأركان للجيش الوطني الشعبي بتاريخ 2 أفريل 2019.

مؤهّلة يهدف إلى اتخاذ قرارات هامة تخصّ المرحلة الانتقالية. في هذا السياق الاستثنائي، نؤكد أن كل قرار يتخذ خارج الإطار الدستوري نعتبره لاغيا».

وفي الوقت نفسه، يدعو قائد الأركان إلى تطبيق المادة 102 من الدستور[1]. مباشرة، أسرع بوتفليقة إلى الإعلان الرسمي عن استقالته لدى رئيس المجلس الدستوري.

وفي 03 أفريل، اجتمع المجلس الدستوري ليقرّ فراغ المؤسسة الرئاسية. وفي 09 أفريل، استلم رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة بالنيابة. وفي نفس اليوم، قام بإصدار مرسوم يدعو فيه الهيئة الناخبة إلى انتخابات رئاسية المقرر عقدها بتاريخ 04 جويلية 2019.

هكذا، ابتداء من 02 أفريل 2019، ستتدخل قيادة الجيش مباشرة في التسيير السياسي للبلاد.

بمعية عبد النور علي يحيى ورشيد بن يلّس، أصدرنا بيانا في 18 ماي 2019، ننوّه بموقف الجزائريين الذين «خرجوا في شوارع 48 ولاية ليتظاهروا سلميا ويعبروا عن غضبهم لرفض الإهانة التي أرادت سلطة متعنّتة، واثقة من جبروتها، بما أرادَت أنْ تفعله بإعلان ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، وهو رجل يوجد في حالة مرضية قصوى منذ خمس سنوات. لقد أعجب العالم بأكمله بالطابع الحاشد والسلمي للمظاهرات الضخمة لهذه الأسابيع الثلاثة عشر، وقد أعادت الاعتبار إلى كرامتنا المنتهكة وسمحت لنا باستعادة افتخارنا بالانتماء إلى أمة عظيمة».

---

(1) المادة 102 من الدستور : «إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المنع».

سجّلنا باعتزاز كبير أننا، «وبعد أن نجح الشعب في إجبار الرئيس/ المترشح المحتضر على الاستقالة، ووصول عدد المتظاهرين إلى أعداد تاريخية غير مسبوقة، مطالبين بإرساء دولة القانون وديمقراطية حقيقية، بالمرور الحتمي على فترة انتقالية قصيرة المدى، يقودها رجال ونساء لم ينتموا أبدا إلى النظام الفاسد الذي حكم البلد في العشرين سنة الأخيرة».

وعيا منّا باستحالة تنظيم انتخابات منتظمة في تاريخ 4 جويلية (نهاية عهدة الرئيس بالنيابة) طلبنا بصفة عاجلة من قيادة الجيش الوطني الشعبي «فتح حوار صريح ونزيه مع ممثلي الحراك والأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية التي تسانده، لإيجاد حلّ سياسيّ جامع في أقرب وقت من شأنه الاستجابة لطموحات الشعب الشرعية التي يعبّر عنها يوميا منذ أزيد من ثلاثة أشهر».

في رسالة موجهّة إلى شباب الحراك في 22 ماي : «يا شباب الحراك، حافظوا على حيوية التغيير»، بدأت بشرح أسباب غيابي عن المظاهرات : «وصلت إلى عمر متقدّم أطفأ كل طموح بداخلي. لم أعد أملك قوة الشباب التي تسمح لي بالمشاركة في مسيراتكم...»

وللردّ على سؤال الذين استفسروا عن صمتي في الأسابيع الأولى للمظاهرات، ذكّرت : لم أرسل أي رسالة مساندة للشباب في الأسابيع الأولى للحراك تفاديا لأي تأويل، قد يعتقد البعض أنني أستغل الوضعية بصدد تحقيق منافع سياسية أو تصفية حسابات مع الرئيس السابق».

ولكن هناك سببا آخر لا يقل أهمية في نظري : «ثبات مواقفي «بالابتعاد عن كل ما يكرّس «الزعامة وتقديس الشخصية (...)». كما ذكّرت أيضا أن «الشباب الذي يتحكم في التكنولوجيات الحديثة يعرف جيدا الوسائل التي تتلاءم مع مطالب الساعة وينبغي إعطاؤهم فرصة إثبات قدراتهم».

أنتهز هذه الفرصة أيضا لتوضيح أكثر لاقتراحاتي حول الخروج من الأزمة. بدأت بتوجيه ندائي لقيادة الجيش الوطني الشعبي حول الدور الذي يجب أن تمارسه في هذه الظروف الاستثنائية. أذكّر بأنّ الجيش «لا ينبغي أنْ يكون مساندا للمؤسسات التي لا تحظى بإجماع شعبي، حتى وإن كانت في حالة دستورية مستقرة موضوعة لوضعيات عادية وليس لوضعيات استثنائية مثل التي نمرّ بها حاليا».

إنّ تدخّل الجيش المأمول يجب «أن يشكل جسرا لتجسيد إرادة الشعب، عبر جواب صريح لتحقيق مطالبه وقراءة واعية ومسؤولة للواقع السياسي والضغوط الظرفية».

هكذا، فليس الوقت وقتَ الانغلاق داخل القوالب القانونية الصرفة. «إن الحل الفعلي في نظري هو جمع أسس المادة 7 (الشعب مصدر جميع السلطات) والمادة 8 (السلطة الدستورية تعود إلى الشعب) من الدستور وفق التأويلات المتاحة، وذلك باعتبار أن الانتفاضة الشعبية هي استفتاء لا يقبل النقض، وبعض المواد الإجرائية التي تسمح بنقل السلطة عن طريق احترام الدستور». ومن أجل جميع هذه الاعتبارات: «تتطلّب الحكمة إعطاء الأولوية للشرعية الموضوعية على الشرعية الشكلية، بالاعتماد على حق الشعب في تغيير فعلي. إن الدستور من صنع الإنسان ولا يجب أن يشكّل عرقلة لحركة المستقبل».

وبعد ذلك، جاءت موجة اعتقالات واسعة مَسّت المسؤولين السياسيين والضباط السامين ورجال الأعمال. أثناء هذه المرحلة الانتقالية، ومن جديد، سيعرف البلد أزمة سياسية ودستورية، في جوّ من الاحتجاجات الكبرى حيث بقي دور الجيش مَحلّ تساؤل. في مثل هذه الوضعية، يستحيل تنظيم الانتخابات الرئاسية. ولكن الأصعب في هذه الوضعية يكمن في

إيجاد المبررات السياسية والقانونية لتأجيل الانتخابات. وبعبارة أخرى، كيف يمكن تحقيق الإجماع حول صيغ تسيير مرحلة انتقالية أصبحَت من أهمّ مطالب الحَراك.

في كلمته بتاريخ 19 ماي 2019، رفض رئيس أركان الجيش النداء الذي وجهناه في 18 ماي من أجل «إقامة حوار صريح ومباشر مع الوجوه الممثّلة للحَراك». فهو يعتبر أن الجيش ليس «طرفا في هذا الحوار المرتقب». يقدّر أنّ مطالب الحراك التي تدعو إلى رحيل ركائز النظام «غير معقولة» كما يعتبر أنّ « المراحل الانتقالية غير مضمونة العواقب». فبالنسبة إليه، وحده «تنظيم الانتخابات الرئاسية سيضع حدّا لأولئك الذين يعملون على إطالة الأزمة». كما أنه لم يتوانَ عن تحذير أولئك الذين يقفون في طريق «الجيش الوطني الشعبي وقيادته».

وفي نهاية المطاف، تمّ إلغاء الانتخابات وتمديد عهدة الرئيس بالنيابة عبر اجتهاد المجلس الدستوري. لا ينصّ الدستور في أيّ مادة من مواده على تمديد مدة الرئاسة بالنيابة. وقد تضاعف تجنيد الحَراك ليذكّر بالطابع غير الدستوري لهذا التمديد ورفضه لتسيير المرحلة الانتقالية من طرف ما تبقى من رجال نظام بوتفليقة.

وستخلف مجريات الحوادث وضعية غير مسبوقة. ويعمل غياب شرعية السلطة بالنيابة على تفاقم الوضع بالمواجهة المباشرة بين الحراك والجيش. فبقيت قيادة الجيش صمّاء لجميع مطالب الحراك وغير مبالية لجميع مبادرات المنظمات والشخصيات. وفي الآن نفسه، طُرحَت إشكالية هيكلة وتمثيل الحراك.

في جوان 2019، تمّ تأسيس «الفوروم المدني من أجل التغيير» بتحالف حوالي 70 منظمة (جمعيات ونقابات حيوية مستقلة...). عقدت ندوة وطنية

في 6 جويلية ومن بين قراراتها تشكيل عيّنة من الممثلين للحَراك تتشكل من 13 عضوا، واسمي مُدرَج ضمنها برغم أن لا أحد شاورني في الأمر، وذلك من أجل الحوار مع الحكومة.

أصدرتُ بيانا علنيا شكرت فيه «جميع الذين وضعوا ثقتهم في شخصي، وأنا أقدّر هذا الاعتراف الشعبي لموقفي الذي بقيت وفيا له منذ النداء الذي ألقيته من أجل الحوار والمصالحة الوطنية لتجنّب المأساة الوطنية لسنوات 90 والذي لا أزال متمسكا به».

تذكير يفرض نفسه: «إنّ دور لجنة الحوار المرتقبة لا يمكنها أن تكون فعالة في هذه المرحلة، إلا إذا كان تسييرها مستقلا، وقراراتها حرّة وسيادية، كي تتمكن من المساهمة في بناء إجماع وطني حول أفضل السبل المنتظر اتخاذها لتجسيد مطالب الحَراك الشعبي الذي يطالب بالتغيير الجذري مع الحفاظ على الدولة، في روح جامعة لبيان أول نوفمبر».

فمن الضروري إذا أن تكون «مقاربة السلطة لانطلاق الحوار منبثقة من إرادة شعبية حقيقية تتجاوز الاعتبارات الظرفية وتستجيب لمطالب القوى السياسية والاجتماعية التي تنادي بإرساء إجراءات قبلية مجسّدة وملموسة لتهدئة الجوّ العام وطمأنة العقول».

لذلك، فإنّ «كل مقاربة جادة ملتزمة اليوم للوصول إلى برّ الأمان والتخلص نهائيا من ممارسات الفساد والطغيان، يجب أنّ تبدأ باعتراف وجود أزمة عميقة في الثقة بين الشعب وقادته، أزمة أدّت إلى قطيعة 22 فيفري الأخير، والتي سمحت، خاصة عند الشباب، باكتساب وعيّ يرفض الحلول الترقيعية وأنصاف الحلول».

وفيما يتعلّق باللجنة المرتقبة، «فلا يكون لها دور فعال ومفيد في هذه المرحلة إلا إذا كانت مستقلة في عملها، وحرة وذات سيادة في قراراتها.

عندئذ، يمكنها المساهمة في بناء إجماع وطني حول أفضل السبل لتجسيد مطالب الحراك الشرعية التي تحمل في جوهرها التغيير الجذري للنظام القائم، في إطار الحفاظ على الدولة القائمة على الروح الجامعة لبيان أول نوفمبر».

وهي مناسبة لي لأجدّد مساندتي غير المشروطة للحراك، وأبقى على أمل أن أرى الجزائريين مجندين في هذه الحركة الرائعة، الاستثنائية، «لمواصلة اندفاعه السلمي المألوف وإظهار مزيد من اليقظة للحفاظ على أهمّ مكاسبه، ألا وهو: وحدة صفوف الحَراك إلى غاية تجسيد جميع الأهداف المشروعة المُعلنة».

ابتداءً من شهر سبتمبر، وتحت ضغط رئيس أركان الجيش، تسارعت وتيرة أشغال تحضير الانتخابات. فبسرعة، تمّت مراجعة قانون الانتخابات وتشكلت هيئة جديدة مكلفة بتنظيم الانتخابات. في خطابه ليوم 15 سبتمبر، أعلن رئيس الدولة عن استدعاء الهيئة الناخبة وحدّد تاريخ الانتخابات الرئاسية ليوم الخميس 12 ديسمبر. وفي خطاب سابق، أدلى به قائد أركان الجيش في 2 سبتمبر، قدّر أنّه من الأرجح استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 15 سبتمبر.

في 15 أكتوبر 2019، وعلى مدى شهرين من الاستحقاق الانتخابي، اتخذت مبادرة بمعية 17 شخصية وطنية من أجل لفت الانتباه إلى الشكوك التي تحوم حول الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرّرة في 12 ديسمبر 2019. كانت معاينتنا نهائية: «إن المغامرة في انتخابات رئاسية بعد الذي تمّ الإعلان عنه وفي التاريخ المحدّد، دون تحقيق إجماع وطني قبلي يشمل جميع الأطراف، فإنها خطوة نحو المجهول، وتأجيج غضب الشارع، ومضاعفة أزمة شرعية السلطة، ما من شأنه فتح الأبواب واسعة أمام

التدخلات الأجنبية وتعليماتها غير المقبولة في جميع الأحوال وتحت أي غطاء كان».

إن أهداف الاقتراع المقبل مصيري : «إن بلادنا بحاجة إلى تظافر جميع الإرادات الحسنة للخروج برؤية موحّدة لا تجعل من الانتخابات الرئاسية وسيلة للحفاظ على النظام الراهن وإن تحت أشكال مغايرة، وإنما ستكون بداية لحياة سياسية جديدة، في إطار الوحدة الوطنية التي تتدعّم بتنوّعها الثقافي والسياسي، وتبعد مخاوف المؤسسة العسكرية إزاء سلطة مدنية دستورية».

لذلك أصبح من الضروري عقد اتفاق قبلي : «إنّ اتفاقا بهذا المستوى وإجماعا من هذا الحجم سيُجنبان البلد الوقوع في مأزق ويسمح لنا بالقيام بقفزة نوعية».

لذلك، فلا يجب نسيان عمق المشكلة : «الغلق السياسي الحالي الذي تتخبط فيه بلادنا ليس إلا نتيجة تعبير سلطة فردية متهورة، اعتمدت دوما على التزوير في جميع الاستشارات الشعبية لتعلن نتائج مبرمجة سلفا. برغم ذلك، لم تنجح هذه الطرق في إخفاء شكوك الشعب وفقدان ثقته في قدرة حكامه على تغيير الواقع. وكان هذا الشعور يتضاعف بعد كل مهزلة انتخابية. اليوم، علينا أن نلاحظ أنّه من بين النتائج الأكثر تمظهرا لهذه المصادرة لإرادة الشعب، تمتين استحواذ السلطة على الحياة السياسية، وإصرارها على إفراغ المؤسسات الوطنية من وظائفها الحيوية، بمَا في ذلك مؤسسات الرقابة، وإقصاء الشعب من ممارسة مهمّته الأساسية ألا وهي ضمان شرعية السلطة والحفاظ على سيادته الوطنية المقدّسة».

لا ينبغي أن نغفل عن الحقيقة في تحليلنا : « إنّ مواصلة التجنيد الشعبي وإصراره على تجسيد مطالبه الشرعية لإرساء سيادة الشعب على الدولة

ومؤسساتها، يشير صراحة إلى أن المسار الذي تفجّر في 22 فيفري لم يكن ليقتصر على منع العهدة الخامسة، وإنما اتّسع إلى رفض كل الممارسات التي أوصلت البلد إلى الوضعية المتأزمة التي نعيشها. ويُعبّر هذا الإصرار على طموح فتح عهد جديد سيرى إقامة دولة القانون وفق ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954».

ماذا يريد الشعب ؟ إنه يريد أولا «الكفاح ضد الاستبداد السياسي عبر إقامة نظام ديمقراطي، قائم على التناوب على السلطة و الفصل بين السلطات واحترام استقلال العدالة وحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية والعدالة الاجتماعية».

وإلى جانب مساندتنا غير المشروطة لمواصلة الحراك، نذكّر «بأنه على السلطةأن تتخذ إجراءات التهدئة لجمع الشروط الضرورية التي ستسمح بإجراء الاقتراع المقبل في حرية وشفافية».

وفي الختام: «إنّ مغامرة تنظيم الانتخابات الرئاسية مثلما أعلِن عنها، بلا إجماع وطني مسبق، ستؤجّج الغضب الشعبي وتعمّق أزمة شرعية السلطة. بل أكثر من هذا، يمكن لهذا القرار أن يُستَخدَم كذريعة للتدخل الأجنبي الذي نرفضه بقوة في جميع الحالات ومهما يكن شكله. إنه من غير المقبول إذا أن تُنظّم انتخابات حرة ونزيهة في مثل هذه الظروف. وبالتالي، ندعو السلطة إلى قليل من الحكمة والتبصر والموضوعية، وإلى قراءة جديدة للواقع كي لا تتعارض قراراتها مع مطالب الشعب الشرعية لصالح تغيير سلمي لآليات وممارسات الحوكمة، وكي لا تحرم أجيال الاستقلال المشبّعة بالوطنية من ممارسة حقها في تشييد دولة حديثة في روح جامعة لمبادئ أول نوفمبر. وتبقى هذه الروح هي التي تحركنا دائما عشية الاحتفال بذكرى ثورتنا المجيدة بمبادئ النضال والمثابرة والإجماع

التي نستلهمها منها لنبقى أوفياء لرسالة شهدائنا الأبرار».

أخيرا، أبقت السلطة على إجراء الانتخابات الرئاسية، كما تضاعفت حملات المقاطعة من جهة، وإصرار السلطة على قمع كل محاولة لعرقلة إجراء الاقتراع. ممّا أدّى بنا إلى إصدار بيان صحفي آخر بتاريخ 10 ديسمبر 2019، عبّرنا من خلاله عن « ضرورة الحفاظ على هذه الثورة الشعبية السلمية». ولم نتردّد عن التنديد «بمقاربة السلطة التي باشرت إلى غلق مساحات التعبير الحر، وإقامة عراقيل لممارسة الحريات، وإيقاف واعتقال النشطاء السياسيين والمتظاهرين السلميين، وتزييف الوقائع والحقائق».

كررنا نداءنا إلى التهدئة لتجنب خطر الانزلاق، وطلبنا خاصة من مناصري ثورة 22 فيفري أن لا «يمنعوا مواطنين آخرين من ممارسة حقهم في التعبير الحر برغم تباين المقاربات والمواقف السياسية. وكذا، التزام كل فرد لتجنب التجاوزات وعدم الاستجابة للاستفزازات مهما يكن مصدرها».

وجدّدنا «مساندتنا الكاملة وغير المشروطة للحراك الشعبي والسلمي إلى غاية تجسيد جميع مطالبه الشرعية».

ومثلما حدث في الأزمات السابقة، فإن قيادة الجيش الوطني الشعبي هي التي تشّد مقاليد الحكم. إذا كان الحراك تمكن من إفشال خطة العهدة الخامسة، فإن مطلبه بتشكيل هيئة مستقلة تسيّر المرحلة الانتقالية لم يتحقق. تمّ تمديد عهدة الرئيس بالنيابة بحذلقة دستورية. ثمّ تلتها حملة اعتقالات لإطارات السلطة من بين أعضاء الحكومة وضباط الجيش السامين ومصالح الاستخبارات والأمن، ومسؤولي البنوك والمؤسسات العمومية، والولاة ورؤساء الدوائر وكذا أهمّ رجال الأعمال. وفي الوقت نفسه، نزل القمع على الحراك، ولا فرق بين المتظاهرين العاديين والنشطاء السياسيين.

لقد خلّفت العشريتان الأخيرتان لحكم بوتفليقة وضعا مثقلا بالفساد والآفات المتنوعة، على رأسها تفشي الرشوة والمحسوبية على أوسع نطاق وبآثار مخرّبة. من بدايته إلى نهايته، تفرّد النظام بفضائح مرتبطة بالتسيير الإجرامي للمال العام. في 2013، غداة الفضائح الكبرى الأولى لشركة سوناطراك، تمّ إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد ولكنه لم يجدِ نفعا. وفي نفس السنة، لم تتمكن الجمعية الوطنية لمحاربة الفساد من الحصول على الاعتماد. ودائما في 2013، تمّ رفض طلب مجموعة من النواب لفتح مناقشة عامة حول الفساد. ومن أجل هذا، احتلّت الجزائر المرتبة المائة من مجموع 175 دولة في ترتيب الفساد الذي أعدته المنظمة غير الحكومية Tranparency International في 2014، فتراجعت مرتبة الجزائر بست نقاط مقارنة بترتيب السنة الماضية. وبهذا التقهقر، أصبحت الجزائر من الدول الأكثر فسادا في العالم. وحتى إنشاء القطب الجنائي المختص في الجرائم الاقتصادية والمالية لدى محكمة الجزائر لم تكن له أيّ فعالية.

وفي غيابٍ كلي لإرادة محاربة الفساد، وعكس كل التوقعات، تمّت مراجعة القوانين بحيث تشجع الفساد وتحمي المفسدين. وعلى سبيل المثال نذكر تعديل قانون الإجراءات الجنائية الذي يشترط تفعيل الإجراءات القضائية بتقديم شكوى من طرف الهيئات المسيّرة للشركات والمؤسسات العمومية. من هنا، تُمنَع النيابة من الإحالة الذاتية فيما يخص جرائم الفساد التي تمسّ الأموال العمومية. لجأ النظام إلى آلية القانون ليشجع الفساد من جهة، وليقلص من وسائل الوقاية من الفساد ومحاربته من جهة أخرى.

هكذا، انتشر الفساد في جميع مراكز القرار، خاصة في القطاعات الحساسة للسياسة الاقتصادية وفي تسيير الميزانية والمالية والأملاك.

حسب محامي الخزينة العمومية، الأستاذ زكريا دَحْلوق، فقد كشفت الخبرات الأولى عن تعرّض الخزينة العمومية لخسائر تقدّر بـ10.000 مليار دينار، أي ما يعادل 78 مليار دولار. مع الملاحظة أن الأسوأ آتٍ لا محالة مثلما توحي به القضايا العالقة لدى المحاكم.[1]

لم يتأثر الحَراك بالمحاكم الكبرى لأعيان النظام. ولم يكتفِ الشباب بهذه المحاكمات القليلة وإن كانت ذات رواج إعلامي كبير، فهم يعتبرونها وسائل مفتعلة بهدف إضعاف حدّة الحركة. في نهاية المطاف، فقدت السلطة القضائية المصداقية في استقلاليتها وإنصافها. زيادة على ذلك، فإن الاعترافات المدوّية أثناء جلسات المحاكة تجعل جميع محاولات النظام للبقاء واسترجاع ثقته بنفسه مستحيلة. وقد رفع الشباب سقف مطالبه، فيريد أولا إلغاء هذا النظام الذي غذّى علاقة طبيعية مع الفساد وتبذير الموارد الوطنية. ولا تكتسي هذه المحاكمات معناها الحقيقي إلا إذا هدفت إلى استرجاع فعلي لجميع الأموال المنهوبة.

والعجيب في الأمر أنّ مجلس الوزراء صادَق في جلسته ليوم 13 أكتوبر 2019 على مشروع قانون المحروقات الذي كان محل احتجاجات ونقد. وقد صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بكل سهولة في 11 ديسمبر. ولم يتردّد وزير الطاقة من التصريح بأن مشروع هذا القانون قد تمّ إعداده بعد مفاوضات مباشرة مع الشركات النفطية الخمس الكبرى. وسيمنح هذا القانون الجديد للشركات النفطية مزايا كبرى، منها عقود تنازل على المدى الطويل وتحويل الأرباح والإعفاء الضريبي. ممّا أحدث احتجاجات كبرى لدي الحَراك، الذي اعتبر مضمون هذا القانون خيانة كبرى.

---

(1) *Maghreb Emergeant* , 22 avril 2020.

ومع ذلك، ما احتفظت به من الحَراك،وما تمكنت من سماعه من الشباب الجزائري، وهو يرفع صوته، ويعبر عن تمسكه بقيمه وثقافته وإرثه الروحي والمدني والأخلاقي، فإنه يبحث عن تحرير طاقة خلاقة لإرساء نظام سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي ملائم للمصير المغاربي ومنسجم مع تطلعاته.

إن أمّة تملك شبابا في هذا المستوى يمكنها إنْ تتطلع إلى المستقبل بكل طمأنينة.

-14-

النشاطات الثقافية

حوار الحضارات

إنّ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 كانت مناسبة لأصحاب نظرية صدام الحضارات ليُسوّدوا الآفاق الدولية حول السلم والأمن. ولهذا، بدَت مسألة حوار الحضارات ذات أهمية قصوى لتجنّب تحويل الكفاح ضد الإرهاب، الذي بادرت به المجموعة الدولية، إلى مواجهات من نوع آخر.

لهذا السبب، انتظمَت لقاءات وندوات حول حوار الحضارات في أماكن عدّة من العالم. وتعلّق الأمر أساسا بالحوار حول الشرق والغرب، حول الإسلام والمسيحية. وقد تلقيت دعوات كثيرة للمشاركة في هذا النوع من النشاطات الفكرية، ولبّيت الدعوة مرارا، كلّما رأيت أنّ هناك فائدة ما للدفاع عن قضيتنا وأن الظروف تسمَح بذلك.

عبر الحوار، استهدفَت منظمة الأمم المتّحدة تحقيق أهم أهدافها المتمثّلة في توقّع الصراعات وترقية التنمية. ممّا أدّى بالجمعية العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إعلان سنة 2001 «سنة الأمم المتحدة من أجل الحوار بين الحضارات». ومن جهته، عيّن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ممثلا شخصيا من أجل سنة الحوار بين الحضارات.

المغرب العربي و إسبانيا

بإيعاز من فرناندو موران، وزير سابق للشؤون الخارجية الإسباني، دعتني جامعة مدريد إلى إلقاء محاضرة في الإيسكوريال بتاريخ 25 أوت 1989 حول موضوع «المغرب العربي وإسبانيا».[1]

كانت مقدّمة محاضرتي ثمرة سنوات تدريسي في المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر العاصمة حول «الحضارة الإسلامية». بلغت هذه الحضارة ذروتها حينما كان المغرب العربي وإسبانيا ينتميان إلى حقل ثقافي مشترك. وقد لعبت إسبانيا، التي تغذّت من الحضارة العربية الإسلامية، دورا أساسيا في نهضة أوروبا.

في الوقت الذي أكتب فيه هذه الأسطر[2]، كان عليّ أن أشير إلى أن إعادة قراءتي الحديثة لرواية «دون كيشوت» كشفت لي أنّ نصّها غاص بالأمثال والأقوال ذات الأصل العربي، وربّما كانت مستعمَلة كثيرا في المجتمع الذي عاش فيه ميغيل دي ثيربانتس (1547-1616)، المجتمع الذي عاش في محيط ثقافي سادت فيه الثقافة الإسلامية لقرون عديدة. وتأكّدت لي هذه الفكرة حينما قرأت كتاب «تاريخ الأمثال والزجل بالأندلس والمغرب العربي»[3] للباحث المغربي محمد بن شريفة، وأشكره هنا على إهدائه نسخة من الكتاب لي.

---

(1) نشر نص المحاضرة في كل من يومية «المجاهد» (باللغة الفرنسية) لأيام 6 و7 و8 أكتوبر 1989 تحت عنوان «المغرب الكبير وإسبانيا».

وكذا في «المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية» (باللغة الفرنسية) رقم 16 -السداسي الرابع من سنة -1989 تحت عنوان «المغرب الكبير وأوروبا».

وتحت نفس العنوان في مجلة(Studi magrebini (1989، Naples.

(2) جانفي 2015

(3) منشورات وزارة الثقافة المغربية (5 أجزاء، 2006).

أما فيما يخص موضوع المحاضرة، فإنه ثمرة تجربتي على رأس الديبلوماسية الجزائرية (1982-1988). قمت بمقارنة بين الحكام الأوروبيين الذين يملكون الإرادة السياسية بأن يجتمعوا تحت راية الفعالية الاقتصادية وتنمية راحة شعوبهم وبين حكام المغرب العربي الذين لا يملكون هذه الإرادة السياسية، ممّا عطّل بناء كيان مغاربي برغم الانسجام العرقي والديني والثقافي لشعوبه، وبرغم التحديات التي تشكلها بالنسبة إليه المجموعة الأوروبية. ومن جهة أخرى، ألوم أوروبا على تقطير تقديم الوسائل المالية التي تجنّدها لإنجاز أهداف اتفاقيات 1976، حيث تحدّد المادة الأولى هدف تحقيق «التعاون الشامل من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية» للدول المغاربية. هكذا تجد الجزائر التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في مسألة الحبوب نفسها تواجه ضعف المردود المرتقب بسبَب رداءة نوعية البذور المستعملة. فبرغم المكننة والأسمِدة، فلا يغطي الإنتاج الوطني إلا 40 بالمائة من حاجتنا. للأسف، لقد واجهت المبادرات الجزائرية إزاء شركائها الأوروبيين من أجل إمدادها وإنتاج البذور الأكثر ملاءمة وبمردودية أعلى تردّدا وإمساكا لنقل التكنولوجيا، ما يفسّره حرص بعض المورّدين على إبقاء الجزائر في دورها المستورد لفائض الحبوب الذي تنتجه المجموعة الأوروبية.

أما فيما يتعلق بالطاقة، وبفضل أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس، والأنبوب الثاني الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، فأكثر من 70 بالمائة من الإصدارات الجزائرية في مجال الطاقة موجّهة لأوروبا. ما هو المقابل الذي تدفعه المجموعة الاقتصادية الأوروبية لدور الجزائر في تمويلها بالطاقة، ضامنة الأمن الطاقوي لأوروبا؟

حول قضية الصحراء الغربية، أشير إلى أنّ «نقطة الخلاف» في البداية، يمكنها «أن تشكل نقطة انطلاق لعهد من الوفاق والأخوة إنّ مرّ حلّ الخلاف الذي يواجه المغاربة والصحراويين عبر المفاوضات». أضيف أن «إسبانيا لا يمكنها أن تتنصل عن مشكلة ساهمَت بقدر كبير في خلقها، وعليها أن تتحمّل مسؤوليتها التاريخية». بالأمس، ساهمت «صدمة» احتضار فرانكو على تخلي إسبانيا عن الصحراء الغربية. استتبعتها حرب تدوم منذ 14 سنة التي تشكل العائق الأساسي لبناء المغرب الكبير. في المقابل، يمكن لإسبانيا اليوم أنْ تعمل على إسراع هذا البناء بتحفيز وتشجيع المغرب والصحراء الغربية على إقامة مفاوضات من أجل حلّ عادل يرسي السلام والعلاقات السوية بين دول المغرب الكبير وبينها وبين إسبانيا.

وفيما يخصّ القضية الفلسطينية، أشرت إلى أنّه على أوروبا أنْ «تكون صاغية لهذه الفكرة : لا يمكنها أن تبقى في قلب جميع الأسواق التجارية للعالم العربي، وفي الوقت نفسه تبقى على هامش المشاكل الأساسية التي يعيشها هذا العالم. يجب على أوروبا أن تكون صاغية لهذه الفرضية بأن يكون حوارها شاملا مع العالم العربي. لا يمكن لأوروبا أن تبحث وتقيم الحوار إلا عندما تتعرض مصالحها الاقتصادية إلى التهديد. إنّ الحوار العربي الأوروبي الراهن يُختزل في الحوار بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين مجلس التعاون لدول الخليج. على أوروبا أن تكتسب معرفة عميقة وجدية حول العالم العربي ولا تكتفي بالمخططات التبسيطية : اختزال الإسلام في التطرف والإرهاب يبعدها عن الحوار ويقرّبها من روح الحروب الصليبية».

وفيما يخصّ حوض البحر الأبيض المتوسّط، «أظن أنّ إسبانيا غير المعزولة والمندمجة في أوروبا من شأنها أن تلعب دورا محوَريا وتصبح

محاورا من الدرجة الأولى في حوض المتوسط وتفرض مكانتها كشريك لا يُستغنى عنه في الحوار بين إفريقيا والعالم العربي من جهة وبين أوروبا من جهة أخرى. ويحتل المغرب العربي مكانة خاصة بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، من خلال المعطيات البشرية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي يتمتّع بها».

وأُنهي مداخلتي بنقطة تفاؤلٍ لأقول إن المجموعة الأوروبية والاتحاد المغاربي يشكلان حظا متبادلا لبعضهما البعض. فيمكن للمغرب العربي المنقسم، ولظرف قصير، أن يمنح بعض الاتفاقات الضيقة والظرفية. ولكن آفاق المستقبل، الوحيدة الدائمة في نظري، هي آفاق تكون فيها أوروبا الموحّدة والاتحاد المغاربي الموحّد مجتمعَين في عمل متوسطي كبير مشترك من التنمية والتقدّم والازدهار. فيما يبدو أن تخلف طرف ودخول الطرف الثاني في ثورة اقتصادية جديدة حقيقية، يوجّه البشرية نحو الانكسار إلى نظامَين حضاريَين متخاصمَين، ليس في صالح أحد أن يستقطب حوض المتوسّط هذا التقسيم، أو يقبله أو يفشل في توَقّع حدوثه».

وأختم بفكرة عزيزة على قلبي : «من جميع شواطئ حوض المتوسّط، يجب على الذين يحنّون إلى عهد الإمبراطوريات أن يدركوا أنّ زمنها قد ولّى، وأنّ حوار الثقافات يزحف ليحلّ محلها. صحيح أنّ الحضارة التكنولوجية تشكل تأشيرة دخول إلى القرن 21، ولكنها ليست حكرا على جنس أو قارة دون غيرها. سابقا، كانت من خاصية «السرَزانيّ» (اسم أطلق في الغرب في العصور الوسطى على المسلمين)، واليوم من خاصية أوروبا، وغدا من خاصية الأسيويين. المهم أننا لن نفقد روحنا إنْ اكتسبنا هذه التكنولوجيا وأتقنا استخدامها».

«القمة الإسلامية المسيحية من أجل السلم» لسانت إيجيديو

في جوّ متوتّر، بادرت مجموعة سانت إيجيديو بتنظيم لقاء في روما من أجل الحوار يومَي 3 و4 أكتوبر 2001 تحت عنوان ذي دلالة معبّرة : «القمة الإسلامية المسيحية من أجل السلم». كانت لي فرصة التعرف على رئيسها أندريا ريكاردي في 1994 الذي لم يتوقف عن التذكير بقناعته في هذه المسألة : «لا يمكن لأي ثقافة ولا لأي حضارة أن تعيش في سياق المواجهة الدائمة بين الثقافات والديانات». كان حجر الزاوية في تنظيم اجتماع جانفي 1995 جمع مختلف التيارات السياسية الجزائرية بهدف إيجاد حلّ سلمي لأزمة البلد[1]. وأبقى مقتنعا بأنّ أرضية سانت إيجيديو، لوْ لمْ ترفضها السلطة آنذاك، لشكّلت قاعدة حوار حقيقي ومصالحة فعلية كانت ستقود البلد حتما إلى السلم والاستقرار.

اكتشفتُ فيما بعد سِعَة التزامات وتجنّد هذه المجموعة في موضوع مساعدة الفقراء ومحو الأمية لدى المعوزين ونشاطاتها الدولية لصالح السلم والحوار بين الديانات. فلهذه الأسباب كلها، لم أتردّد عن تقديم مساندتي لاقتراح البرلمان الإيطالي بمنح جائزة نوبل للسلام لمجموعة سانت إيجيديو في 2002.

خلال يومين، 3 و4 أكتوبر 2001، تتالت مختلف الشخصيات المسلمة والمسيحية، جاءت من كل أصقاع العالم، على منبر قبّة مركز المؤتمرات بروما تحت رئاسة السيناتور أوسكار لويجي سْكالفارو. فبعد التقرير التقديمي لأندريا ريكاردي، جاء دور المتدخلين لتغذية الحوار بآفاق تحقيق شروط جديدة للسلم بين المسيحيين والمسلمين، وضد أيّ منطق للمواجهة.

---

(1) أنظر فصل «أرضية سانت إيجيديو» ص : 111.

تدخّل كل من :

- والتر فالتروني، رئيس بلدية روما؛
- الكاردينال كارلو ماريا مارتيني، رئيس أساقفة ميلانو؛
- الشيخ يوسف القرضاوي، مدير مركز الأبحاث حول السُّنة؛
- ميخائيل فِتْزجيرالْد، أمين مجلس الأحبار من أجل حوار الديانات في الفاتيكان؛
- عبد الله عمر ناصيف، رئيس المؤتمر الإسلامي العالمي في المملكة العربية السعودية؛
- الكاردينال روجي إيتشغاراي، الرئيس الشرفي لمجلس الأحبار من أجل حوار الديانات في الفاتيكان؛
- البروفيسور أحمد كمال أبو المجد من جامعة القاهرة؛
- غريغوريوس يوحنا إبراهيم، رئيس أساقفة الأرثوذكس بحلب بسوريا.
- عز الدين إبراهيم، المستشار الثقافي لأمير الإمارات العربية المتّحدة؛
- ريناتو روجّيّرو، وزير الشؤون الخارجية الإيطالي؛
- الشيخ ناصر فريد واصل، مفتي الديارالمصرية؛
- أناسْتاس، رئيس أساقفة الأرثوذكس بألبانيا؛
- إسماعيل نوكو، أمين عام الفدرالية اللوثرية؛
- محمد سعيد نعماني، أمين عام رابطة الثقافة الإسلامية بإيران؛
- جورج فريدوم، أمين عام مجلس الميثودية العالمي؛
- فهمي هوَيدي، نائب مدير جريدة الأهرام المصرية؛
- فانسيزو باغليا، مطران تَرْني؛
- عبد الله ولد بيا من جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، بالمملكة العربية السعودية.

- أحمد طالب الإبراهيمي

كما تمّ تنظيم صلوات مسلمة ومسيحية في الكنيسة الرئيسية لسانتا ماريا تراسْتيفير. كما استقبل رئيس الجمهورية الإيطالي، كارلو أزيغْليو تشامْبي، وفد المشاركين في القصر الرئاسي بكيرينال.

وفي نهاية الأشغال، تقرّر مواصلة الحوار عبر مجموعة اتصال دائمة بين ممثلي الإسلام والمسيحية.

كانت مداخلتي تحت عنوان: «من أجل إشعاع فجر إنساني جديد». ذكّرت أولا أن مسألة الحوار الإسلامي المسيحي ليست جديدة وإنما كانت مطروحة بحدّة قبل تفجيرات 11 سبتمبر 2001.

وبدأت بالتذكير أنّ جميع المسلمين الموجودين داخل هذه القبة يندّدون بجميع أشكال الإرهاب، لأننا مقتنعون بأنّه لا توجد قضية، مهما تكن عادلة، يجوز استخدامها كذريعة لقتل الأبرياء.

ذكرت الدرس الكبير في هذا المجال للفيلسوف المسيحي إيمانويل مونيي: «نفكّر كثيرا في أعمال العنف، ممّا يمنعنا من رؤية أن هناك الكثير من الحالات تُشكّل ينابيع العنف».

كما تمنيت أن أسمع أصواتا عديدة ومؤثرة في الغرب تندّد بما يتعرّض له الشعب الفلسطيني، المحروم من حقوقه الأساسية، الذي يشاهد، عاجزا، انهيار قاعدة كرامته: توقيف مصادر عيشه وتدمير مساكنه واعتقال أبنائه وتهديد وجوده.

لقد وجدتُ الحكمة اللاتينية صيغتَها الملائمة: « Si vis pacem para bellum» (إذا أردت السلم، استعِد للحرب). ولكن اليوم، لا يكمن الاستعجال في اليقظة الحربية من أجل دفاع وطني مزعوم أو قائم. إذا اردتم السلم، يجب عليكم إقامة العدالة. وإذا أردنا أن نضع حدّا للإرهاب، فيجب علينا إيجاد

حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية ووضع حدّ لإنكار العدالة الذي يثير رياح التمرّد ويغذّي الكفاح اليائس في بلدان الجنوب. بكلمة واحدة، لا تكفي معالجة مظاهر الإرهاب، بل ينبغي معالجة مُسبِّباته.

في الغرب، تُغذّي وسائل الإعلام خرافة «الخطر الأخضر». إن تطرفها الممزوج بالجهل والنيات السيئة تعمل على إبقاء الخلط بين الإسلام والإرهاب. بل هناك من يتحدّث عن تَفوُّق الحضارة الغربية مقارنة بالإسلام. لنكون صرحاء، فإنّ الخطر الحقيقي والوحيد الذي يهدّدنا آتٍ من أتباع تقديس «العجل الذهبي»، مع كل ما يميّزه : سيطرة المال والتكالب على السلطة الموجّه نحو إفساد الأرواح وإضعاف الضمير الأخلاقي. يكفي أن نولي قليلا من الاهتمام إلى التحذيرات التي أطلقها فيما مضى مفكر مسيحي آخر، الأب إيف كونْغار، حول موضوع انحرافات عالم غير مبالٍ، غير مؤمن وعدواني.

«مؤتمر حوار الديانات» بالدوحة

بادرت قطر في 2003 إلى تنظيم سلسلة من المحاضرات السنوية حول موضوع حوار الديانات، بجمع ممثلي الأديان الثلاثة : الإسلام، المسيحية واليهودية. في 2010، أسّسَت إمارة قطر «مركزا عالميا من أجل حوار الأديان»، بهدف دفع ثقافة حوار الديانات إلى البحث عن حلول لمشاكل الإنسانية الكبرى، خاصة في مجال التعايش السلمي والسلم. وُضِع المركز تحت وصاية جامعة قطر، ومهمته الإشراف على التنظيم المتواصل للمؤتمر السنوي في الدوحة حول حوار الديانات.

تمّ الإعلان عن تأسيس هذا المركز خلال أشغال الدورة الخامسة لمؤتمر حوار الديانات الذي عقد في الدوحة في ماي 2007. تلقيت دعوة

من الدكتورة عائشة المناعي، رئيسة لجنة تحضير المؤتمر. وبما أنّ رسالة الدعوة أقامَت العلاقة بين الفعالية في الحوار والعدالة في التعايش، استلهمتُ منها محورَ تفكير: الإنسانية والسلم والعدالة. بالفعل، إنّ الإشكالية جدّ مهمة، حينما نعتبر الحوار وسيلة والعيش معًا غاية، تحت ظل القيم الروحية.

وليكون هذا الحوار فعالا، لم أهتم في مداخلتي إلا بالحوار بين الإسلام والمسيحية، دون التطرّق إلى الدين الثالث الذي أصبَح يشكّل قاعدة أيديولوجية للصهيونية باعتبارها سياسة عنصرية واستعمارية وتوسعية. بالفعل، لا يمكن إجراءُ حوار جادٍّ في وضعية احتلال وعدوانية وإنكار لِحقّ الآخر في العيش الكريم. هذا هو مصير فلسطين.

لم أتمكن من الذهاب إلى الدوحة. في آخر لحظة، منعتني مشاكل صحية من السفر. ولكني عرفتُ، وقد سُررْت بذلك كثيرا، أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة في المناقشة، وبلغ الحوار ذروته حينما تدخل الشيخ تيسير التميمي رئيس المحكمة العليا بفلسطين وساءل الحاخامات اليهود الحاضرين في قاعة المؤتمر عن أسباب صمتهم في وقت يقتل فيه الإسرائيليون المدنيين الفلسطينيين ويغتصبون النساء ويسلبون الأراضي ويمنعون مُسلمي ومسيحي فلسطين من ممارسة شعائر دينيهما.

في السنة الموالية، وصلتني دعوة أخرى للمشاركة في مؤتمر حوار الديانات السادس، أرسلها لي رئيس مركز الدوحة لحوار الديانات، صالح النُعَيمي. بدأت الأشغال في 13 ماي 2008 بمشاركة رجال دين ومفكرين يمثلون الأديان الثلاثة، ليناقشوا «القيم الروحية بين السلم واحترام الحياة». كان حاضرا كل من الشيخ أحمد محمد الطيّب، شيخ جامع الأزهر والكاردينال جان لويز توران، رئيس مجلس الفاتيكان من أجل الحوار بين

الأديـان والحاخـام روني غوتمان، الممثل الدائم لمَجمَع حاخامات أوروبا.

في مداخلتي، ذكّرت بمبدإ قبلي لحوار الأديان، شارحا أنه قبل مباشرة الحوار مع الأديان الأخرى، ينبغي أولا ترقية الحوار بين المسلمين أنفسهم وفق الدوائر المتمركزة، بدءًا بعوالم المجتمع الصغيرة، مرورا بالحوار العربي، والوصول إلى الحوار بين العرب والمسلمين، من أندونيسيا إلى موريتانيا.

هكذا، سنخرج مدعّمين في مساهمتنا لنبني، مع الآخرين، نظاما دوليّا أكيدا، متعدد الأقطاب ومتنوعا كي نُفشِل التيارات المتسلّطة التي تتغذّى من الأيديولوجيات المهيمنة، مع معيار تسييرها القائم على «الكيل بمكيالين»، بلا أدنى علاقة مع الأخلاق والعدالة.

ومع ذلك، يجب إقناع الجميع بفهم وقبول أسس الحوار، أي احترام التنوع والمساواة والاحترام المتبادَل. ولكن الغرب يرفض دوما قبول فضائل الحوار واستخدم الحرب وسيلة وحيدة للتأكيد على تفوّقه وسيطرته.

على إثر تفجيرات 11 سبتمبر، أصبح كل شيء ذريعة لوَسْم واتهام وشَيْطنة الإسلام. ولا تنقص أمثلة لتجسيد هذه الممارسة الغربية الصليبية، إلى حدّ خلق تيار عنصري كبير ومضاد للإسلام وترقيته بهدف الخلط العمدي بين الإسلام والإرهاب. بينما لم يتوانَ الإسلام عن جعل الحوار مبدأ يتمحور حول مفاهيم أساسية من المساواة والكرامة والتسامح، عبّر عنها المفكر الماوَردي بوضوح في صيغة واحدة: «العدل أقوى جيش والأمن أهنأ عيش». ممارسات كثيرة من هذا النوع عرفها التاريخ الإسلامي، ولا نكاد نجدها عند غيرنا، ولا أستشهد إلا بما حدث للمسلمين من مآسي بعد سقوط دول المسلمين في الأندلس.

لنعترف بأن العدالة وحدها هي ضمان الأمن. من جهته، فعلى الخطاب

الديني أن يندّد بالظلم ويدافع عن الضعفاء والمقهورين، لأنه لا يوجد ظلم أسوأ من ذلك الذي يقبل ممارسة الظلم.

وفي الختام، أندّد بكتاب[1] صدر مؤخرا،عن «المؤرّخ» سيلفان غوغَنْهايم يزعم فيه بوجود خلية بيزنطية في مرور أرسطوطاليس إلى أوروبا، متجاهلا تأثير الحضارة الإسلامية التي بدونها لم تكن أوروبا القرون الوسطى لتعرف نهضتها. لم يتمكن المؤلف من إخفاء جهله حول طبيعة التبادل الثقافي الذي ساهم في نقل المعارف اليونانية والعربية إلى الغرب. يستند في أطروحته إلى مؤلفين ذوي سِيَر علمية مشبوهة، ويختارهم حسب موقفهم السلبي والعدائي إزاء الإسلام.

من الغريب أن يُنشَر هذا الكتاب في وقت كانت المدينة الفرنسية تولوز تحتضن معرضا كبيرا حول موضوع «العلوم العربية» في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية الذي يصادف عهد القرون الوسطى في أوروبا. وقد تمّ عرض مجموعة كبيرة من الوثائق العلمية التي تغطي جميع مواد العلوم الدقيقة: علم الفلك والرياضيات والحساب والجبر والفيزياء والطب والجغرافيا. كما احتوى المعرض على نماذج عديدة من الاختراعات: آلة الأسْطرلاب (آلة قديمة لقياس ارتفاع الشمس أو النجوم) والبوصَلة والمعداد و آلات ضبط وقياس متنوعة.

يمكن أن نعتبر هذا الكتاب انزلاقا إضافيا نحو الإسلاموفوبيا، التي تسارعت وتيرتها منذ أقوال البابا بينيدِكْت السادس عشر حول الإسلام، قبل سنتين. إنه إنكار يضاف إلى ما قدّمه بعض مفكري أوروبا الذين اعتبروا العرب مجرّد مترجمين ومكيفين للمعرفة اليونانية. يوحي هذا التفاقم

(1) Sylvain Gouguenheim, Aristote au Mont-Saint-Michel, les racines grecques de l'Europe chrétienne. Paris, Seuil, 2008/

بإيجاد صيغة أخرى : «لنفرض أنّ أوروبا لا تدين بشيء إلى الإسلام في اكتساب معارفها؟». بطريقة سحرية، تهدف المناورة إلى إقصاء العالم العربي الإسلامي من الأصول الفكرية لأوروبا. كما لو أنّ الفكر الأوروبي تشكّل من تلقاء نفسه، ويعتبر أنه الوحيد القادر على الاضطلاع بالإرث اليوناني، بالتأكيد على أنّ أسسه لا تتلاءم مع الإسلام. بهذه الطريقة، يعتبر الغرب المسلمين أنهم لم يكونوا قادرين على نقل المعرفة اليونانية.

مباشرة، انتفضَت المجموعة العلمية في فرنسا وفي بلدان أخرى ضد هذا الانحراف الخطير وانتظمَت نشاطات كثيرة للتنديد ورفض مزاعم غوغَنْهايم. نشرت جماعة دولية تتشكّل من 56 عالما متخصصا معترفا بأعمالهم العلمية الأكاديمية بيانا مندّدا في جريدة «ليبراسيون» الفرنسية وجريدة «الحياة» العربية.

وبعد ذلك، صدر في 2009 بدار فايار الفرنسية كتاب جماعي، يضع النقاط على الحروف، ويمسخ أطروحة غوغَنْهايم، شارك فيه 14 باحثا جادّا، بعنوان «اليونان والعرب ونحن. تحقيق حول الإسلاموفوبيا العالمة». كشفوا عن الطابع السجالي لكتاب غوغَنهايم. أعاد المؤلفون وضع النقاش في سياقه : «يتعلق الأمر هنا بالعلوم وبالفلسفة العربية الإسلامية، وبالرهانات الإيديولوجية المرتبطة بدراسة اللغة العربية، وماذا تعنيه كلمتي «لاتيني ويوناني» في القرون الوسطى وعصر النهضة، ومكانة اليهودية وبيزَنْطة في نقل المعارف نحو أوروبا الغربية، وبالكاثوليكية الجديدة لبينيدكت السادس عشر. وفكرة «الحضارة» عند المؤرخين بعد برودل، والصيغ الجديدة لقبول العلوم في عصر الأنترنيت، والطريقة التي ندرّس بها اليوم تاريخ الإسلام في الثانويات والمتوسطات. يتعلق الأمر في هذا الكتاب بمسخ طرق الإسلاموفوبيا. وللرجوع إلى رؤية أكثر عدلا، بما في ذلك من الناحية التاريخية، وما نكونه

اليوم : يونانيون طبعا، ولكننا عرب أيضا، داخل هويتنا الغربية».

محاضرة الرياض «هذا هو الإسلام»

يسمّى المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالمملكة العربية السعودية «مهرجان الجنادْرية»، باسم حديقة الأطفال الواقعة بضواحي الرياض. يتعلق الأمر بتظاهرة سنوية تعمل على الحفاظ وترقية التراث والثقافة والتقاليد السعودية ومعارض للفنون التشكيلية وندوات ومحاضرات وأمسيات شعرية وعروض مسرحية، ومعارض للكتاب ومسابقات في قراءة وتجويد القرآن.

زيادة على اهتمامه بمسائل الفلكلور والفنون، بدأ المهرجان يهتم تدريجيا بالمسائل الفكرية والسياسية في العالم العربي الإسلامي.

ابتداءً من دورته 18 في 2003، أرسل لي المنظمون دعوة للمشاركة وطلبوا منّي إلقاء محاضرة حول «الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية». أعترف بأنني تردّدت في المشاركة، معتبرا أن الموضوع يهمّ خاصة الصحفيين المهنيين، أو الأساتذة الجامعيين. ولكن ما حفزني على المشاركة هو موضوع المهرجان المركزي : «هذا هو الإسلام».

تطرق المتدخلون، سواء منهم المسلمون أو المسيحيون، إلى أفكار عدّة وبالأخص قدرة المسلمين على مواجهة أكبر عملية دعائية وتضليلية يمارسها الغرب للإساءة إلى الإسلام وتشويه سمعته. يتّضح من هذه الحملات الدعائية العدوانية أن الإسلام دين يتغذى ويتطور عبر ممارسة العنف ويولّد الإرهاب. كيف إذا نعيد صورة الإسلام إلى حقيقته، دين سلم في عقيدته ونظامه الفكري وطبيعة حياته ؟

بذلت مجهودا في مداخلتي لطرح الإشكالية بموضوعية : كيف يتمّ نقل

رسالة الإسلام؟ كيف يُنظَر إلى الإسلام ؟

نلاحظ أن ما يقدَّم ليس هو الإسلام وإنما هي لعبة مرايا عملاقة تشوّه صورته باستمرار. ومن الجهة الأخرى، وخلف كل مرآة تقف القوى المسؤولة عن هذا التدهور لصورة الإسلام.

يوجد أولا تيار المسيحية المتعصّب، هذا الذي أنتج التطرف والأصولية التي بقيت تاريخيا معادية للإسلام بشراسة. يمكن بسهولة أن نلاحظ أن كثيرا من المستشرقين الذين تنقصهم النزاهة الفكرية والصرامة العلمية لم يتمكنوا من التخلص من هذه الأفكار العقائدية المسبقة.

يوجد أيضا عمل الصهيونية الغازية التي لا تختلف في شيء عن حرب صليبية. تؤسّس حقيقة وجودها على تدمير الدول والمجتمعات العربية عبر سياسة تهويد فلسطين واستبدال المعمرين اليهود المستقدمين من الجاليات اليهودية المنتشرة عبر العالم بسكان البلد. وأنجز مفكروها تاريخا مزورا يجعل من الصهاينة أسياد فلسطين.

ويوجد هذان القطبان في موقف عدائي دائم إزاء الإسلام والمسلمين. لقد فرضا صراعا حضاريا لا تناظريا يجب علينا مواجهته عن طريق الحوار الذي يشكل فضيلة متجذّرة في ديننا وبالتسامح الذي ميّز الحضارة الإسلامية.

ويوجد أخيرا العرب والمسلمون الذين، باختلافاتهم، شوّهوا رسالة الإسلام كعنصر موجّه نحو الوحدة والقوة وحوّلوه إلى عنصر تقسيم ومواجهة بين السلطة والشعب. وذهب البعض إلى إعادة النظر في إطارنا المرجعي الأصلي. فيما راح البعض يُدخِل الخلاف والتضاد بين العروبة والإسلام، فاتحا أبواب جهنم على نقاشات غير مفيدة حول مسائل الهوية، راكضين بيأس خلف الهويات القاتلة. فيما راح البعض الآخر يُدخل

إصلاحات على الإسلام كي يُصبح متلائما مع الحداثة. وأحدَثت جميع هذه الانحرافات قطائع بنتائج غير مضمونة، مانحين منّا وعنّا صورة أزمة وتوترات داخلية، لا تخدم ديننا ولا شعوبنا.

فمن الطبيعي إذا أنّه من واجبنا أن نغيّر هذه الصورة السلبية بأنفسنا لاستعادة مكانتنا بين الأمم الرائدة لأننا نملك وسائل هذا التغيير. يزخر العالم الإسلامي بخُمس الموارد البشرية وثلث الموارد الطبيعية. بل أكثر من هذا، يمكن للمسلمين أن يثمنوا تراثهم الحضاري العظيم، خاصة النظام الأخلاقي والورع الروحي وحماس وفخر الانتماء إلى الأمة الإسلامية، وهي مميزات افتقدها الغرب.

إنّ أهمّ ما يمكن الاحتفاظ به، هو أنه علينا العمل على العناصر الداخلية ومباشرة ترقية الحوار بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية للعالم العربي والإسلامي. عندئذ، سنكتسب وعيا جديدا مفاده أن الغرب لا يمثل كل شيء، وأنه علينا أن نفكّ الحدود التي أغلقنا أنفسنا بداخلها والبحث عن آفاق ومشاريع أخرى للتنمية.

كما يجب علينا أن نحدث الانفتاح الضروري في منظوماتنا السياسية وخلق ظروف محفّزة لممارسة الحقوق والحريات للجميع. في هذه الظروف، ستصبح وسائل الاتصال بمختلف محمولاتها طريقة إيقاظ وتنوير، وليست وسيلة دعائية وعدم استقرار.

أختم بالقول إنّ ما ينتظرنا هي نهضة ثانية، التي ستبدأ من حيث انتهت الأولى. طرحَت هذه الأخيرة أسئلة بقيت بلا جواب، ومن واجبنا اليوم البحث عن إجابة لها، أسئلة متعلقة بمفاهيم الدولة والهوية والتاريخ والتراث...

ترقية التحاور الثقافي

يعلّمنا القرآن الكريم أنّ الاختلاف رَحمة. يقرّ بحقّ كل شعب العيش وفق الصيغ والأشكال الخاصة به، ويوصي بالتقارب بين الشعوب والتعارف المتبادل بين مختلف الثقافات. هكذا، فإنّ جميع الجسور والتصورات التي تنشأ ضمن هذه الروح، تجعل من التعدّد السبيل الأمثل المؤدي إلى التوحيد.

لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يعبّر بها عن تجلّي عبقريته، ينمي بها الجانب الروحي والجانب العقلاني معا. وهذا لا يدفع باتجاه الطموحات المُهيمِنة والوحيدة الشكل. ولاستعمال ألفاظ راهنة، أقول إنّ الحفاظ على التنوع دليل الصلاحية والحيوية، سواء في الوسط الطبيعي أو الوسط البشري.

ولكن التنوع لا يعني التفريق. لا توجد هوية معزولة، والشعوب، إلى جانب تنوعها، تقيم روابط تحالف وصداقة، تساعدها على تقاسم المصائر المشتركة. إن المفكر الجزائري محَنْد تزْروت يعطي شرحا في مقدّمة ترجمته لكتاب «انحطاط الغرب» لأوسكار شبَنْغلَر : «لا يوجد ما يربط بالضرورة الرجل الغربي بالرجل العتيق، وهذا الأخير بالمصري أو بالصيني أو بالهندي أو بالعربي الأصيل، إن لم يكن بالذات هذا المصير الذي لا نشكل عنه إلا معرفة رمزية». ولكنه لا يتوانى عن التنبيه : «ومع ذلك، فإن «انصهار» الشعوب فعل مستحيل».

لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن ننفتح على الثقافات الأخرى، وأنّ إظهار فضيلة التسامح هو عنصر إثراء، وفي الوقت نفسه وسيلة إفشال لاستراتيجيات الهيمنة الثقافية.

مؤتمر بيزا حول «حوار أوروبا-إسلام»

يتعلق الأمر بالدورة الثالثة للقاء «رؤية جديدة شاملة» التي بادر بها في 2001 رئيس منطقة طوسكان كلوديو مارتيني عشية انعقاد الدول الثمانية العظمى G8لدورتهم في جينوا الإيطالية في جويلية 2001.

لاحظ المتتبعون أنّ رزنامة الدول العظمى لا تولي أهمية للمسائل الكبرى التي تهمّ العالم : البيئة وتوزيع الثروات والتفاوت وحقوق الإنسان، إلخ. أدرك مبكرا كلوديو مارتيني ضرورة خلق فضاء يجمع المفكرين وكذا ممثلي المؤسسات والحركات الاجتماعية من أجل مواجهة الأفكار حول رهانات العَوْلمة. تطمح هذه «الرؤية الجديدة الشاملة» إلى فتح الطريق إلى حلول أخرى مستقاة من روح التضامن والإحساس بالمسؤولية و تدعيم الديمقراطية.

عبرت الوثيقة النهائية للقاء سان روسوري الحدود ووصلت إلى غاية الفوروم الاجتماعي العالمي لبورتو أليغري في طبعته الثانية لجانفي 2002.

عرفت المبادرة نجاحا كبيرا شجّع المنظمين على جعل اللقاء سنويا. عقد اللقاء الثاني في 16 و17 جويلية 2002، تحت عنوان «على العولمة أن تنتج الحقوق ورغد الحياة»، وهو تصريح للرئيس مارتيني.

في 15 و16 جويلية 2003، عقدت الدورة الثالثة من اللقاء تحت شكل ندوة عالمية للتغذية، متبوعة بملتقى حول حوار الثقافات، في مزرعة سان روسوري، الإقامة السابقة لرؤساء إيطاليا، الواقعة في ضواحي مدينة بيزا الإيطالية. وخلال اليومين، تمحورت المناقشات حول السلم والتغذية والمياه والبيئة والتربية.

دُعِي إلى المشاركة عدد من المثقفين والعلماء من مختلف التخصّصات وممثلين عن مؤسسات دولية ومناضلين مضادين للعولمة، وكذا جنود

مجندين في الحفاظ على السلم في العالم وذلك من أجل النقاش حول «إعلان فلورانس حول الحقوق العالمية للتغذية» المنبثق عن الفوروم الاجتماعي الأوروبي الذي عقد في فرَنتزي في نوفمبر 2003. وقد سمحت هذه الأرضية بإبراز محاور التوجيه والتفكير حول الضرورة الحيوية لإقامة توافق بيئي بين التنمية الاقتصادية وحماية التنوع البيولوجي للزراعة.

تمّ تخصيص اليوم الأول لمشاكل التغذية وترسباتها على البيئة و التربية والصحة. وقد سمحت التدخلات المختلفة والنقاش الذي رافقها بطرح المشاكل في كامل حدّتها.

فبرغم التقدّم الذي تحقق في العالم وفي مختلف الميادين، إلا أن المجاعة لا تزال من الآفات الكبرى في مناطق عديدة من العالم. لا يجد أكثر من 800 مليون شخصا ما يأكلونه، وأكثر من مليارين من البشر يعانون من سوء التغذية. الأرقام مرعبة : المجاعة يقتل 900 شخصا في كل ساعة، أي أكثر من 20.000في اليوم. وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية، فإن حاجات البشرية في مجال التغذية في أفق 2030 ستتضاعف بحوالي 60 بالمائة.

ولكن المجاعة ليست أمرا حتميا، ولا وضعا لا تستطيع البشرية إصلاحه. إن المجاعة نتيجة منطقية لنموذج الزراعة الصناعية التي تتحكم فيها المجموعة العالمية للصناعة الغذائية والكيمياء. إنّ اهتماماتها بعيدة عن البحث عن تحسين وضعيات التغذية في العالم واستئصال المجاعة والحدّ من سوء التغذية. تتمثل استراتيجيتها في كسب الربح الدائم. لقد وجّه هذا النظام المنتشر في العالم الإنتاج الزراعي إلى وجهة الزراعة المتخصّصة والتصدير. إنّ السباق نحو مزيد من الإنتاجية ومضاعفة المردودية أدّى إلى حلول كارثية سواء على صحة البشر أو تلوّث البيئة. شيئا

فشيئا، عرف المزارعون الصغار، خاصة بدول الجنوب، وضعيات صعبة في الإنتاج والتسويق، ممّا أدّى ببعضهم إلى التوقف عن الزراعة والانضمام إلى العدد الهائل من البطالين والبؤساء والمُجبرين على الهجرة. وبدأت تظهر أمراض جديدة تسبّبت فيها المنتوجات الزراعية القائمة على البذور الملقّحة كيميائيا. كما تسبّبت التكنولوجيا الزراعية في كوارث بيئية مهولة. وقد ذكّر المتدخلون للحضور أنّ منطقة طوسكان الإيطالية في طليعة الكفاح ضد استخدام البذور الملقحة كيميائيا وبيولوجيا : وهي الوحيدة التي منعَت هذا النوع من الزراعة في أوروبا.

ومن أجل الحدّ من هذه الوضعية المقلقة، اقترح الحاضرون حلولا متعدّدة، ويمكن بسهولة أنّ نشعر بحرية النبرة المشوبة بالإصرار على تناول الموضوعات المحرجة الجديدة مثل حماية الإنتاج المحلي ومضاعفة المساعدات لتنمية الدول الأكثر فقرا ورهانات النوعية الزراعية والأمن الغذائي والكفاح ضد الفقر وتضامن البلدان الغنية مع البلدان الفقيرة. كما طُرحَت مسألة المساعدات التي تقدّمها البلدان الثرية لمساندة البلدان النامية في الكفاح ضد آثار تقلبات المناخ.

من الضرورة القصوى إعادة توجيه الإنتاج الزراعي والنظام الغذائي نحو المبادئ الإيكولوجية والتنمية المستدامة. يجب العودة إلى القواعد الأساسية للزراعة وتدعيم حق الحصول على التغذية واشتراط إنتاج يتلاءم أكثر مع الحياة البشرية، ويهتم باستقلال المجموعات البشرية الصغيرة وقادر على ضمان الأمن الغذائي للجميع.

الفكرة الأساسية المهمة التي تبلورت عبر المداخلات هي وضع حدّ للهيمنة على البذور والسهر على إعادة الاعتبار للمزارعين الصغار بإنتاج واستخدام بذورهم الخاصة، وضمان حصولهم على الأراضي

الزراعية ووسائل الاستغلال الزراعي. إنه الطريق الوحيد للقضاء على المجاعة وحماية المزارعين الصغار وإنتاج مواد غذائية غير ضارة للصحة واعتماد التكنولوجيات التي لا تخلف التلوّث واستخدام التبادلات التجارية الأكثر عدلا.

ولكن الزراعة ليست عملية تجارية فقط، وإنما تشكل نوعا من التنظيم الاجتماعي. فعلى السلطات العمومية حماية نموذج الملكية العائلية. فعليهم في الوقت نفسه أن يشجّعوا ويدعّموا جميع أشكال التعاونيات والتعاضديات التي يجب أن تميّز المحيط الاجتماعي والاقتصادي في الأوساط الريفية.

وتمّ تخصيص اليوم الثاني من اللقاء لدراسة آفاق السلم والحوار بين الثقافات الذي يشكل الخيط القائد. يعمل الرئيس مارتيني على أنْ يمنَح لمنطقة طوسكان الدور الأساس في إعادة دفع الحوار الإسرائيلي الفلسطيني، بالمساندة الفاعلة لعمدة فرنتزي ليوناردو دومينيتشي، ورئيس الجامعة الفلسطينية بالقدس ساري نوسَيْبة والصحفية السلمية الإسرائيلية مانويلا دفيري.

كانت سنة 2003 بالأخص قاتلة ومدمّرة. اشتعلت الحرب ضد العراق منذ شهر مارس، لتثقل دفتر الثلاثين سنة من الصراعات المسجّلة في مناطق عديدة من العالم بالنيران والدماء. وتكمن خصوصية هذه الحروب التي فجّرتها القوى العالمية العظمى في كونها تمسّ أساسا الدول الأكثر ضعفا. الحوصلة كارثية خلال عشرين سنة من الصراعات: قُتِل أزيد من مليونَي طفلا، وجرح 6 ملايين وهجّر أكثر من 20 مليونا شخص أو أجبروا على الهروب من هول الحرب. ولمناقشة هذا الموضوع، دعا المنظمون كلا من جوزي راموس هورْتا، وزير الشؤون الخارجية لتيمور الشرقية الذي كان الفاعل الأساسي في عملية التقسيم بين أندونيسيا وتيمور الشرقية؛

وجوليانو أماتو، رئيس سابق لمجلس الوزراء الإيطالي ونائب رئيس المعاهدة الأوروبية (معاهدة حول مستقبل أوروبا) ؛ وريكاردو سيسا، سفير إيطاليا في إيران؛ ومينا مينون، ناشطة وباحثة وكاتبة هندية وعضو الفوروم الاجتماعي العالمي؛ وتيم كروس، ضابط سامي بريطاني ورئيس مصلحة المكتب من أجل إعادة البناء والمساعدة الإنسانية (أسّسته الحكومة الأمريكية شهرين قبل غزو العراق، باعتباره إدارة ظرفية للعراق بعد انهيار الدولة العراقية المخطّط لها) ؛ وجون براديماس، أستاذ ورئيس جامعة، وعضو سابق لمجلس النواب بالولايات المتّحدة الأمريكية.

إنّ البناء المؤسساتي للمجموعة الأوروبية ساعد على بروز قانون جهوي، يمنح للمناطق الجهوية إمكانية إجراء مناقشات والتفاوض مباشرة مع بروكسل حول العناصر المرجعية لبرامجها في التنمية المحلية. وفي سياق ندوة برشلونة لعام 1995، أظهرت دول أوروبا الجنوبية اهتماما متزايدا للتكامل بين الآفاق الأوروبية والآفاق المتوسطية. لقد تشبّعت منطقة طوسكان بهذه الروح، تحت تحفيز رئيسها كلوديو مارتيني، وراحت تدعم مبادرات الاتحاد الأوروبي في البحث عن السلم والأمن في الشرق الأوسط.

وكانت مناسبة لتوضيح موقف صريح وشفاف من أجل إقامة السلم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وضد عقيدة الحرب الوقائية وضد مشاركة إيطاليا في الحرب ضد العراق.

وزيادة على مسألة مسار السلم في الشرق الأوسط، تميّزت أعمال اليوم الثاني بدورة مخصّصة للعلاقات بين أوروبا والإسلام. وكنت عضوا في المجموعة المسيّرة للنقاش،المشكّلة من أمير الأردن الحسن بن طلال والمؤرّخ فرانكو كارديني وغسان سلامة الوزير اللبناني السابق للثقافة.

ملتقى حول ابن زيدون في قرطبة

إنّ مؤسَّسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين مؤسسة ثقافية خاصة غير تجارية تهتم بترقية الإبداع الشعري. أُسّست في القاهرة عام 1989، بمبادرة من الأستاذ عبد العزيز سعود البابطين. تعمل على إثراء الشعر العربي والنقد الشعري. وفي بحثها عن تدعيم الروابط بين الشعراء وجميع المهتمين بالشعر العربي، تنظّم المؤسسة ملتقيات خاصة بالشعراء الكبار. ومسابقة لمكافأة التميّز والاستحقاق في الإبداع الشعري. كما أنها تشتغل في نشاط دؤوب لطبع ونشر أعمال الملتقيات وإعداد «قاموس البابطين للشعراء العرب المعاصرين» وكذا «قاموس الشعراء العرب للقرنين 19 و20». كما تسيّر مركزا للتوثيق ومكتبة متخصّصة في الشعر العربي والدراسات الأدبية والنقدية والتاريخية الخاصة بالشعر والشعراء.

في نوفمبر 2000، نظّمت المؤسسة دورتها السابعة بالجزائر كي تحتفي بالشاعرين الأميرين : أبو فراس الحمداني وعبد القادر الجزائري.

نُظّمَت الدورة التاسعة في قرطبة ما بين 4 و8 أكتوبر 2004 تكريما لشاعر الأندلس الكبير : ابن زيدون، كموضوع للتقارب بين الإسلام والغرب. إنها أول مرّة تنظّم مؤسسة البابطين دورتها خارج العالم العربي. ولا يخفى على أحد أن اختيار قرطبة له بعد رمزي كبير : هذا الجهد لإعادة ربط حاضر العرب والمسلمين بماضيهم الأندلسي، باعتبارها أرض التعدّد الديني تتصف أساسا بالتعايش السلمي. عُقدت هذه الدورة تحت الرعاية السامية لملك إسبانيا خوان كارلوس، وقد مثلته في حفل الافتتاح ابنته البكر، الأميرة هيلينا. حضر أكثر من 400 شخص جاءوا من الدول العربية وأوروبا وأمريكا : أساتذة جامعيون ونقاد وشعراء ومثقفون وصحفيون ورجال سياسة وموظفون سامون.

جرى اللقاء داخل حرم جامعة قرطبة. لقد نوّه جميع المتدخلين في الجلسة الافتتاحية بالدور الإيجابي لهذه المبادرة التي جاءت تحتفل بالثقافة العربية بقرطبة، وهم روزا أغيلار ريبيرو عمدة قرطبة، الأميرة هيلينا، وكارمَن كالبو بوياتو وزيرة الثقافة وممثلة الوزير الأول،ممّا من شأنه تدعيم الحوار والتقارب من أجل بناء السلم وإحقاق التقدم.

كان البرنامج الذي أعدّه المنظمون ثريا ومكثفا عبر محورين للدراسة والنقاش : حوار الحضارات والأدب في الأندلس العربية.

دُعيتُ إلى إلقاء مداخلة باسم المدعوين. بدءًا شرحت للحضور الصعوبة التي أحسّ بها، وأنا أقيم في مدينة قرطبة الرائعة، وهي فصل ماضيها عن حاضرها. داخل متاهات أزقتها، وبداخل مسجدها الكبير، أو بين آثار الزهراء، يصعب عليّ التحكم في عواطفي وكذا في خيالي. أينما ذهبنا إلا أحسَسنا بحضور أطياف وأرواح عباقرة الأندلس : ابن حزم وابن رشد وابن ميمون وابن زيدون وأسماء أخرى عديدة. تبقى هذه العبقريات رمزا لتراث ثري يتقاسمه العرب والمسلمون مع سكان شبه الجزيرة الإيبيرية.

وبرغم الصمت العمدي حول هذا التراث، يشتغل مثقفون إسبان وعرب بمثابرة لتثمين هذا التراث وتعريفه للجمهور العريض. ولولا أعمال هؤلاء الباحثين لبقيَت أعمال كثيرة في مدارج النسيان.

كما يجب التذكير بالمتطلبات الراهنة. يهمنا جميعا، العرب والأوروبيون، المسلمون والمسيحيون، العمل على إبراز الجوّ الاجتماعي الذي تميّزت به الأندلس خلال فترة طويلة، وإلى غاية سقوط غرناطة آخر قلعتها، حيث ساد التسامح والحوار والتعايش السلمي. ويبقى الحل العادل والنهائي للمأساة الفلسطينية المفتاح المناسب لمقاربة شاملة ودائمة للسلم في العالم.

وعند نهاية أشغال الملتقى، تمّ إبرام اتفاق بين مؤسسة البابطين وجامعة قرطبة لخلق كرسي البابطين للغة العربية.

ملتقى شوقي- لَمارْتين في باريس

بعد نجاح ملتقى قرطبة، قرّرت مؤسسة البابطين مواصلة الحوار بين الشرق والغرب وإقامة دورتها العاشرة في باريس لتكريم ذكرى شاعرين كبيرين : أحمد شوقي وألفونس دو لمارتين. استجبت للدعوة التي أرسلت لي باهتمام كبير. جرى اللقاء في القاعة الكبرى لمنظمة اليونسكو تحت الرعاية السامية للرئيس الفرنسي جاك شيراك، ممثلا بوزيره للثقافة رينو دونديو دي فابر. يمكن لهاذين الشاعرين اللذين عاشا في مكانين وزمنين مختلفين، والمجتمعين بهذه المناسبة، أنْ يكونا عنصرين فعالين لحوار الثقافات.

افتتَح الجلسة المدير العام لمنظمة اليونسكو كويْشيرو ماتْسورو. اعتبر هذه المبادرة منسجمة جدا مع طبيعة عمل اليونسكو في ترقية الحوار ما بين الثقافات ودعم الإبداع والمحافظة على التنوع، وهي شروط الحيوية الثقافية في خدمة التنمية البشرية. ويكمن دور الشعر في تدعيم التفاهم المتبادل والاحترام بين الثقافات.

ولد أحمد شوقي في 1868، أي بعد سنة من وفاة لمارتين، ويمثل النموذج التام للمواطن العالمي القاهري. تعود أصوله من أبيه إلى الأكراد والشركس، ومن أمّه إلى الأتراك واليونان. خلال دراسته القانون التي أنهاها في باريس في 1894 ، اكتشف الأدب الفرنسي، وبالأخص الأدب المسرحي، تشبّع به وتجلّى في كامل أعماله الشعرية والمسرحية. ولكنه تميّز خاصة بالتجديد في الأدب العربي، سواء في الشعر أو في النثر أو في المسرح.

كان عضوا في الوفد المصري الذي شارك في المؤتمر العالمي العاشر للمستشرقين في جنيف في 1894.

وحينما أُجبِر على الهجرة بعد احتلال الإنجليز لمصر من 1914 إلى 1920، اختار العيش في الأندلس، حيث ألف أجمل قصائده حول المنفى والحنين. استثمر في قصيدة ابن زيدون «النونية» المشهورة، الذي يبكي فيها فقدان حبيبته ولادة بنت المستكفي، واستخرج منها أجمل استعارات الحب المستحيل ليعبّر أحسن تعبير عن حزن وآلام الفراق بمختلف أنواعه.

فبعد تسميته بشاعر الأمراء، توِّجَ بلقب «أمير الشعراء» المستحق في حفل كبير بالقاهرة في 1927.

كان أحمد شوقي رائدا في الأدب الموجّه للأطفال في العالم العربي. كان يعي جيدا أهمية البيداغوجيا في التربية، ودعا أكبر شعراء عصره إلى الكتابة للأطفال. نجد القصائد التي كتبها للأطفال في أول جزء من ديوانه «الشوقيات».

وألفونْس دو لمارتين هو أحد الوجوه الكبيرة للأدب والسياسة لفرنسا القرن 19. في كتابه «المذكرات السياسية» يستذكر حادثا عاشه حوالي 1816-1817، في وقت كان يمرّ بفترة صعبة. فيما أنهى عشاءه في فندق بمدينة مولان، اقتربت منه مراهقتان غجريتان، وقالت إحداهما : «إذا كنت تتصوّر نفسك من أصول فرنسية، فهذا غير صحيح. فإذا بحثت قليلا عن شجرة نسبك، ستكتشف أنك من أصول «سَرَزانيَة» (أي عربية)». وكم كانت دهشته حينما اكتشف أنّ«اسم أجداده هو «ألامرتين»، وقد انحدروا من قرية «ماكوني» الكبيرة التي بها جالية عربية قحّة وإلى غاية يومنا هذا. ولا شيء يخلط بين الدم العربي والدم الغولي. احتفظت هذه الواحة بالطابع السَرَزاني المتمثل في القامة الطويلة النحيفة والعين السوداء والأنف المعقوف وعنق القدم مرتفع عند الأخمص المُقوّس والعقب الممدّد

والأصابع المعقوفة نحو الأرض؛وأصابع اليد نحيفة وممدودة ومع ذلك فهي معقودة بالعضلات عند المفاصل؛ فهذه الخصوصيات تحتفظ لكامل أفراد العائلة على الخصال النبيلة العربية الأصل». ولم يتوانَ عن التعبير عن كامل افتتانه بالشرق، بعد سفر قاده إلى سوريا وفلسطين، ويسرد وقائعه في كتابه «رحلة إلى الشرق». وقد شكّلت السيرة التي خصّها لرسول الإسلام، المليئة بالإعجاب والاحترام، انعطافا في الدراسات حول الإسلام.

تمحورت أعمال الدورة حول محورين كبيرين :

1 - ندوة حول حوار الحضارات مع عدّة مباحث للتفكير :

- التنوع الثقافي في عالم متغيّر
- المفاهيم المشتركة للعدالة الإسلامية والديمقراطية الغربية
- الروابط بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الفرنسية الغربية.

2 - الندوة الأدبية حول مقارنة الأعمال الشعرية لكل من شوقي ولمارتين.

تناوبَت شخصيات عديدة على المنصّة، ومنهم محمد خاتمي، الرئيس الإيراني السابق ورئيس المؤسسة الدولية لحوار الحضارات، وعمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، وفرانسيسكو فولو، الممثل الدائم للفاتيكان لدى منظمة اليونسكو الذي قرأ خطاب البابا بينيدكت السادس عشر، والحاخام اليهودي الأرثوذكسي آلان كوهين من القدس الذي تحدّث عن ضرورة تفكيك دولة إسرائيل الصهيونية واستبدالها بدولة فلسطين تضمّ المسلمين والمسيحيين واليهود.

إعادة الاعتبار إلى التراث الثقافي

يمكن للثقافة وسبل نقلها أنْ تتضرّر، بل وحتى أنْ تندثر، بدون العمل المثابر للحفاظ عليها وإعادة الاعتبار للتراث. إنّ الثقافة المحيطة التي

يجدها الإنسان عند ولادته مهمة لتربيته، وتفتّحه وتنمية شخصيته. لا يتعلم الإنسان إلا ما يثمّن في ثقافته، وفي حالة إحداث خلل ثقافي، سيتضرّر كامل مسار التعلّم والتعليم. ممّا يؤدّي بنا إلى التأكيد على أنّ الإنسان ثمرة ثقافته، لأنه يجب أن يتعلّم ما يلقّنه له والداه والأساتذة انطلاقا من قاعدة المعالم والمعايير والصيَغ الثقافية المحيطة.

إنّ الحفاظ على التراث يسمح بتَنمية روابط الانتماء إلى ثقافة وحضارة. ممّا يمنح الإنسانَ، حينما يكون في اتّصال مع ثقافات أخرى، وسائل تفادي خطورة القطيعة وفقدان معالم شخصيته. وهكذا تتمّ إقامة الرابط المتين بين الثقافة والتربية، لأنّ التربية هي أساس الحفاظ ونقل التراث الثقافي، وهي الوسائل التي يعتمد عليها الإنسان للحفاظ على الحياة، ويُبقي على حيوية الوسط البشري والوسط الطبيعي. هذا هو الهدف الأسمى لكل حضارة : معرفة الحفاظ على القيم التي تؤسّس للمجتمعات البشرية المؤهلة للبقاء والعمل الدائم على ترقيتها.

نشر أعمال الشيخ البشير الإبراهيمي

أقيمُ منذ نصف قرن في الجزائر العاصمة مُحاطا بمكتبة والدي التي تمثّل ثلثَي مكتبته في القاهرة بعد كل التنقلات التي عرفتها. أقضي معظم وقتي داخل هذه المكتبة للقراءة والكتابة والتأمل. وبداخلها أستقبل أقربائي وأصدقائي وزواري. وهنا أواصل تخليد ذكرى البشير الإبراهيمي لدى ذريّته.

استثمرتُ فترة انسحابي من المسؤولية لأخصّص جهدي لجمع ونشر أعمال والدي المنتشرة في الجرائد والمجلات، في الجزائر والعالم العربي والإسلامي. كلفتني هذه المهمة سنوات من العمل اليومي الدؤوب. خُضتها بحماس نجل يبني ضريحا لوالده. كما كتبت مقدّمة مُطولة حول حياة

ومؤلفات الشيخ البشير الإبراهيمي. ولم يظهر الكتاب المؤلّف من خمسة أجزاء إلا في 1997 في طبعة أنيقة بدار الغرب الإسلامي في بيروت. وقع اختياري على هذا الناشر التونسي، الحاج الحبيب اللّمسي، أولا لتقديره الكبير لمكانة الشيخ، وثانيا لنوعية طباعته، إن على مستوى نوعية الورق أو التجليد.

نظرا للروابط المتينة التي كانت تربطني بوالدي، فإنّ وفاته كانت صدمة كبيرة لي جعلتني عاجزا عن كتابة أدنى سطر عنه، باستثناء المقدّمة التي كتبتها، بإلحاح من الشاعر الكبير محمد العيد آل خليفة، للطبعة الثانية لكتاب «عيون البصائر» الذي يجمع أهمّ مقالات البشير الإبراهيمي التي نشرها في جريدة «البصائر».

ويبقى نشر مؤلفات البشير الإبراهيمي حادثا متواضعا مقارنة بحياته. يجب التذكير بأن كثيرا من كتاباته قد فُقِد وبالأخص عدد من الدروس والخطب والمحاضرات التي ألقاها شفاهة، مرتجلة في أحيان كثيرة، ولم تدوّن في حينها، ولا توجد في أي تسجيل صوتي لها. نضيف إليها تلك الكتابات حول الدين واللغة والأدب والمجتمع التي بقيت على شكل مخطوطات أتلفَت أثناء حرب التحرير، حينما داهم الجيش الفرنسي منزلنا بالعاصمة في 1957 وأحدَث خسائر كبيرة لمكتبته، في الوقت الذي كان هو موجودا في المشرق العربي.

ومن جهة أخرى، من الصعوبة بمكان الجمع بين حياة المعلم والداعية والمنشط مع متطلبات الكتابة. وهو ما دفع الشيخ إلى القول في أواخر حياته : «لم يتّسع وقتي للتأليف والكتابة مع هذه الجهود التي تأكل الأعمار أكلا، ولكنني أتسلّى بأنني ألفت للشعب رجالا، وعملت لتحرير عقوله تمهيدا لتحرير أجساده، وصحّحت له دينه ولغته، فأصبح مسلما عربيا، وصحّحت

له موازين إدراكه، فأصبح إنسانا أبيا، وحَسبي هذا مقربا من رضى الربّ ورضى الشعب».[1]

في المجلّد الأول، كان من الضروري تقديم سيرة مختصرة للشيخ الإبراهيمي :

- مرحلة التكوين (1889-1911)
- الرحلة الأولى إلى المشرق (1911-1920)
- النشاطات الأولية (1920-1931)
- بدايات جمعية العلماء المسلمين (1931-1940)
- قيادة الحركة الدينية والثقافية في الجزائر (1940-1952)
- الرحلة الثانية إلى المشرق (1952-1962)
- المرحلة الأخيرة في الجزائر (1962-1965)

كما أنه من المهم إظهار السياق الاجتماعي والتاريخي الذي تشكلت فيه شخصية الشيخ وتكوّنت رؤيته لمسألة النهضة.

«ندوة حول الحوار بين المشارقة والمغاربة»
الكويّت 04 ديسمبر 2004

خصّصَت المجلة الكويتية «العربي» في الدورة الرابعة لملتقاها السنوي «للحوار بين المشارقة والمغاربة -من أجل إثراء الثقافة العربية». تحت عنوان الوحدة داخل التنوّع، جمع الملتقى عددا كبيرا من المفكرين والباحثين والنقاد والمبدعين والفنانين ومهنييّ الإعلام جاءوا من مختلف دول المغرب والمشرق : المغرب والجزائر وتونس ومصر والعربية السعودية والكويت والعراق واليمن وسوريا ولبنان.

---

(1) آثار الإمام الإبراهيمي - ج 5 - ص -288 دار الغرب الإسلامي 1997.

بعد الكلمات الافتتاحية التي ألقاها كل من الوزير الكويتي للإعلام، محمد أبو الحسن، ورئيس تحرير مجلة العربي، الدكتور سليمان إبراهيم العسكري والشاعرة سعاد الصباح، تناولتُ الكلمة بدوري باسْم الضيوف.

أشرتُ أوّلا إلى الطابع المناسب جدا لهذا اللقاء، في وقت يعيش فيه الوطن العربي اضطرابات تهدف إلى ضرب وحدته واحداث تشققات ومواجهات تضرّ به. وهي مناسبة للتذكير بأن المشرق والمغرب يشكلان مجموعة واحدة، تمكن الإسلام من تمتينها، وأن التبادلات بين القطبين تعود إلى فجر التاريخ. وقد فشلت جميع محاولات الاستعمار الأوروبي للسيطرة على وحدة العالم العربي، بغرض تقسيم وفصل مغربه عن مشرقه، لأنّ الإسلام، هذه الشمس التي لم تتوقف عن الإشعاع فوق المشرق (الشروق) والمغرب (الغروب)، شكّل اسمنتا متينا لوحدته.

وقد تميّزت المبادلات بالدوام والانتظام والكثافة. توجد ذكريات لا تبلى، وأذكر بعضها صدفة : اعتماد المغاربة الحاشد للمذهب الذي انبثق من تعاليم إمام المدينة المنوّرة مالك بن أنس، وحفاوة الاستقبال الذي حظي به ابن خلدون في القاهرة بعد مغادرته لمدينة تيهَرْت، وخصوصية التبادل بين الغزالي وابن رشد، وتأسيس دولة الرُستميين في المغرب الأوسط من قبل دعاة جاءوا من المشرق، والأصول الجزائرية للفاطميين الذين أسّسوا مدينة القاهرة وجامع الأزهر، وأثر زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر في بداية القرن العشرين، وتأثير شكيب أرسلان على حركات التحرر المغاربية، وإقامة الأمير عبد القادر في دمشق، وتعيين الجزائري الشيخ محمد الخضر بن الحسين، الشخصية الوحيدة غير المصرية، على رأس جامع الأزهر، إلخ...

كما أنّ جميع بلدان المشرق ساندوا ودعّموا ثورة التحرير الجزائرية، ويوجد المغاربة على رأس التضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاستعمار الصهيوني.

ومع ذلك، يبقى سؤال يُطرَح إلى يومنا هذا : لماذا يعرف المغاربة عن حال وتاريخ المشرق أكثر مما يعرفه المشارقة عن حال وتاريخ المغاربة؟ ولا يهدف هذا الاهتمام إلى تبرير المنافسة أو تأجيج السباق نحو زعامة ما. ولكن يجب التذكير بأن المعرفة المتبادلة تسمح بتدعيم روابطنا، ومواجهة التحديات التي تهدّد وجودنا الكوني الداخلي والخارجي. هكذا، يجد جيلي نفسه، هو الذي تربى على حلم وحدة العالم العربي، مضطرا إلى الاهتمام بالكيانات الوطنية. ولهذا، يجب علينا أن نرفع أصواتنا بحزم وإصرار لنقول للغرب : نحن حلفاء التعاون بين الدول والشعوب وحلفاء الحوار بين الحضارات، بشرط أن يكون هذا التعاون وهذا الحوار قائمَين على الحفاظ على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل؛ نحن حلفاء السلم بشرط أن يرتكز هذا السلم على العدل.

ولكن من واجبنا البدء في مباشرة تحليل للعناصر الداخلية، ولن نهمل النقد الذاتي، وإقامة فحص عميق لنواقصنا وضعفنا في البحث عن حلول مناسبة لإصلاحنا، بعيدا عن الشعارات والعنتريات والخطابات الفارغة.

وفي هذا المضمار، أشرت إلى أربعة شروط ضرورية :

- تدعيم إجراءات دعم وترقية العلوم والبحث العلمي؛
- أن ننظر إلى أنفسنا بأعيننا، لا بأعين الآخرين؛
- إدماج رجال العلم والمعرفة في مسارات اتخاذ القرار؛
- السماح للمواطنين بممارسة الحقوق والحريات، ما من شأنه المساهمة في التقدّم والسلم الاجتماعي والأمن والاستقرار.

انصبّت أشغال الملتقى على تنوع التبادلات بين جناحي الجسد الواحد، المشرق والمغرب، عبر مقاربة ثقافية أولى في مظاهرها التاريخية والفلسفية والأدبية واللغوية والجغرافية.

ويمكن لمبادرة أكثر حداثة أنْ تنصبّ على تمْتين الجسور بين المشرق والمغرب عبر التكوين والسينما والمصطلح والشعر والرواية والنقد الأدبي والمجلات الثقافية والصحافة والرحلات والهجرات.

تمحورت أشغال الملتقى حول ثلاثة مباحث، عالجتها 25 مداخلة. ألقى المبحث الأول الضوء على الماضي وما سجله المؤرخون والقصص الشعبي حول هجرة القبائل والثقافات عبر أقاليم المشرق والمغرب. فيما عالج المبحث الثاني تثمين مساهمة المشارقة والمغاربة في تدعيم الثقافة العربية المشتركة. ويتناول المبحث الثالث مسألة التأثيرات المتبادلة بين المشارقة والمغاربة في ميدان الإبداع والتجديد.

كما تمّ تنظيم معرض صور وحفلة موسيقية على هامش الملتقى.

الاجتماع السنوي لمجلس إدارة معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية

في 11 جويلية 2002، ترأستُ الاجتماع السنوي لمجلس إدارة معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية في فرانكفورت بألمانيا. بعد عشرين سنة من الوجود وبفضل نشاط وحيوية البروفيسور فؤاد سَزْكين[1]، أصبح المعهد مركزا كبير للإشعاع الثقافي والعلمي يحتوي على مكتبة ومتحف. وهكذا، تمكّن المعهد من جمع سلسلة هائلة من النصوص والخرائط والآلات التي يعود تاريخها إلى العصر الذهبي للحضارة الإسلامية.

---

(1) أنظر «مذكرات جزائري» الجزء الثالث، ص: 131.

يحتوي جناح المخطوطات الهائل على :

- 278 مجلدا في الجغرافيا
- 79 مجلدا في قصص الرحلة والأسفار
- 100 مجلد في الرياضيات وعلوم الفلك
- 100 مجلد في الطب الإسلامي
- 90 مجلد في الفلسفة
- 56 مجلدا في علم المَسْكوكات
- 60 مجلد في التاريخ وتصنيف العلوم
- 6 مجلدات في علوم الموسيقى

وبفضل التعاون مع جامعة فرانكفورت، يوفّر هذا التراث للباحثين مادة غزيرة في معرفة ودراسة مساهمة المسلمين لإثراء العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة.

ينبغي الإشارة إلى أنّ الاهتمام بالعلوم العربية ظهر حديثا فقط : لفترة طويلة، كانت الدراسات حول الحضارة العربية الإسلامية مقتصرة على العلوم الإنسانية والآداب واللغات. كان دور البروفيسور فؤاد سزكين فعالا وحاسما في تنمية هذا التيار. من 1967 إلى غاية 2000، كرّس حياته في إنتاج 17 مجلدا، مؤلفات هائلة في إحصاء وتصنيف مختلف المواد العلمية بالعربية[1].

- المجلد 1 : دراسات قرآنية وأحاديث نبوية وتاريخ وفقه وتصوّف.
- المجلد 2 : الشعر
- المجلد 3 : الطب والصيدلة وعلم الحيوان والعلوم البيطرية

(1) Fuat Sezgin, « Geschichte des arabischen Schriftiums ».

- المجلد 4 : ألخيمياء والكيمياء وعلم النباتات وعلم الزراعة
- المجلد 5 : الرياضيات
- المجلد 6 : علم الفلك
- المجلد 7 : التنجيم والأرصاد الجوية
- المجلد 8 : علم المعاجم
- المجلد 9 : النحو
- المجلد 10 إلى 13 : الجغرافيا الرياضية وعلم الخرائط
- المجلد 14 : الأنثروبولوجيا الجغرافية. القسم 1 : الجغرافيا العامة وجغرافيا البلدان
- المجلد 15 : الأنثروبولوجيا الجغرافية. القسم 2 : الطوبوغرافيا - مفردات الجغرافيا والجغرافيا الكونية وعلم الكون وقصص الأسفار.
- المجلد 16 : الجماليات الأدبية، القسم 1 : الشعرية والبلاغة ونظرية الأدب وكتب الشعراء ومُختارات أدبية.
- المجلد 17 : الجماليات الأدبية، القسم 2. الأدب التربوي وأدب التسلية.

زيادة إلى هذه التسجيلات البيوغرافية حول المؤلفين ومؤلفاتهم، شرح سزكين كيف استوعب المسلمون علوم الحضارات السابقة لهم. ولكنه ركزّ أساسا على كيفية تنمية وإثراء المسلمين للإرث العلمي البشري.

يتعلّق الأمر هنا بتجربة متميزة وفريدة من نوعها، وتعِد بالكثير. صحيح أنّ هذا العمل وجد تربة محفزة، وهي التربة الألمانية، بلد يوهان غوته وفريدريك نيتشه حيث تحرّرت المدرسة الاستشراقية من الأحكام الكولونيالية الجائرة والمحتقِرة للشعوب المستعمَرة. هل يمكن لمثل هذه التجربة أن ترى النور في فرنسا أو في بريطانيا أو في إسبانيا ؟

أبقى على أمل أن أرى العواصم العربية والإسلامية تتخذ هذه التجربة الألمانية نموذجا لها وتنشئ مثل هذه المعاهد في جامعاتها. اليوم، أصبحت التكنولوجيا إحدى التحديات الكبرى. في كل مكان، تحدّد هذه التطبيقات التكنولوجية مستوى التطور ودرجة صلاحية وتقدّم الدول. ولكن التكنولوجيا أضحت أيضا رهانا كبيرا، لأنها لا تباع ولا تشترى، ولا يمكن اكتسابها إلا بالتعليم والبحث العلمي. لذلك يبدو أنّ إعادة الاعتبار لتاريخ العلوم في الحضارة العربية الإسلامية هي بداية اكتساب وعي بالضرورة التكنولوجية التي تنادينا.

عالم الأفكار، ناشر مناضل

أسّس موظف جزائري، بمساعدة عائلته، دار نشر صغيرة : عالم الأفكار، وطلب منّي أن أكون مستشاره الأدبي كمتطوّع.

على دار نشر أن تحدّد بالضرورة خطّها الافتتاحي. كما أنه من الضروري أن تمنح لنفسها هوية كي تتمكن من التمَوقع داخل سوق النشر، وتحدّد أيضا آفاق النمو. ما هو إذا الخط الافتتاحي الذي يسمح لناشر شاب باختيار أفضل سبل النشر؟ وما هي الموضوعات التي يفضلها على غيرها ومن هو الجمهور الذي تتوجّه إليه؟

ومن جهة أخرى، يمكن لتحديد الخط الافتتاحي أن يضع الناشر نفسه في وضعية حيوية تسمح له بالتلاؤم مع التغيرات بحيث لا يتأثر بثقل اختياراته أو عدم نجاحها. على الناشر أن يتمكن من إرضاء حاجة فنية ومعرفية والإجابة عن أفق انتظار القراء.

تجنبا لمغالاة الناشر العام والناشر المتخصّص، اقترحتُ على صديقي الشاب أنْ يوجّه خطه الافتتاحي نحو محورين :

- إعادة نشر المؤلفات التي شكّلت مصادرنا الأساسية حينما كنا في العشرين من العمر (في عهد «الشاب المسلم»: محمد عبده والأفغاني وأحمد رضا وفيتشيا فاليري، إلخ...).

- التعريف بالكتاب الجزائريين غير المعروفين أو بلا شهرة كبيرة أمثال عبد الرحمان بلْحفّاف ومحَنْد تازْروت.

من الأهمية بمكان السهر على التجانس في انتقاء المؤلفات المعدّة للنشر أو إعادة النشر. بمعنى آخر، يجب على الناشر أن يسهر على إحداث توازن بين القيم والمهنية، وبين الأخلاق والمكْنَنة. فلا ينبغي للنجاح الاقتصادي أن يمنح الأولوية إلى الربح المادي وحده. هذا ما جعلني أصف هذا الناشر بالمناضل.

وبعد سنوات قليلة، يمكن أن نعتبر أنّ دفتر نشر هذه الدار الحديثة النشأة يتشكل من كتب تعكس قيم التوجّه الافتتاحي الذي حدّدناه سويا. فبرغم جميع الصعوبات التي يعرفها عالم النشر وإنتاج الكتب، إلا أن النتائج كانت في مستوى التطلعات المنتظرة، خاصة في نوعية الكتب التي أعيد نشرها، وهي كالآتي:

- Paul-Albert Lentin : Le dernier quart d'heure
- Haïdar Bammate : Visages de l'Islam
- Laura Veccia Vaglieri : Apologie de l'islamisme
- Ahmed Riza : La faillite morale de la politique occidentale en Orient
- Mohand Tazerout : Manifeste contre le racisme
- Mohand Tazerout : Histoire politique d'Afrique du nord
- Amar Ouzegane : Le révolutionnaire heureux
- Etienne Dinet : L'Orient vu de l'Occident
- Etienne Dinet : Quelques rayons de la lumière de l'Islam
- Gaston Wiet : La grandeur de l'Islam
- Théodore Lothrop Stoddard : Le nouveau monde de l'Islam
- Commandant Jacques Carret : L'association des Oulémas d'Algérie
- Commandant Georges Douin : Mohamed Aly et l'expédition d'Alger (1829-1830)

- Eugène Jung : L'Islam et les musulmans dans l'Afrique du nord
- Eugène Jung : Les Arabes et l'Islam en face des croisades : Palestine et sionisme
- Le jeune Musulman, organe des jeunes de l'Association des Oulémas musulmans d'Algérie (Alger 1952-1954)
- L'Algérie c'est d'abord l'Algérie (« Cahiers de Témoignage chrétien » 1957)

صيانة الذاكرة

يجتهد كل مجتمع لبناء ذاكرة جماعية خاصة به. إن مجتمعا بلا ذاكرة مصيره الزوال. إن المجتمع الذي يتذكر تاريخه كما يتذكر المرجعيات التي شكلته، سيعرف أين سيتجه. إن الإسلام لا يحث على محو الماضي ذلك أن صيانة الذاكرة تساهم بشكل كبير في تشكيل هوية وصياغة وعي للمصير المشترك.

إن صيانة الذاكرة الجماعية هي القلعة الأساسية لأي مجتمع كي يحصّن نفسه ضد كل محاولة نهب أو سلب، وتبقي إمكانيات استعادة هويته حاضرة دوما.

تسمح الذاكرة الجماعية لأي مجتمع بتجنب كتابة تاريخ مزوّر، تاريخ لا يمثله، بل قد يشوّهه. إنه نداء من الحياة السالفة مع كل ما تشكله من حنين، وكذلك كل ما تلمح به للقدرة على التجاوز. تحدّث بول ريكور عن «واجب الذاكرة» ضد خطر النسيان ومُغريات الذاكرة الانتقائية والجزئية وغير العادلة. «هكذا يشتغل شكل مراوغ للنسيان، وهو نتيجة سلب الفاعلين الاجتماعيين لسلطتهم الأصلية بأنّ يحكوا بأنفسهم عن أنفسهم».[1]

(1) Paul Ricoeur : « *La mémoire, l'histoire, l'oubli* », Le Seuil- Paris 2003.

ندوة «السياسة الخارجية» في جامعة البليدة

في 16 مارس 1991، تلقيت دعوة من جامعة البليدة الفتية للنقاش مع أساتذتها وطلبتها حول «السياسة الخارجية». لفت انتباهي الاهتمام الذي يكنّه هؤلاء وأولئك لدبلوماسية بلدهم، المرتبطة بالأخص بحرب العراق الراهنة. وبيّنَت الأسئلة المطروحة التقدّم المنجَز والمستوى الجيد الذي وصلته الجامعة الجزائرية بعد ثلاثين سنة من الاستقلال.

حول السياق العالمي، أشرت إلى أننا نعيش، منذ اتفاقية يالْطا ونهاية الحرب العالمية الثانية، في عالم ثنائي، حيث تتقاسم الولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي مناطق النفوذ وهما يخوضان حربا باردة، وحيث يمكن للعالم الثالث، بفضل هذه الحرب الباردة، أن يجنّد بعض الدول على المستوى العالمي ويشكل منظمات جهوية مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدّرة للبترول.

في الثمانينيات، بعد سقوط جدار برلين وانهيار الإمبراطورية السوفياتية، اصطدمت نظريتان حول مستقبل العالم. أولهما، أقرب من العفوية، تعلن عن تغريب العالم من خلال أولوية الديموقراطية والسوق. إنها « نهاية التاريخ » التي دعا إليها فرانسيس فوكوياما، والتي نالت تأييد أغلب المحللين. أما الثانية، فإنها تبشر بـ « صراع الحضارات » لصموئيل هنتنغتون، والتي يبدو لي أنها أقرب إلى ما سيعيشه العالم في المرحلة القادمة.

ولكن هذا النظام تزعزع في سنوات 80 مع البيريسْترويكا (أو إعادة الهيكلة باللغة الروسية) التي بادر بها ميخائيل غورباتشوف، وهو تعديل مؤلم للسياسة السوفييتية التي أهملت السباق نحو الهيمنة في غزو الفضاء

لتكرّس جهودها لتحسين الحياة اليومية لمواطنيها. وفي السياق نفسه، أعلن غورباتشوف انتماءه إلى الغرب، متمنيا مشاركة بلاده في بناء المنزل المشترك : أوروبا.

وقد تميّز هذا التوجّه باجتماعين مهمين :

- القمة الأمريكية السوفييتية في مالطا (ماي 1990) التي عقدت اتفاق الدولتين العظميين حيث تقرّر إثرها إعادة رسم خريطة العالم والحدّ من زحف العدو المشترك، ألا وهو الإسلام. خلال أربعين سنة، كانت الشيوعية تشكل العدو المشترك في مخيال الغرب الجمعي. ولكن بعد انهيار المعسكر الشرقي، وفي إطار المواجهات بين الشمال والجنوب، كان المترشح المعيّن لاستخلاف الشيوعية هو الإسلام. وأحسن دليل أقدّمه لتدعيم ما أقوله هو رد فعل الاتحاد السوفييتي لحادثين مهمين : فمن جهة، يوافق على مطالب استقلال دول البلطيق بالحوار، فيما واجه استقلال الدول الإسلامية بالدبابات. ومن جهة أخرى، حينما اشتكت إسرائيل من هجرة أدمغتها باتجاه دول أوروبا الوسطى (وهي بلدانهم الأصلية) بعد سقوط جدار برلين، قدّم لها الاتحاد السوفييتي يد العون بترخيص الهجرة ليهوده باتجاه إسرائيل وإقامتهم بأموال أمريكية.

- قمة الأمن الأوروبي في باريس (18 نوفمبر 1990) التي جمعت 34 رئيس دولة وحكومات أوروبا الغربية والشرقية، وكندا والولايات المتّحدة الأمريكية. كرّست هذه القمة نهاية الحرب الباردة والمرور من العالم الثنائي إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مرتبطة بالتحكم في مصادر الطاقة (بترول وغاز). ما قام بعزل ألمانيا واليابان من السباق. ولكن الصين برزت في الأفق، وربما سنعيش بعد نصف قرن ثنائية أخرى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل التدخل في العراق،

كانت أمريكا تنتظر ذريعة قدّمتها لها العراق على طبق من ذهب باحتلالها الكويت. هكذا، تحوّلت التهديدات العراقية لإسرائيل إلى العدم.

لقد عبَّرت دول مجلس التعاون الخليجي الستّة عن مخاوفها دوما إزاء الأنظمة البعثية في سوريا والعراق. بالنسبة لهذا الأخير، ينبغي إضافة الحملة الشرسة التي خاضتها بريطانيا منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية لتزيد في تأجيج مخاوف دول الخليج إزاء التهديدات التوسعية العراقية، البلد الذي يريد الانتشار نحو الجنوب لاستغلال آبار بترول إضافية، مستثمرا تجربته في حربه ضد إيران. وردّ العراق بإمضاء اتفاقية عدم العدوان مع العربية السعودية والبحرين.

أما مصر، فتحلم باستعادة زعامتها على العالم العربي التي فقدتها منذ توقيعها على اتفاقيات كامب دافيد. شاءت الصدف أن يكون العراق الذي دافع عن إقصاء مصر من القمة العربية في 1978 هو الذي يتزعم اليوم موقف عودة مصر إلى الجامعة العربية في 1988. هكذا، تستفيد مصر من إلغاء ديونها لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدّر بـ7 مليار دولارا وبإعانة مالية قدّمتها دول الخليج مقدارها خمسة مليار دولارا. وهي مكافأة لمساندتها للعدوان على العراق وإرسال وحدات قتالية ضمن التحالف الغربي ضد العراق.

أما سوريا، فإنها بصدد البحث عن حليف جديد (قد تكون الولايات المتّحدة الأمريكية) منذ تفتّتَت كتلة أوروبا الشرقية، التي أفقدتها المساعدة المالية والعسكرية السابقة. وكان انضمامها إلى التحالف المضاد للعراق يهدف إلى تحقيق إنجازات عديدة:

– تطبيع العلاقات مع الولايات المتّحدة الأمريكية (لقاء حافظ الأسد وجورج بوش الأب في جنيف)؛

- إلغاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية والبريطانية
- إخراج سوريا من قائمة الدول الإرهابية
- المشاركة في الأمن الجهوي بعد نهاية الحرب
- الضوء الأخضر لوجود قواتها بلبنان
- نهاية عزلتها العربية.

أما بالنسبة للمغرب، فإنّ إرسال قواته نحو العربية السعودية أمر منطقي. وينبغي التذكير بأنّ مشاركة قواتها في قمع انتفاضات «سَحابة» بالزائير (دور دركي الغرب) يتناقض مع احتلاله للصحراء الغربية. ولكن هذه المرة، لم يرسل الملك الحسَن الثاني قواته إلى الكويت استجابة لضغط الشارع المغربي.

أما الجزائر فلا يمكنها إلا أن تشجب غزو العراق لأراضي الكويت في 2 أوت 1990، وفية لمبدإ حرية تقرير الشعوب لمصيرها بنفسها، وأنّ الوحدة العربية تُنجَز عن طريق الحوار وليس بالعنف والعدوان. ولكن حينما أقام صدام حسين علاقة بين انسحابه من الكويت وحلّ القضية الفلسطينية، كان على الدبلوماسية العربية، وعلى الجزائر خاصة، أن تستثمر هذه المبادرة لإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة بفرض احترام إسرائيل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بفلسطين.

ومنذ 17 جانفي 1991، تطورت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من تحرير الكويت إلى تدمير الترسانة العسكرية والصناعية للعراق، مبتعدة عن قرار مجلس الأمن. فانطلقت حرب مدمّرة ضد الشعب العراقي، جامعة لتحالف ثلاثين بلدا تقوده أمريكا، التي استخدمت ولأول مرّة أسلحة جديدة، كانت في الأصل موجهة ضد الاتحاد السوفييتي، فأدخلت على صناعتها العسكرية دفعا جديدا.

إنّ الدروس التي نستنتجها من حرب الخليج الثانية منها الإيجابية، ومنها السلبية. من الجانب الإيجابي، نذكر بالأخص :

– أخيرا أدرك المعجبون بالغرب عندنا أنّ عهدا جديدا من الحروب الصليبية قد انطلق، وأنّ الغرب لن يقبل بنا أبدا إلا منبطحين، أو على الأقل جاثمين على ركبنا، ولكن لا نكون أبدا واقفين ؛

– أظهر العراق أنّ المقاومة ممكنة باكتساب التكنولوجيا وتكوين الإطارات المحلية، وأن هذه ممكنة حينما تنتخب الشعوب على حكام أكفاء ؛

– ظهور تواطؤ موضوعي بين إسرائيل وعدد من الأنظمة العربية، برغم الخطابات «الثورية» لبعضها حول فلسطين ؛

– سقوط الأقنعة حول السياسية الفرنسية التي تبقى دوما استعمارية؛

– توجد هوة كبرى بين القادة والشعوب العربية.

ومن الجانب السلبي :

– احتلال غير مقبول للكويت باختراق ميثاق الجامعة العربية، لينفتح الشقاق ويفتّت التضامن العربي ؛

– تقييم سلبي للقيادة العراقية فيما يخص حقيقة القوى في الميدان، وموقف الشعوب العربية، والردّ الإسرائيلي وقدرة الإتحاد السوفييتي على الحركة ؛

– انقسام العالم العربي إلى أقطاب متضادة ؛

– تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية ؛

– انطفاء دور الجامعة العربية.

كل ما نتمناه أن تكون الإهانة العميقة التي أحسسنا بها بعد هزيمة العراق عامل تحفيز لبروز مشاريع متجذرة في الهوية الإسلامية واكتساب وعي بأنّ التحالف الاستراتيجي مع إيران شرط ضروري لكل نهضة عربية جديدة.

في الجزائر، كانت التبعات على تطور السياسة الوطنية متعدّدة :

- الاستعجال الضروري لتحديد سياسة للدفاع الوطني التي ستحظى بأوسع إجماع وطني ممكن ؛

- ضرورة مباشرة إعادة دراسة السياسة الاقتصادية للبلد لتدعيم الاستقلال الوطني وتحييد الجهود المنحرفة لليبرالية المتوحّشة ؛

- ضرورة تصالح استراتيجيات جبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ الإسلامية ؛

- ضرورة تحديد مشروع مجتمع قائم على الهوية الوطنية حاملا للتقدّم والعصْرَنة.

المكتبة الوطنية : تدشين جناح أحمد طالب الإبراهيمي

تتشكل المكتبة العائلية من حوالي عشرين ألف كتابا، تنقسم إلى قسمين متميزين ولكنهما متساويين تقريبا. عشرة آلاف كتابا خاصة بمكتبة والدي حيث توجد أغلبية أمهات الكتب في الثقافة العربية : التاريخ والآداب، مرورا بفقه اللغة والتفسير والحديث والفقه والطب والجغرافيا. أمّا العشرة آلاف الأخرى وهي بالعربية وباللغات الأجنبية (بالفرنسية والإنجليزية خاصة) تمثل الكتب التي اقتنيتُها منذ شبابي الأول حول تاريخ الجزائر والإسلام والعالم العربي، وكذا روائع الآداب العالمية.

لمكتبة والدي تاريخ طويل. يتشكل الكم الأول من الكتب التي امتلكها في العشرينيات من القرن الماضي حينما كان يقيم بسطيف، والتي حملها معه في انتقاله إلى تلمسان التي استقرّ بها في 1933. وتمّ إثراء هذه المكتبة من ثلاثة مصادر : الكتب التي كان يتلقاها من صديقه المغربي إبراهيم الكتاني، وبالأخص الطبعات الإسبانية لنهاية القرن التاسع عشر، والطبعات

المغربية من بداية القرن العشرين، والكتب المهداة من صديقه الحجازي محمد نصيف، وأخيرا تلك التي كان يشتريها عند المكتبي التلمساني مصطفى بَغْلي. قضيْت طفولتي محاطا بهذه الكتب الموزعة عبر ثلاث خزائن في غرفة صغيرة، أستخدمها غرفةً للنوم. تحوي الخزانة الأولى ما يخصّ العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه وعلم الكلام... الثانية ما يتعلق بكتب التاريخ والجغرافيا والفلسفة والطب والعلوم، والثالثة تحوي كتب الأدب والموسوعات السياسية والنقد والمؤلفات الحديثة...

تعرّفت على مضمون هذه المكتبة في نهاية دراستي الثانوية في 1947-48 في بيتنا بالقبة (ضاحية الجزائر العاصمة). هناك استمتعت بقراءة كتب المنفلوطي وطه حسين وعباس محمود العقاد وشعر ومسرح أحمد شوقي. اكتشفت أيضا أنّ والدي كان قارئا نهما ومحبا للكتب وعارفا بطبعاتها : أفضل طبعات بولاق ودار الكتب بالقاهرة، حيدار اباد (الهند) ومطبعة الجوَائب (إسطنبول) وكتبها مجلّدة بعناية.

للأسف الشديد أن هذه المكتبة خرّبها مظلّيو الجيش الفرنسي في 1957 بعد اعتقالي في باريس. عند الاستقلال في 1962، لم أجد الشيء الكثير. ما أحسّ بمرارة افتقادها، هي الكتب التي تحمل توقيع الشيخ ابن باديس المهداة لوالدي، خاصة طبعة كتاب «العواصم من القواصم» لأبي بكر بن العربي التي أنجزها ابن باديس نفسه، وكذا سلسلة «المكتبة العربية الإسبانية» التي أشرف عليها كوديرا بمدريد في نهاية القرن 19.

حينما علم والدي بما حدث لمكتبته في الجزائر وهو مقيم في القاهرة، اندفع لاستخلافها. وعندما زرته في 1962 بعد سبع سنوات من الانفصال (خمسة منها أسيرا في سجون الاحتلال)، ذُهِلت من المكتبة التي أعدّها وهي صورة من مكتبة الجزائر ولكنها أجمل بكثير في نوعية مجلداتها،

زيادة على عددها المعتبر، والمنقسم إلى خمس خزانات. اغتنت هذه المرة بسلاسل كاملة من المجلات التي كانت عزيزة على والدي أيام شبابه مثل مجلة «المنار» لرشيد رضا، و«الرسالة» لأحمد حسن الزيات و«المقتطف» ليعقوب صروف. وستعرف هذه المكتبة رحلة أوديسية أخرى. بالفعل، بمجرد الإعلان عن الاستقلال، تفضّلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بنقلها من القاهرة إلى الجزائر العاصمة، ووضعت تحت تصرف والدي شاحنتين كبيرتين، اتّضح أنهما غير كافيتين لحمل جميع تلك الكتب. لذلك، أسنِد حمل قسم منها إلى سفينة مصرية، لتنقلها من الإسكندرية إلى الجزائر العاصمة. ولكن، خلال توقفها في ميناء عنابة، غرقَت السفينة دون سبب معلوم. فأحسست أنه من واجبي مواصلة عمل تأسيسها ثانية، العملية الذي اتّضح أنها غير ممكنة لأنّ بعض الكتب نفذت من السوق وصعُب عليَّ العثور عليها.

إنّ حبّ الكتب وجمعها في مكتبة كان دائما في صلب التربية العائلية. وقد ساهمَت كثير من الذكريات السعيدة والحزينة المرتبطة بالكتب في صقل إدراكي ووَعْيي. تحت حكم الخليفة الحكَم الثاني، كانت مكتبة قرطبة تحوي سلسلة ثرية من 400.000 كتابا.

وكان غزو المغول لمدينة بغداد في 1258 تسبّب في انهيار الحضارة الإسلامية برمي جميع الكتب والمخطوطات في نهر دِجلة. وذكر المؤرخون أنّ مياه هذا النهر بقيت سوداء بحبرها لشهور عديدة. وقريب منّا، في 7 جوان 1962، لا يمكن نسيان الحريق الذي اقترفته منظمة O.A.S. (المنظمة المسلحة السرية) العنصرية ضد مكتبة جامعة الجزائر حيث تمّ إتلاف ما لا يقل عن 500.000 كتابا ومخطوطا. من المؤسف حقا أن منظمة

اليونسكو لم تذكر هذا الحريق في إحصائها للمكتبات المخرّبة في القرن العشرين.[1]

وكنتُ مُحقا حينما ذكرت في كتاباتي بأنّ سياسة الأرض المحروقة كانت ضمن استراتيجية الاحتلال الاستعماري الفرنسي للجزائر، وأن الهدف النهائي الأساس هو سلب الجزائريين شخصيتهم الثقافية ومحو ذاكرتهم التاريخية. «لم تكتف فرنسا بسَلب الأراضي واستعباد أهلها، وإنما اغتصبت الضمائر. وقد تمثّل عمل محو الشخصية الجزائرية في غلق المساجد والمدارس التي كانت تدرّس اللغة العربية. كما تمّ تخريب الزوايا باعتبارها منابع الثقافة والمقاومة، وحوّلت تلك التي أبقَت عليها إلى مأوى للعمالة مع الاستعمار، بتحديد تعليم القرآن».[2]

ولم يعتمد القانون الدولي إلا مؤخرا إجراءات قانونية تعتبر تخريب المكتبات بمثابة «إبادة للذاكرة» بنفس درجة خطورة الجريمة ضد الإنسانية.

كان الكتاب عبر الزمن مصدرا لتنمية مجموعة من المهن لصناعة الورق وتأسيس المكتبات، ومهنتي النسخ والتجليد، وتكوين المكتبيين والمترجمين والمُنَمْنِمين، إلخ... ولكنه ساهم أيضا في تنمية وظيفة اجتماعية في الحفاظ على المكتبات التي ساعدَت على نقل المعرفة والحفاظ على التراث وصَون الذاكرة.

وأبقى مقتنعا أكثر بأنّه على المواطنين المشاركة في إثراء تراث المكتبات، كتكملة لإجراءات السلطات العمومية في جلب الكتب وتثمينها وصيانة المخطوطات وسلاسل الموسوعات. وفي هذه الروح، قرّرت إهداء

(1) « Mémoire perdue : bibliothèques et archives détruites au XXᵉ siècle » par Hans van der Hoeven et Joan van Albada- UNESCO, 1996.

(2) Ahmed Taleb Ibrahimi : « *De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)* » SNED, Alger 1981.

كتبي إلى المكتبة الوطنية، مع شرط واحد ووحيد تمّت الاستجابة له : تهيئة جناح مخصّص لهذه الكتب المهداة.

تمّ تنظيم حفل استقبال هذه الكتب في 9 أكتوبر 2006، وحضر كل من رئيس الحكومة آنذاك ووزيرة الثقافة، ومدير المكتبة الوطنية. إنه تقدير خاص لمبادرتي بإهداء أزيد من 10.000 كتابا. وكان صعبا عليّ التحكم في عواطفي في تلك اللحظة، وشرحت ذلك في كلمتي التي ألقيتها بالمناسبة : «فبعد حياة طويلة مشتركة معا، أنفصل عن كتبي كي أحفظها جيدا. كما لو أنني أنفصل عن جزءٍ من ذاتي، ولكن عزائي أن أرى هذه الكتب في أيادي آمنة، يستفيد منها الباحثون».

ملتقى حول مقاومة أحمد باي

نظّم الديوان الوطني للثقافة والإعلام بالتعاون مع جمعية فَرْغوس ملتقى حول مقاومة الأوراس تحت قيادة أحمد باي، في بسكرة بين 27 و30 أكتوبر 2006. جرت الأشغال داخل قلعة«أكباش» التي تعود فترة بنائها إلى أزيد من خمسة قرون. شارك في هذا اللقاء التاريخي مجموعة من المؤرخين والأكاديميين الجزائريين والتونسيين واللبنانيين، جاءوا للحديث عن شخصية أحمد باي، وكيفية تسييره لـ«بايْلك» الشرق وقيادته للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي للشرق الجزائري.

حينما تلقيت الدعوة من المنظمين، لم أتردّد في المشاركة، وأعددت محاضرة بالمناسبة. بالفعل، كانت المبادرة محمودة لإخراج هذه الشخصية الجزائرية من النسيان وتسليط الضوء على فترة حرجة من تاريخ الجزائر. بعد قرن ونصف من وفاته، أظنّ أنّ الوقت قد حان لإعادة الاعتبار لشخصية أحمد باي بالاعتراف بكفاحه وتضحيته في محاربة الغزو الفرنسي.

بعد هذا الصمت الطويل، ومذكراته لم تنشَر إلا بعد قرن من وفاته. فلا يمكن الزعم بأننا نستطيع إعطاء الموضوع حقه العلمي في ظرف أيام فقط، زيادة إلى أنّ محاور الملتقى في حدّ ذاتها محدودة، ولا تشمل كامل جوانب حياته. هناك الكثير مما ينبغي قوله، ومن جهتي وباعتباري لست مؤرخا، أخذت حريتي للحديث عن أحمد باي، متجاوزا إطار اللقاء، مع البقاء في موضوع المقاومة التي خاضها في قسنطينة، عاصمته الأولى وإلى غاية قلعة أكباش، التي يمكن اعتبارها عاصمته الثانية.

لجميع هذه الاعتبارات، بدا لي من المفيد أنْ أهَيْكل مداخلتي حول ثلاثة مباحث أساسية :

- رجل الدولة
- قائد المقاومة
- الحاكم المولع بالعدل والحوار

كان أحمد باي آخر حاكم بايلك الشرق الجزائري، وهو أكثر الأقاليم اتّساعا وثراءً من الأقاليم الجزائرية في العهد العثماني. تقلّد وظيفته في 1826، في وقت كان البلد في فترة انتقالية سياسية نحو استقلال أكثر إزاء الباب العالي. إنّ إدراج البلد في الإمبراطورية العثمانية كان منقذا لها من أطماع القوى الغربية، خاصة إسبانيا والبرتغال. كما سمحت للجزائريين باكتساب أشكال تنظيمية وبنى خاصة بتأسيس دولة قوية، قادرة على تسيير سياسي وإداري، مجهّزة بنظام ووسائل دفاعية وأمنية.

وخلال هذه المرحلة الانتقالية من بداية القرن التاسع عشر، كانت التوترات ظاهرة في كامل البلاد، ابتداءً من تجاوزات الجيش الإنكشاري العثماني الذي أزعج السكان، وخلق تذمرا ورفضا له.

وسيغيّر الغزو الاستعماري الفرنسي في 1830 موازين القوى. أدرك

أحمد باي مبكرا أنّ أفضل وسيلة للدفاع هي انضمام السكان إليه. فقرّر مباشرة تفكيك مليشيات الإنكشاريين واستبدال جيش نظامي بها. كما أنه بادر إلى إصلاحات أخرى، أهمها :

- تدعيم تمثيل السكان في أجهزة الاستشارة والإدارة
- تخفيف الضغط الضريبي
- وضع حدّ لارتفاع الأسعار عبر تموين أفضل للأسواق وقمع غشّ العملة المالية.

أعاد الاعتبار إلى النخبة المثقفة وأعيان جميع القبائل دون إقصاء، فتمكن من تحسين وضع العدالة وإرساء السلم الاجتماعي. كما أنه لم يتردّد في اللجوء إلى القوة إزاء من حاولوا زعزعة سلطته. أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في هذه الجمهورية الفتية التي وصفها الباحث عبد الجليل التميمي بـ«الجمهورية المعرّبة»[1].

وشاء القدر أنْ يشهد على الغزو الفرنسي ويشارك في المعارك ضد المعتدين. بعد استسلام الداي حسين بالعاصمة، عاد أحمد باي إلى قسنطينة حيث كرّس سبع سنوات لتنظيم المقاومة وإقامة تحالفات لصدّ التوسع العسكري للغزاة. هكذا، تمكّنت قسنطينة من ردّ الغزو والحصار الأول من 24 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1836، في الوقت الذي أذاقت المقاومة هزيمة نكراء للجيش الاستعماري وأجبرته على التراجع والانسحاب المذّل.

ولكن في 10 أكتوبر 1837، عاد الجيش الفرنسي إلى غزو مدينة قسنطينة، مدعما بـ7.000 جنديا، وتمكن من الاستيلاء على المدينة. عندئذ، ستبدأ مرحلة مقاومة أخرى في مسار أحمد باي والترحال بين

---

(1) Abdeljelil Timimi : Le beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830- 1837) Tunis, Revue d'histoire maghrébine 1978.

القبائل لتجنيدها، ينظم السكان ويبحث عن مساندات ويعقد تحالفات من أجل مقاومة فعالة.

إذا كانت الفترة بالنسبة للأمير عبد القادر تقتضي إحداث قطيعة مع السيادة العثمانية بصدد تأسيس دولة مستقلة برغم الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، فإن الأمر لم يكن كذلك عند أحمد باي. أراد الإبقاء على العلاقة مع اسطنبول، بل طلب أنْ يُعيَّن في رتبة باشا البلد. ولكنه لم يتلقَ أيّ مساعدة ولا إعانة من أي نوع من الباب العالي، ولا حتى من جاره القريب، باي تونس. بل الأخطر من هذا، أن بعض القبائل الكبيرة تحالفت مع الجيش الاستعماري.

وإثر عدد من الاتصالات السرية بين القادة العسكريين الفرنسيين في بسكرة وباتنة، انتهى به المطاف إلى أن يسلّم نفسه في 5 جوان 1848.

ولكن ينبغي علينا معرفة قراءة التاريخ واستخلاص الدروس. توصّل الغزو الاستعماري الفرنسي إلى الانتصار على المقاومة في الشرق والغرب ليحوّل الشعب الجزائري إلى كائن بشري أدنى. هذا ما يحدث لبلد حينما تنتفي فيه روابط الانتماء الحضاري والقيم المشتركة أمام خصوصيات وهمية محلية وهويات قبلية بائدة. توجد القوة دائما في الاتحاد، في تجاوز ضيق الأنانيات. هذه هي أبجديات تشكيل أمّة وتأسيس دولة حديثة ومنافسة، قادرة على الدفاع عن ترابها وشعبها، وضمان التقدّم والسلم والأمن والعدالة لمواطنيها.

للأسف الشديد، فإنّ نفس الأسباب تولّد نفس النتائج. كم هو مؤسف ومحزن أنّ نلاحظ اليوم صعود الصراع الجهوي والعدوانية بين الدول التي أسّست مع زوال الاستعمار، وبالأخص في العالم العربي الإسلامي. وعلى بعد مسافة قريبة من ضريح القائد الكبير عقبة بن نافع، لا يمكننا إلا أن نتأمّل معنى التاريخ ومصير الشعوب.

شهادتي في حصّة قناة «الجزيرة»

في هذه السنة 2012، نحتفل بالذكرى الخمسين للاستقلال. إنها فرصة لي لعودة الظهور في وسائل الإعلام بعد صمت طويل، منذ أنْ قرّرت مغادرة المشهد السياسي في 2008. في بداية جانفي، أجريت حوارا مطولا مع جريدة «الخبر» الجزائرية. وفي شهر ماي، بثّت قناة «الجزيرة» القطرية حوارا لي مع الصحفي أحمد منصور، ضمن حصته «بلا حدود». وكان موضوع الحوار عرضا تاريخيا لقادة الثورة والدولة بعد الاستقلال.

ولم تكن هذه الحصة إلا بداية لحصص أخرى كنت سجلتها في حصة «الجزيرة» المشهورة «شاهد على العصر». يتعلق الأمر بحصة أسبوعية إعلامية ينشطها أحمد منصور ويستقبل في كل مرّة شخصية من بين تلك التي مارست وظائف سياسية ليجمع شهاداتها حول الحوادث والتجارب التي عاشتها. فمن الأكيد أنّ هذا العمل سيساهم في جمع مادة حية ستُفيد كثيرا في كتابة تاريخ الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من 5 جوان إلى غاية 31 جويلية 2013، بثّت قناة «الجزيرة» القطرية 9 حلقات أسبوعية بـ45 دقيقة لكل واحدة منها، ما يساوي 7 ساعات من الحوار. الحصص متوفرة في الموقع الإلكتروني يوتوب، وقد جمعَت إلى حدّ الساعة حوالي مليونين من المشاهدات.

إن الموضوعات التي تطرقت إليها في مجموع هذه الحصَص، ألخّصها كالآتي :

الجزء الأول : 5 جوان 2013

- كيفية تسيير الاستعمار الفرنسي لشؤون الإسلام في الجزائر؛
- تأسيس جمعية العلماء المسلمين؛
- الأثر النفسي لاعتقال الشيخ البشير الإبراهيمي؛

- حصار الجامعة الجزائرية.

الجزء الثاني : 12 جوان 2013

- الرحلة بين الشرق والغرب؛
- تأسيس جريدة «الشاب المسلم» (بالفرنسية)؛
- تفجير ثورة التحرير والاتصال مع المثقفين الفرنسيين؛
- تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا؛
- العلاقة مع زعماء الثورة؛

الجزء الثالث : 16 جوان 2013

- أهمية مؤتمر الصومام؛
- الاغتيالات السياسية؛
- المساندة العربية للثورة الجزائرية؛
- ظروف الاعتقال في السجون الفرنسية؛
- اغتيال رمضان عبان.

الجزء الرابع : 23 جوان 2013

- الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية؛
- اختيار رئيس جديد للحكومة المؤقتة؛
- الثورة والحق التاريخي للمرأة الجزائرية؛
- داخل السجون الفرنسية؛
- جماعة تلمسان.

الجزء الخامس : 30 جوان 2013

- الانتخابات التشريعية الأولى في الجزائر؛
- صراع الهوية ومخاطر فرنسا؛
- اللقاء مع بن بلّة؛

- الاعتقالات الحاشدة لرفاق الثورة.

الجزء السادس : 8 جويلية 2013

- الانقلاب على الرئيس بن بلّة؛
- الجزائر في عهد بومَديَن؛
- التعليم المجاني والصراع من أجل التعريب؛
- سياسية بومَدْين الداخلية؛
- مخاوف بومدين إزاء الإسلاميين.

الجزء السابع : 14 جويلية 2013

- محاولة الانقلاب ضد الرئيس بومدين؛
- التغيير الحكومي لسنة 1970؛
- من وزارة التربية إلى وزارة الثقافة.

الجزء الثامن : 29 جويلية 2013

- مرض الرئيس بومدين؛
- مساندة القضية الفلسطينية.

الجزء التاسع : 31 جويلية 2013

- الحكومة الأولى تحت رئاسة الشاذلي بن جديد؛
- وفاة محمد الصديق بن يحيى؛
- ترسيم الحدود مع دول الجوار؛
- وظيفة المراقبة.

تكريمات مستحقَة

من المهم بالنسبة لي أن أحافظ على ذكرياتي مع نساء ورجال ثمَّنت رفقتهم وفضائلهم وأعمالهم. لقد ألهمتني حياتهم المثالية لكتابة شهادات

أردت تقاسمها مع القراء. وبعيدا عن كل ميل إلى المدح، فإنّي أحسّ فعلا برغبة وواجب ومتعة لذكر شخصياتهم التي عبروا بواسطتها، في نظري، عن عبقرية الشعب الجزائري.

جنازة محمد الشريف ساحلي

في 5 جويلية 1989، لم يكن الحادث بالنسبة لي حفل استقبال الرئيس الشاذلي في قصر الثقافة بمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال، وإنما مراسم جنازة محمد الشريف ساحلي في مقبرة العالية. أصرَرت على الحضور، لأنني مَدين بالكثير لهذا الرجل الذي عرفته في 1952 في الجزائر العاصمة، حينما طلبت من الذين يكبرونني سنا ومقاما (عمار أوزقان، ومالك بن نبي ومصطفى الأشرف وعبد العزيز خالدي ومحمد الشريف ساحلي) أن يساهموا بكتاباتهم في الجريدة التي أسستها حديثا : «الشاب المسلم» (بالفرنسية). التقيت به ثانية في باريس سنة 1955 حيث استفاد المؤسِّسون الشباب للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من نصائحه الصائبة ومعرفته التامة لتاريخ البلد القديم والحديث. بعد سنة، يصبح عضوا في لجنة من المثقفين، اقترح رمضان عبان تأسيسها لتدعيم عمل فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

بعد الاستقلال، خدم ساحلي الجزائر لمدّة 13 سنة، أولا كسفير في الصين ثم في تشكوسلوفاكيا. حينما تقاعد واختار الإقامة بجنيف، عملت، باعتباري وزيرا للخارجية، بأن يجد لدى سفيرنا بسويسرا نور الدين كروم، الاستقبال والحفاوة التي يستحقهما. إنها طريقة لتكريم مؤلف كتب عديدة قيمة، أهمّها «تحرير كتابة التاريخ من الهيمنة الاستعمارية». لقد زعزع هذا الكتاب قواعد أصحاب «مدرسة الجزائر التاريخية» المشهورة التي أعطت

للبحث التاريخي في جامعة الجزائر توجّها كولونياليا وتمركزا عرقيا، وفتح آفاقا جديدة لباحثي الغد الجزائريين.

في المقبرة، مباشرة بعد الدفن، طلب مني مدير جريدة «المجاهد» (بالفرنسية) نايت مازي إلقاء كلمة-شهادة، كتبتها بسرعة ونشرت نهار الغد.[1] الكتابة عن محمد الشريف ساحلي بالنسبة لي هي اعتراف، جزئي ومقصّر صحيح، بدَين تلميذٍ إزاءَ أستاذه.

سليمان الشيخ وفرانسوا بورغات

أُكِنّ كل الاحترام والتقدير لسليمان الشيخ لأنه، أولا، نجل مفدي زكريا، شاعر الثورة الكبير ومؤلف النشيد الوطني «قسَمًا»، ولأنه، ثانيا، ألّف كتابا مهما عن الثورة الجزائرية، ولأنه أيضا يملك فن طرح الأسئلة التي تدفعك إلى الحفر في أعماق ذاتك كي تعثر على الحلول الملائمة، باعتباره تلميذا للمنهج السقراطي في التوصل إلى الحقائق الكامنة في النفس عبر توجيه سلسلة أسئلة.

في 4 فيفري 1990، زارني بالبيت ليسألني عن الجزائر وعلاقتها بمنظمة الأمم المتحدة. أبدَيت له رأيي حول الإصلاحات المقترحة للسير الحسن لهذه المنظمة، وبالأخص حول ضرورة أنْ يصبح العالم الثالث طرفا، ليس في المداولات فقط، وإنما في اتخاذ القرارات الأممية. ولسليمان الشيخ، قدّمت، في ذلك اليوم، العرض الأكثر تفصيلا حول مشاركتي في 7 دورات للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتّحدة (1982 - 1988)، وخطاباتي أمام الجمعية العامة وأمام مجلس الأمن والأسباب التي جعلتني أختار اللغة

(1) « Mohamed Cherif Sahli, un exemple pour la jeunesse » in « El Moudjahid » du 7 et 8 juillet 1989.

العربية وسيلةً للتعبير، وكذا تدخلاتي أمام اللجنة الاقتصادية ومجموعة 77 ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو مجموعة عدم الانحياز، حيث حدث لي أن تناولت الكلمة سواء بالفرنسية أو بالإنجليزية.

في 24 جوان من نفس السنة، زارني سليمان الشيخ برفقة فرانسوا بورغات المعروف بمؤلفاته حول الحركات الإسلامية، والذي كان بصدد تحضير كتاب «في مواجهة الإسلاموية». وخلال الحديث، أكّدت أنّ العالم الإسلامي يحوي اليوم تيارا قويا من المؤمنين المخلصين، المساندين بشراسة لعملية التصفية الكلية للرؤية الاستعمارية عن السياسة والاقتصاد والثقافة، مع ميلهم الإيجابي نحو إرساء مسار ديمقراطي وبناء دولة القانون والعدالة، حيث يحظى جميع المواطنين بنفس الحقوق والواجبات. ومع ذلك، لا يحسّون بأنفسهم أنهم ينتمون إلى أي مدرسة غربية، بل هم أخلاف هؤلاء المفكرين، من بغداد إلى قرطبة، الذين تمكنوا من التوافق بين الإيمان والعقل، بعد أن استوعبوا الفلسفة والعلوم اليونانية، وكذا علوم الفرس والهند، طبعوا بمؤلفاتهم وابتكاراتهم التي لا تمحى نهضة أوروبا.

ملتقى حول بومَدْيَن

في 28 ديسمبر 1990، توجّهت إلى سطيف للمشاركة في أول ملتقى في الجزائر، بمناسبة الذكرى 12 لوفاة الرئيس هواري بومدين الذي حاولت بعض الأطراف رميه في غياهب النسيان، نظمه فرع الاتحاد الولائي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، بدار الثقافة التي تحمل اسم الفقيد بومدين.

يتفق الجميع بأنه، خلال السنوات التي تلَت فقدان الرئيس بومدين، لم يحتج الفريق الذي استخلفه في الحكم على إرثه. وهذا شيء صحيح. مع أنه، وبعد أسابيع قليلة من وفاته، كان عليّ أن أتدخّل بقوة وأفرض تسمية

جامعة العلوم والتكنولوجيا لباب الزوار باسم الراحل هواري بومدين، لأنه كان وراء إنجازها بالتصميم والمتابعة الميدانية. وكان المعارضون يتذرعون بأنّ تسمية «مطار هواري بومدين»، كافية وهي على بعد مسافة قليلة من باب الزوار.

ومع مرور السنوات، كان من الطبيعي أن نقيم حوصلة لسنوات حكم بومدين، وإحصاء نجاحاته وإخفاقاته، دراسة المشاريع الناجحة وتلك الفاشلة، وأسبابها. ولكنني أمقت النكران، بالأخص من أولئك الذين استفادوا كثيرا في عهده، ويريدون التقليل من شأنه، أو محوه من الذاكرة الشعبية. لهذا، كلما اشتممت رائحة الخيانة، أدخل عنوة في مداخلاتي، سواء في الحكومة أو في دورات اللجنة المركزية لجبهة التحرير، صيغة أو إنجازا من إنجازات بومَدين، والتذكير بأنّ المناضل الأصيل هو من يعترف بميزات الأموات، وليس ذلك الذي يكيل المدح للأحياء.

بعد حوادث أكتوبر 1988، اتّسعت الهوة بين السلطة والشعب. انتفض هذا الأخير ضد تراجع مبدإ العدالة الاجتماعية، وها هي السلطة اليوم تجيب بابتعاد أكثر عن هذا المبدإ.

في سطيف، كان التأثر في ذروته، تقاسمه حشد من الشباب جاءوا من جميع الولايات، وحضور بعض متعاوني ذلك الذي ضحى بحياته القصيرة في سبيل الوطن، وبالأخص في صالح الشريحة الأكثر هشاشة في المجتمع، والذي أسس جيشا حديثا، ودولة قوية وعادلة لا تزول بزوال الرجال، وساهم بقوة في خلق طبقة متوسطة من الإطارات والجامعيين، وبالتالي أسّس مجتمعا أكثر توازنا. وفي طريق العودة، كنت برفقة مولود قاسم نايت بلقاسم حيث استذكرنا معا بعض موضوعات التاريخ والحوادث الراهنة.

ترجمة جاك بيرْك لمعاني القرآن الكريم

لقد سبق لي أنْ ذكرت[1] ولادة مشروع ترجمة جاك بيرْك لمعاني القرآن الكريم، خلال لقاء بيننا في الجزائر في 1977. ثلاثة عشر سنة بعد ذلك التاريخ، رأت الترجمة النور[2] ودعاني بيرك إلى أخذ الكلمة في الاحتفال بمناسبة صدور الترجمة والذي عقد في باريس بمعهد العالم العربي في 17 جانفي 1991، غداة انطلاق الحرب ضد العراق خاضها تحالف دولي من حوالي 30 بلدا تحت قيادة الولايات المتّحدة الأمريكية.

وبعد قضاء ليلة سهاد وأنا أشاهد الصور المرعبة لذلك العدوان الوحشي والظالم بالمدد الضخم من الوسائل المجنّدة وعدد المشاركين، مقارنة مع الهدف المعلن بتحرير الكوّيت، فلا يمكنني أنْ لا أرتجل مقدّمة لمداخلتي[3] حيث ذكرت روح الحرب الصليبية التي لا يمكن للغرب أن يتخلى عنها.

ثم تطرقت إلى صلب الموضوع، انطلاقا من ترجمات معاني القرآن الكريم التي رافقتني من عهد «الشاب المسلم» وإلى غاية السنوات الأخيرة. ثم تحدّثت عن مؤلفات جاك بيرك ومكانته في تيار الاستشراق، مبرزا جملته الشهيرة : «يكمن الضعف الحقيقي للاستشراق في كون أنه لا وجود لبحث دون التزام»، وكذا مكانة كتابه «محاولة لترجمة معاني القرآن» في مُجمل أعماله. أشير إلى أنّ ما يجعل هذه الترجمة تختلف عن سابقاتها كون جاك بيرك يتقن اللغة العربية، واستثماره لأكبر المفسّرين من القرن 19 و20، كما أنه استثمر أيضا التقدّم الحديث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالأخص مصادر اللسانيات الحديثة. وتكمن عبقرية بيرك في إدراكه لما يوجد

(1) «مذكرات جزائري» الجزء الثاني» ص : 197

(2) Editions Sindbad, Paris 1990.

(3) نشر نص هذه المداخلة في جريدة «المجاهد» باللغة الفرنسية ليوم 11 أفريل 1991 ويوجد في ملحق هذا الكتاب.

خلف التشبيك الزخرفي والعربسات و«دقّة النسيج اللغوي» في الاختلالات المزعومة حول بعض الصيغ النحوية، وخلف عدم الانسجام الظاهر واعتبرها سنفونيات غير قابلة للتقليد. أختم بإقامة توازن بين ترجمة بيرك لبعض الآيات (اختصرتها في أربعة) وترجمة غيره من السابقين.

أسيا جبار

رأيتها لأوّل مرة في سجن «لَسانْتي»، ربّما في بداية 1959 : جاءت لزيارة أخيها سمير الذي كان رفيقا لنا في الأسر. في ذلك العهد، لم تكن سمعتها جيدة لدينا نحن مناضلي جبهة التحرير الوطني، لأنّ روايتها الأولى «العطش» تحيل إلى فرنسواز ساغان أكثر مما تحيل إلى جميلة بوحيرد.

بعد ذلك، تطورت الأمور إلى الأحسن، خاصة بعد استقلال الجزائر. من المراسلة، انتقلنا مع مرور السنوات إلى لقاءات في باريس، دائما في مقهى «دو فْلورْ»، خاصة بعد العشرية السوداء. كانت تريد أنْ أحدّثها عن الجزائر : عن ماضيها المَجيد وعن القمع الاستعماري وعن الحاضر المؤلم. قالت لي ذات يوم : «إذا كان عليك أن تختزل مؤلفاتي، فماذا تقول عنها ؟» أجبت : «إنها بحث عن الهوية عبر اكتساب وعي عبر مراحل متتالية : الجسد والعلاقة الزوجية و الهوية الجَزائرية و البعد الإسلامي و الأمازيغي...»

مرة أخرى، وبطلب منها، قمنا بلعبة الكتابة على شواهد القبور. حينما جاء دوري، وبما أنّ كلينا يهوى اللعب بالكلمات والسجع، قدّمت اقتراحي : «هنا ضريح أسيا جبار، الكاتبة والسينمائية الجزائرية والأكاديمية في باريس. حادّة القلم وشَحِذة الكلمات وصارخة الأنوثة وأنثوَية، ومن أنصار حرية المرأة وسنّورية وفاتنة. تمقت القوالب الجاهزة والتقريبيات والببغاوية،

ولكنها تعشق الأصالة والإحاطة الشمولية والنعومة في التعبير». صاحت: «رائع»، قبل أن تسلّم لي ما كتبته عني مثلما صاغته وحذلقته، كتلميذة وفية لبْوالو. ولكن حينما توفاها الأجل وفارقها عن أهلها وأصدقائها، في 6 فيفري 2015، طلب مني صحفي كلمة بالمناسبة الحزينة، فجاءت كلماتي نثرية بلا أدنى طعم جمالي، ولم تكن في مستوى تبادلنا في مقهى «دو فلور» بباريس.

كانت أسيا جبار تملك فصاحة نادرة، بخلاف كثير من الكتاب الذين يتلعثمون ويترددون أمام وسائل الإعلام إلى حدّ نتساءل إن كانوا حقا هم مؤلفو الكتب التي ينشرونها بأسمائهم. وخلال أحد لقاءاتنا الأخيرة في جويلية 2007، وصل موضوع الحوكمة النسائية العزيز عليها والمتكرر في كتابتها ذروته في ذلك اليوم. أخبرتني بمعلومات كثيرة عن جميع النساء اللواتي تقلدَن مناصب وزارية في فرنسا، وعن جميع وزيرات الثقافة عبر العالم. كانت أمامي ممثلة مسرحية موهوبة، بصوتها الغنائي الذي يذكرني بصوت لولي بيلون[1]. انطلقت في رواية خيالية مستقبلية لبلادها. ومن خطابها الرائع، لم أحتفظ منه إلا بخاتمة كلامها: «لماذا لا أكون ملكة القيصرية التي ستصنع منها، من جديد، خزان حبوب روما، وتضمن لجميع أبنائها السلم والخبز والألعاب والفرح؟»

وداعا، يا فاطمة الزَهراء وموعدنا في «دو فلور» الفردوس الأعلى، حيث ستحدّثينني هذه المرة عن مشاهير نساء الأوراس والأكفادو وبغداد وقرطبة!

(1) ممثلة فرنسية، زوجة صديقي كلود روا، كاتب وموقع بيان 121.

محمد أركون

في منتصف القرن الماضي، كنا طلبة في جامعة الجزائر، هو في كلية الآداب وأنا بكلية الطب، دون أن تكون بيننا علاقة ما. لم نكن نقتسم رؤية مشتركة عن الجزائر. في تلك الفترة، كان أغلبية الطلبة الجزائريين ينضوون تحت تنظيم «جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا» كي يعبّروا عن اختلافهم عن الطلبة الأوروبيين. وكانت هذه الجمعية عبارة عن نقابة طلابية تناضل من أجل تحسين وضعية الطلبة المعيشية. ولكن في نفس الوقت، كانت تشكل بالنسبة للطلبة الجزائريين مكانا للمقاومة الثقافية التي ستتطور إلى مقاومة سياسية. كان محمد أركون من الطلبة القلائل الذين لم ينتموا إلى هذه الجمعية.

اكتشفت بفرح وسرور تطوره، خلال فترة اعتقالي، حينما قرأت الدراسة التي خصّصها لمِسْكَويه[1]، العالم ورجل الدولة الذي عاش في القرن 11.

كلّمته في الموضوع حينما التقينا بعد الاستقلال. كشف لي أنه لم يسعده الحظ بأن يتربى في جوّ عربي إسلامي خلال طفولته. اكتشف في باريس روائع وإشعاع الثقافة العربية وكنوز الفكر الإسلامي. من ذلك العهد، عكف على استثمار العلوم الإنسانية لإعداد تفكير نقدي للفكر الإسلامي، ولكنه «من الداخل»، أي باعتباره مسلما، كي ينفصل عن أعمال المستعربين.

في شهر جانفي 1991، أتلقى رسالة من البروفيسور محمد أركون يبدي رغبته في رؤيتي بمناسبة سفري المقبل إلى باريس. هكذا، التقينا يوم 1 جوان في مقهى «دو فلور» لجلسة حوار دامَت أكثر من ساعتين.

حدّثني أولا عن مشروع عزيز على قلبه ألا وهو تأسيس مركز وطني

(1) Mohamed Arkoun : Deux épîtres de Miskawayh, Bulletin d'études orientales ; Damas 1961.

للدراسات الإسلامية في فرنسا، بحيث يكون بمثابة فضاء تعبيري علمي عن الإسلام، ولا يشبه في شيء ما يقوم به مسجد باريس. فحكى لي عن مبادراته لدى السلطات الفرنسية، واتصالاته مع جان بيار بيانكو، الأمين العام للرئاسة الفرنسية، وإحساسه بأنّ الرئيس ميتران يوافق على مشروعه. ولكن هناك قوة خفية تريد إفشال مشروعه، برغم المساندة التي وجدها لدى رئيس جامعة ستراسبورغ الذي يرى بعين الرضا تأسيس كلية إسلامية إلى جانب الكليات الموجودة (الكاثوليكية والبروتسْتَنْتية) داخل الجامعة. كان يشك بأنّ المجموعة اليهودية بمدينة ستراسبورغ هي التي تقف وراء هذه العرقلة، وكذا البروفيسور اللبناني توفيق فهد وجالية مثقفة باريسية وجدَت في جزائريين موالين لها كي يعبروا عن رفضهم للمشروع. لماذا اختيار مدينة ستراسبوغ بالذات؟ لأنّ في منطقة الألزاس، وبفضل نظام المعاهدة الدينية، فإنه لا يوجد الفصل بين الدولة والدين، وبالتالي يكون تكوين القساوسة والكهنة والحاخامات على عاتق الدولة.

في 17 جانفي 1991، وخلال تقديم ترجمة جاك بيرك لمعاني القرآن،[1] سعِدتُ بلقاء كل من الصحفي بول بالطا والفيلسوف علال سيناصر والمستشرق أندري ميكال وبالأخص صديقي محمد أركون، برفقة رئيس المعهد العربي بباريس إدغار بيزاني. وعاد أركون إلى مسعاه، وطلب منّي التدخّل لدى زميلي السابق رولان دوما، الذي، حسب رأيه، يحظى بتأييد الرئيس ميتران، فيمكن إعادة دفع المشروع.

عدت إلى الجزائر، ولم أسعَ لصالح مشروع أركون إلا في 28 ماي 1991، بمناسبة رحلة أخرى إلى باريس، فاستقبلني رولان دوما في مكتبه كمحامي، الواقع في 19 رصيف بوربون، ووعدني بأنْ يفعل كل ما بوسعه لتدعيم مشروع

(1) أنظر أعلاه في فصل جاك بيرك.

يحظى بموافقته، والذي يستحق مساعدة كل الذين يأملون في التقارب بين الضفتين، الشمالية والجنوبية. في 1 جوان 1991، قدّمت تلخيصا لمحمد أركون حول مقابلتي مع رولان دوما. في ذلك اليوم، كان في كامل لياقته البدنية. حدّثني عن موقعه غير المريح لأنّه يتألم من عدوانية مزدوجة، عدوانية الفقهاء عبر العالم الإسلامي، حيث يقارن نفسه بابن رشد الذي أُحرقَت كتبه وعرف عذاب الاضطهاد والنفي. ثمّ عدوانية الدوائر الباريسية التي، حينما يتعلق الأمر بالإسلام، يفضل أصحابها البلغاء على المفكرين، وسرد لي مثال كرسي شاغر بجامعة باريس 4 حيث فضّلوا جمال الدين بن الشيخ عن عليّ مَرّاد. كما أن المجلات الأسبوعية الباريسية التي لا تتوقف عن كيل المدح لجيل كيبيل، هي نفسها التي تشارك بتواطؤ صامت حينما يتعلق الأمر بمؤلفات أركون أو عليّ مَرّاد.

في الجزائر، لا يمكن للسلطة أنْ لا تستغل هذا اللقاء لأهداف سياسية. بعد أربعة أشهر، تقدّم جريدة «الوطن» (بالفرنسية) في عددها ليوم 11 أكتوبر 1992، وفي الصفحة الأولى، هذا اللقاء باعتباره الدليل القاطع على تحالف فرنسا الرسمية مع المعارضة، بينما أكّدت في طلبي لمقابلة رولان دوما أن موضوع اللقاء لا علاقة له بالوضع السياسي في الجزائر.

ما أجبرني على نشر توضيح في نهار الغد في الجريدة نفسها، جاء فيه :

«تفاجأت بقراءة خبر يخصّني في عدد يوميتكم بتاريخ 11 أكتوبر، وفي بنط عريض تحت عنوان «رولان دوما يستقبل طالب الإبراهيمي : ورقة الإليزيه الجديدة»، حيث تخبرون فيه قراءكم بما يلي : «التقى أحمد طالب الإبراهيمي مرتين خلال الثلاثي الأخير بالوزير الفرنسي للشؤون الخارجية رولان دوما». من الأكيد أن هذا «الخبر» ليس بريئا على الإطلاق

في سياق يعيد إلى الواجهة «يد الخارج»المتربصة دوما بمصالح الجزائر. وهو يعيد إلى الواجهة أيضا حملة لم تتوقف منذ شهرين، وهي جديرة بأن تكون في صالح قضية أفضل، أججتها مواقفي السياسية التي صرّحت بها أمام الرأي العام، التي تركز خاصة على ضرورة استبدال المواجهة بالحوار الديمقراطي.

طبعا، إن الخبر غير صحيح مطلقا : لم ألتقِ رولان دوما خلال الثلاثي الأخير من سنة 1992. ولكن بما أنكم تهتمون باتصالاتي مع رولان دوما، اعلموا أنني، ومنذ مغادرتي الحكومة، أي منذ 4 سنوات، لم يحدث لي أن التقيت بذلك الذي كان، خلال ثورة التحرير، أحد المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، إلا مرة واحدة ووحيدة في ماي 1992، وخارج كل طابع رسمي، أيّ مُنذ سنَة ونصف. كان هذا الاتصال بطلب من مجموعة من الجامعيين الجزائريين بفرنسا وكان موضوعه تدعيم مشروعهم لتأسيس معهد للدراسات الإسلامية في فرنسا.

أما فيما يخصّ وضع ومستقبل الجزائر، فاعلموا أنهما كانا باستمرار بالنسبة لي، وكما لدى كل مواطن مخلص لهذا البلد، من خاصية الجزائريين وحدهم ودون غيرهم، ليناقشوا وضع بلدهم واقتراح الحلول التي يرونها مناسبة للخروج من الأزمة المستشرية. ومع هذا، لا أريد وصف هذا «الخبر» الذي نشرتموه في جريدتكم يوم 11 أكتوبر، ولا نوع الحملة التي تخدمها، ولا هوية الذين دبّروها وغذّوها بأخبار خاطئة. أترك العناية لكل واحد وللمستقبل بأن يحكم ويكشف خلفيات نشر مثل هذه الأخبار الكاذبة».

مباشرة بعد وفاة محمد أركون في 14 سبتمبر 2010، حرصْت على حضور التكريم الذي نظمه له معهد العالم العربي بباريس في 06 أكتوبر

2010. لم يتمكن المدرّج من احتواء الحضور الذي تجاوز عددهم 400 شخصا، جاءوا للمشاركة في الحدث الجليل، وكانت مناسبة للاعتراف بأعمال الرجل وبفكره. تناوبت شخصيات فكرية عديدة على المنصة للحديث عن مناقب البروفيسور الباحث في الدراسات الإسلامية، محمد أركون. انتابني الحزن لأنني لم أرَ أيّ حضور رسمي للجزائر، لا من السفارة، ولا من المركز الثقافي الجزائري بباريس.

عليّ مَرّاد

فارقنا عليّ مَرّاد في 23 ماي 2017. وبهذه المناسبة الأليمة، طلب منّي نذير يدّير من جريدة «الوطن» (بالفرنسية) إجراء مقابلة، هذا نصها :

س 1 - توفّى عليّ مَرّاد، العالم الإسلامي المشهور، مؤخرا في ليون الفرنسية. لقد عرفتَه هنا في الجزائر،فهل يمكن أن تحدّثنا عن حيثيات لقائكما الأول :

- عرفت عليّ مَرّاد في 1950 بجامعة الجزائر : كان طالبا في كلية الآداب وأنا كنت في كلية الطب. كانت إقامة الطلبة بحي روبيرتْسو مكان لقاء الطلبة الجزائريين، بعض مئات ضمن خمسة آلاف طالب، أي ما نسبته 10 بالمائة، وكان هذا الحي بمثابة إقامة جامعية صغيرة جدا، وتعتَبر الإقامة الجامعية «للأنديجان» أي الأهالي.

كنا نلتقي هناك، وهناك أيضا كانت تُعقَد لقاءات جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. لعلّ عليّ مراد، كان الطالب الجزائري الوحيد في جامعة الجزائر الذي يحفظ القرآن عن ظهر قلب. إنه أمر معتاد عند المعربين، ولكن ليس بجامعة الجزائر. جاء عليّ مراد من الأغواط

وكان تلميذ مريدي الشيخ مبارك الميلي الذي أقام مدّة في هذه المدينة.

ما يثير الانتباه عنده أنه يتقن اللغة العربية إتقانا تاما، وحينما يتلو آية قرآنية، يرافقها مباشرة بترجمة فرنسية جيدة. إنه يجمع بين إتقان اللغتين العربية والفرنسية معا. كنت حينها أتأكّد من ترجمة مَرّاد بمقارنتها مع الترجمات المتوفرة عندنا (كازِمِرْسكي وسافاري ومونْتي وتيجاني)، فأجد دائما أن ترجمة مرّاد هي أكثر دقة وجمالا.

إنه حقيقة مزدوج اللغة، بينما كان أولئك الذين يتصفون بهذه الصفة لا يتقنون في حقيقة الأمر إلا لغة واحدة (العربية أو الفرنسية)، وهم يتحدثون ويكتبون بلغة أخرى دون أن يتحكموا فيها جيدا.

كان عليّ مَرّاد حالة استثنائية: يتقن اللغتين العربية والفرنسية معا، إلى حدّ يستطيع نظم أشعار متميزة في اللغتين. في هذا المجال، إذا كان لا بد من مقارنة، فينبغي إقامتها بين عليّ مراد وبين المرحوم محمد بن شنب. الاثنان عالمان، وكلاهما مزدوجا اللغة، يتقنان العربية والفرنسية، ويجب على الجزائر أن تفتخر بهما. ولم يكن الأمر صدفة، أنْ طلبَت إدارة «موسوعة الإسلام» (بالفرنسية) مشاركة محمد بن شنب في طبعتها الأولى (1913-1938)، ومشاركة علي مرّاد في طبعتها الثانية (1960-2009).

س 2 - كان علي مراد يتعاون معك في جريدة «الشاب المسلم» (بالفرنسية) (1952-1953).

- في 1952، جاءتني فكرة تأسيس دورية صغيرة باللغة الفرنسية موجّهة للجزائريين الذين تكونوا في المدرسة الفرنسية، فكان من الطبيعي أن يصبح علي مراد المشارك الأساسي في الجريدة نظرا لما يملكه من قدرات لغوية وفكرية ودينية. وخلال سنتين (1952-1953)، كتب في زاوية

«على ضوء القرآن والحديث» بشكل منتظم وجيّد، كما ساهم أيضا بمقالات في النقد الأدبي بتقديم كتابات محمد ديب الأولى، كما كتب تحقيقا متميزا عن رحلته إلى مصر برفقة وفد من الكشافة الإسلامية. كما أنه نشر دراسة مفصلة عن حياة ومؤلفات محمد إقبال.

س 3 - كيف كان يتمّ إعداد الجريدة ومَن هُم أهَمّ المتعاونين؟

- انطلقت الجريدة بأربعة أشخاص: زيادة إلى عليّ مراد، طلبت مساهمة ابن الأغواط الآخر، عطاء الله سوفاري الذي كان مكلفا بالإدارة والمالية (الطباعة والتوزيع). كان ينتَمي إلى إدارة جريدة «البصائر»، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،وكان له مكتب كنا نستغلّه للاجتماع فيه يوميا.

وكان هذا الثلاثي الحديث العهد بالعمل الصحفي بلا تجربة كبيرة، فاستنجدنا بعمار أوزقان الذي لعب دور الأستاذ المعلّم. كان محترفا في الصحافة، فعلّمنا كيف نعدّ جريدة. ثمّ التحق بنا شبان آخرون: إسلام مدني، ابن توفيق المدني، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين، وهاشمي التيجاني، ابن أحمد التيجاني، مترجم معاني القرآن إلى الفرنسية، وحسين بوزاهر وأحمد شامي... وآخرون. ولكن يبقى عليّ مراد أفضلنا جميعا. ولكي نغني الجريدة، اتصلنا بمن يكبروننا سنا ومقاما علميا. أولا بأولئك الذين كنا نلتقي بهم في أروقة الجمعية أمثال مالك بن نبي وعبد العزيز خالدي، وبآخرين كانوا يُدَرِّسون في باريس، أمثال محمد الشريف ساحلي ومصطفى الأشرف، اللذين اتصل بهما عمار أوزقان.

س 4 - رضا مالك أيضا نشر مقالات في هذه الجريدة...

- بالفعل، وتحت اسم مستعار هو رايس عليّ، فقد ساهم في «الشاب المسلم» بمقالتين، إحداهما بعنوان، إن لم تخني الذاكرة: «إرادتنا من أجل العيش».

س 5 – وهل ضايقتكم الإدارة الاستعمارية؟

– أظن أنّ ما كان يهم مصالح الشرطة الفرنسية هو معرفة تشكيل طاقم الجريدة ومن يقف وراء الأسماء المستعارة. وانتهى بهم إلى معرفة ذلك. وتمّ اعتقالي في 1953 بذريعة أنني «متمرّد» لم أستجب لاستدعاء الخدمة العسكرية، فيما كان الطلبة يستفيدون من التأجيل بصفة آلية. قضيت بضعة أشهر في السجن، وقد وقفت أمام محكمة عسكرية ولم يُطلَق سراحي إلا بتدخل قوي لفرحات عبّاس الذي كان وقتها مندوبا في الجمعية الجزائرية.

س 6 – عليّ مراد لم يستجب لنداء الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الذي كنتم تشرفون عليه، مفضلا مواصلة دراسته. وكانت هذه الفترة من حياته هي التي جنَت عليه عند الاستقلال، فأرسلته سلطات تلك الفترة إلى ثانوية بوسعادة...

– فرّقت بيننا الحياة بعد سنتين (1952–1953) من التعاون المثمر والصداقة والأخوّة. في 1956، دعت جبهة التحرير الطلبة إلى الإضراب. وبما أنني كنت رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين، عملت كل ما بوسعي لأقنع مراد بأن يلتحق بنا. ولكنه، وخلافا للأغلبية الساحقة لطلبتنا الذين استجابوا لنداء الإضراب، رفض توقيف دراسته. احترمت خياره بحزن كبير، فتباعدَت علاقاتنا، خاصة أنّ السنوات الخمس التي قضيتها في السجون الفرنسية أبعدتني كلية عن العالم.

عند الاستقلال، اقترحت السلطات الجزائرية على علي مراد، وهو الأستاذ الجامعي، وظيفة في التعليم الثانوي بالجنوب الجزائري. فاعتبر هذا التقهقر في الرتبة المهنية إهانةً. لهذا قرّر السفر إلى فرنسا والإقامة

بها. أريد الإشارة هنا أن هناك من الطلبة الذين لم يُضربوا ومع ذلك تقلدوا مناصب عليا في جهاز الدولة الجزائرية.

س 7 - هل كنتم على دراية بمشاكله وحاولتم مساعدته؟

- كيف يمكنني مساعدته وأنا معارض لنظام بن بلّة؟ وقد عشت أيضا مشاكل أقسى... في 1965، مع مجيء الرئيس بومدين، تمّ تعييني وزيرا للتربية الوطنية، فأسرعت إلى الاتصال بعليّ مراد في مدينة ليون الفرنسية، واقترحت عليه منصب أستاذ في الجامعة، مع رئاسة معهد للدراسات الإسلامية. تردّد لمدّة سنة كاملة، قبل أن يرفض الطلب. هكذا تخلّى نهائيا عن فكرة العودة إلى الاستقرار النهائي في البلد.

س 8 - وهل بقيت علاقتكما متواصلة برغم ذلك القرار؟

- كانت بيننا مراسلات متواصلة دوما. زيادة إلى الرسائل والكتب العامة التي كان يرسلها إليّ، أرسل لي جميع كتبه، ابتداء من رسالته الأساسية حول «الإصلاح الإسلامي في الجزائر من 1925 إلى 1940» المنشورة في 1967، ورسالته الإضافية «ابن باديس مفسّر القرآن»، وإلى غاية أعماله الأخرى حول الإسلام المعاصر والخلافة. ولكن، يبقى مؤلَّفه الرائد هو رسالته حول جمعية العلماء المسلمين، وهي مرجع لا يستغنى عنه جميع المهتمين بالتاريخ الجزائري المعاصر.

خلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن الماضي، لم يكتفِ بالتدريس والكتابة، وإنما كان أحد رواد الحوار الإسلامي المسيحي، مع زميله الأب ميشال لولان، لأن مراد كان دوما مُصمِّم جسور التواصل، معارضا لبناة الأسوار. حاول من جهة أخرى التأثير الإيجابي لتنظيم الإسلام في فرنسا، إلا أن الجمعيات الإسلامية وكذا السلطات الفرنسية نادرا ما أخذت بآرائه الحصيفة السديدة. لقد ثمّن جميع الذين عرفوه خلال تلك الفترة

خصال الرجل العالية، صاحب قناعات، يدعو دوما إلى الحوار. وأنه يُسحر المتحدثين إليه بلطفه وعلمه الغزير وتواضعه. رحمة الله على روحه !

س 9 - هل كان يزور الجزائر بين الفينة والأخرى؟

- حينما أطلق المرحوم مولود قاسم، وزير الشؤون الدينية، بتشجيع من الرئيس بومدين، بداية تنظيم «ملتقيات الفكر الإسلامي»، اقترحت عليه دعوة علي مراد ومحمد أركون. وخلال إحدى تلك الملتقيات، تمكنت فيها من التحدث بأخوية مع علي مَراد للمرة الأخيرة.

س 10 - هل حدث لك أنْ التقيت به؟

- في 2006، أرسلت إليه مخطوط الجزء الأول من مذكراتي طالبا رأيه، فأعاده إليّ بعد القراءة مع بعض التعديلات الشكلية وحذف بعضها الآخر. في السنة الموالية، وعند مروري بجنيف، اتّصلت به عبر الهاتف في ليون واقترحت عليه لقاء في إحدى المدينتين. وهناك حدّثني، لأول مرة، عن حادث مرور أضعفه جسديا بشكل ملحوظ. ومع ذلك، أضاف : «برغم هذا، أوافق على اللقاء بشرط أن تقول نعم للاقتراح التالي : رفقتنا الشبابية أخصبت « الشاب المسلم». ويمكن لشيخوختنا أنْ تُخصِب بترجمة جديدة لمعاني القرآن، موقَّعا باسمَينا. ولا أخفي عنك أن أمنيتي الكبرى أن نضيف إلى اسمينا اسم امرأة، أتركك تبحث عن هذه الجوهرة الفريدة. وفي ذهني باحثة تونسية تلميذة المؤرخ محمد طالبي». لم يكشف لي عن هوية هذه الأخيرة. لم أجد جوابا في الحين، فطلبت مدة تفكير. اليوم، أنا نادم لأنني لم أقل نعم. إذا كنت تردّدت لحظتها، فلأنّ المهمة تتجاوز قدراتي، وأنه كان بداخلي رفضا قاطعا أن أوقّع مع مَراد عملا أعرف أن مساهمتي فيه ستكون بالضرورة ضئيلة.

س 11 - ما هو رد فعلكم عن الإعلان عن وفاته؟

– إذا كان فقدان شخص عزيز عصيّ الاحتمال دوما، فإنني كنت في هذه الحال حزينا جدا لأنّ الجزائر الرسمية، مثلما تصرفت إزاء وفاة محمد أركون، لم تَشَرّف مهامها، ولو بالعمل على توفير الوسائل العاجلة ليدفَن في بلد أجداده.

س 12 – إذا، له دَيْن على عاتق الجزائر الرسمية؟

– بالفعل، إذا كانت لي أمنية في هذا الشأن، فهي أن تحمل جامعة جزائرية اسم عليّ مراد. وكذلك بالنسبة إلى محمد أركون. ستتحقق الأمنية ذات يوم إن شاء الله. ذلك أن التاريخ ينتهي دائما إلى إعادة الاعتبار إلى المؤلفين العظماء الذين ظلمهم عصرهم ورجاله.

مالك حدّاد

التقيت مالَك حدّاد لأول مرّة بلوزان السويسرية في نهاية عام 1961، عند خروجي من السجن. التقينا في الجزائر العاصمة غداة الاستقلال ضمن اتحاد الكتاب الجزائريين الحديث النشأة. ولكنني لم أعرفه جيدا إلا حينما أصبح يشتغل معي في وزارة الإعلام والثقافة، أولا كمدير للشؤون الثقافية، ثمّ بعد مرضه، كمستشار تقني.

يمكنني أن أقول عن مالك حداد ما قاله كامو عن روجي مارتين دو غار : «إنه أكثر إنسانية، أي ألطف رجل التقيت به». وهو الذي كان يقول : «ليس بالشيء الكبير أن تكون رجلا، ولكن الأهم أن تكون إنسانيا». إنّ أول صفة له تحضرني الآن، هي أنه «رجل حريص على أداء عملة بدقّة». ألم يكتب في أحد كتبه : «لقد قلّص الخوف والحرص على أداء عملي بمنتهى الدقة من حماس اندفاعاتي». لم يكن لديه هذا الاعتداد بالنفس الذي نجده عند كثير من الأدباء. ينبثق منه حنان كبير، ولا يرفع صوته أبدا، وكان في

اجتماعات العمل، قبل أن يعرض اقتراحه، يبدأ بالتساؤل إن كان ما سيقدّمه جديرا بالاهتمام. وكانت اقتراحاته تؤخَذ دائما بعين الاعتبار. لم تكن فيه خشونة الجزائريين، ربما صقلته تربيته في قسنطينة التي قضى بها طفولته ومراهقته، والتي يحب مناظرها وشخصياتها الكبيرة أمثال أحمد باي ورضا حوحو، مرورا بابن باديس.

ينتمي مالك حداد إلى مدرسة الروائيين باللغة الفرنسية، التي تفجّرت في منتصف القرن العشرين، وأعطتها الثورة التحريرية ألق شهرتها. يتميّز بخاصيتين : فمن جهة، تندرج مجمل مؤلفاته تدريجيا في سنوات ثورة التحرير، أي ما بين 1954 و1962، لأنّه نشر عمله الأول «الانطباع الأخير» في 1958، وعمله الأخير «اسمَع، إني أناديك» في 1961. كما لو أنه أشبه بالمحاربين، كان بحاجة إلى استعادة رباطة جأشه، وأخذ راحة مستحقة. بالفعل، فإنه لم يكتب إلا الشيء القليل بعد 1962.

الخاصية الثانية : لقد تألّم مالك حدّاد من عجزه عن الكتابة بالعربية. أحسّ بنوع من البتر لأنه لا يستطيع الدخول إلى هذه الثقافة التي تشكل جزءا أساسيا من شخصيته. وحول هذا الوجَع اللغوي، كتب صفحات أبهرت المشارقة الذين أعجبوا بمواقفه، بالأخص في سوريا.

في محادثاتنا، كان هذا الموضوع يتكرّر باستمرار. ذات يوم، قال لي : «قرأت ترجمة «البخلاء» و«طوق الحمامة» التي تسمح لي بالتفكير مثلك، أنه قبل موليير، كان الجاحظ، وقبل ستَنْدال كان ابن حزم. ولكنني كنت أفضل قراءة هذه النصوص في لغتها الأصلية كي أتمتع فعلا بجمال وبلاغة اللغة العربية».

في آخر لقائنا في 1977، عبّرت لمالك عن إعجابي باللقاءات بين الكتاب والرسامين التشكيليين. لماذا اختار بوتيتشيلي تصوير «الكوميديا

الإلهية» لدانتي، والرسام فراغونار حكايات لا فونتين؟ كيف التقى دوبي وأبولينار، ثمّ ماتيس وأراغون؟ واقترحت أن تنجز الشركة الوطنية للنشر والتوزيع طبعة جميلة لرواية من روايات مالك حدّاد مُرفقة برسومات امْحمَد إسياخَم. لم يفاجئني ردّه : «صحيح أنها فكرة جيدة، ولكن هناك أعمال أدبية تمرّ قبل أعمالي، مثل مؤلفات رضا حوحو»، الذي عاش هو أيضا في عاصمة الشرق الجزائري. وفي هذه الإجابة، نجد ثلاثية مالك حداد : الحرص على الدقة وقسنطينة واللغة العربية.

حسين آيت أحمد[1]

تعرفت على حسين آيت أحمد في القاهرة سنة 1953، وحينها كنا معجبين بالرجل، صاحب قناعات ثابتة، مشوبة بوطنية غير قابلة للاختزال. ولكن صداقتنا تمتّنَت في السجون الفرنسية بين 1957 و1961.

أشهد أنه حينما أرسلَت لجنة التنسيق والتنفيذ مشروع أرضية الصومام إلى الخمسة المسجونين بفرنسا، كان آيت أحمد الوحيد الذي وافق عليه بأكمله، فيما قدّم الآخرون تحفظات لا تقل أهمية. أتذكر تلك المناقشات الصاخبة في سجن «لاسانتي»، خاصة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حول مستقبل الجزائر، حيث انفردآيت أحمد بتحاليله الطويلة التي تميّز عمق تفكيره وأناقة أسلوبه.

لقد لام البعض آيت أحمد على طهره الملائكي الذي أبعده عن الصراعات حول السلطة. في حقيقة الأمر، إنّ الفريق الوحيد الذي كان يمكن لآيت أحمد أن ينتمي إليه هو فريق رمضان عبان، هذا الفريق الذي تمّ تحييده بعد اغتيال مدبّره السيّء الحظ.

(1) Hommage publié dans *El Watan* du 27 décembre 2005.

غداة الاستقلال، خاض كفاحا في المجلس الوطني من أجل دولة القانون وإرساء التعددية الحزبية والانتخابات الحرّة... ولكن صواعق بن بلّة أصابته هو الآخر : اعتقل وحكم عليه بالإعدام، ويُدين لأصدقائه الذين تحركوا بقوة في الخارج كي لا يعرف مصير العقيد شعباني. وتحت حكم بومدين، تأخّر إطلاقٌ سراحه الموعود، وشاهدنا فراره من السجن واستقراره في لوزان السويسرية، حيث التقينا مرات عديدة. في 1989، كان آيت أحمد سعيدا بالعودة إلى الجزائر حيث أحدثت مظاهرات أكتوبر 1988 انفتاح الجزائر على التعدد الحزبي الذي كان دوما ينادي به في جميع المناسبات. أصبح حزبه قوة أساسية في المشهد السياسي الجزائري. ولكنه سيصاب بخيبة أمل عندما تمّ توقيف المسار الانتخابي في 1992 وانتشار العنف والإرهاب في العشرية الحمراء. في 1995، ساندنا معا أرضية العقد الوطني المنبثق من اجتماع روما، وبعد أربع سنوات، خضنا معا السباق الرئاسي لسنة 1999. أدينا حملة انتخابية اليد في اليد، دون أن نعطي مصداقية كبيرة لوعود الجيش في التزام الحياد، وحينما تأكدنا من أن الجيش يساند مترشحا بعينه ويريد فرضه على الشعب بكل الوسائل في مهزلة انتخابية تاريخية، وبرغم وعود رئيس الدولة المستقيل، انسحب المترشحون الستّة من السباق، ليواصل كل واحد منا كفاحه من أجل جزائر جديدة. من جهتي، أسّست حزبا سياسيا، الوفاء، الذي رفضَت السلطة منحه الاعتماد، في اختراق صارخ للدستور. في 13 نوفمبر 2000، داهمت الشرطة مقر هذا الحزب بلا رخصة تفتيش من النيابة العامة، وصادرت الوثائق وأدوات العمل الإداري، اعتقلت الأمين العام، (بلعيد مُحَند أوسّعيد) أبقته في مقر الشرطة إلى غاية الفجر قبل أن تطلق سراحه وشمّعت أبواب المقر. وصَعُب عليّ حينها إيجاد قاعة لتنظيم مؤتمر صحفي أندّد بهذا الظلم. رفض جميع مسؤولي الأحزاب السياسية المعتمدة الذين اتصلنا بهم

الموافقة على وضع قاعة تحت تصرفنا لمدّة ساعتين فقط، لإخبار الصحافة بما حدث لنا من مظالم، خوفا من ردع السلطة. وحده آيت أحمد، وضع تحت تصرفنا مقر جبهة القوى الاشتراكية لمدّة يومين كاملين، برجاله ووسائله، فبفضله، تمكنت من إعادة الاتصال بالرأي العام، بحضور حوالي 30 شخصية وطنية، كان بعضها في علاقة غير ودية مع قيادة جبهة القوى الاشتراكية. اليوم إذ تفقد الجزائر مكافحا أصيلا أيام حرب التحرير، ومناضلا سياسيا مُحنّكا أيام الاستقلال، في شخص حسين آيت أحمد، فإنني أفقد صديقا وأخا عزيزا.

***

وهناك لحظة رائعة لن أنساها أبدا أيام كنا في سجن فرين بفرنسا حيث قدّم لي أجمل هدية وهي عندما دعاني إلى تناول شاي في غرفة أسره وكان قد طلب من زوجته في القاهرة أن تحضر إلى بيتها والدي ووالدتي حتى يتمكنا من الحديث معي تلفونيا وهذا مستحيل لو لم يكن حسين آيت أحمد عضوا في الحكومة المؤقتة ويعامَل معاملة خاصة من قبل السلطات الفرنسية.[1]

وهناك ذكرى أخرى لا تنسى، لحظة كنت مع محمد خيضر في حديث أثناء «فسحة» داخل ساحة سجن لاسانتي، التحق بنا آيت أحمد وقد بدت على وجهه علامات تعب، يبدو أنه قضى ليلة آرقة، وكان فكرة الموت ترهقه. ولتهدئة حاله، فقال له خيضَر : إنني متيقن بأننا، نحن الثلاثة، سنعيش إلى غاية الاستقلال. حينئذ طلب مني آيت أحمد بتلاوة الفاتحة على روحه إذا وفته المنية قبلي. وقد شاءت الأقدار أن أقرأ الفاتحة على روحه في مدينة لوزان السويسرية يوم 29 ديسمبر 2015 أي بعد خمسين سنة من تلك

---

(1) مذكرات جزائري الجزء 1 ص : 136.

الحادثة.

أدعو الله تبارك وتعالى أن يرحمه برحمته الواسعة، وأقدم تعازي الخالصة لحرمه وأبنائه. كما أنني أتقاسم ألم قياديي جبهة القوى الاشتراكية وشعبنا، لأن آيت أحمد ينتمي إلى جميع الجزائريين.

نور الدين نايْت مازي[1]

حينما أفكّر في نور الدين نايت مازي، تنتابني كلمات تميز شخصية : الأناقة والقناعة والوفاء.

أناقة قلم جميل تغذّى بروائع الأدب والفلسفة الفرنسية، الموضوعة في خدمة الجزائر. يعوّض نقصه في جهل اللغة العربية بانفتاح كبير. هكذا، نجده يتأثر كثيرا بأسلوب الرئيس بومدين السهل الممتنع. رأيت نايت مازي في السجون الفرنسية في 1957، ولكننا لم نتبادل الحديث ثانية إلا بعد عشر سنوات من الاستقلال. كان مدير جريدة «المجاهد» بالفرنسية طوال سنوات، فحوّل هذه المؤسسة إلى مدرسة حقيقية للصحافة المحترفة. اعترف مديرو جرائد حالية، غداة وفاته، أنهم يدينون له بالكثير في تعلمهم مهنة الصحافة. كان مساعدي في وزارة الإعلام والثقافة من 1970 إلى 1977، ولكنه ولسنوات طويلة أخرى، كنت مساعده الصغير في إعداد بعض افتتاحيات «المجاهد». لا علاقة لهذا القلم الجميل بصحفيي الخدمة الذين تستعملهم السلطة لخدماتها الدنيئة، أو «هذه الجرائد المشبوهة التي تعتبر نفسها مشعلا» على قول شارل بودلير.

القناعة، لأنّ نايت مازي رجل قادر على تقديم تحفظات أو انتقادات

(1) Hommage publié dans « *Le soir d'Algérie* » le 26 avril 2016

للتعليمات التي يتلقاها. إذا كان قد ساند الرئيس بومدين فلأنه اقتنع بالرجل وبمختلف اختياراته. لقد أعجبه شغفه بالعدالة الاجتماعية وإخلاصه في أداء عمله. سمعته يدافع عن ذكرى الرئيس الراحل قبل أسابيع من وفاته.

الوفاء أخيرا، وقد عبّر عن هذا الوفاء في 1999 حينما التحق نايت مازي بالفرقة الصغيرة التي ساندت ترشحي للرئاسيات، في وقت يعرف فيه أن أصحاب القرار قد اختاروا مترشحهم الذي سيفرضونه على الشعب. في 10 مارس 2016، ذهبت إلى مطار هواري بومدين بالعاصمة كي أواسي نايت مازي الذي كان في سيارة إسعاف برفقة زوجته، قبل لحظات من نقله إلى مستشفى باريسي للعلاج. لم أكن أدري أنّ ذلك اللقاء سيكون الأخير، لأنه كان مشعّ الوجه وهادئ البصر.

أدعو الله القدير أنْ يتغمدّ روحه الطاهرة برحمته الواسعة ويدخله فسيح جناته. خدم نور الدين نايت مازي بلاده بقناعة وإخلاص ووفاء، ولم يسئ لأحد من الناس.

إضافة

هناك من الأصدقاء مَن يستحق أنْ يكون ضمن هذه التكريمات ولكنّي لم أذكرهم، لأسباب ترجع إلى السنّ أوالمرض أوالخمول.

يوجد أوّلا أصدقاء الطفولة : محمد بغدادي وعبد الله سلعاجي، كلاهما مُعلّمان وإطاران في التربية الوطنية منذ الاستقلال.

وهناك أيضا أصدقاء فترة المراهقة : عليّ بلال نقيب في جيش التحرير الوطني في منطقة سطيف ومراد بلّيلي، مناضل في جبهة التحرير في الجزائر العاصمة، وكلاهما قتلا من طرف الجيش الفرنسي. ولكن رفيق المراهقة الحقيقي هو سعيد سليمان طالب. معًا واصلنا الدراسة الثانوية

بتلمسان ثمّ بالعاصمة، وبعد الحصول على شهادة الباكالوريا ترافقنا في كلية الطّب حتى اندلاع الثورة،آنذاك التحقت بكلية الطب بباريس حيث أتممت دراستي قبل أن أقضي ما يقرب خمس سنوات في السجون الفرنسية بسبب نشاطي في صفوف جبهة التحرير الوطني، وعند الاستقلال عادت العلاقات إلى مجراها فكان أستاذا في كلية الطب بالجزائر و أنا طبيب بمستشفى مصطفى باشا، وكان الطبيب الخاص للوالدين يتعامل معهما كوالديه، ويوم وفاته أحسست أنني أفقد أخا ولدته أمي.

يوجد أيضا رفاق على رأس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والذين كانوا رفقاء في السجون الفرنسية خلال سنوات عديدة : محمد طربوش وصالح لوانشي ومحمد لبْجاوي ومحمد مَشاطي.

هناك حفيظ كرمان الذي كان يبعث لي رسائل أخوية أثناء اعتقالي في السجون الفرنسية (فبراير 1957 - سبتمبر 1961) عن طريق قدور العدلاني، عضو قيادة فدرالية جبهة التحرير في فرنسا الذي كان يقيم بألمانيا والذي أعطاني بعد الاستقلال صورة لحفيظ خلال تلك السنوات. لقد كان كما أخبرني، يمثل المحسن النزيه الذي لم يهدأ له بال حتى يقضي على أي نزاع بين صديقين أو مساعدين أو حتى بين مواطنين. حتى كان يلقب بـ « صاحب المساعي الحميدة ». كان يمتلك سلاحين فعالين وهما: الكلمة الطيبة والروح المرحة. وكلمتان لا تفارقان فاه: الحوار والعدالة. وأصبح ينظر إليه نظرة الجد، عندما نجح في مصالحات كانت تبدو آنداك مستحيلة، على أعلى مستوى في الحكومة المؤقتة. من جهة أخرى، قدم حفيظ خدمات جليلة لعبد العزيز بوتفليقة عندما كان هذا الأخير يردد أنه يجتاز صحراء العزلة والتهميش. (ذات يوم زارني بوتفليقة، أوضحت له أنه لم يعرف في يوم من الأيام صحراء العزلة والتهميش وأن ما عاشه

بالفعل هو بحبوحة الواحة التي يحسده عليها الكثيرون). لقد تألم حفيظ كثيرا عندما أصبح بوتفليقة رئيسا للدولة، ولم يحرك ساكنا لإنصاف عائلة كرامان، التي تضررت بشدة من محاكمة زائفة وتصرفات جائرة.

ويوجد أيضا عدد كبير من رفقاء ومريدي والدي الذين ربطتني بهم علاقات صداقة مشوبة بالروحانيات إلى غاية وفاتهم:

- إبراهيم مزهودي الذي عرفته في 1950 خلال رحلتي الأولى إلى فرنسا حيث كان يتلقى مبادئ اللغة الفرنسية بعد أنْ أنهى دراسته في جامعة الزيتونة في تونس. خلال حرب التحرير، كان رائدا في جيش التحرير الوطني وعضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. بعد الاستقلال، كان مساعدي في وزارة التربية الوطنية (مديرية الثقافة)، وبعد ذلك عيّنه الرئيس بومدين، اعتمادا على اقتراح منّي، سفيرا في مصر.

- محمد العيد آل خليفة «أمير شعراء الجزائر وشمال إفريقيا»[1]، كان يكنّ حبّا عميقا لوالدي، أظهره للعيان أمام مشاهدي التلفاز في جنازة هذا الأخير. لم يظهر ديوانه الشعري الذي كان البشير الابراهيمي يودّ نشره في القاهرة إلا بعد أن تولّيت وزارة التربية الوطنية. أحتفظ بذكرى رجل يتسم بطيبة فائقة وتقوى المتصوفين، ناهيك عن كونه شاعرا متميزا.

- العربي التبسي الذي ساندني بصفته رئيسا بالنيابة لجمعية العلماء، حينما أسّست جريدة «الشاب المسلم» في 1952، ثمّ بارَك تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بعد ثلاث سنوات. ولكن للأسف الشديد نالته أيادي الغدر الاستعمارية في 1957 في ظروف بقيت غامضة إلى يومنا هذا ولم يعثر على جثمانه أبدا.

---

(1) حسب صيغة الشيخ البشير الإبراهيمي.

– محمد خير الدين وعباس بن الشيخ الحسين وأحمد توفيق المدني، ثلاثة سفراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عواصم عربية عديدة، ولم يقطعوا اتصالاتهم أبدا عبر المحامين مع ابن شيخهم الذي كان يقبع في السجون الفرنسية.

– أحمد سحنون، الشيخ الجليل الذي كنت شخصيا أستشيره في جميع المسائل الفقهية. وعلى المستوى السياسي، كان بلا شكّ عنصرَ تهدئة خلال عشرية الإرهاب، في مواجهة الاستئصاليين وأنصار العنف.

– عبد الرحمان شيبان، أوّلا باعتباره مفتشا عاما في وزارة التربية الوطنية، ثمّ وزير الشؤون الدينية، حيث لقن لمخاطبيه العبرة التالية : إذا أردتم أن يبتعد شبابنا عن فلسفات قادمة من خارج حدودنا فعليكم أن تعلموهم مآثر شيوخنا.

– عبد الحميد مهري وعبد الله شريط، اللذان وطوال حكم بن بلّة (1962–1965)، كانت لهما الشجاعة لزيارة والدي مرّة في الأسبوع لمساءلته حول المسائل الأدبية (مهري) و الفلسفية (شريط). حينما كنت أرجع إلى البيت بعد يوم كامل أقضيه في عملي بالمستشفى وكلية الطب، كنت أجد الثلاثة في أريحية تامة : الأولان لأنهما سمعا دراسة أدبية في الموازنة بين الشعراء الأمويين الثلاثة (جرير والفرزدق والأخطل) أو إجابة ابن رشد اللامعة على الغزالي في «تهافت التهافت» الكتاب الذي أجاب فيه عن كتاب الغزالي «تهافت الفلاسفة». أما والدي، فإنه راضٍ كل الرضا لأنه يمارس في نهاية حياته مهنة لم يتوقف عن ممارستها طوال حياته، منذ قرية أولاد إبراهم إلى غاية الجزائر العاصمة، مرورا بكلٍ من المدينة المنورة ودمشق والقاهرة وسطيف وتلمسان وأفلو.

– عبد العزيز بن حسين التلميذ المتحمس للأب في القاهرة أثناء

الثورة ليصبح بعد الاستقلال صديقا للابن. و هو يمثل النموذج المبدئي للمسؤول و الدبلوماسي الجزائري الذي نرغبه : الأصالة و الثقافة المزدوجة و اللامبالاة. لم يحظ بالتقدير المناسب لمنزلته و لربما يرجع السبب لإختفائه المبكر.

وهناك أصدقاء صاروا يتعاونون معي طوال مساري المهني :

- عبد النور ياكر، أستاذ الطب الذي كوّن جيلا من الأطباء المتخصّصين، وكم وتمنيت أن ينشر أحدهم عبارة شكر وتكريم لأستاذه؛

- محمد ابراهيمي الميلي، صحفي موهوب سيّر جريدة «المجاهد الأسبوعي» لسان حال جبهة التحرير الوطني، وكانت افتتاحياته تعبّر عن وجهة نظر الرئيس بومدين، حسب قراء العالم العربي، كما كان مؤرّخا متبعا لخطى والده الشيخ مبارك الميلي. وكان مديرا للأخبار في الوقت الذي كنت فيه على رأس القطاع كما كان مديرا لوكالة الأنباء الجزائرية، قبل أنْ يصبح بدوره عضوا في الحكومة، وزيرا للتعليم الابتدائي والثانوي.

- عطا الله سوفاري، مدير «الشاب المُسلم»، فبفَضله تمّ الحفاظ على سريّة أسماء كتاب الجريدة.

- عبد الرحمان شريط، الأمين العام للاتّحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955 وبعد ذلك أمين عام لوزارة التربية الوطنية، والذي ثمّنت خصاله الأخلاقية والمهنية.

هناك أيضا متعاونون معي أصبحوا أصدقاء :

- إسماعيل يوسف خوجة، مسيّر مثالي و عندما أسست حركة الوفاء و جدته بجانبي؛

- ومحمد راسم، وقد ثمّنت خصاله الإنسانية قبل أن أُعجَب به كفنان المنمنمات؛

- وأحمد عنّابي الذي افتقدته بداية الثمانينيات، والذي كان المدير المسيّر لسياسة مَحو الأمية غداة الاستقلال، وحينما انتُخبتُ عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في 1968، ولم أتمكن من السفر بحكم انشغالاتي الوزارية (أولا في وزارة التربية الوطنية ثمّ الإعلام والثقافة) ناب عني وقد امتلأت حبورا بعد رسائل الثناء التي تلقيتها من زملائي حول تدخلات عنابي :استطاع المستخلف أن ينسي العضو المنتخب.

- و محمد غوالمي الذي كان مساعدي في وزارة الشؤون الخارجية حيث تميز بذكائه و دقته التحليلية لدرجة أنه في نهاية كل نقاش معه، يجعلني أفكر في الدبلوماسية الثقافية. في الوزارة، خلال حركة دبلوماسية، قررت أن أقترح نحو خمسة عشر خريجًا من المدرسة الوطنية للإدارة للترقية إلى منصب السفير، مما أثار استياء كبار الموظفين الذين اعتبروا الأقدمية هي المعيار الوحيد للترقية. و قد نجح البعض منهم بمسار مهني جيد و كم كنت أتمنى أ ن يصبح غوالمي وزيرا للخارجية. لكن المرض قرر خلاف ذلك.

على الذين عرفوا وقدّروا علاقاتي الودية أن يدلوا بشهاداتهم التي ستكمل هذه التكريمات المستحقة : ومن دار الخلود، سأبعث إليهم برسالة شكر وعرفان.

الخاتمة

يقع امتحان الذاكرة بين المقال والرواية والتحليل. ويسمح لكاتبها بالتعبير عن حساسيته وضميره معا. يقول أرسطو : «النهاية هي الأهم في كل شيء (الأمور بخواتمها)». في حالة كتاب، فإن النهاية تعني تلك التي ننتهي بها دون أن نضيع. لذلك يبدو لي من المفيد أنْ أذكّر بالأفكار الضرورية لفهم تاريخ بلادنا.

إذا كان استعمار فرنسا للجزائر طوال القرن التاسع عشر كارثيا بالنسبة للشعب الجزائري (التبعية مع التدهور)، فقد أجبره أيضا على طرح سؤالين أساسين : باستيلائه على الأرض، دفعه إلى طرح مسألة العدالة، وبتهديد كيانه الروحي، دفعه إلى طرح مسألة الهوية.

وأمام محاولات الإدماج، لجأ إلى أسس شخصيته : الأصول الأمازيغية، الثقافة العربية، العقيدة والحضارة الإسلامية. في عجزه عن تغيير الشق الأول، تهجّم الاستعمار على اللغة العربية وعلى الدين الإسلامي اللذين اعتنقهما الشعب الجزائري منذ 13 قرنا.

بالفعل، لم يكتشف الشعب الجزائري الإسلام في فترة ما يسمّى «بالصحوة الإسلامية» التي ظهرت في الربع الأخير من القرن 19. لقد اعتنق الإسلام منذ 14 قرنا، وتشبّع به إلى حدّ تقديم مساهمة جليلة

للحضارة المشعة بمؤلفات أساسية سواء في العلوم الفقهية أو في العلوم الدنيوية.

وفي مواجهته للاستلاب الاستعماري، ارتبط الشعب الجزائري أكثر فأكثر بالإسلام، واتّخذه العمود الفقري لمقاومته في القرن 19، وفي حركته الوطنية غداة الحرب العالمية الأولى وفي ثورته المسلّحة في منتصف القرن 20.

وعلى عتبة القرن 21، أعلن وفائي لهذه الصفحات المشعة لتاريخنا الوطني، وسأواصل العمل على إظهار الوجه الحقيقي للإسلام الذي يدعو المسلمين إلى التأكيد على روح التراحم في علاقاتهم ببعضهم تُجاه البعض الآخر، وإلى تشكيل «أمة الوسط»، ونبذ التطرف والعنف. الوجه الحقيقي للإسلام الذي يحقق العدالة ويحث على المعرفة ويدعو إلى التسامح ويحرّر الذكاء. ولهذا، فلا أقبل تهميش العلم والعلماء وإقصاء العدالة والعادلين الأبرار واغتيال الذكاء والمثقفين.

كان حبّ الوطن يشكل المحرك الأساسي الآخر في الكفاح التحريري، وإنّ المزج بين هذا الارتباط بالأرض وبين الشعور الديني المخلص هو الذي أنتج هذه السلسلة من جحافل الشهداء على قربان الحرية قرابة قرن ونصف.

لقد خلّف لنا أجدادنا تراثا نعتز به. علّمونا أنّ التخلي عن الأخلاق يؤدي إلى حتف المجتمعات (ابن حزم)، وأن الحوار ضروري وثري (ابن رشد)، وأن الحضارات آيلة للسقوط (ابن خلدون)، وأننا لا نعيش بلا حرية (الأمير عبد القادر)، ولا دون هوية (ابن باديس)، وأخيرا على الدولة «أن تكون ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية (بيان أول نوفمبر 1954)، وأنها تسير وفق «أولوية السياسي على العسكري» (أرضية مؤتمر الصومام).

تفسّر هذه الخلفية التاريخية لماذا طلبت الحركة الوطنية الجزائرية، في شقيها السياسي والثقافي، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إعادة الاعتبار للإسلام واللغة العربية، إلى جانب كفاحها من أجل استقلال الجزائر.

وكان أول نوفمبر 1954 تاريخا فاصلا، تكلل بمعارك بطولية لإعادة إرساء الدولة الجزائرية، اقتنعَت فيه مجموعة من المناضلين الأبرار، وبعد فشل جميع المحاولات «الشرعية» للحصول على حلّ سياسي عبر الحوار مع المستعمِر، يبقى الكفاح المسلّح وحده القادر على حلّ «المشكل الجزائري»، فينبرون إلى خوْض كفاح مسلح دام أزيد من 7 سنوات من البطولات والتضحيات الجسام، التي انتهَت باسترجاع الاستقلال.

يجب الاعتراف اليوم بأنّ جيلي الذي أدّى «هذا الجهاد الأصغر» ونجح فيه، لم ينجح في أداء «الجهاد الأكبر» المتمثل في إرساء دولة، تتوازن فيها الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع تكون فيه حظوظ النجاح متوفرة للجميع، بشرط وجود الكفاءة المهنية والاستقامة الأخلاقية.

في 1976، وبعد عشر سنوات من «الشرعية الثورية»، أدرك الرئيس بومدين أنّ الجزائر بحاجة إلى مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، وأنّ الدولة، كي تستمر، يجب أن تصغي إلى مطالب المجتمع. ولكن «القفزة إلى الأمام» (الميثاق الوطني والدستور والانتخابات التشريعية والرئاسية...) جرَت في إطار الحزب الواحد.

في 5 أكتوبر 1988، احتَج المجتمع وزعزع كيان الدولة/الحزب. ردّ هذا الأخير باللجوء إلى الجيش: بداية انشقاق خطير، لا تزال تبعاته حاضرة إلى يومنا هذا، وبأكثر حدّة. أمّا التعددية السياسية التي وُلدت في

الألـم، نمَت فـي جوّ مـن الحـرب الأهلية خلفت عشـرات الآلاف مـن الضحـايا وتبذيـر ونهـب الثـروات الوطنيـة وإضعـاف الدولـة. ولكـن التعـدد السيـاسـي لا يحقق بالضرورة الديمقراطية. والدليل هو كيفية انحراف المسار الانتخابي لـ1999 مـن أجل مصـادرة الإرادة الشعبية.

سـألني شباب الحراك السؤال التالي : قلت ذات مرّة إننـا لن نكون كبـارا إلا بالخصال الإنسانية. هل يمكن أن تشرح لنا فحوى هذا الكلام؟

فعـلا، علّمتنـي الحيـاة أننـا لسنـا كبارا بمـا تمنحه لنـا الطبيعـة من مزايا، ولا مكتسبات الثقافة، وإنما بالاستقامة الأخلاقية والخصـال الإنسـانيـة.

كما أننا لسـنـا كبارا بممتلكاتنا المادية، ولا بالمعرفة ولا بالسـلطة، وإنما بالواجب والحس الإنساني.

لقـد غرس الله فـي صدورنـا خِشيتَه، والارتبـاط بأرضنـا والدفـاع عـن الضعفـاء والمقهوريـن. نكون كبـارا إذا كنـا صغـارا أمـام الله وأمـام الوطـن وأمـام الشعـب.

صحيح أنّ الكائن البشري لا يمثل الشيء الكثير. ولكنه يصبح في أواخر أيامه غير مبالٍ بمباهج المجتمع ولا بـ«مجتمع الفرجة»، وإنما يكون حساسا بهدايا وأثقـال الحيـاة الخاصـة. بدون شـك، يشـكل فقدان الأعزّة أقسـى ثقل نتحمّلـه، فيتركوننـا هلعيـن، فـي صحـراء غيـر مضيافـة، بحيـث يجلـب مجيء الأحفـاد (مـا أجملهـا مـن هدية!) العطر المنعش لقلب الغريـق. ولكن الغرق الحقيقي هو غرق الشخصية العمومية : أوهام كثيرة تبخّرت وحنين مدفون وأحـلام كثيرة مندثرة!

هنـا، يأتـي الأمـل مـن الشعـب، وبكلمـات أكثـر دقـة مـن شبـاب الحَـراك. كونوا فخورين بأجدادكم، تشرّبوا ثوابت شخصيتكم، وقيم حضارتكم. وإذا عبَرْتـم البحـار للذهـاب إلـى الغـرب مـن أجل اكتسـاب العلـوم والتكنولوجيـا،

وهي ضرورية لتنمية بلدكم، حصّنوا أنفسكم ضد فيروسين أحدثا خرابا عند من سبقوكم : المادية والأنانية.

لم يتمكن جيل أول نوفمبر 1954 من تحقيق جميع الأهداف التي سطّرها. وعليكم بمواصلة الكفاح من أجل جزائر تسودها العدالة الاجتماعية والحريات وأخلَقة الحياة العمومية. ولتكن خصال النزاهة والكفاءة والالتزام هي الأساس في اختيار حكامكم. إذا دعتكم المُثل الثورية وروح المقاومة، أجيبوا : نعَم ! وفي هذا المضمار، فإن الفلسطينيين والصحراويين بحاجة إلى مساندتكم وتضامنكم الفعلي إلى غاية الحصول على حقوقهم وبناء دولتيهما المستقلتين.

أخيرا، توجد نصيحة أخرى لا تقل أهمية، لا تنسوا بناء وحدة المغرب الكبير. إنّ الوحدة الجغرافية والثقافية والدينية والاجتماعية واللغوية لمنطقتنا واقع ثابت لا يتغيّر. يبقى تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية، لقد حَلُم بهذه الوحدة العزيزة الجيل الذي سبقكم، وهي ضرورة قصوى لشعوب المنطقة التي تطمح إلى السلم والأمن في كنف الحرية والعدالة الاجتماعية. لهذا، يهمُّكم تحقيق هذا الحُلم وتجسيد هذه الطموحات لتجعلوا من المغرب الكبير منطقة رفاهية متقاسمة، مع دعم موقعه الاستراتيجي كخط وصْل بين المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا الساحلية.

أمّا فيما يخصّ الوطن، أظن صادقا أنني خدمته بحماس وتواضع. أقدّس أبطاله وحكماءه وأولياءه الصالحين. أحبّ طبيعته وثقافته. وآخر دعائي أن تستقبل هذه الأرض الطيّبة مثواي الأخير.

الملاحق

الملحق 1

الجزائر في حاجة إلى مشروع نهضوي [1]

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

السيد رئيس المؤتمر

السادة أعضاء المكتب

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

أدّبنا الإسلام فأحسَن تأديبنا : علمنا الإسلام الصبر على المكاره، وعلمنا الصدق في القول والعمل، وعلمنا الاجهار بالحق في وجه الأعداء والاخوة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالإخوة لابد في خاتمة المطاف أن يخرج الحق منتصرا، وان تخرج الاخوة ظافرة.

طيلة الـ 35 سنة الاخيرة ونحن نتعامل مع الاحداث والاشخاص كتلاميذ مدرسة جبهة التحرير الوطني، أوفياء لمبادئها، ملتزمين بقوانينها القائمة على الانضباط والمركزية الديمقراطية التي تجعل الاقلية تعبر عن رأيها

(1) ألقي هذا الخطاب أمام المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في المركب الأولمبي الخامس جويلية بالعاصمة في 29 نوفمبر 1989 بحضور الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس المؤتمر.

في اطر ضيقة وتسكت خارجها تحت شعار المصلحة العليا للثورة حينا والمصلحة العليا للدولة حينا آخر.

ولكن منذ سنة دخلت البلاد مرحلة جديدة وصفت بالديمقراطية والشفافية، من مزاياها أن سمحت للأفراد والجماعات أن يعبروا عن آرائهم ومواقفهم، ومن مساوئها أن أطلقت العنان لكل قلم ولسان ان يكذب على التاريخ، أو يشتم المقدسات، أو يحاول هدم الوحدة الوطنية.

وعلى هذا الأساس أصبح الصمت غير ممكن، ولم استجب لكل تساؤلات الإخوة الصحافيين من وسائل الإعلام الوطنية - بالإضافة الى العربية والدولية - منتظرا هذه الفرصة حتى تكون أول كلمتي منذ سنة موجهة الى مناضلي جبهة التحرير الوطني.

***

في الظروف الحرجة التي تعيشها بلادنا، وأمام التحديات التي تواجهها، وللخروج من الأزمة التي تعاني منها، فالحديث المفيد هو ولكن هل يبني المستقبل بدون معرفة الماضي: هذا يقيني الراسخ.

لذا أرى لزاما عليّ أن أقف وقفة وجيزة عند الماضي للتذكير واستخلاص العبر وتفادي الغلطات وتصحيح المسيرة.

وقبل كل شيء أريد أن أؤكد على مبدأين أساسين :

المبدأ الأول: هو ان القيادات المتتالية لجبهة التحرير مسؤولة مسؤولية جماعية على كل مراحل الكفاح والبناء، مما جعلنا نرفع شعار الاستمرارية في مؤتمرنا الرابع، أقول هذا حتى لا يكون حديثي عن الماضي فرصة لإدانة الاشخاص او الدفاع عن النفس، بل هو في رأيي نقد ذاتي او بداية العلاج لان تشخيص الداء كما يقال نصف الدواء.

المبدأ الثاني : هو ان لكل مرحلة ايجابيات وسلبيات، ولا يليق بنا أن ننزه ونسود مرحلة ولا يليق بنا أن نصور المرحلة التي كنا فيها على كراسي المسؤولية وكأنها جنة، والمرحلة التي غبنا فيها عن الكراسي وكأنها جهنم.

أدبنا الإسلام فأحسن تأديبنا علمنا الاسلام الا نعبد الاشخاص ولا نقدس أعمال الأشخاص، وعلمنا أن نكون رجال مبادئ لا رجال رجال.

في المرحلة الأولى في الجزائر المستقلة التي دامت من 1962 الى 1965 كانت مرحلة انطلاق اتسمت بالحماس العاطفي والرومانسية الثورية والارتجال وبشيء من السذاجة أمام بعض المغامرين الاجانب الذين ارادوا تجريب نظرياتهم الهزيلة على أرضنا وشعبنا وثورتنا، وبسياسة القمع تجاه رفقاء الأمس بينما كان يتسلل الى صفوفنا غرباء عن الثورة ودخلاء على جبهة التحرير الوطني.

كل هذه المظاهر يمكن أن أجد أعذارا في عدم توفر التجربة الكافية عند المسؤولين آنذاك، ولكن الخطأ الوحيد الذي لا يغتفر هو التخلي عن الوطنية التي كنا مازلنا في حاجة ماسة إليها لرص الصفوف وتضميد الجراح ولم الشمل، واستبدالها بأممية دفعنا ثمنها غاليا : اممية واهية كادت تؤدي بنا الى الهاوية لولا تصحيح 19 جوان 1965.

ثم جاءت المرحلة الثانية التي دامت 13 سنة والتي قادها الرئيس هواري بومدين رحمه الله، فكانت مرحلة بناء الدولة :

- ببناء جيش عصري يساهم في التنمية عن طريق الخدمة الوطنية.
- وبناء هرم إداري كفء ومنسجم من البلدية الى الحكومة، مع لا مركزية تجلت في البرامج الخاصة لتنمية الولايات المحرومة.
- وبناء قاعدة صناعية صلبة انطلاقا من فكرة «التصنيع طريق التحديث»

- وبناء منظومة تربوية على ركائز ثلاث : التعريب والاتجاه العملي والتكنلوجي وديمقراطية التعليم إلى آخره من المنجزات بالإضافة الى تأميم الثروات الوطنية والبنوك...

ولكن هذا البناء الضخم الذي ساهمنا فيه بالأمس ونفتخر به اليوم احتوى على عدد من السلبيات وهذا شأن كل عمل بشري اذكر منها :

- اهمالنا للقطاع الزراعي والري في بلد زراعي.
- لم تكن لنا الشجاعة الكافية لمواجهة المشكل الديموغرافي.
- بالرغم من النهضة التعليمية وقعنا في فخ الكم على حساب الكيف، وهذا واضح في إصلاح التعليم العالي سنة 1971
- في الوقت الذي كنا ننادي فيه بالاشتراكية والتقشف سمحنا داخل مجتمعنا بخلق مجتمع مصغر يتمثل في الشركات الوطنية العملاقة التي تعتبر نفسها فوق الدولة وتمنح ابسط موظفيها امتيازات تعد من المحرمات في قطاع الوظيف العمومي.

أما المرحلة الثالثة التي انطلقت من 1979 الى يومنا هذا فإيجابياتها تكمن في ترسيخ ايجابيات وترقيع سلبيات المرحلة السابقة أذكر منها على سبيل المثال :

- تحسين الإنتاج الزراعي كما وكيفا وبناء عشرات السدود.
- تحسين مردودية القطاع الصناعي.
- بيع الأملاك الشاغرة مما سمح لعدد هائل من العائلات الجزائرية أن تتمتع بملكية سكنها وأنتم تعلمون أهمية «قبر الدنيا» في المجتمع الجزائري.
- إعطاء المزيد من الاعتبار لممارسة الحريات الفردية.

ساهمنا في هذه المرحلة ونعتز بإنجازاتها، ولكنها كأخواتها تحتوي على سلبيات منها تمادينا في سياسة ديماغوجية في التعليم العالي حتى

اصبحت جامعتنا مانحة شهادات لا مكونة رجال، وتمادينا في عدم مواجهة المشكل الديموغرافي بجدية، ومن السلبيات فشل جل المؤسسات -كمجلس المحاسبة - التي أنشئت بقصد منع التلاعب بأموال الدولة، حتى كاد الجميع ييأس من إمكانية محاسبة المسؤولين مما يفسر ظاهرة التكالب على المسؤولية وبروز التكتلات المصلحية.

ويمكن القول إن أكبر سلبيات هذه المرحلة هي ابتعادنا عن مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يفسر في رأيي الأزمة متعددة الجوانب التي نعاني منها والتي هي في الحقيقة أزمة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية، ونحن نلمس مظاهرها في حياتنا اليومية :

- ظهور الرغبة في الكسب السهل والسريع حتى ولو كان بصفة غير مشروعة.

- انتشار مظاهر الترف والبذخ من طرف أقلية، وسط حرمان الأغلبية ولاسيما الشباب، وتفشي البطالة، مما تولد عنه انعدام الأمن والتهريب وهجرة الأدمغة وبداية انتشار مرض خطير غير معروف حتى الآن في مجتمعنا وهو تعاطي المخدرات.

- تفشي الرشوة والجهوية والمحسوبية على كل المستويات، مما أفقد الدولة مصداقيتها، وأفقد المسؤول أيا كان موقعه

- اختفاء فضيلة القناعة التي ضمنت لنا ولآبائنا وأجدادنا العفاف والكفاف، وحلول اللهفة والشراهة محلها.

من المسؤول عن هذه الأزمة ؟ كلنا في هذه القاعة نتحمل جزءا من هذه المسؤولية ربما لان الطريق الذي سلكناه لم يكن السبيل الأفضل، ولكن في حينه ظهر لنا كذلك، وصفقنا له في كل مؤتمراتنا السابقة.

هذه الأمراض - أيها الإخوة- خلقت أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم،

وبين جبهة التحرير والشعب، وهذه الأمراض - أيها الاخوة - تفسر أحداث 5 أكتوبر 1988، او بعبارة ادق تفسر الجانب التلقائي، من أحداث أكتوبر، لان هناك جانبا آخر، جانبا مفتعلا لازال يطرح نقاط استفهام حول مديريه.

***

والآن يأتي حديث عن المستقبل ومواجهة التحديات.

هناك إصلاحات مطروحة على الساحة، وهي محاولة للتأقلم من الوضع الداخلي الجديد ومع التحولات الدولية، وهي في شقها الاقتصادي استمرار لسياسة التطهير للمؤسسات التي بدأناها منذ سنوات، وفي شقها السياسي تولدت عنها التعددية الحزبية.

فإذا كانت هذه الاصلاحات ترمي الى التفتح وخدمة غالبية الشعب الجزائري فهي جديرة بالدعم من كل مناضل جبهوي وكل مواطن مخلص.

أما إذا كان البعض يرمي -من ورائها - الى الانفتاح في خدمة فئة معينة، فلن يكتب لها النجاح.

والفرق بين التفتح والانفتاح سياسيا هو ان التفتح يعني الحوار النزيه والخصومة الشريفة وحرية التعبير، أما الانفتاح فيعني الفوضى وشبح الحرب الأهلية والفرق بين التفتح والانفتاح الاقتصادي هو أن التفتح يحتوي على خط أحمر لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار من طرف المواطن وكذلك من طرف الأجنبي.

ايها الاخوة ايتها الاخوات

إن الجزائر اليوم في حاجة إلى مشروع نهضوي، واعتقد ان هذا المشروع يجب أن يقوم على دعائم ثلاث : الإسلام والحداثة والالتصاق بالشعب.

نعلم ان لجبهة التحرير مواثيق ساهمنا كلنا اما في تحريرها او اثرائها او شرحها، ولكننا ندرك من جهة اخرى ان النصوص البشرية كيفما كانت دقتها وعبقريتها معرضة للشيخوخة إذا لم تساير التطور ومالها الزوال إذا لم تنسجم مع الطموحات الشعبية، وما يجري تحت أعيننا في أوروبا الشرقية أحسن دليل على ما اقول.

أما الخلود فالله جل جلاله ولكتابه المبين.

نعم، لنا ميثاق ودستور وبرنامج ولكن المتغيرات الداخلية والدولية تفرض علينا ايضاحات او اضافات حول مسائل لم تبلور كفاية أو اعتراها شيء من الغموض.

أولا : على الصعيد العقائدي

كنا نعتقد أن مقومات الشخصية الوطنية من دين ولغة وتراث هي من المسلمات، بل من البديهيات، ولكن عندما ترتفع اصوات تشكك حتى في ثوابت الامة نشعر بضرورة التوضيح.

وفي البداية يجب على جبهة التحرير ان تحدد تعاملها مع الإسلام :

الإسلام عقيدة وشريعة، الإسلام عبادات ومعاملات، ولكن الإسلام - الذي يدرك اهمية التطور- لم يشرع لكثير من جزئيات الحياة وتركها لاجتهاد المسلمين شريطة أن تعالج في إطار الخلفية الاسلامية.

كيف يتم الاجتهاد هذا؟ هذه هي الإشكالية التي طرحت نفسها على الكثير من الأقطار الإسلامية وكان الجواب في كثير من الأحيان يقتصر على إنشاء مجلس إسلامي يتولى إنارة الطريق بالنسبة لبعض القضايا المطروحة على المجتمع، وفي الواقع فإن تلك المجالس لم تلعب دورها كاملا نظرا لعدم استقلاليتها بالنسبة للدولة أو للأحزاب.

ونحن في الجزائر في حاجة إلى إنارة الطريق بالنسبة لبعض القضايا التي تؤثر على توازن المجتمع كقضية المرأة أو على التنمية كتنظيم النسل أو على تشتيت المسلمين كقضية المذهبية الفقهية.

وإذا أخذنا على سبيل المثال قضية المرأة، هل يليق بالجزائر أن تدخل القرن الواحد والعشرين- ونحن على أبوابه - متقاعسين وراء كثير من دول العالم الثالث؟ أما إذا أردنا ان نلتحق بالركب الحضاري ونطير نحو القرن الواحد والعشرين بجناحين يجب أن تحتل المرأة مكانتها المرموقة في المجتمع في الحدود التي رسمها الإسلام، وكان زعيمنا الأول محمد بن عبد الله ينظر للمرأة لا كزوجة ومنجبة أطفال وربة بيت فحسب، ولكن كإنسان كامل العقل له نفس الحقوق ونفس الواجبات، وكانت عائشة أم المؤمنين تشاركه في الحرب والرأي، ولولا ذلك التقدير من الرسول الأعظم لما اصبحت عائشة بعد وفاته (صلعم) من الأساطير التي بني عليها علم الحديث.

كفانا أيها الإخوة من التعلق بالمظاهر والقشور التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولنتمسك بجوهر الإسلام خاصة وأن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حذرنا بقوله : «ان الله لا ينظر الى صوركم واقوالكم ولكن ينظر الى قلوبكم واعمالكم».

هل يعقل في عصر العلم والتكنولوجيا أن نشجع الشعوذة والخرافات ونحن في أمسّ الحاجة الى الاجتهاد لإيجاد أحسن السبل لتقدم وازدهار الشعب الجزائري؟

ومن مقومات الشخصية الجزائرية العروبة.

نحن جزء من هذه الأمة المترامية الأطراف من المحيط الى الخليج تربطنا بها روابط حضارية وثقافية ومصيرية، ونستمد عروبتنا من الإسلام

حيث ذكرت كلمة عربي 11 مرة في القرآن الكريم حاملة في كل المرات معاني ثقافية «وكذلك انزلناه قرانا عربيا».

إن هذه الرقعة من الأرض التي تحمل اسم «المغرب العربي» او «الشمال الإفريقي» لم تنجب العظماء في العلوم والآداب الا بعد امتزاجها بالدعوة الإسلامية وكانت اسهاماتها في الحضارة العالمية باللغة العربية.

وكان أحد عظمائنا في القرن الثاني عشر الميلادي، هو ابن تومرت - منظر ومؤسس دولة الموحدين - يتعامل في حياته اليومية بلهجتنا الأمازيغية، ولكن عندما ألف كتابه المعروف الذي يحمل عنوان «أعز ما يطلب» ألّف باللغة العربية.

وهذا في رأيي هو الموقف السليم الذي يجب أن تكرسه جبهة التحرير :

– لغة وطنية رسمية هي اللغة العربية وهي في نفس الوقت عامل من عوامل وحدة الشعب الجزائري ووسيلة نسهم بها من جديد بحول الله في الحضارة العالمية.

– ثقافة شعبية تشمل اللهجات المحلية يجب الحفاظ عليها وتنميتها لأنها جزء لا يتجزأ من تراثنا الوطني.

– كل هذا لا يتنافى مع ضرورة تعلم اللغات الاجنبية لأن المستقبل ليس للشعب الذي يوسع رقعة انتشار لغته، إنما المستقبل للشعب الذي يحسن أكبر عدد من اللغات الأجنبية.

أما بالنسبة للاشتراكية، فقد كانت ومازالت تعني في منظورنا العدالة، واختيار الحلول الوسطية التي تحمي في آن واحد مصالح الدولة والمنتج والمواطن والتي تشجع بجانب القطاع العام قطاعا خاصا وطنيا غير مستغل وخاضعا للرقابة والتخطيط.

ثانيا : على الصعيد الاقتصادي

يجب أن نقر بأن الوضع الاقتصادي عسير وان الحلول الناجعة ليست سهلة المنال، لماذا؟ لأن الدخل الوطني من العملة الصعبة.

ينحصر أساسا في دخل المحروقات، ودخل المحروقات طيلة هذه السنوات شبه قار لأننا لا نتحكم - مع الأسف - في سعر البترول والغاز. نسبة هائلة من هذه العملة الصعبة تخصص لتسديد جزء من المديونية. ويبقى السؤال المطروح : كيف نوفق بين دخل قار من جهة وبين مصاريف متزايدة نظرا لتزايد السكان والرغبة الملحة في تحسين المعيشة من جهة أخرى؟

فالسر إذن لا يكمن في الزيادة في الدخل الوطني بالعملة الصعبة - الذي تتحكم فيه السوق الدولية - والسر لا يكمن في رفع الشعارات عن المردودية والإنتاج والإنتاجية، لكن السر يكمن في زيادة الدخل الوطني بالعمل والعمل في كل القطاعات وتجنيد كل الطاقات المنتجة، والسر يكمن اولا واخيرا في كيفية توزيع هذا الدخل الوطني توزيع أكثر عدالة.

وفي اعتقادي أن كلمة «إضراب» لا يمكن الغاؤها من القاموس الجزائري إلا إذا سادت العدالة الاجتماعية. وقد عودنا الشعب الجزائري انه يتقبل التضحيات، وانه يتقبل التقشف بصدر رحب شريطة أن تطبق الإجراءات على الجميع.

ثالثا : على الصعيد السياسي

ان الشعب الجزائري قد استبشر خيرا بترسيخ الديمقراطية وشعر أنه سيقول كلمته أكثر فأكثر، ولكن على جبهة التحرير ان تشرح ان الديموقراطية لا تعني الفوضى، بل تعني قبل كل شيء احترام حريات الآخرين. وعلى جبهة التحرير أن تعطي المثال بالبدء بتطبيق الديموقراطية على اجهزتها في كل

المستويات، وقديما قال الشاعر :

لا تنـه عـن خلـق وتأتـي مثلـه عـار عليـك إذا فعلـت عظيـم
ابدأ بنفسـك وانههـا عن غيها فإذا انتهـت عنه فأنـت حكيم

من جهة اخرى كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول حقوق الانسان، ونحن المسلمين في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان، ولذا لا يمكن السكوت عن قضية التعذيب، فاملي أن تجهر جبهة التحرير الوطني بموقف واضح وحازم حول هذا الموضوع لان الحزب الذي يرفض الاستغلال فأولى وأحرى به أن يرفض ويدين التعذيب.

ايها الاخوة ايتها الاخوات

أن بقايا جيل نوفمبر54 - في الحكم وخارج الحكم - مرغمون على جمع الشمل لمواجهة الأوضاع التي تعيشها البلاد. واعتقد ان ما يجمعهم أكثر بكثير مما يفرقهم. وواجب النزهاء والمخلصين منهم هو جمع الشمل على أساس قيم ومبادئ جبهة التحرير الوطني.

ولكن فليعلموا جميعا ان الحلول الحاسمة للأزمة لن تأتي من خلال حوار ضيق بينهم دون الاستماع الى صوت الشباب ودون فتح باب المراكز القيادية في جبهة التحرير أما الشباب.

لا نطلب من شبابنا ان يقدس جيل نوفمبر كأشخاص او ان ينظر اليه نظرة مثالية، وقد قلت في ندوة سابقة أن مقياس الحكم على جيل نوفمبر يكمن في الجملة القرآنية «وما بدلوا تبديلا» التي تضمنتها الآية الكريمة : «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا» صدق الله العظيم.

إن ما ننتظره من شبابنا هو الحفاظ والدفاع على رموز جيل نوفمبر ككلمة «شهيد» وكلمة «مجاهد» وكلمة «جيش التحرير» وكلمة «جبهة التحرير»

هذه الرموز التي أصبحت جزءا من تراثنا الوطني. كما نطلب من شبابنا ألا ينسى ما قاسى ابائه واجداده من سياسة القهر والإبادة التي مارسها الاستعمار بالأمس، وان يتحلى باليقظة أمام مخططات الاستعمار الجديد تجاه وطنه اليوم.

ايها الاخوة ايتها الاخوات

ان كل ما قلته اليوم أمامكم ليس بجديد على بعض الاخوة المتواجدين في هذه القاعة، لأنني قلته في الأطر القانونية الضيقة لجبهة التحرير الوطني والتي اشرت اليها في البداية : اللجنة المركزية، الحكومة، المكتب السياسي، أو في إطار أضيق. وهكذا عندما تطرقت الى موضوع الشباب في احدى الدورات للجنة المركزية، ارتفع صوت من الأصوات - سامحه الله - مدعيا أن الدافع لموقفي هذا هو الطموح.

عجبا لقوم يرفعون يوميا شعار الديموقراطية ولكن كلما صدر رأي يخالف رأيهم إلا واتهموه بالمعارضة أو الطموح.

لم نكن طلاب مناصب في عنفوان الشباب، فكيف اليوم وقد اقترب موعد لقاء الخالق، كيف يتملق لمخلوق للوصول الى المنصب؟

أدبنا الإسلام فأحسن تأديبنا، علمنا الاسلام نكران الذات في سبيل المصلحة العامة، وعلمنا تجنب الانانية عندما يتعلق الامر بمصير امة.

نظرت الى اعماق نفسي فلم أجد رائحة الطموح، ثم قلت : إن كان لابد من طموح فطموحي الوحيد هو خدمة الشعب الجزائري.

ثم تذكرت الآية الكريمة : «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين».

في هذا الزمن الرديء الذي كثر فيه الفساد، وكثرت فيه الأنباء المدسوسة حذار ان يكثر فيه غدا النادمون.

لكن نحن الذين نؤمن بعبقرية الشعب الجزائري التي تتجلى دائما في الظروف الحالكة، نحن على يقين أن هذه العبقرية ستمنحنا في صفوف جبهة التحرير الوطني-شبابا مؤمنا متنورا مخلصا قادرا على صياغة وإنجاز ذلك المشروع النهضوي الذي اشرت اليه في بداية كلمتي، والذي يقوم على ركائز ثلاث : الإسلام والحداثة والديموقراطية.

عاشت جبهة التحرير وفية لرسالتها، محققة لطموحات وأحلام الشعب الجزائري.

عاشت الجزائر

عاشت الجزائر

عاشت الجزائر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق 2

ترجمة جاك بيرْك لمعاني القرآن الكريم[1]

مداخلة في معهد العالم العربي (باريس) بمناسبة تقديم ترجمة معاني القرآن لجاك بيرْك، جانفي 1991.

في شهر جانفي الماضي، في معهد العالم العربي بباريس، نظمَت دار النشر «سندباد» احتفاءً بمناسبة صدور ترجمة معاني القرآن الكريم للأستاذ جاك بيرْك. إلى جانب هذا الأخير، قدّمَت شخصيات عديدة مداخلات أمام جمهور غفير: الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي والأستاذ أندري ميكال والأستاذ محمد أركون والأستاذ علال سينَاصَر، مدير قسم الفلسفة بمنظمة اليونسكو.

* * *

سيّداتي، سادتي، تلقَيت منذ حوالي عشرة أيام نسخة من الترجمة الجديدة لمعاني القرآن الكريم للأستاذ جاك بيرْك الذي شرفني، وهو تشريف محفوف بالمخاطر، بالمشاركة في هذه التظاهرة التي نظّمَتها دار «سندباد» بمناسبة صدور الكتاب.

ربّما أراد الأستاذ بيرْك بهذا التشريف أنْ يكرّم الأب عبر الابن. بالفعل، لقد كرّس الشيخ البشير الإبراهيمي حياته للإسلام والجزائر، ولولا إيثاره لتكوين الرجال وتدعيم البعد الروحي للحركة الوطنية الجزائرية، لكان ترك خلفه تفسيرا للقرآن الكريم يضاهي التفاسير التي استعان بها الأستاذ جاك بيرْك في ترجمته. أمّا بالنسبة للابن، فلا يرى في نفسه أيّ صفة

(1) *El Moudjahid* du 11 avril 1991.

للمشاركة في هذه الندوة. صحيح أنّه رجل إيمان وأن القرآن لم يغادرْه يوما.

حفظ القرآن وهو طفل؛ تلاه جماعة وهو مراهق؛ وسكن قلبه وتعاليمه وهو راشد يُحاول دوما ملاءمة سلوكه لتعاليمه السمحة.

ولكنني أعترف أنّ مشكلة ترجمة معاني القرآن الكريم لم تُطرَح لديّ قبل بلوغي الثمانية عشر من العمر. كان انتسابي إلى جامعة الجزائر وفي ذلك السياق الاستعماري المفضوح هو الذي ولّد في نفسي ضرورة الكفاح المتعدّد الأشكال:

- فمن جهة، هناك الطلبة المسلمون وهم أقلية ضئيلة يُدعَون إلى المشاركة في نوادي صغرى مسيحية وماركسية عبر ندوات نقاش لعلها تنفتح على الحوار؛

- ومن جهة أخرى، فإنّ عددا من هؤلاء الطلبة المسلمين يخشون أن يؤدّي هذا الابتعاد عن العربية إلى فتح الطريق لنوع من الابتعاد عن الإسلام.

في الحالتَين، أضحى اللجوء إلى ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الفرنسية ضرورة ملحّة. والترجمات المتوفرة في تلك الفترة أي في بداية الخمسينيات وتعرفونها:

- ترجمة سَفاري التي تعود إلى الثورة الفرنسية؛

- ترجمة كازيميرْسكي من القرن الماضي؛

- ترجمة مونتي ويعود تاريخها إلى ربع قرن؛

- وآخرها وأحدثها هي ترجمة مواطني المرحوم أحمد التيجاني التي كانت أكثر ألفَة لدينا.

كنت أدرك آنذاك أنّ الترجمة المثالية لمعاني القرآن الكريم عملية شاقة تتجاوز مجهود رجل واحد، بل وحياة بأكملها، وتتطلّب عملا طويلا ومتعدّد التخصّصات. ظهرت ترجمات أخرى في هذا النصف الثاني من

القرن العشرين وقد شكّل بعضها تقدّما ملحوظا مقارنة بالترجمات التي ذكرتها. ولكننا في كل مرّة، نكتشف حدودها.

نقول عن مترجم إنّ معلوماته الفلسفية أكيدة ولا يمكن دحضها ولكنّ أسئلة وجودية كثيرة تبقى بلا أجوبة. وعن مترجم آخر، نقول إنّ لغته الفرنسية رائعة ولكن إيمانه أوقعه في مبالغات من التوفيقية أو من محاولة التقارب بين الأديان. وعن مترجم آخر، نقول إنه يمسك معنى الرسالة من الداخل باعتباره مسلما مخلصا ولكن اللغة الفرنسية خانته لأنه لا يمتلك ناصيتها مثلما هو حاله مع العربية.

وبعبارات أخرى، ينطرح أمام كل ترجمة مشكلة الأنماط الأصلية والأنماط الظاهرية مثلما يقول علماء الوراثيات.

أمّا فيما يخصّني، وأتكلم هنا باعتباري مسلما عاديا ولست متخصّصا، فأظن صادقا أنّ بيرك نجَح في «ترجمته لمعاني القرآن» لأنه يمثل خلاصة حيّة للثقافتين. إنه فعلا رجل «الضفتَين»؛ يجمع بين معرفة تامة للعربية والفرنسية معا، إنه دنوّ من إسلام الداخل. ألم يكتب في مكان ما أنّ «الضعف الحقيقي للاستشراق يكمن في كون أنّ لا بَحث دون التزام»، والالتزام في هذه الحال بالذات يعني المقاربة من الداخل، ذلك أنه، واعتمادا على تمييز دي سوسير المفضّل لديه، لا يكفي استخدام لغة المسلم بل يجب التحدّث بها.

من القرون الوسطى إلى غاية القرن السابع عشر، كانت ترجمات معاني القرآن الكريم وسيلة بين أيادي المبشّرين المسيحيين في خلافاتهم مع المسلمين، أو في حربهم ضد المسلمين أو إنكارهم لكتاب المسلمين. بينما يضع بيرك ترجمته كوسيلة للفَهم، أي للتقارب والتحاور.

ويكمن السبب الثاني الذي يفسّر نجاح هذه الترجمة في كونها جاءت نتيجة تفكير طويل حول الإسلام والمسلمين. فهي تكلّل تأليفا تواصلت جهوده لأزيد من

نصف قرن ويهدف إلى الإمساك بالروح العربية، فيما تملكه من أساسيات منذ امرؤ القيس إلى عبد الناصر، ومن الأطلَس إلى الفرات، وفي مختلف توجهاتها المتنوعة؛ عبر تصوير داخلي دقيق للمغرب الكبير، سواء تعلق الأمر ببنياته الاجتماعية، ونوازل فقهائه المهملة، وعلمائه من قرنَي السابع والثامن عشرة غير المعروفة، أو عبر التاريخ الاجتماعي الريفي والحضري المصري. ويصل هذا التأليف ذروته حول «العرب» بثراء وعمق وبراعة لا مثيل لها.

بعد هذا الكتاب الرائع حول العرب، كان من حقنا أن ننتظر من جاك بيرك، الذي يعرّف نفسه رفيقا قديما للإسلام، أن يقدّم لنا ترجمة لمعاني القرآن الكريم. وهي طريق ليُبرْهن أنّ المسلم، ومهما يكن ارتباطه برسالته المحمدية وبرومثيوس، لا يمكن أن ينكر انتسابه إلى إبراهيم الخليل.

قلت له ذلك في 1975، خلال لقاء بيننا في الجزائر العاصمة، حيث حدّثني عن تقاعده الإداري المرتقَب. فكّرت أنّه قد يكون مُجرّدَ مشروع ولن يرى النور. وكم كانت دهشتي عظيمة حينما أرسل لي، بعد عشر سنوات، بعض السوَر التي ترجم معانيها، كعيّنة يطلب رأيي فيها.

السبَب الثالث الذي يفسّر، حسب رأيي، نجاح مبادرة بيرك هو مرافقته المواظِبة لمفسّري القرآن الكريم. صحيح أنّ سابقيه من المترجمين استخدموا هذه التفاسير ولكنهم لا يشيرون دائما إليها. وحينما يفعلون، فإنها دائما تفاسير قديمة أو مشرقية. نادرا ما تُذكَر التفاسير الحديثة منذ مدرسة «المنار»، كما لا تُذكَر تفاسير الغرْب الإسلامي: ابن عطيّة (ق: 12) والقرطبي (ق: 13) وأبو حيّان (ق:14) والثعالبي (ق: 15). إنّ المفهوم المُحتقِر «المُغَيْربي» ليس حكرا على ابن تيْمِيَة وحده.

وعلى سبيل المثال، ذكر بلاشير أنه استعان خاصة بأربعة تفاسير: الطبري (ق:10) والرازي (ق: 12) والبيضاوي والنسَفي (ق:13). أما

بيرْك، فإنه يتصفح دوما تفاسير الطبري والرازي والزمَخشري التي لا يستغني عنها أحد في هذا المجال. ولكنه عاش السنوات العشر الأخيرة برفقة مفسّرين أقرب إلينا : العراقي الألوسي والسوري القاسِمي اللذين عاشا في القرن الماضي، ومفسرين معاصرين لنا أمثال التونسي الطاهر بن عاشور والفلسطيني عزّة دَرْوَزَة والمصريين محمود شَلْتوت ومتولي الشعراوي وسيّد قطب، دون أن ننسى الباكستاني أبو الكلام آزاد.

كنت أتمنى شخصيا، وأوضّح هنا أنه ليس لوما، بل هو أمل موجّه للمترجمين المستقبليّين، أن تستعين مثل هذه المبادرات بمنظري القانون والفقه الذين فكروا طويلا في النص القرآني من أجل استنباط قوانين المدينة أو براهين للنقاش. أفكر خاصة في أمثال الشافعي والباقلاني والجُوَيني وعبد الجبار المعتزلي وفي الغرب الإسلامي ابن حزم والشاطبي. كما يمكن لمحور بحث آخر أن يعين الترجمة ألا وهو البعد اللساني، بالأخص مدرسة أبو علي الفارسي، تلميذ ابن جنّي وعبد القاهر الجرجاني.

لنأتي إلى الترجمة في حدّ ذاتها. ينبغي الاعتراف بقدرة بيرك على الانتفاع من التطورات الحديثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أنه استخدم ببهجة كبيرة جميع مصادر اللسانيات الحديثة مع إحالات متواصلة للمفسّرين القدماء.

كما ينبغي التنويه بقدرة جاك بيرك على إدراك «دقّة النسْج» خلف الحياكة الزخرفية العربية، والسمفونية غير القابلة للتقليد خلف الاختلالات المزعومة في الاستثناءات النحوية وعدم الانسجام الظاهر.

الأمثلة كثيرة، اسمَحوا لي بالاكتفاء بتقديم أمثلة قليلة فقط.

آية 24 من سورة (مريم) : ﴿فنَاداها مِن تَحتِها ألاَّ تَحْزَني قَد جعَل ربُّك تحتَكِ سَرِيّا﴾. إن كل المترجمين الذين سبقوا بيرك ترجموا لفظة

(سَرِيّا) بـ ruisseau أوsource. أمّا بيرك فيترجم الآيةكالآتي :

« Il l'appelle sous elle : «N'aie chagrin, le seigneur a mis sous toi une gloire» ».

لقد سبق للزمخشري أنْ مال نحو هذا المعنى انطلاقا من جذع كلمة «سَرِيّا» أي الناس الأكثر مَجْدا.

آيات 224 و225 من سورة 26 «الشعراء».

﴿والشُّعَراء يَتبَعُهم الغاوُون* ألَمْ ترَ أنَّهُم في كل وادٍ يَهيمون﴾. يترجمها بيرك كالآتي :

« Quant aux poètes, ne les suivent que les fourvoyés, ne vois-tu pas qu'ils brament dans toute vallée ? ».

تبدو لي هذه الترجمة لبيرك أكثر دقّة وروعة من الترجمات السابقة التي فضلت
« errants » à « fourvoyés » et « divaguent » à « brament ».

آية 6 من سورة 73 : المُزَّمِّل. ﴿إنّ ناشِئة الليل هيَ أشَدُّ وَطْئاً وأقْوَمُ قيلاً﴾. وقد ترجمها بيرك كالآتي :

« l'effusion nocturne est plus ferme d'empreinte et plus directe de propos »

ما يُدلّ على معرفة عميقة بشعراء الجاهلية وبدقائق النحو العربي.

ومع ذلك يمكن لهذه الترجمة أن تُربك القارئ. لهذا أفضل في هذه الحالة بالذات ترجمة أكثر حرفية :

« La prière de la nuit donne plus de fermeté aux actes et plus de rectitude aux discours ».

لقد ترجم السابقون لبيرك آية 4 من سورة 92 (الليل) : ﴿إنَّ سَعيَكُم

لَشَتَّى﴾ بهذه العبارة : «Vos œuvres sont divergentes» ؛ أمّا بيرك فيقدّم ترجمة أولية : «*Hommes, multiple est votre comportement*» ثمّ في النسخة النهائية : «*Plurale est votre tribulation*». هكذا يمر من علم النفس إلى علم الكون.

من جهتي، أثمّن جهود بيرك الذي أولى اهتماما دائما لجميع جهود التجديد في الإسلام المعاصر، حيث دعا المفكرين المسلمين إلى عقيدة التجديد التي تجمع بين التراث والحداثة.

وقد عبّرت الصفحات العميقة التي شكّلت الملحق الذي ذيّل به ترجمته عن المشاكل التي تواجِهُها المجتمعات الإسلامية اليوم. وفي الفقرة الأخيرة، بخفة ولطف، يدعو بيرك المسلمين إلى الاجتهاد الذي يبدو عندهم أقل بكثير ممّا يوفره لهم القرآن من ممكنات. أوافق كلية على هذا الاقتراح.

ومن جهة أخرى، لا يمكنني أن أتغاضى عن الظرف الذي صدرت فيه هذه الترجمة، في 1991، في سياق دولي متشنّج، تطبعه نهاية المواجهة بين الشرق والغرب بعد انهيار الشيوعية وظهور عالم ثنائي القطب. في الوعي الجمعي الغربي، فإنّ العدو الرئيسي لمدّة نصف قرن هي الشيوعية. أما اليوم فإنّ وسائل الإعلام الغربية تهيّئ الرأي العام إلى تفاقم المواجهة بين الشمال والجنوب، حيث سيأخذ الإسلام، وهو ما أخشاه، مكان الشيوعية، أو أنه سيسترجع مكانته السالفة باعتباره عدوّا يجب القضاء عليه. وتُعتبَر مأساة الخليج تمثيلا لما أقول، وأنَّ زمن الكراهية والازدراء والإذلال الذي نعيشه، سيكون بداية لحروب صليبية جديدة.

آمالي كلُّها أنْ تساهم هذه الترجمة الجديدة لمعاني القرآن الكريم التي أنجزها الأستاذ جاك بيرك في فهم أحسن للإسلام. إنّ التكنولوجيا والعلم

والقوة المادية ليسَت حكرا على أمّة دون أخرى... يمكن للمسلمين الذين امتلكوها في القرون الوسطى أن يمتلكوها اليوم من جديد. ولكن الشيء الذي لا يمكنهم التخلي عنه، مهما تكن التقلبات، هو «الكتاب» الذي يحظى اليوم بترجمة جديدة وهي دعوة إلى التفكير والفعل، حيث سيواصل الإسلام نَهْل قواه منه للمقاومة والتجديد.

عزيزي جاك بيرك، ها قد أنهيت مداخلتي، ومع ذلك أريد ختمها بآية قرآنية. والآية التي تحضرني هي الآية 60 من سورة الرحمان 55 : ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ وقد ترجمتها دوما :

« Quelle autre récompense pour le bien que l'on fait sinon le bien lui-même ».

بينما تُتَرجمونها :

« Bel-agir, trouverait-il autre récompense que le bel-agir ».

كما لو أنها أُخرِجَت من شعر «رونصار Ronsard» !

وأنتم تكرّسون حياتكم لدراسة العالم الإسلامي، منها عشر سنوات لترجمة معاني هذا النص المؤسِّس، أعطيتهم مثالا رائعا عن الإحسان؛ فلا يمكن لمسلم مثلي أن ينساه أبدا. وأنا أخصّص لكم عشر دقائق من الكلام المفكّك، أعي أنني بعيد كل البعد عن إنصافكم وإعطاء ترجمتكم ما تستحقه من عناية واهتمام. وأنا متأكّد، بل واثق، بأن أقلاما أخرى ستفعل، وهي مُخوّلة لأنها أكثر مني علما.

وقبل أنْ أمنَح لكم الكلمة، أحسّ أنّ الجمهور مستعجل لسماعكم. أمرّر إليكم المشعل وأنا كلي ثقة بأنه سيلمع فجأة وهو بين أيديكم.

الملحق 3

رسالة المناضل محمد مَشاطي
عضو مجموعة 22 وأحد قادة فدرالية جبهة التحرير الوطني لفرنسا أكتوبر 1992

الخميس 01 أكتوبر 1992

إلى أخي أحمد طالب الإبراهيمي

اعتراني حزن وقرف حينما أُخبِرت بالهجومات والافتراءات التي تعرَّضتَ لها في الصحافة الوطنية. أنتَ : قائدٌ أصوليّ؟ إنّها لتهمة باطلة وافتراء كاذب.

أذهلتْني الطبيعة البشرية منذ زمن بعيد، ولكنني كنت آمل أنْ يتغلّب العقل والحكمة على الضغينة والأنانية حينما يتعلّق الأمر بمَصلحة الجزائر.

ومع ذلك، كَمْ مِن صداقات عميقة ودائمة خلّفْتَها طوال مَسيرتك النضالية في خدمة الجزائر؟

لا أستطيع استيعاب ردود الفعل العنيفة التي أثارَتْها تصريحاتك الأخيرة لجريدة «الشرق الأوسَط» اللندنية، وهي التصريحات التي تغلّبَ فيها الجانب الإيجابي لأنّك اكتفيت بإعطاء رأيك حول الحلّ الأمثل والمُمكن للقضية التي تهمّ البلد، مثلما فعل زعماء أحزاب وكانت مواقفهم مماثلة تقريبا لموقفك فيما يخصّ الأهداف المرجوة ألا وهي :

1 - إجماع الأمّة حول الخروج من أزمة الهوية؛

2 - تكريس التعدد السياسي القائم على التناوب على السلطة وتحديد شروط ممارسة الحريات الفردية والجماعية واتّخاذ التسامح المتبادل ركيزة أساسية للنشاط السياسي؛

3 - تسوية الوضعية بإنهاء حالة الطوارئ واستئناف المسار الانتخابي.

ولأنّني عاشرْتُك خلال أصعب الفترات أثناء حرب التحرير الوطني ولأنني تابعتُ مسارَك في ممارسة المسؤوليات المتتالية بعد 1965، أدْرك جيدا أنّ الاتهامات التي طالتك باطلة وبلا سند.

كما أعرف أيضا كبَر حَيائك الذي يمنعك مِن أنْ تلتَمس شيئا من هؤلاء وأولئك من أصدقائك أو تسبّب لهم إزعاجا ما؛ كنتَ، مثل عادتك، ستَترك الزمن يفعل فعله، بلا زوبعة ولا كراهية.

ولكن القضية اليوم لا تتعلّق بشخصك فقط، فلذلك قرّرتُ، ربّما باسم صداقتي لك، ولكن بالأخص باسم ارتباطي ببلدي، أنْ أقدّم شهادتي علانية حول المسائل التي أعرفها.

أثار خصومُك جدلا عقيما تجاوزه الزمن حينما لاموك على تحريف تاريخ البلد في مجالَيْ التعليم والإعلام دون أن يقدّموا الدلائل البيِّنة.

ومع ذلك، كمْ من مرّة رأيتك فيها تُبعِد بحركة يَد تلك القراءات المغرضة لتاريخ البلد التي «تهمّش دورَ جزءٍ من الشعب الجزائري الذي لم تتنكّر له أنتَ أبدا. كنتَ تقول دائما إنّ جبهة التحرير الوطني جمعَت الشعب الجزائري في تنوّعه وإنّ القوات الاستعمارية لم تكن تهمّها معرفة الانتماء السياسي لجندي جيش التحرير الوطني الذي يواجهُها بالسلاح كي يحرّر بلده.

اسمَح لي بأنْ أقدّم شهادتي هنا أنّك، في زمن المرحوم الرئيس بومدين، لم تفوّت فرصة أبدا لتتدخّل لصالح هذا أو ذاك من مناضلي حزب الشعب الجزائري.

فلماذا إذا الإصرار على طرح مسألة فصَل فيها التاريخ على الرأي العام إنْ لم يكن هدفها خلط الأوراق لإبعاد المسائل الراهنة الخطيرة التي يتخبّط فيها البلد وهي التي تتطلب منّا جميعا أنْ نوليها اهتمامنا العاجل.

يتهمك خصومك بأنّك بادرتَ إلى تعريب متوحّش للتعليم وأسْلمَتِه، لتفتح الطريق لحشود الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فزيادة على الازدراء المقيت للشعب الجزائري، الذي تحمله هذه التصريحات، أعرف أنّك لم تتوقف عن التذكير بأنك كنت وزيرا للتربية الوطنية إلى غاية 1970 فقط، وأنّك ترغَب بجِدّ أنْ يتمّ التقييم الصريح والموضوعي للسياسة المتّخذة في تلك الفترة.

ولأنه أخيرا، وحسب معرفتي، لا يمكنني الاعتقاد أنّ شخصيات لا يرقي الشك إليها أبدا بأنّها تتعاطف مع الأصولية، مثل بوزيد حميش ويوسف مَنْتليشْتة، وهم مديرين على التوالي للإدارة والتخطيط والتعليم العالي، يمكنهم أنْ ينتهجوا سياسةً يُقال عنها أصولية.

صحيح أنّك لم تُخفِ أبدا عزمَك بأن تُرجِع إلى الإسلام واللغة العربية مكانتهما في المنظومة التربوية الجزائرية. ولكن أبدا، لم تكن عبر مبادرة إقصائية، لا على المستوى الديني ولا على المستوى اللساني.

من جهة أخرى، حينما كنتَ وزيرا للتربية الوطنية، تطرّقت إلى موضوع كان وقتها من الطابوهات، لا يجرؤ أحد على الخوض فيه، ألا وهو البعد الأمازيغي لتراثنا التاريخي، ما أثار وقتها غضب البعثيين الجزائريين.

كما أتذكّر اهتمامَك الخاص الذي كنتَ توليه لتدريس اللغات الحيّة الأجنبية، وكنتَ تسمّيها «نوافذنا على العالم».

بعد أنْ عملتَ لصالح الإسلام واللغة العربية، فهل تباشر الآن، في خطة شيطانية، تمهيد الطريق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تأكيد حاسم ينصّبك قائدا للأصوليين في الجزائر؟

إنّ المقال الهجائي الذي نشرَته أسبوعية «Hebdo Libéré» يتهمك صراحة بالانتهازية السياسية لأنك كيّفتَ خطابك لمقتضيات الساعة برغبة

التشبّث بالسلطة، ولأنّك لم تُظهِر سابقا أيّ ارتباط بالحريات الفردية والجماعية أو الدفاع عنها.

ومع ذلك في 1977، رفضتَ المشاركة في الحكومة الجديدة التي نصّبها الرئيس بومدين الذي حثّك على تولي وزارة العدل. وتحت إلحاحه فقط، ونظرا للواجب الوطني الذي ذكره فيما يخصّ الدفاع عن ملف الصحراء الغربية، رضَخت لقبول وظيفة وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية، المنصب الذي استحدثه خصّيصا لَك.

هل أدّت بك الانتهازية السياسية، وقبل أنْ يَحتلّ زعماء الإصلاح واجهة المشهد الإعلامي، إلى الدفاع عن إهمال التسيير الإداري للاقتصاد وضرورة تنظيم وضبط المعلومات؟

لو كانت الروح الانتهازية تتمثل في الانصياع إلى رغبات القائد، كنتَ امتنعتَ عن الدفاع عن مبدأ العدالة الاجتماعية الذي أراد البعض إلغاءه من نصّ الميثاق المعدّل في 1986. ولم تكن لتصرّ على الاحتفاظ بالمصلحة الوطنية وهيبة وسُمعة الجيش الوطني الشعبي برفضك التخلي عن الصحراء الغربية.

لا يعرفك من يظن أنّك ستُجهر للجميع بمبادراتك المتواصلة والمحترسة في إطار ما يسمَح به النظام وما يُمكن أن تتحصّل عليه بفضل علاقاتك مع هذا النظام. أنا الذي شاركتك مرارا في قراءة هذا التفسير أو ذاك للقرآن الكريم أو طبعة جديدة لمخطوط تراثي، لا يمكنني التصديق أنك، ومن سكينة مكتبتك، ستقرع الجرس من أجل أفعال إرهابية كنتَ قد شجبتَها في حياتك الخاصة وعلانية بقناعة هادئة.

ولأنني كان لي حظ معاشرتك خلال حرب التحرير الوطني، يمكنني تقديم شهادتي حول موقفك من دور الجيش الذي لم يتغيّر وأنّ تصريحاتك

الحديثة ليسَت إلا تذكيرا بسيطا له. اليوم أكثر من أي وقت مضى، تعتبر أن الحفاظ على وحدة صفوف قواتنا المسلحّة يشكّل أولوية أساسية.

في نهاية المطاف، ما يمكن الاحتفاظ به من هذه الهجومات، سوى أنها تعكس هلع مُدبّريها.

ختاما، العزيز أحمد، أقول لك سَدّ أذنيك وواصل تقدّمك في خدمة الوطن. فلنعمل جميعا، وكلٌّ من جهته لإرساء ديمقراطية حقيقية في بلد مستقر وحديث، تُنبَذ فيه كل أشكال العنف والمناورات والتزوير، وبصفة نهائية، حيث لا تكون صيغة «من الشعب وإلى الشعب» شعارا بسيطا ديماغوجيا وإنّما واقعا ملموسا في جزائر أخوية وسعيدة.

مع تحياتي الأخوية

محمد مَشاطي

مناضل سابق في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة.

عضو مجموعة «22» التي فجّرت الثورة التحريرية.

الملحق 4

اقتراح حل وسط من أربع نقاط
«يجب أن يبقى الجيش فوق الخصومات الحزبية»
جوان 1993

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الأمين العام،

أيتها الأخوات،

أيها الإخوة، أعضاء اللجنة المركزية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أغتنم فرصة انعقاد هذه الدورة للجنة المركزية للمشاركة معكم ببعض الآراء والاقتراحات، علها تساعد حزبنا على الاستعداد الأفضل للمرحلة القادمة، وتعزيز قدرته على الإسهام بأحسن الصيغ في وضع تصور ينقذ البلاد من الأزمة التي تتخبط فيها.

لقد عكست كلمات الإخوان الذين سبقوني اهتماما متزايدا بحياة الحزب، والحرص على تطويره كما عكست إحساسا بالمسؤولية وانشغالا بمصير البلاد في هذا المنعرج الخطير من تاريخها.

إن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن خاصة نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بموقف حزب جبهة التحرير الوطني من المساعي المبذولة على الساحة الوطنية لمحاولة الخروج من المأزق وقد تولى الأخ الأمين العام مشكورا إعطائنا صورة كاملة عن دور الحزب الإيجابي في تلك المساعي، أما النقطة الثانية من جدول الأعمال فهي تتمحور حول بحث كيفية التحضير لانعقاد المؤتمر العادي، طبقا للقانون الأساسي وفي ضوء أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بهذا الملف.

وقبل التطرق بالتفصيل إلى الموضوع العام الطاغي على الأحداث، استسمحكم في إبداء بعض الملاحظات ذات الصلة بالمؤتمر، وفي مقدمتها أن انعقاد المؤتمر يعتبر دائما حدثا بارزا في حياة الحزب.

بيد انه ليس هدفا في حد ذاته، لان هذا التجمع محطة نتوقف عندها بين فترة وأخرى للقيام بنقد ذاتي قصد كشف مواطن القوة ونقاط الضعف في مسيرة الحزب، ونجري تبعا لذلك، عملية التجديد اللازمة في الهياكل والقيادات لمواكبة تطور المجتمع، واستيعاب متغيراته.

إن الحزب كائن حي ينمو ويتطور، وتتحدد مكانته في الساحة السياسية بمدى قدرته على التعبير عن آمال وطموحات الجماهير والتجاوب مع همومها.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

لقد شعر الكثير منا بالحاجة إلى إعادة النظر في بعض أمورنا بوعي ودقة، فتوالت في الأشهر الأخيرة الاجتهادات حول أساليب تكييف مهام ونشاط وهياكل الحزب مع مقتضيات الساعة، وتعزيز وجوده في الساحة الوطنية. وهذه الانشغالات مشتركة بيننا جميعا.

وان اختلفت الآراء في ترتيبها وهنا يبدو لي أن الأهم في الإعداد للمؤتمر المرتقب لا يكمن فقط في الأشكال التنظيمية لجمع ممثلين للمؤتمر المرتقب ولا في الأشكال التنظيمية لجمع ممثلي المناضلين، ولم شتات أسرة جبهة التحرير بقدر ما يجب أن يكون الحرص على ضرورة توسيع وتعبئة قاعدة جبهة التحرير الوطني على أساس برنامج محدد يضمن الانسجام والتماسك ويكون مستمدا من روح ومبادئ نوفمبر ويراعي التطور على نحو يمده بأسباب القوة للتغلب على تحديات الحاضر، والمشاركة في

بناء المستقبل وأخذ المتغيرات الاقليمية والدولية في الحسبان وبهذا الشكل يستعيد حزبنا دوره كقوة دفع وتقدم ويحتل موقعه على الخارطة السياسية إلى جانب القوى الأخرى لا كمجرد جهاز سياسي فقط ولكنه أيضا كتنظيم عريق يشعر بواجب تأدية رسالته في التقدم بالشعب على مدارج الحضارة والعمران.

إن هذا الدور يفترض تخلص الحزب من السلبيات التي اساءت اليه، وشوهت سمعته لا سيما لدى الشباب. وبذلك يعود الصفاء الى صورة جبهة التحرير الوطني كتنظيم يتألف من مناضلين حقيقيين قولا وعملا، مقتنعين بمبادئه ملتزمين بتطبيقها جادين من أجل كسب ثقة الجماهير عاملين بإصرار دون مقابل مادي إلا ما يوفره عرق الجبين، على ترسيخ مقومات الشخصية الوطنية والنهوض بالأمة وفق رؤية محددة.

أيها الإخوة، أيتها الأخوات

إن أهم ما يصون حياة المجتمع هو قدرة ابنائه بقطع النظر عن قناعاتهم السياسية على أن يتشاركوا في حل ما يعترضهم من مشاكل بروح تميز بين العاجل والآجل. وتقدم دائما الأهم على المهم، وهذا يجرنا الى الحديث عن موضوعنا وهو محنة الوطن وتمزق المجتمع تحت تنامي نوازع الحقد والتناحر والكراهية والإقصاء.

إن كل واحد داخل هذه القاعة وخارجها يعي خطورة الوضع العام، لأنه معني كيفما كان موقعه، بما يجري في وطنه من احداث اليمة قد لا ينجو المستقبل من آثارها السلبية، ومستقبل أبنائنا على وجه الخصوص.

إن مشاهد المأساة بكل قسوتها ماثلة في كل يوم أمام أعيننا :

فالدماء تُراق والأرواح تزهق والعائلات تُروّع وعدد المعتقلين المحالين

على المحاكم في ارتفاع وقائمة الاغتيالات تطول وأعمال العنف تتوسع.

كيف يهدأ لنا بال والقلق المشروع على المصير الغامض يحيط بنا من كل جانب، والإحباط العام يسيطر على الجميع أمام استحالة رؤية نهاية النفق؟

إن هذا المناخ يؤثر بطبيعة الحال سلبيا على كل شيء ويتسبب فيما نعيشه من جمود ومن تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسوء احوال المعيشة وأكثر من ذلك يتفاقم خوفنا من ان تنجم عن استمرار تصعيد الحالة الراهنة، أخطار قد تؤول بالبلاد الى انزلاقات وشروخ يكون من العسير التحكم فيها، او التنبؤ بمدى أضرارها على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع واستقرار الدولة كيانا ومؤسسات وربما لا تكون الصورة كاملة إلا بإضافة عناصر تعقيد أخرى تجعل الأزمة ذات جوانب متعددة، كانحلال الأخلاق، وتفشي مظاهر الفساد وبروز شرخ آخر ينطوي على بذور اضطرابات دائمة، وأعني رفض شرائح واسعة للنظام الاجتماعي القائم بسبب افتقاره إلى العدالة الاجتماعية التي تراجع ظلها كنتيجة لاتساع الهوة بشكل رهيب بين الاثرياء وهم الاقلية والفقراء وهم الأغلبية الساحقة زد على ذلك أن الطبقة الوسطى التي كنا نتباهى بها محافظة للتوازن الاجتماعي ضمت الى طبقة المعدومين وبذلك اختل التوازن الذي كان وانفتح الباب على المجهول، ولا عجب إذن إذا وجد الشباب حل هذه المعاناة دافعا للنقمة والتمرد.

إن الحقائق المحزنة التي تميز المرحلة الحالية تحول أيها الإخوة والأخوات دون ضرورة التفكير الهادئ في حد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تنوء تحت وطأة المديونية وتزايد البطالة أمام تقلص فرص الشغل حتى إن السعي وراء لقمة عيش شريفة أصبح لكثير من الشباب مخاطرة كما أنستنا تلك الحقائق واجب العمل الشاق في المحافل الدولية من أجل أن

يكون لنا مكان تحت الشمس في عالم القرن الواحد والعشرين الذي يجري الآن رسم ملامحه بعيدا عنا، وبمعطيات تطمس طموح الضعفاء وتجعل التهميش الحضاري نصيبهم في ظل النظام الدولي الجديد.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

أنقبل للجزائر أن تكون بلاد التقتيل والدمار؟

كيفما كانت المواقف لا ينبغي أن تعمينا عن الجوهر حتى لا يتيه إدراكنا للمصير المشترك كأمة صقلت إرادتها في الحياة الجماعية قرون وقرون من الكفاح المرير.

كيفما كانت الأحقاد لا مناص من العودة الى جادة الصواب والإقرار بأنه محكوم علينا بالتفاهم والتآخي للحيلولة دون انهيار المجتمع واضمحلال الدولة.

إن إزالة الكابوس في حاجة إلى أكثر من التسكين والترقيع ذلك أن التجربة بيَّنت حتى اللحظة أن الحلول الجزئية عاجزة عن إيجاد المخرج الملائم فالتعامل الأمني أصبح باتفاق الكثير سلطة ومعارضة ورأيا عاما غير قادر على المعالجة الجذرية للازمة.

وكذلك فإن الاستراتيجيات الوهمية القائمة على اعتبار الحل الاقتصادي شرطا مسبقا ممكنا لتسوية الأزمة محكوم عليها بالفشل الذريع لأن إنعاش الحياة الاقتصادية يستلزم بالعكس كشرط مسبق استتباب الأمن واستقرار مؤسسات الدولة وعودة الثقة في المستقبل.

وبالإضافة إلى هذا وذاك فقد برزت على الساحة قناعات ومواقف سياسية يعمل أصحابها على أساس وجود مجتمعين ومشروعين يستحيل التعايش بينهما، وغني عن البيان أن هذه المواقف والمفاهيم الناجمة عنها تؤدي عمليا إلى طرح حل يترتب عنه منطقيا إقصاء الرأي الآخر من

أي اختيار مصيري، وبالتالي عزل جزء من المجتمع وتجاهل مطالبه.

أيها الإخوة، أيتها الأخوات

هذه هي حالة البلاد اليوم، كما تبدو لي بكل بنزاهة من استقراء الأحداث وهي وأقولها بكل مرارة مهيأة لكل الاحتمالات.

وفي مثل هذه الظروف العصيبة، تتطلع الأمة الى الكلمة الحكيمة التي ترتفع فوق الجبن والأنانية والانتهازية، وتكون حاجة الأمة اشد الى كل مبادرة تعيد لها حقا الثقة في قدراتها على تجاوز المحنة، وتزرع فيها الأمل من جديد في إصلاح حال الوطن وبناء المستقبل.

ومن واجب كل واحد منا أن يخلو بنفسه يتساءل :

- هل نحن فعلا عاجزون عن تحقيق هذا الأمل، حتى تبقى الجزائر كما كانت : مهابة الجانب تخط طريقها بمحض إرادتها وينظر ابناؤها براس مرفوع الى غيرهم من الأقوام نظرة الند للند؟

- هل يؤدي الاختلاف في النسق الفكري والعمل السياسي ببعضنا الى حد تعريض الوحدة الوطنية لخطر التصدع وزعزعة صرح البلاد؟

-أليست المسؤولية مشتركة بين أبناء هذا الوطن في الحفاظ على مقومات الذاتية التي من دونها لا وزن لنا كأفراد ولا منزلة كأمة؟

إن التفكير في الجواب على هذه الاسئلة يفرض (بداية) محاولة معرفة حقيقة وماهية هذه الخلافات التي تنخر جسد الأمة، أن رصد ما يصدر من تصريحات عن الأحزاب، وما ينشر في الصحافة الوطنية.

يسمح بتصنيف تلك الخلافات إلى قسمين : يتعلق الأول ببعض أسس الهوية الوطنية وينصرف الثاني إلى شرعية السلطة ومسألة الحريات والحقوق الاساسيّة.

وتوضيحا للصورة لنتمعن في مواطن التباين.

ما من شك في أن الجزائريين يعتبرون أن الإسلام هو الركن الأساسي في الشخصية الوطنية ولا أحد منهم ينكر أنه شكّل العامل الحاسم في تكوين الأمة الجزائرية، والحفاظ على أصالتها كما شكل عاملا حاسما في انتزاع الاستقلال الوطني إنما يبدو أن الخلاف حول مكانة الإسلام في مؤسسات الدولة وتنظيم المجتمع.

كما أنه لا أحد يرفض استعمال اللغة العربية كلغة رسمية وقوام الوحدة الوطنية واصرة التلاحم ولا أحد يعارض الأمازيغية كجزء عريق وحيّ من تراثنا الوطني، إنما تتباين وجهات النظر حول مكانة ومستقبل الأمازيغية.

أما الجانب الثاني من الخلافات فهو ذو طابع ظرفي ولكنه بنفس العمق لأنه يتعلق بكيفية تنظيم السلطة وشرعيتها وتحديدا يتناول قضية العودة الى المسار الانتخابي والديمقراطي وقبول مبدأ التداول على السلطة.

أن شرعية السلطة في الديمقراطية مطروحة اليوم بحده بين أنصار استئناف المسار الانتخابي فورا، وبين دعاة تأجيل ذلك في حين يستبعد آخرون الاقتراع العام كوسيلة لتمكين الشعب من اختيار ممثليه.

ومما يزيد الخلافات استفحالا فقدان الثقة بين الأطراف المعنية والجو السائد من الشبهات والظنون والأحكام المسبقة بحيث يعتقد كل طرف بأن أية تسوية لن تكون إلا على حسابه، وتبعا لذلك يكون مستعدا نفسيا لرفضها بل ويرفض حتى الاطلاع عليها.

إن الاختلاف في كل هذه المسائل الجوهرية فضلا عن سيطرة الخوف يحدث وضعية صعبة حقا من شأنها أن تثبط اقوى العزائم. ولكن لا مفر لنا من مواجهتها بصبر وطول نفس، والتعامل معها بحكمة وشجاعة. وليس من مصلحة الوطن تجاهلها او الاستهانة بها خاصة وأنها لم تعد محصورة في دائرة الجدال اللفظي بل ها هي تدفع الجزائريين الى الاقتتال والبغضاء

وفي كل يوم تسقط الضحايا من كل الأعمار ومن كل الاوساط.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

لا أرى بديلا للتفاهم الى الموت البطيء، ومن العبث أن يتصور أحدنا أن نجاته تستدعي إقصاء الآخر، لأن الجميع في سفينة واحدة مهددة بالغرق وتتضاءل فرص عودتها سالمة كلما أمعن ركابها في الخصام.

هذه قناعاتي وهي راسخة ولا يعادل رسوخها الا إيماني بأن إنهاء المأساة مسؤولية ملقاة على عاتق كل منا بدءا بأولئك الذين بأيديهم مقاليد الحكم يتحملون تبعة جسيمة في إدارة البلاد.

إن الخروج من النفق يعد اليوم نسبيا أقل صعوبة من الغد، وله طريق واحد لا غير وهو اتفاق الأطراف السياسية على تسوية تاريخية يضحي فيها كل طرف بالقليل من مواقفه في سبيل الوطن.

ولا سبيل الى بلوغ تلك التسوية التاريخية القائمة على تنازلات متبادلة إلا بالحوار مع القوى السياسية الفاعلة في الساحة وخاصة جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الخارطة السياسية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وغني عن القول أن الحوار لا يجدي إلا بالاعتراف المتبادل وأن حرمان أية جهة من المساهمة في هذه التسوية يحد من فاعلية أي حل وتبقى دار لقمان على حالها.

إن الإلحاح على إشراك الجميع في صياغة الاتفاق يفسر بعدة فوائد منها إلزام الجميع بتطبيقه.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

هذه التسوية التاريخية كما اتصورها ممكنة وهي كل لا يتجزأ بحيث

تكون بنودها بكل حذافيرها ملزمة للجميع وتكون تتويجا لحوار وطني شامل حول نقاط الخلاف ولا سيما مقومات الهوية وأسس تنظيم المجتمع وحماية الحريات والحقوق الاساسية وكيفية تنفيذ واحترام ما يتفق عليه.

بالنسبة للنقطة الاولى فان الدين واللغة والتراث مسائل جوهرية لأنها مقومات الشخصية وتؤلف مع الوحدة الوطنية الثوابت التي يقوم عليها البيت الجزائري، واذا تضاربت وجهات النظر حول كيفية إثراء بعض جوانبها فلنثق في عامل الزمن الكفيل بتذويب التناقضات والمساعدة على فتح السبيل الى توافق في الآراء يسمح (في جو من التضامن الوطني والصراحة والهدوء) باتخاذ إجراءات ملموسة تستند على الممكن وتراعي الواقع المتغير وأيا تكن الاعتبارات فإنني لا أتصور كيف يخدم السياسي أمته بتقطيع أوصالها وشتم مقوماتها والتشكيك في ثوابتها.

أما بالنسبة للخلافات حول أسس تنظيم المجتمع فإنني أشاطر انشغالات الطارحين لقضيتي شرعية السلطة كعامل رئيسي للتطبيع السياسي وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن التي بدونها لا يقوم البنيان الديمقراطي.

إن ازمة الشرعية باعتبارها النقطة الثانية في مشروع التسوية الشاملة المقترحة لا تزول إلا باحترام الدستور ما دام يعبر عن ارادة الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة ويترتب عن ذلك تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار ممثليه بواسطة الاقتراع العام.

وإذا سلمنا بهذه القاعدة تبقى مسالة تحديد اجال وشروط استئناف المسار الانتخابي متروكة لتقدير أطراف الحوار والمؤكد أنه بقدر ما نعجل في العودة إلى الشرعية الشعبية بقدر ما نختصر الطريق الى

عودة الحياة الطبيعية في كنف الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

وتلي النقطة السابقة في المشروع المقترح نقطة ثالثة بالغة الاهمية لأنها تتصل بالضمانات الواجب وضعها بين الأطراف المعنية لحماية ممارسة الحريات الفردية والجماعية. واحترام الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن. وبطبيعة الحال توضع هذه الضمانات على نحو يمنح الفرصة للاستفادة منها للجميع في كل الظروف، بدون أي تمييز بقطع النظر عن القناعات السياسية للفرد والجماعة.

إن بناء دولة القانون يظل دائما رهنا بالتأكيد الدائم على صياغة هذه الحريات والحقوق المنصوص عليها صراحة في الدستور ولا سيما حريات الرأي والتعبير والعمل السياسي.

ولا شك أن حصول اتفاق بشأن هذه الضمانات والتعهد بالتقيد بها يشكلان العامل الرئيسي لإزالة الريبة وعدم الثقة ويمهدان الطريق للتلاقي حول نقاط أخرى وحينئذ يمكن للنقاش حول القضايا الوطنية أن يبلغ فعاليته القصوى.

إن صيانة الحريات واحترام الحقوق الأساسية ينبغي أن تكونا مبدأ مشتركا عاما بحيث تدرك كل فئة بأن الدفاع عنه إنما هو دفاع عن النفس وحماية الديمقراطية.

وكيفما كانت الدوافع التي تجعل البعض يبرر اليوم انتهاك هذا المبدأ في أحد عناصره كالمساس بكرامة المواطن وسلامة بدنه ويتخذه وسيلة لمواجهة وضعية استثنائية كالتي تمر بها البلاد مع وعيي التام بخطورة هذه الوضعية وتعقيداتها، الا ان الالتزام في كل الحالات بالقانون بما يوفره من حماية يصبح أكثر إلحاحا لتمكين العدالة من القيام بدورها حتى في أصعب الاحوال اقول هذا وفي ذهني ما يتردد هنا وهناك من

تجاوزات تعدت أصداؤها حدود الوطن. وأخشى أن تنجم عن هذه الانزلاقات افرازات لن يسلم منها غدا حتى أولئك المؤيدين لها أو الساكتين عنها اليوم.

ان التفاهم على مقومات الشخصية الوطنية وطريقة حل ازمة الشرعية وضمان حماية الحريات وممارسة الحقوق الاساسية مسائل تظل حبرا على ورق إذا لم تترجم على أرض الواقع. مما يطرح مشكل ضمان تطبيق ما يتفق عليه وتلك هي النقطة الرابعة في مشروع التسوية الشاملة لأن الجهة الضامنة يجب أن تكون محل إجماع الموقعين.

وفي هذا الصدد تقترح مذكرة جبهة التحرير الوطني بتاريخ 28 نوفمبر 1992 إسناد هذه المهمة الى الجيش الوطني الشعبي حيث تنص النقطة 12 على ما يلي : «يضمن الجيش الوطني الشعبي الاتفاق المبرم ويبقى ملتزما بجميع الصلاحيات التي يخولها له الدستور».

ان هذا الاقتراح يعكس قناعة عامة بأهمية دور الجيش الوطني الشعبي في كل استراتيجية للخروج من الأزمة بوصفه ثابتا قائما في الحياة السياسية منذ ثورة التحرير، كما يعكس الاقتراح من جهة ثانية، قناعة عامة بمكانة الجيش كعامل استقرار وضمان الوحدة الوطنية في كل أبعادها.

ومن الواضح أن هذا الدور في أي استراتيجية للخروج من الازمة معناه أن يظل الجيش في خدمة الشعب الذي ينتسب إليه كل فئاته وشرائحه وقناعاته السياسية، كما يعني أن يبقى فوق الخصومات الحزبية، وفي مأمن من الصراعات العقائدية صامدا في وجه كل المناورات السياسية وبذلك يكون قادرا على ضمان تنفيذ التسوية المتفق عليها، والاضطلاع بمسؤولية تاريخية في إنقاذ الوطن، وتلبية نداء الواجب المقدس ويبرهن في نفس الوقت على وفائه لإحدى المهام الدائمة للدفاع الوطني ألا وهي ضمان حرية

الأمة في صياغة اختياراتها السياسية والايديولوجية.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

هذه هي النقاط الأربع التي أراها مترابطة متكاملة في التسوية الشاملة المقترحة ولكن إنجازها في حاجة أكيدة إلى مناخ يشجع على الحوار وهنا يتحمل من بأيديهم مقاليد الأمور مسؤولية كبرى في تهيئة النفوس والعقول لتحقيق هذا التحول التاريخي، بما يتخذونه من إجراءات تمهيدية جريئة كرفع القيود عن النشاط السياسي ووسائل الإعلام، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومن شأن ذلك أن يساعد على إيقاف دوامة العنف، وتهدئة الوضع وزرع الثقة لدى أطراف الحوار.

إن مسؤولية بهذا الحجم لا تبدو يسيرة بسبب تجذر المواقف ولكن كل شيء يهون في سبيل الوطن.

أيها الإخوة،أيتها الأخوات

لا أخفيكم أن تباعد المواقف المسجلة على الساحة الوطنية يحجب عني أحيانا رؤية نهاية للكابوس بل تقتضي الصراحة القول إن النزعة الى الاستسلام لليأس تقوى في كل يوم يمر بدون بارقة أمل وتتراجع كلما لاح في الأفق بصيص من نور.

إن التاريخ حافل بأمثلة أمم كثيرة واجهت مصائب ومحنا كادت تعصف بها وتبدو أمامها محنة الجزائر شيئا لا يذكر لكنها استطاعت التغلب عليها بصيغ توفيقية وجد فيها كل ذي حق حقه. والعبرة من ذلك أنه لا ينبغي أن نستسلم لليأس ونسلم بالأمر الواقع وكأنه قضاء وقدر.

إنّ إنهاء الأزمة صعب حقا بالنظر إلى تراكماتها السلبية ولكنه ممكن وعلى كل حال ليس هناك بديل آخر.

إنّ إنهاء الأزمة ممكن عبر تسوية سياسية شاملة، إذا وضعنا نصب أعيننا الولاء للوطن لا غير، وانتصرنا على الذات بتدمير الحواجز النفسية التي أقامتها بيننا الأحقاد منذ أن انزلقنا الى هاوية الاقتتال.

إن المحنة يمكن أن تتحول الى نصر والياس يمكن أن يتحول الى أمل والأمل يمكن أن يتحول الى حقيقة إذا تشبعنا بحب الوطن وتمسكنا بالثوابت الوطنية وقبلنا جماعيا ببعض القيم والمبادئ الأساسية التي تستبعد كل التطلعات المتطرفة وترسخ التعامل بالأسلوب الديمقراطي في ظل الاحترام المتبادل، وما ذلك على الله بعزيز.

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق 5

تصريح الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي
الانتخابات الرئاسية الجزائر 1999/02/03

أيتها الجزائريات، أيها الجزائريون

في هذه اللحظات التي أخاطبكم فيها، تتوجه مشاعري وأفكاري إلى ضحايا المحنة الأليمة التي تعيشها الجزائر منذ بداية هذا العقد.

وفي هذه اللحظات التي ما يزال فيها العنف الأعمى سائدا في بعض جهات الوطن، أشعر بأن التهرب من استغلال أي فرصة للإسهام في إيقاف النزيف، وتضميد الجراح ليس له ما يبرره، إذ كيف يهدأ البال والقلق المشروع على المصير الغامض يطاردنا في كل مكان، والإحباط العام يكاد يسيطر على الجميع أمام عدم رؤية نهاية للنفق.

إن هذا الشعور بالمسؤولية منعني من السكوت منذ انفجار الأزمة الوطنية، فعبرت عن موقفي منها أولا بأول عبر مختلف مراحلها داعيا للحوار المسؤول بديلا عن المواجهة والإقصاء، كما دفعني نفس الشعور بالأمس - عندما كنت في مثل سنك، أيها الشاب الجزائري - إلى تلبية نداء الواجب الوطني حين غادرت مقاعد الجامعة لألتحق بثورة التحرير فداء لهذا الوطن.

وكم وددت اليوم أن أستريح، لو كانت الجزائر بخير كما تمناه شهداؤنا الأبرار، تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار.

إن الشعب الجزائري، المتمسك بدينه الحنيف، وجذوره الأمازيغية، واصالته العربية، وحضارته الإسلامية، عانى الكثير عبر التاريخ من أجل أن يفرض نفسه حرا سيدا في دولة مستقلة ومهابة الجانب.

وها هو اليوم امتحان آخر لبناء مجتمع ديمقراطي تصان فيه الحريات العامة، وتحترم فيه حقوق الإنسان، وتحتل فيه المرأة مكانتها المشروعة، في ظل دولة قوية وعادلة، يكون فيها للتداول على السلطة بالوسائل السلمية معنى، ويلعب فيه الجيش الوطني الشعبي دوره الطبيعي كمؤسسة منسجمة وعصرية، شغلها الشاغل التفرغ لمهامها الدستورية التي تجعل منها العمود الفقري لاستقرار البلاد، وحماية حدودها وسيادتها والبقاء فوق الخصومات الحزبية، وفي منأى عن الصراعات العقائدية.

ولكن هذا الامتحان الصعب سقطت أمامه الحلول الجزئية والمتطرفة، لأنها أخطأت التقدير عندما تجاهلت جوهر الأزمة الذي هو سياسي بالدرجة الأولى؛ فلم يسمح التوافق الظاهري للمؤسسات المنتخبة، والأحزاب السياسية بأن تقوم بمسؤولياتها الكاملة في تحديد مصير البلاد، ولم يحقق تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الإنعاش المتوقع، ولم تنجح السياسة الاقتصادية في الحد من الآثار الاجتماعية لتفكيك القطاع العام، أو تجنب التذبذب في التعامل مع القطاع الخاص.

لقد فكرت طويلا في هذا الوضع، فوجدت أن البلاد في حاجة إلى سياسة متكاملة في رؤيتها، حازمة في أدائها، وشجاعة في تجاوبها مع الانشغالات اليومية للمواطن والمواطنة، وتكون غايتها أساسا :

أولا : ترسيخ الوحدة الوطنية

ويتطلب ذلك :

- إيجاد المناخ السياسي السليم لتمكين كل الفئات من التعايش، وإعادة الاعتبار لفضيلة التضامن والتآخي والتحاور, التي حافظنا بها على تماسكنا الاجتماعي في أحلك الظروف.

- مقاومة عقلية الثأر وثقافة الحقد، وسلوك التطرف ومنطق الإقصاء، حتى يسود التسامح كأساس للمصالحة الوطنية.

- جعل القانون فوق الجميع يتساوى أمامه الأفراد والجماعات، يقر بحق الأغلبية في ممارسة السلطة ويحمي في ذات الوقت بدون أي لبس، حقوق الأقلية في إبداء الرأي والمعارضة.

- توجيه كل طاقات البلاد المادية والمعنوية نحو توفير أسباب الرخاء والتقدم للجميع. فلا استثمار، ولا شغل، ولا إنتاج في غياب الأمن والسلم، أو مع اهتزاز أركان الدولة.

ثانيا : محاربة التعسف وإزالة الظلم الاجتماعي

والمقصود بهذا المفهوم، أمران :

- إعادة الاعتبار للعدالة بالتشدد في انتقاء رجال القضاء، وتوفير الإمكانيات، وتجسيد مبدأ استقلال القضاء

والأمر الثاني هو تطبيق العدالة الاجتماعية بما تعنيه من :

- التوزيع العادل للدخل الوطني بين الأفراد وبين الجهات.

- السهر على تحسين أوضاع العمال، ومحاربة الفروقات الاجتماعية المتزايدة.

- إعادة بناء الطبقة المتوسطة التي ضمنت توازن المجتمع طيلة ثلاثة عقود.

ثالثا : إنعاش الاقتصاد الوطني

إن اقتصادنا الوطني منهك، والتفقير آخذ في الاتساع، ويفرض التحليل الموضوعي لهذه الوضعية الصعبة حقا، متابعة تطبيق الإصلاحات

الاقتصادية - ولا مفر من ذلك لفترة معينة - بدءا بإصلاح القطاع المصرفي على أن يكون ذلك ضمن خطة توفق بين احترام الالتزامات الدولية للجزائر وبين انتهاج سياسة ناجعة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا، تضمن الأمن الغذائي، وترسي التشاور في إطار مؤسساتي مع النقابات وأرباب العمل، وتسهر على التوزيع المنصف لأعباء الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق حتى لا تتحمل الفئات المحرومة دون غيرها هذا التحول.

رابعا : إدماج الشباب في مسيرة البناء الوطني

إن أية سياسة وطنية لن تكون ناجحة إلا إذا اتجهت نحو العناية بالشباب لأنهم يشكلون ثلاثة أرباع المجتمع، وهذا يحتم إعداد مشاريع جدية من أجل :

- تسخير طاقات الشباب في مهام وطنية لدفع عملية التنمية.
- توفير فرص متكافئة للتعليم والتكوين والعمل والسكن والرقي والتسلية.
- تكييف الخدمة الوطنية مع تطلعات الشباب ومقتضيات الواجب الوطني.
- حماية حقوق الشباب المهاجرين بإدراج تواجدهم في الخارج، ضمن اتفاقات مع دول الاستقبال.

خامسا : إعادة الاعتبار لمكانة الجزائر في العالم

إن هذه السياسة الوطنية الشاملة بمحاورها الأربعة تظل محدودة النتائج إذا لم تكن مصحوبة بتفعيل جهازنا الديبلوماسي حتى تسترجع الجزائر موقعها بين مصاف الأمم، وتضطلع بدورها الإقليمي والعربي،

المتوسطي والإفريقي والعالمي، سيما ونحن على أبواب الألفية الثالثة التي ستشهد توسع الثورة التكنولوجية وتوغل العالمية الزاحفة في كل المجتمعات.

وبذلك تكون الجزائر قادرة على الدفاع عن مصالحها واستغلال كل فرص التعاون مع شركائها في إطار الاحترام المتبادل لسيادة وسياسة كل دولة؛ ويشمل هذا التوجه بداهة، الحرص على حماية المواطن المقيم في المهجر وتيسير سبل اتصاله بالوطن.

إن بعض هذه المسائل لا تخلو منها برامج الأحزاب والحكومات المتعاقبة، ومع ذلك، فإنني واثق بأن الشعب يعرف بحسه الفطري، ومن خلال ما يسمع ويرى ويلمس، كيف يميز بين القول والعمل، وشخصيا أعتقد أن ترسيخ الوحدة الوطنية، وإزالة الظلم الاجتماعي، وإنعاش الاقتصاد الوطني، وإدماج الشباب في مسيرة البناء الوطني، واسترجاع الجزائر لمكانتها في العالم، مهام تتحقق إذا توفرت ثقة الشعب التي لابد منها كمصدر للشرعية، وأدخلنا في الحسبان عامل الوقت وما يمليه من التحلي بالصبر ومغالبة النفس، وكان هناك تعامل صريح مع الأحزاب كشركاء فاعلين، وفتحت مجالات العمل السياسي أمام أبناء الجزائر كافة ضمن احترام الدستور.

ويبقى هناك شرط آخر ما أحوجنا إليه اليوم، وهو نشر الأخلاق الحميدة في الحياة العامة للقضاء خاصة على ظاهرة الفساد، واستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وجعل الإدارة في خدمة الجميع بدون استثناء.

- نعم. هذه الشروط ضرورية، ولكنها غير كافية إذا لم يكن حول الرئيس المنتخب فريق عمل متجانس يجمع أعضاءه حب الوطن، ونكران الذات، وسمو الأخلاق، والكفاءة، وهؤلاء موجودون في كل - الأوساط نساء ورجالا من مثقفين، وإطارات، ورجال أعمال وعمال وفلاحين... وهم المنتجون الحقيقيون الذين ينبغي أن يساهموا في صنع وتنفيذ القرار.

أيتها الجزائريات، أيها الجزائريون

لقد قررت بمشيئة الله أن أترشح للانتخابات الرئاسية القادمة كمستقل، ولكن المستقل الذي لا يتنكر لمنطلقاته العقائدية وانتمائه الحضاري المجسد في بيان جبهة التحرير الوطني الصادر في أول نوفمبر 1954، وخاصة منه تلك الفقرة التي تنص صراحة على بناء دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

سأخوض هذه المعركة بأقوى سلاحين وهما :

التوكل على الله سبحانه وتعالى ثم الاعتماد على ثقة الشعب، هذه الثقة التي لمستها من خلال لجان المساندة وتوافد المواطنين والمواطنات، وهو نعم العون فيما نحن مقبلون عليه من انتخابات أتمنى أن تعكس إرادة الشعب، وتعيد المصداقية للصندوق حتى لا تتكرر أعمال التزوير المكشوف التي شهدتها العمليات الانتخابية السابقة، وألح على هذه النقطة لأن بعض التصرفات التي ظهرت في الآونة الأخيرة توحي بوجود وصاية على الشعب والحال أنه كبر عن الطوق.

أمنيتي هي أن أضع تجربة السنوات الطويلة التي قضيتها في خدمة الجزائر، تحت تصرف بلادي في هذا المنعرج الحاسم من تاريخها.

غايتي هي تحقيق الأمن والسلم كأولوية الأولويات، وجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والمواطنات حول مشروع نهضة وطنية يراعي الواقع ويأخذ بالممكن، ينسجم مع متطلبات العصر، ويعتمد على التدرج في التنفيذ.

وذلك هو التغيير المنشود : فلا اهتزاز يؤدي إلى الفوضى وتنافر الأجيال، ولا جمود يزيدنا انحطاطا، بل تغيير عقلاني يفرض نفسه في كنف المصالحة والتكاتف، لدفع التحديات، واستعادة الأمل، والاطمئنان على المستقبل.

- إن ما يجري على هذه الأرض الطاهرة من محن ستكون له نهاية إن عاجلا أو آجلا، فقد مرت دول أخرى تعتبر اليوم من أقوى الدول في العالم، بظروف أصعب وأقسى مما تجتازه الجزائر، ولكنها خرجت منها بسلام لأن أبناءها اقتنعوا بأنه لا بديل عن التعايش والتفاهم والتغلب على الأحقاد.

- إن الأمر ليس بالمستحيل بالنسبة للجزائر، فالمحنة يمكن أن تتحول إلى نصر واليأس إلى أمل، إذا وجد الشعب القيادة التي تجمع في سلوكها وممارساتها بين النزاهة والكفاءة.

- فإلى الله جل جلاله، أتوجه بالدعاء أن يمدنا وإياكم بعونه وتوفيقه «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق 6

خطاب الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي
في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التأسيسي
فندق الأوراسي – الجزائر العاصمة
8 - 9 رمضان 1420 ه/ 16 - 17 ديسمبر 1999 م

– الإخوة الرئيس وأعضاء مكتب المؤتمر التأسيسي

– السادة الضيوف الأفاضل

أصحاب السعادة السفراء ورؤساء البعثات الديبلوماسية المعتمدة بالجزائر

– أخواتي، إخواني المؤتمرون

– أيها الحضور الكريم

-إنه لمن دواعي اعتزازنا أن ينعقد هذا المؤتمر التأسيسي لحركة الوفاء والعدل في أوائل شهر رمضان المبارك الذي شهد نزول القرآن الكريم، حاملا إلى البشرية رسالة الإسلام كدين توحيد، و مساواة وتسامح ورحمة بين الناس.

– وتشاء الصدف أن ينعقد هذا المؤتمر التأسيسي في هذا الشهر الميلادي الذي شهد مثيله على امتداد الخمسين سنة الماضية، أحداثا جساما عززت تعلق الشعوب بالحرية والكرامة ورفض الاستسلام لمنطق القوة والسيطرة.

– ففي ديسمبر 1948، صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كبداية لنهاية رحلة المعاناة الطويلة التي قاست منها شعوب جنوب العالم في العصر الحديث من جراء التوسع الاستعماري الأوروبي، وما أحوجنا اليوم إلى وضع تلك المبادئ السامية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ في فلسطين،

والشيشان، والبوسنة، وكوسوفو، وفي كل مكان ما زالت تئن فيه الشعوب تحت وطأة الظلم والاستبداد والقهر.

- وفي مثل هذه الأيام من ديسمبر سنة 1960، اهتزت في الجزائر التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار، شوارع العاصمة ومدن أخرى، بمظاهرات عارمة لتأكيد التفاف الشعب بكل شرائحه حول جبهة وجيش التحرير الوطني في التمسك بمطلب الحرية والاستقلال، وما أحوجنا اليوم إلى وقفة مجردة مع الذات لنتساءل عما إذا كانت ثورة نوفمبر حققت في عهد الجهاد الأكبر كامل أهدافها، وعما إذا كان الذين كتب لهم العيش من جيل نوفمبر كانوا أمناء بالقدر الكافي على عهد الشهداء، ولم يتبدلوا تبديلا.

- وفي مثل هذا الشهر الفضيل، في العاشر من رمضان، حطمت الإرادة العربية أسطورة التفوق الإسرائيلي بعبور قناة السويس، والتفت الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها، برجالها وثرواتها، حول طلائع التحرير في سيناء والجولان، وما أحوجنا اليوم إلى تلك الروح لاستعادة ذلك التضامن الرائع حتى يتمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من بناء دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف و يسترجع أشقاؤنا في سوريا ولبنان أراضيهم كاملة.

في هذا الجو المفعم بمعاني التضحية والثقة بالمستقبل يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الحاضرين والحاضرات :

- للضيوف الأكارم الذين يعبر حضورهم عن وجود قواسم مشتركة مع حركة الوفاء والعدل.

- للمندوبين الذين تجشموا عناء السفر والابتعاد عن الجو العائلي في هذا الشهر الكريم لحضور مؤتمرهم التأسيسي.

- لأصحاب السعادة السفراء والديبلوماسيين الذين أبوا إلا أن يشاركونا في ميلاد هذه الحركة.

- لأعضاء اللجنة الوطنية التحضيرية للمؤتمر التأسيسي الذين بذلوا جهدا كبيرا في زمن قياسي، وبإمكانيات محدودة لعقد هذه الجلسات.

- وإنه ليعز علينا أن نفتقد في هذه المناسبة الأخ العزيز عبد القادر حشاني بعد اغتياله الأثيم، لقد زارني المرحوم قبل اغتياله بخمسة أيام، وعبر عن سروره بإنشاء الحركة وأبدى تحمسه لحضور هذه الجلسة الافتتاحية معنا، ولكن يد الغدر حالت دون ذلك، واغتالته يوم 22 نوفمبر.

- إن اغتيال الشيخ عبد القادر حشاني ليس خسارة فقط لذويه وحركته وأنصار المصالحة الوطنية فحسب، بل هو خسارة للشعب الجزائري بأكمله.

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جنانه، وأن يجعل الشباب الجزائري يقتدون به، حيث كان يجمع بين العلم والعمل، وبين التفكير والتدبير، وبين النزاهة والنجاعة، وبين الثبات على المبادئ والتفتح على الحوار.

***

أيتها الأخوات، أيها الإخوة

- يلتئم هذا الجمع الكريم، والمحنة التي تعصف بالجزائر قد دخلت عامها الثامن، ومعها يتقلص بصيص الأمل الذي لاح في الأفق مع صدور قانون الوئام المدني : فسقوط الضحايا من كل الأعمار لم يتوقف، والانسداد السياسي مؤشرات عديدة، ونطاق الفقر والحرمان آخذ في الاتساع وسط جو من اليأس والإحباط يكاد يكون عاما في صفوف المواطنين والمواطنات.

- لقد تحولت البلاد في العشرية الأخيرة إلى مخبر لالتهام مئات الرجال، وتجريب الحلول الإقصائية :

فلا الرجال أفادوا، ولا الحلول المفروضة أدت وظيفتها في إطفاء الحريق، ولا عجب ! فمنطلقات تلك الحلول كانت خاطئة من الأساس لأن الذي يوجهها هو منطق تكريس الأمر الواقع المرفوض شعبيا :

- لقد كان المنطلق خاطئا حين واجهت السلطة أحداث أكتوبر 1988 التي اندلعت - في جانبها التلقائي - ضد الفساد والظلم الاجتماعي وانحراف القيم والأخلاق، واجهت السلطة تلك الأحداث الدامية بعلاج للتسكين كانت غايته امتصاص الغضبة الشعبية. نعم أقول الجانب التلقائي، لأن هناك جانبا مفتعلا في تلك الأحداث استطاع أطرافه من داخل السلطة ترتيب هذا التفجير الشعبي لاستدراج الجيش إلى مواجهة مسلحة مع الشعب.

- وكان المنطلق خاطئا حين ألغت السلطة في سابقة خطيرة مازلنا نعاني من آثارها - المسار الانتخابي في أول خطوة للتعددية السياسية، والحال أن الموقف كان يقتضي احترام الشرعية الدستورية، وعدم مصادرة الإرادة الشعبية السيدة والتفكير مليا قبل القفز في المجهول.

- وكان المنطلق خاطئا حين تقرر حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأن ذلك القرار الذي هو قرار سياسي - وإن تستر وراء حجج قانونية مفتعلة - سد جميع منافذ التعبير السلمي أمام عشرات الآلاف من الجزائريين والجزائريات ودفع بهم إلى أحضان العنف والتمرد المسلح.

- وكان المنطلق خاطئا حين أصرت السلطة، على المعالجة الأمنية الصرفة للأزمة، وتجاهلت الجوهر السياسي لهذه الأزمة، ورفضت الإصغاء لغير دعاة الاستئصال والتغريب.

- وكان المنطلق خاطئا حين جعلت السلطة من أغلبية أحزاب المعارضة امتدادا لها، لا ندا لها، تعين وتزيح أجهزتها، وتملي عليها قراراتها وفق

مقتضيات الساعة كما حصل بعد صدور أرضية العقد الوطني وعشية انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة، مما أفرغ جوهر النظام الديمقراطي الذي هو مبدأ التناوب السلمي من كل محتوى.

- وكان المنطلق خاطئا حين أعتبر من بأيديهم الحل والربط هذا الشعب شعبا غير راشد، لا رأي له سوى الخروج في مهرجانات انتخابية مبرمجة النتائج لانتقاء حكام من فصيلة واحدة!

وهنا، لابد من كلمة عن الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في غمرة الرفض الشعبي كما تذكرون جميعا.

***

- كان يمكن فعلا للانتخابات الرئاسية الأخيرة أن تحدث تغييرا جذريا، إستراتيجيا لا تكتيكيا، في مسار الأزمة، وأن تشكل بداية حل حقيقي للمأساة الوطنية لو وضعت مصلحة الوطن، لا مصلحة فئة معينة فوق كل اعتبار، لقد دخلنا تلك المعركة الانتخابية لشعورنا بأن الشعب أنهكته المعالجات الجزئية والحلول الفوقية الأحادية الجانب، ويئس من الآفاق المسدودة، وبأنه يتطلع إلى المصالحة الوطنية بديلا للإقصاء والتهميش، لقد قبلت شخصيا في قرارة نفسي بقدر من انحياز السلطة إلى جهة معينة حين واصلت مع إخواني المترشحين الآخرين، الحملة الانتخابية مع تنديدنا الذي لم ينقطع طيلة الحملة بالتعبئة الرسمية غير المعلنة التي كانت تلجأ إلى أطفال المدارس، وعطلت ورشات العمل والمصانع، ووجهت الإدارة، وأطلقت العنان لأجهزة معروفة استعملت وسائل التهديد والترهيب ضد أنصارنا الذين مازال بعضهم يدفع الثمن حتى اليوم؛ وإني من هنا، أعرب لهم عن كامل تضامني وتقديري لهم، وأشكرهم على موقفهم الشهم، كما أستغل هذه المناسبة لأجدد الشكر لكل الذين أيدوني أثناء الحملة الانتخابية

من الشخصيات الوطنية، ولجان المساندة، والأنصار والمتعاطفين في كل مكان في الداخل والخارج.

- كنا نتمنى أن تترك الحرية الكاملة للشعب ليختار بين الأشخاص والبرامج من هو الأجدر بقيادته في السنوات الخمس القادمة، ولكن الذين احترفوا التزوير، قرروا مرة أخرى مصادرة الإرادة الشعبية، وكانوا في سبيل ذلك على أتم الاستعداد للذهاب إلى أبعد الحدود في تعقيد الأزمة؛ لذلك، يعتبر قرار الانسحاب الجماعي موقفا مسؤولا وشجاعا أنقذ البلاد من ترد جديد مؤكد وصان أرواحا كانت لتزهق قطعا، وكان أيضا كاشفا للنظام على حقيقته وعلى تلك اليد الحديدية التي يراها الناس في قفاز ديموقراطي، وكان أيضا اللبنة الأولى الصلبة في جدار الديموقراطية الفتية، لأنه ولأول مرة منذ الاستقلال، ترفض مجموعة سياسية تزكية قرار لم تشارك فيه، وترفض الدخول في عملية لمصادرة الإرادة الشعبية، لذلك، سيظل الرابع عشر أفريل تاريخا فاصلا في مسيرة الديموقراطية الطويلة والشاقة في الجزائر.

***

- ومن الطبيعي أن تؤدي هذه المنطلقات الخاطئة لمعالجة الأزمة إلى نتائج خاطئة ها هي اليوم ماثلة أمام أعين الجميع :

- إن سياسة المواجهة دفعت بالأزمة خارج الحدود وأدت إلى انسداد سياسي في الداخل بالرغم من شبه الإجماع الصوري الفاضح، وحصدت عشرات الآلاف من زهرة الشباب بين قتيل وجريح ومفقود، ناهيك عن المشرد، والمهجر، والذي ذاق ألوان التعذيب...

- إن توظيف الأحقاد زاد في تجذير المجابهة وإطالة عمر الأزمة وانتشار ثقافة الحقد وعقلية الثأر ومنطق الإقصاء.

- إن تشتيت الساحة السياسية أدى إلى سيادة الاستبداد بالرأي وشلل الحياة السياسية وسيطرة الجهل، والأمية الفكرية والسياسية وألوان الانتهازية...

- إن تكميم الأفواه انعكس في وسائل الإعلام المستقلة التي تعاني من الضغوط لمنع القوى الكامنة في المجتمع من التعبير عن نفسها، والصامد من هذه الصحف والمجلات تعرض للإيقاف التعسفي بدون وجه حق، بل بدون قرار مكتوب، والحال أن حرية التعبير أساس جميع الحريات.

- إن انتشار البؤس والإرهاب والفقر أصبح الأدوات المفضلة للتشبث بالحكم بأي ثمن، وإرغام عشرات الآلاف من الكفاءات الوطنية على الهجرة إلى الخارج حماية للنفس أو بحثا عن لقمة العيش.

- إن التزوير أفقد أية استشارة انتخابية - وما أكثرها في السنوات الماضية - كل مصداقية حتى أصبحت بلادنا مع الأسف في مقدمة المجتمعات التي احترفت أعلى مستوى في تزوير إرادة الأمة، والدارس لعلم الاجتماع السياسي يدرك أنه حيث يوجد التزوير، يوجد دائما صراع بين الشعب وحكامه.

- إن الأزمة الاقتصادية الخانقة أفقدت الجزائر مقومات السيادة، وبددت ثرواتها التي تحول جزء منها لتمويل سياسة المواجهة والاستئصال، ورهنت مستقبلها لسنوات وسنوات، وضيّعت على البلاد استغلال الفرص التي توفرها العولمة.

- إن الأزمة الاجتماعية تعددت وجوهها من يأس الشباب الذي تنهش جسمه الأمراض الاجتماعية إلى حالات الانتحار، ومن تسريح مئات الآلاف من العمال وأرباب العائلات، إلى مضاعفة الفوارق الاجتماعية، وتفاقم ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وإنهاك الطبقة الوسطى ماديا ومعنويا، وتفكك

الطبقة المحرومة التي تدفع ثمن الأزمة العامة، وثمن الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- إن الأزمة الأخلاقية التي لا نظير لها، قضت على القيم والمثل التي ضمنت لآبائنا وأجدادنا على مر التاريخ، الكفاف والعفاف، وحصنتهم ضد الاستلاب والمسخ والتغريب، فالنفاق شاع، والانحراف الخلقي سيطر، وعبادة السلطة سادت حتى انجر بعض الأخيار وراء الرياء والنفاق، وتمادى الأشرار في غي نفوسهم آمنين من كل تبعة ولو أدبية.

- كل ذلك عمق القطيعة بين الشعب وحكامه : فلا الشعب يثق في حكام لم يخترهم، ولا الحكام مرتاحون إلى شعب يشعرون بأنهم غرباء عنه.

- إن الجزائر تعيش أزمة مزدوجة : أزمة حكم وأزمة قيادة.

فالحكم القائم لم يتغير في تركيبته الأساسية منذ اندلاع الأزمة، وإنما تبدلت أقنعته فقط.

- لقد فقد الرابطة مع الواقع الاجتماعي والسياسي المتحرك، فصار بذلك عاجزا عن التكيف مع المتغيرات واستيعاب معانيها وأبعادها.

- والجزائر تعيش من ناحية أخرى، أزمة قيادة لأن الذين جيء بهم إلى السلطة في سنوات المحنة وقع اختيارهم لتنفيذ أدوار معينة، ومهما كانت مزايا هؤلاء الأشخاص، وسجاياهم، فإنهم يظلون كيانات مؤقتة تنتهي بمجرد انتهاء الدور الذي رسم لهم.

***

أيتها الأخوات، أيها الإخوة

- إن الوقوف على حقائق الوضع القائم بموضوعية وبدون تهويل أو تهوين، هو المنطلق الطبيعي للعمل على تصحيحه، ذلك أن دماء الأبرياء، وصرخة المظلومين، ويأس المحرومين تضع كل واحد منا أمام مسؤولياته،

ولن يغفر التاريخ لكل من يتملص من هذه المسؤولية مهما كانت الأعذار والمبررات؛

- وفيما يخصني، لم أنقطع يوما عن هموم الشعب، ولم أكن بعيدا عن محنته، ولم أرض الدخول في لعبة المتاجرة بهده المحنة بل رفضت مرارا أن أساهم في أي عمل لتشتيت الأمة وزرع الأحقاد، وتفقير شرائح واسعة من الشعب، وتهميش الكفاءات، وتزكية التزوير، لذلك قلتها صريحة منذ سبع سنوات، وأكررها اليوم بنفس القوة والقناعة، بأن السلطة محكوم عليها طال الزمن أم قصر، إن عاجلا أو آجلا، بتغيير نهجها السياسي لإنقاذ البلاد، و بفتح المجال السياسي أمام الممارسة الديمقراطية السليمة.

- وهنا يتعجب المرء، وهو يستحضر الماضي القريب، كيف كنا في عهد الحزب الواحد نسمح ببعض الحرية للحساسيات البارزة في المجتمع، واليوم نرفض ذلك على محدوديته، ونحن في عهد التعددية السياسية التي أصبحت مكسبا شعبيا لا رجعة عنه، وشرطا للتعامل مع المجتمع الدولي؟

- غير أن هذا لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أخرى، وهي أن الديمقراطية لا تحل كل المشاكل، وإنما تعطينا منطلقات نستطيع من خلالها أن نتوصل إلى أكثر الحلول واقعية ومعقولية، وفي هذا المستوى من تطور المجتمع، أرى أن الديمقراطية في حاجة إلى أن تتحرر من النخبوية، وتنزل إلى الشعب حتى يكون هو الرقيب والحسيب دون غيره.

***

- إن الجزائر ملك لكل الجزائريين والجزائريات: فلا نبالة فيها بالمولد، ولا امتياز فيها لابن الأكرمين.

- إن الجزائر ليست حكرا لفئة معينة سواء كانت أغلبية، أو كانت أقلية.

- إن الأزمة الوطنية، أزمة سياسية نشأت بإلغاء المسار الانتخابي،

وتعقدت بالإجراءات الاستثنائية التي أدخلها تطبيق نظام حالة الطوارئ، وتفاقمت بالحلول الأمنية المتبعة والتقتيل العشوائي.

- إن حل الأزمة الوطنية سيظل حلا سياسيا طال الزمان أم قصر : فلا الترقيع بنافع، ولا التسكين بدواء لجرح ينزف دما، ولا محاولة كسب الوقت بقادرة على إحداث المعجزة، فلقد ولى زمن المعجزات.

- لقد بينت سنوات المحنة أن السبيل الوحيد لإنهاء المأساة واستعادة الثقة في المستقبل، هو ذلك الذي ترسيه المصالحة الوطنية الشاملة بين كافة أبناء الجزائر بدون استثناء، على أسس قوية لا تهضم حق الأقلية، ولا تطلق يد الأغلبية بدون رقيب أو حسيب، تلك هي الديمقراطية الحقة : احترام حق الأغلبية في ممارسة الحكم، واحترام حق الأقلية في إبداء الرأي والمعارضة.

- إن المصالحة الوطنية المنشودة لا تسن بمرسوم رئاسي، ولا تفرض بالترهيب أو الترغيب ولا تحيى بتشتيت الصفوف والتلاعب بالتناقضات، وإنما تأتي بالقناعة، ثمرة لحوار بين السلطة والقوى السياسية المتجذرة في المجتمع، ينطلق من تقييم موضوعي للواقع المعيش، ويهدف إلى وضع قواسم مشتركة للتفاهم، بدءا بنبذ كل صور العنف، والالتزام بقيم التعددية السياسية، والاعتراف بالآخر، وشَرعَنة حق كل القوى في إدارة شؤون بلادها بكل الصور القانونية، وعبر كل القنوات القانونية، وإننا هنا نعتقد أن للمؤسسة العسكرية، باعتبارها مؤسسة دستورية دورا معينا يفرضه عليها وجودها في الميدان، وهو تدعيم التوجه لحوار شامل معمق يتجاوب مع تطلعات الشعب، ويحدث تغييرا حقيقيا في مصدر شرعية النظام.

***

أيتها الأخوات، أيها الإخوة

- إن العالم يعيش اليوم في الميدان الاقتصادي، «اللحظة الليبرالية» بمحاسنها ومساوئها، وقد تنبأ البعض بأن هذه اللحظة تعني نهاية التاريخ، ورأى البعض الآخر أن الانفجار المعرفي الذي بلغ أوجه بظهور نظام الإنترنيت، يعني نهاية الجغرافيا، فأين نحن من نهاية التاريخ، وأين الجزائر من نهاية الجغرافيا؟

- إذا كان الأخذ بنظام اقتصاد السوق مفروضا علينا، تماشيا مع سياق العولمة، وتكيفا مع هذه المرحلة من تطور المجتمع، فإن أساليب تطبيقه في الجزائر أحدثت هزة اجتماعية عنيفة عمقت الفوارق الطبقية بين المواطنين والمواطنات وعطلت طاقات مئات الآلاف من الشباب الذين أقصوا من مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما أضر بالغ الضرر بأسس العدالة الاجتماعية وبمصداقية الدولة، سيما عندما سنت القوانين بغرض تحويل احتكار الاستيراد من الدولة إلى أشخاص يشار إليهم بالبنان.

- إن التنمية كما هي ممارسة اليوم، بفعل سياسة التصحيح الهيكلي المفروضة من الخارج تزيد من حدة الاستقطاب الطبقي وتفاقم ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، إن التنمية ليست زيادة الاستيراد من الكماليات، أو زيادة كميات السلع المتاحة للاستهلاك، بل إن الإنسان هو غايتها، وهذا يملي علينا التركيز على النهوض بالمواطن القادر على المشاركة والإبداع الحر بدءًا بالحد من تفشي البطالة خاصة وسط الشباب ذكورا وإناثا، أي أن المواطنة الاقتصادية حق آخر للمواطن الجزائري يمارسه مع حقه في المواطنة السياسية حتى يتمكن من المشاركة في صنع القرار الاقتصادي، بصورة منتظمة وسلمية، من خلال النقابات و أرباب العمل.

- إن تفعيل مبدأ المواطنة الاقتصادية يساعد على التخفيف من أعباء التحول إلى اقتصاد السوق ويحد من الآثار السلبية المترتبة عن انتقال الدولة من الدولة المالكة إلى الدولة المنظمة التي تصبح في هذه الحالة أداة أساسية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع في إطار سياسة ناجعة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا.

***

أيتها الأخوات، أيها الإخوة

- اليوم، وبانعقاد المؤتمر التأسيسي، تتعزز الساحة السياسية في الجزائر بميلاد حركة الوفاء والعدل كتنظيم سياسي مستقل لا يطمح إلى أخذ مكان أي تنظيم آخر، وإنما سيعمل على تجنيد أكبر عدد ممكن من المواطنين والمواطنات من كل الشرائح الاجتماعية لتحقيق مشروع نهضة وطنية شاملة يتمحور حولها خطابي السياسي أثناء الحملة الانتخابية وهو قائم على ثلاثة أعمدة : المصالحة الوطنية التي تنبذ الانتقائية وازدواجية المعايير، والعدالة الاجتماعية، وإعادة الاعتبار للأخلاق والكفاءة في إدارة الحياة العامة.

- إن حركة الوفاء والعدل حركة ديمقراطية قائمة على الإقناع ومحاربة الاستبداد الذي هو أصل كل فساد، وهي تضع على رأس أولوياتها إيقاف مسلسل العنف ومعالجة آثاره الاجتماعية بدءا بمعاملة ضحايا المأساة الوطنية بدون تمييز و حل مسألة المفقودين التي ستظل بمثابة القنبلة الموقوتة إلى أن تظهر الحقيقة، إن الحركة على استعداد للتنسيق، والذهاب في هذا التنسيق إلى أبعد الحدود، ومع كل القوى الوطنية المستقلة في قرارها السياسي، والتي تخرج من رحم المجتمع، والمؤمنة بحتمية ووحدانية الحل السياسي للأزمة والعاملة ضمن الثوابت الوطنية، من منطلق جمع الشمل ورص الصفوف.

- إن حركة الوفاء والعدل قوة جمع وسلام وحوار تأخذ في طروحاتها بالممكن، وتعتمد التدرج في التنفيذ.

- إنها قوة تؤمن بتلك المقولة الشهيرة للكواكبي وهي أن «الاستبداد لا يقاوم بالعنف، وإنما بالحكمة والتدرج كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصدا».

- إنها قوة تؤمن بأن الإصلاح الحقيقي للمجتمع، ينبع من إصلاح الأخلاق.

- إن طموح حركة الوفاء والعدل هو أن تكون بوتقة ينصهر فيها التياران الأساسيان في هذه البلاد، وهما التيار الوطني، والتيار الإسلامي، لأن تجربة السنوات الماضية أكدت مرة أخرى وجود تكامل بل تلازم في الميدان بين التيارين الوطني والإسلامي، كل واحد منهما ضعيف بدون الآخر، وكل منهما قوي بالآخر.

- إن الشعب الجزائري لم يكتشف الإسلام من خلال صحوته الأخيرة، وإنما اعتنقه عن قناعة وإيمان منذ أربعة عشر قرنا، فتشبع به حتى قدم إسهامات جليلة في العلوم العقلية والنقلية، ثم تشبث به عندما حاول الاستعمار إدماجه بسلب أرضه وهدم روحه، وأمام هذا التحدي جعل الشعب الجزائري من الإسلام العمود الفقري لمقاومته في القرن الماضي، ولحركته الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، ولثورته التحريرية في منتصف هذا القرن، وها هي حركة الوفاء والعدل، ونحن على أبواب قرن جديد، تعلن وفاءها لهذه الحلقات المشرقة في تاريخنا الوطني، وتهدف إلى عرض الوجه الحقيقي للإسلام القائم على النص الذي حدد دائرة الإلزام ولم يضيق دائرة المباح:

- الوجه الحقيقي للإسلام الذي يدعو معتنقيه إلى أن يكونوا رحماء بينهم وأن يكونوا أمة وسطا، وأن ينبذوا الغلو والإكراه والاقتتال.

- الوجه الحقيقي للإسلام الذي يحقق العدل ويحرر العقل ويحث على العلم والتسامح والتكافل، ولذا فليس من المعقول أن نقبل باغتيال وسجن العقل والعقلاء، وتهميش العلم والعلماء، وإقصاء العدل والعدلاء.

- إن التعلق بالأرض وحب الجزائر كانا المحرك الآخر لثورة التحرير، ولولا ذلك الحب المعضد بالمشاعر الدينية لما تلاحقت قوافل الشهداء على مذبح الحرية الواحدة بعد الأخرى على امتداد أكثر من قرن.

***

أيتها الأخوات، أيها الإخوة

- إن سنوات المحنة المستمرة أفرزت وضعا في منتهى الخطورة في المجتمع، وهي ظهور عقلية جديدة تسلم بالوضع القائم وكأنه قضاء وقدر، فالصمت الذي يخيم على انتشار العنف، واستشراء الفساد بكل أنواعه، وعلى انتهاك حقوق الإنسان بالقمع والتعسف يعبر عن حالة يأس وإحباط وخوف، ويغذي في ذات الوقت، استمرار الموت المدبر، وإهدار الحريات الأساسية واتساع دائرة خرق حقوق الإنسان.

- إن هذا الواقع المؤلم ليس قدرا محتوما لا مفر منه.

- إن هذا الواقع يمكن تغييره سلميا إذا تكاتف الجميع قبل أن يتسع الخرق، ويفلت زمام المبادرة من أيدينا جميعا سلطة و معارضة؛ إن ذلك ليس بعزيز على الله إذا تجردنا من الأهواء التي تعبث بالنفوس، وغلبنا منطق الحكمة والعقل، ولا شك أن شروط هذا التغيير المنشود واجبة منها أساسا : احترام التعددية السياسية التي تفتح باب التغيير السلمي، ورفع حالة الطوارئ، والتقيد الفعلي باحترام الدستور فيما يتعلق بمهام كل مؤسسة دستورية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وحل مسألة المفقودين ورفع القيود عن نشاطات الأحزاب و وسائل الإعلام، وإعادة

الكلمة للشعب بضمان نزاهة الانتخابات حتى تعبر ورقة التصويت بصدق عن حقيقة القوى الممثلة للمجتمع، وحتى تكون للسلطة حقا شرعية ترتكز على دعم شعبي ورصيد سياسي.

- ذلك هو المدخل الذي نراه ضروريا لفتح صفحة جديدة في حياة الشعب الجزائري يكون عنوانها البارز الجزائر للجميع

- وبما أننا على أبواب الألفية الثالثة التي أرادت المجموعة الدولية أن تستهلها باعتبار سنة ألفين سنة ثقافة السلم، فإنني سأسخر اللحظات الباقية لي في هذه الدنيا الفانية، لمواصلة العمل مع مناضلي حركة الوفاء والعدل، ومع كل المخلصين، من أجل طي صفحة الماضي القريب الأليم حتى تصبح حقوق الإنسان جزءا من ثقافة السلطة والمجتمع بديلا لثقافة الحقد والإقصاء والتهميش، ذلك أن سنوات المحنة و السياق العالمي الراهن الذي يحتوينا راضين أو مرغمين، جعلتني أزداد يقينا بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما مكونان أساسيان في تطورنا المستقبلي، وعليهما يتوقف بناء دولة عادلة وقوية.

فإلى الله جل جلاله أتوجه بالدعاء في هذا الشهر المبارك، أن يهدي الضالين من إخواننا وأبنائنا إلى سواء السبيل، وأن يساعد الجزائر على استقبال الألفية الثالثة، في كنف الأمن والسلم والاستقرار والتآخي، وما ذلك على الله بعزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق 7

الانتخابات الرئاسية 2004
إعلان ترشح للدكتور أحمد طالب الإبراهيمي
الجزائر في 22 فيفري 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها المواطنات، أيها المواطنون

- عندما قررت الترشح للانتخابات الرئاسية السابقة، كان ذلك تلبية لنداء الواجب الوطني الملح الذي فرض علي أن أجهر بموقفي من الأزمة الوطنية منذ انفجارها، ومنعني من الوقوف موقف اللامبالي أمام وطأة المحنة وأنين المظلومين والمعذبين، والمخاطر التي تحدق بالبلاد من كل حدب وصوب، وكنت أعتقد أن تلك الانتخابات التي مهدت لها وعود رسمية بإجرائها في الشفافية التامة، سوف تكون البداية لنهاية الكابوس لولا عبث العابثين بأصوات الشعب، واغتيال أمل الأمة في الخروج من النفق المظلم، ولقد انسحبت مع المترشحين الخمسة الآخرين عندما اكتشفنا بأن الوعود تناقضت مع الممارسة في الميدان، وذلك حتى لا نكون شهود زور في مسرحية انتخابية، وحتى لا نكون شركاء في عملية مفضوحة لمصادرة الإرادة الشعبية، وبذلك ظلت أزمة شرعية الحكم قائمة، بل تفاقمت في السنوات الخمس الماضية، حتى فقدت الدولة كامل مصداقيتها، ويئس المواطن من عدالتها، وصارت لديه عبارات شفافية الانتخابات، (ونزاهة الانتخابات) ودولة القانون، وثقافة الدولة، كلمات مبتذلة تدعو للسخرية.

- إن ذلك الانسحاب الجماعي، بالرغم مما تركه عند بعض الأنصار والمتعاطفين، من مرارة الشعور بالحرمان من نصر مؤكد، سيحفظه

التاريخ كلبنة قوية في بناء صرح الديمقراطية، وكشف أساليب التلاعب بالإرادة الشعبية،

- واليوم، فإن الأجواء المحمومة التي انطبقت فيها الحملة الرئاسية قبل موعدها باستحواذ الرئيس على كافة وسائل الدولة تؤكد بأن القوم لم يتعظوا بذلك الدرس، بل هم ماضون في الدوس على الإرادة الشعبية وإطفاء بصيص الأمل في نفوس الملايين، غير مبالين بما قد ينجم عن ذلك من عواقب خطيرة على مصير الأمة والبلاد.

- إن هذا التصرف لا يشجع على الترشيح ولكن الاستسلام له من طرف المعارضة السياسية لا يخدم البلاد أيضا، ولذلك قلت منذ شهور، بأن الشعب الذي خبر وعود السلطة لن يطمئن إلى سلامة نواياها إلا إذا توفرت له ثلاثة ضمانات وهي حياد المؤسسة العسكرية، وحياد الإدارة، وعدم استعمال المال العام والإعلام العمومي لأغراض انتخابية، وأوضحت في تصريحات سابقة بأن حياد المؤسسة العسكرية يجب أن يكون حيادا إيجابيا بحيث يشمل المؤسسات الأخرى حتى يستفيد منه الشعب في استعادة زمام أمره، ولا يكون عرضة لسطو شخص أو مجموعة أشخاص.

ومن أجل هذا الهدف، (سعيت مع إخوان لي) في مجموعة العشرة لبلورة موقف مشترك يعبر عن التمسك بالدفاع عن حق المواطنين في اختيار رئيسهم بكل حرية، ولكن هذه المطالب التي يمليها الاختيار الديمقراطي لشعبنا، جوبهت بتجاهل بلغ أحيانا درجة الاستفزاز:

فالحكومة تحولت إلى لجنة مساندة، ورئاسة الجمهورية تحولت إلى مقر مداومة، ومورست الضغوط والمساومات على الجمعيات والمؤسسات والأحزاب، وكذلك على رجال الأعمال وذوي المهن الحرة من أجل دفعهم إلى الوقوف في طابور الموالين للرئيس المترشح، وشن العديد من الموظفين

المغلوبين على أمرهم، ممن يفترض فيهم الحياد، حملة لإيهام الرأي العام بأن القضية محسومة وأن الرئيس الحالي باق، باق.

- ويؤسفني أن أقول بأن حياد المؤسسة العسكرية إذا كان حقيقيا، والزمان وحده كفيل بإثبات صحته، استفاد منه شخص، ولم يستفد منه الشعب، وكان الجميع يتمنى عكس ذلك.

- إن هذا العمل وحده لا يشجع على الترشح، لأن الترشح في هذه الحالة يعني إعطاء المصداقية لعملية انتخابية مغلقة من الآن، ومبرمجة النتائج/ ولكن إلى متى سيستمر هذا الاحتقار للإرادة الشعبية؟ وهل الاستسلام للذين يهينونك يوميا، أيها الشعب العظيم، هو المطلوب منا؟

- إن الرد على هذا السؤال هو الذي يدفع بالمرء في الاتجاه المعاكس مهما كانت الصعوبات والتحديات، ومهما كانت المضايقات للأنصار والمتعاطفين، إنه الشعور بأن الشعب الذي اكتفى بالمقاطعة السلمية سنة 99، في موقف رائع عبر عن مدى نضجه السياسي، لن يترك هذه المرة الفرصة تمر دون أن يتعامل معها بالشكل المناسب، وقد بلغ السيل الزبى.

- أما العامل الآخر الذي يطغى على ما يلوح في الأفق من الإعداد لسطو انتخابي مؤكد، هو الإحساس بواجب الاسهام في إنهاء معاناة الشعب ورفع الغبن عنه، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة، ونشر فضائل الحوار والتسامح والتآخي بين أبناء الشعب الواحد، في كنف الأمن والسلم.

- إن ما تواجهه البلاد من ترد في كل المجالات يجعل الوقوف موقف المتفرج غير مقبول، فالحياة السياسية بلغت درجة عالية من الفساد والتعفن، والأخلاق انحدرت إلى الدرك الأسفل، والنمو الاقتصادي مجرد أرقام جافة، لا حقائق ملموسة، والفساد ينخر جسم المجتمع من القمة إلى القاعدة، والوحدة الوطنية لم يسبق أن اهتزت أسسها بالشكل الذي هي عليه اليوم ...

- لذلك قررت بعد تفكير عميق واستشارة واسعة تعاملت خلالها مع آراء متباينة حول جدوى المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة، قررت أمام إصرار مناضلي حركة الوفاء والعدل والمتعاطفين والأنصار من أبناء شعبنا، وهم كثيرون ومن كل الأوساط والشرائح، أن أخوض معركة الرئاسيات القادمة بأقوى سلاحين وهما التوكل على الله خاصة في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بذكرى هجرة الرسول الأعظم (ص) مبشرا ونذيرا للإنسانية، أما السلاح الثاني الذي سأخوض به المعركة، فهو الاعتماد على ثقة الشعب بكل تأكيد.

- لقد كنت أمام خيار صعب، بل ربما كان الخيار الأصعب في حياتي: فإما الدخول في المعركة بقواعد اللعبة التي يحددها الطرف الآخر، وإما البقاء خارج هذه اللعبة، وبالتالي حرمان الشعب من فرصة التحرر من قيود الوصاية، وسياسة الاحتقار، وتساءلت مع نفسي: أما آن لي أن أستريح بعد أكثر من خمسين سنة من النضال السياسي (عرفت خلالها السجن مرتين، مرة في عهد الاستعمار ومرة غداة الاستقلال) وخدمت بلادي في عدة قطاعات ثم مؤسسا لحزب سياسي ما يزال رجاله صامدين بالرغم من حرمانهم التعسفي من الاعتماد؟

- لقد قررت بعد تفكير عميق استحضرت خلاله صور الماضي القريب والبعيد، وصور الرجال الذين سبقوني بالشهادة في سبيل هذا الوطن العزيز وتردد في أذني صدى القسم الذي أداه المجاهدون في لهيب ثورة التحرير ببناء دولة ديمقراطية، اجتماعية وذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، فقررت أن أضع واجب خدمة الوطن فوق كل اعتبار بالرغم من حقي المشروع في البحث عن الراحة الشخصية، والتمتع بحياتي العائلية، لقد قررت أن أترشح من أجل الإسهام مرة أخرى في إخراج البلاد من

الأزمة، وبناء مجتمع ديمقراطي تصان فيه الحريات العامة، وتحترم فيه حقوق الإنسان، وتحتل فيه المرأة مكانتها المشروعة في ظل دولة قوية وعادلة يكون فيه للتداول على السلطة بالوسائل السلمية معنى، ويلعب فيه الجيش الوطني الشعبي دوره الدستوري، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى كل الذين منحوني توقيعاتهم لصالح ترشحي، وأتوجه بشكر خاص إلى لجان المساندة الذين عانوا الأمرين من أجل كسب رهان هذا الشوط الأول من المعركة.

- لقد فكرت طويلا، فوجدت أن البلاد في حاجة إلى سياسة متكاملة في رؤيتها، حازمة في أدائها، وشجاعة في تجاوبها مع الانشغالات اليومية للمواطن والمواطنة، وتكون غايتها أساسا :

• أولا : استرجاع حقوق كل المواطنين في الحرية والعدالة والمشاركة في الحياة السياسية، ورفع المظالم عن عائلات المفقودين والمبعدين والمهمشين، وإنصاف ضحايا المأساة الوطنية.

• ثانيا : تطبيق العدالة الاجتماعية حتى يزول شبح الفقر عن المحرومين، وينعم أبناء الشعب جميعا بخيرات بلادهم.

• ثالثا : ترسيخ أسس الوحدة الوطنية التي ضعفت في السنوات الأخيرة حتى كادت تهتز، وما حدث في منطقة القبائل مؤشر على خطورة ما ينتظر البلاد من تمزق وتناحر إذا ما استمرت السلطة على نفس الطريق.

• رابعا : إعادة الاعتبار لمكانة الأخلاق في الحياة العامة، ولمكانة العلم والكفاءة في بناء المجتمع..

• خامسا : تدعيم سلطة الدولة حتى تكون مؤسساتها قوية وعادلة، (تخدمها الأخلاق الفاضلة) وتوجهها المصلحة العامة، وتكون مدرسة يتنافس فيها أهل الكفاءة والنزاهة في خدمة الوطن.

• سادسا : توفير الشروط الضرورية للممارسة الديمقراطية حتى يحتل الحوار المسؤول الخالي من الانتقائية، مكانه الطبيعي بديلا للإقصاء والعنف بكل أشكاله.

• سابعا : إزالة التعسف والظلم لتعزيز التماسك الاجتماعي، والتفاف الشعب حول متطلبات التنمية الوطنية.

• ثامنا : تسخير طاقات الشباب في مهام البناء الوطني، وتوجيهها بما يعود بالنفع على الوطن.

• تاسعا : دفع الإنعاش الاقتصادي بانتهاج سياسة حازمة ومتكاملة توظف خيرات البلاد في مشاريع إنمائية تمتص البطالة وتزيد في حجم الدخل الوطني.

• عاشرا وأخيرا : تشجيع التفتح الثقافي والتسامح بإصلاح المدرسة الجزائرية، لكي تنسجم مع مقتضيات الحداثة من موقع التمسك بالأصالة والدفاع عن مقومات الشخصية الوطنية، وتكون هذه المدرسة قادرة على استيعاب التكنلوجيا والعلوم بإدخال تقنياتها في حياتنا اليومية، استجابة لمقتضيات العصر.

أيتها المواطنات، أيها المواطنون

- إن تنفيذ هذا البرنامج في حاجة إلى جهود لا تعرف الحدود، وفي حاجة إلى رجال أكفاء يجعلون من نكران الذات هدفا لحياتهم، إنها التزامات أقطعها أمامكم على نفسي وأستطيع بحول الله تحقيقها إذا ما يسر الله سبل الفوز بثقتكم، وتمكيني مرة أخرى من خدمة هذه البلاد العريقة التي كرم الله أهلها بالإسلام دينا وبلغة القرآن لسانا، ووهبها شبيبة حية قادرة على صنع المعجزات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طبع هذا الكتاب في 2023
بمطابع دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbah-editions.com
البريد الإلكتروني : casbaheditions@gmail.com
الجـزائـر، 2023.

أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الرابع : مخاوف و آمال

(2019-1988)

« لقد خلّف لنا أجدادنا تراثا نعتز به. علّمونا أنّ التخلي عن الأخلاق يؤدي إلى حتف المجتمعات (ابن حزم)، وأن الحوار ضروري وثري (ابن رشد)، وأن الحضارات آيلة للسقوط (ابن خلدون)، وأننا لا نعيش بلا حرية (الأمير عبد القادر)، ولا دون هوية (ابن باديس)، وأخيرا على الدولة "أن تكون ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" (بيان أول نوفمبر 1954)، وأنها تسير وفق "أولوية السياسي على العسكري" (أرضية مؤتمر الصومام).»

1500 دج

ISBN: 9789947623398

9 789947 623398

دار القصبة للنشر